دراسات عربية

في

علم الاجتماع الأسري

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات عربية

في

علم الاجتماع الأسري

"جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة نموذجا"

تأليف

الدكتورة إجلال اسماعيل حلمي

استاذ علم الاجتماع المساعد
في جامعتي عين شمس والإمارات



الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م



دار القلم للنشر والتوزيع
دبي . طريق النفق . بناية الشيخ راشد القديمة
هاتف ٥٣٥١٨٦ - ص.ب ١١٨١٧ - فاكس : ٥٣٣٦٥٨ - برقياً : قلمكم

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تقديم

الأسرة هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي عرفته جميع المجتمعات لتنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، وتحقيق شرعية إنجاب الأطفال والروابط القرابية. والأسرة تركيبة اجتماعية ـ اقتصادية تقوم على عناصر بيولوجية وثقافية ونفسية. وكلمة «أسرة» (باللغة العربية) تستمد مضمونها من التسمية التي تدل عليها، فهي مشتقة من «الأسر» وهو الشد والربط بقطعة من الجلد تسمى السير و«أسرة» بمعنى الرجل رهطه لأنه يتقوى بهم (مختار الصحاح: ١٦). فالمعنى المجازي للأسرة أنها الرابطة التي تربط بين أفرادها وهي تعني الجانب الاجتماعي لهذه التركيبة. أما الجانب الاقتصادي فيستمد مقوماته من لفظ «العائلة» وهي مشتقة من «العول» وهو كثرة العيال، وعال عياله أي قاتهم وأنفق عليهم (المرجع السابق: ٤٦٣).

ولأن الأسرة نتاج تاريخي اقتصادي اجتماعي فقد كانت موضوعاً لكتابات عديدة. وقد حفل التراث النظري بكم متنوع من حيث العمق العلمي، حيث تطور هذا التراث من السطحية المبنية على الخرافات والخيال إلى الكتابات الأدبية والفلسفية، ثم إلى التقارير القائمة على التحقق العلمي الكيفي والكمي. ويتجه دارسو الأسرة في الوقت الراهن إلى التحليل النقدي الموضوعي لهذا التراث في ظل الظروف التي كان عليها المجتمع في فترة

زمنية محددة. أما الدراسة الحالية لموضوعات الزواج والأسرة فتتم في ضوء الوعي الحقيقي الموضوعي بظروف المجتمع وأبنيته الأساسية وآليات تغيره وبناء القوة فيه، آخذين في الاعتبار أهمية تحليل البيانات التي تتعلق بالأسرة في ضوء البعد التاريخي والطبقي والثقافي والتكنولوجي والأيديولوجي وغيرها من الأبعاد التي تفيد في تفسير التغير المستمر في الأسرة باعتبارها واحداً من الأنساق الأساسية الكبرى في أي مجتمع، ولذلك نرد على القائلين بأن التغيرات الجذرية التي تتعرض لها الأسرة في جميع المجتمعات المعاصرة سوف تؤدي إلى اندثارها، نقول لهم إن التغير عملية ضرورية لجميع الأنساق الكبرى والصغرى في المجتمع وأن الأسرة في تغيرها تكتسب معنى جديداً ولكنها لا تنهار أو تختفي.

ويتفق قولنا السابق مع نتائج الأبحاث الأمبيريقية التي أجريت على الأسرة في المجتمعات العربية مما أثبت أن الأسرة العربية قد تأثرت بالتحولات التاريخية والاقتصادية والحضارية والاجتماعية التي ما زالت تمر بها بلدان العالم العربي خاصة بعد التغيرات الجذرية التي حدثت في نمط الإنتاج وموقف المجتمعات العربية من النظام الاقتصادي العالمي وما صاحب ذلك من توافد لقيم ومعايير دخيلة أثَّرت على العلاقات الأبوية والزواجية والقرابية كما أثَّرت على القيم الاستهلاكية والمادية وغيرها.

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يدرس أحد فروع علم الاجتماع العام إلَّا أنه ينطلق من فكرة أساسية وهي موضع الأسرة العربية المسلمة في الدراسات السوسيولوجية للأسرة خاصة وأن كثيراً من موضوعات علم الاجتماع الأسري التي اهتم بدراستها علماء الاجتماع والأنثربولوجيا موضوعات أساسية في التشريع الإسلامي ذكرت فيها آيات من القرآن الكريم، كما وردت كثير من الأحاديث الشريفة التي تناولت موضوعات مثل الزواج والطلاق وتعدد الزوجات والعلاقات بين الآباء والأبناء وأساليب التنشئة

الاجتماعية وطبقات المحارم وغيرها من الموضوعات التي تدخل في نطاق الأسرة.

وجدير بالذكر أن الاتجاهات السوسيولوجية في تناولها للأسرة قد اختلفت من حيث نقطة البداية والإطار المرجعي الذي تعتمد عليه. فالاتجاهات النظرية في علم الاجتماع تنقسم قسمين رئيسيين الاتجاهات المحافظة التقليدية والاتجاهات النقدية التحررية. أما الاتجاهات السوسيولوجية المحافظة فتركز على مفهوم محدد للأسرة يتضمن أن العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة وعمليتي الإنجاب ورعاية الأطفال لا يمكن أن تتم بصورة يقرها الدين والمجتمع إلاَّ إذا كانت في إطار نسق **الأسرة**، وأن الأسرة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع وجزء أساسي فيه تعمل على استقرار المجتمع وتكامله واستمراره. أما الاتجاهات النقدية سواء كانت الماركسية القديمة أو الراديكالية والحركات النسائية فإنها لتنطلق من مفهوم آخر هو حتمية التغيير الشامل وأهمية النقد الموضوعي عند دراسة موضوع ما. ولقد تبنت الاتجاهات النقدية مفهوماً جديداً للأسرة يركز على الطبيعة الاجتماعية المتغيرة للعلاقات الجنسية والأبوية، وتنادي بضرورة الاعتراف بشرعية المعايير التي ترفض القواعد التقليدية التي تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة، كما ترفض الرقابة الصارمة على السلوك الجنسي وحصر المرأة في دور الزوجة ــ الأم. ومن أهم مسلمات الاتجاهات النقدية رفض مفاهيم الاستغلال والسيطرة والقهر واللامساواة التي تسود العلاقات الأسرية كما تسود العلاقات الاجتماعية بوجه عام.

وإذا كانت الاتجاهات النقدية قد ظهرت في بداية الستينيات ففي بداية الثمانينيات ظهرت ردود أفعال كثيرة وانتقادات وُجِّهت للاتجاهات النقدية التي تنادي بإلغاء المؤسسة الزواجية وإيجاد بديل أو بدائل عنها. ويطلق على الحركة الجديدة المؤيدة لاستمرار وجود نسق الأسرة

(Pro – Family Movement) وهدفها الأساسي ليس فقط مصلحة الأسرة بل إنها تجد في استمرار الأسرة كنظام اجتماعي وسيلة لحل المشاكل التي يتعرض لها المجتمع الغربي في الوقت الحالي نتيجة لأزمة الرأسمالية العالمية وانتشار البطالة من ناحية، وزيادة نفقات الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية للمسنين وغير القادرين من ناحية أخرى.

والكتاب الذي نقدم له «دراسات في علم الاجتماع الأسري» حاولت فيه الاستفادة بالدراسات الأمبيريقية للأسرة العربية كما حاولت طرح بعض الرؤى النقدية تتعلق بمكان الأسرة العربية من الدراسات السوسيولوجية الغربية. ثم طرحت خطة تصورية لدراسة دورة حياة الأسرة المصرية، والأبعاد الأساسية التي يجب مراعاتها عند دراسة حتمية العلاقة بين الأسرة والتصنيع ودراسة ظاهرة الطلاق انطلاقاً من مسلمة أساسية وهي أن العلاقات الأسرية وموضوعات الزواج والأسرة ذات طبيعة ديناميكية تتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المستمرة.

تشمل موضوعات الكتاب ثمان فصول ينفرد كل منها بموضوع مستقل في نطاق الدراسة السوسيولوجية للأسرة. فالفصل الأول خُصص لدراسة أهمية دراسة الأسرة بوجه عام، بينما الفصل الثاني لدراسة التطورات التي مر بها التفكير الاجتماعي في دراسته للأسرة.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه مكان الأسرة من الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع سواء كانت المحافظة والنقدية موضحين الإسهام الذي أضفته الاتجاهات النقدية على دراسة الأسرة والمجتمع، وأهمية أن يكون الباحث السوسيولوجي واعياً بجميع الاتجاهات السوسيولوجية حتى يمكنه أن يختار الاتجاه أو تركيبة الاتجاهات التي تتلاءم والواقع المعاشي. لذلك حاولت في نهاية هذا الفصل عرض مكان الأسرة في ظل النظرية الاجتماعية في الإسلام.

وانتقلنا في الفصل الرابع إلى موضوع الزواج وأنواعه ومحارم الزواج في محاولة لإضافة الجديد الذي نادت به الاتجاهات النقدية في هذا المجال. وفي الفصل الخامس عرضنا لدورة حياة الأسرة مستشهدين بأمثلة عن المجتمع المصري والأمريكي بالإضافة إلى مثال ثالث لدورة حياة الأسرة الريفية كنموذج للدول النامية الزراعية وفي نهاية الفصل عرضت خطة مقترحة لدراسة دورة حياة الأسرة المصرية.

أما الفصل السادس فناقشنا فيه ما يقال عن حتمية العلاقة بين الأسرة النووية والتصنيع وانتهت إلى أهمية دراسة هذه العلاقة في المجتمعات النامية بعيداً عن مؤثرات التعميمات الغربية وأهمية أن يأخذ الباحث السوسيولوجي في اعتباره البعد التاريخي والطبقي والتكنولوجي والثقافي والفروق الريفية الحضرية البدوية.

أما المظاهر السلبية للعلاقات الأسرية فخصصنا لها الفصلين السابع والثامن حيث عرضنا لمظاهر الصراع والتوتر الأسري وعوامل تفكك الأسرة، كما ناقشنا قضية الطلاق من منطلق إيجابي وهو أن الطلاق علاج لمظاهر مرضية في الأسرة ولا يجب أن يؤخذ من منطلق آخر.

وقد حاولنا من خلال موضوعات هذا الكتاب الاستشهاد بآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تذكر أهمية ربط علم الاجتماع الأسري بالأسرة العربية المسلمة. كما حاولنا توضيح أثر الظروف التاريخية وأثر تغير النظام الاقتصادي وارتباطه بالنظام الاقتصادي العالمي على التغيرات التي تمر بها الأسرة في المجتمع العربي. وعلى الرغم من محاولتنا المتكررة الاستفادة بنتائج البحوث التي أجريت في بلدان عربية متعددة إلَّا أن هناك المزيد الذي يجب الاستفادة به عند دراسات مستقبلية في نطاق الأسرة العربية. وأرجو أن

يوفقني الله في إجراء مزيد من الدراسات المتعمقة لرصد التغيرات المستمرة في مجالات الطفولة والمرأة والشباب والتنشئة الاجتماعية وغيرها.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في عرض موضوعات هذا الكتاب بحيث يستفيد به الطلاب والباحثون والمهتمون بشؤون الأسرة في المجتمع المتغير.

المؤلِّف

الفصل الأول

أهمية دراسة الأسرة

الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع وهي الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي. وسواء كانت كلمة الأسرة تقتصر على مفهومها القريب الذي ينحصر في الزوجين والأبناء، أو تمتد بحيث تشمل الوالدين والأقربين وتسمى حينئذ «بالعائلة» أو «بالعشيرة» فإن للأسرة في كل زمان ومكان حدوداً تشتمل على العلاقة بين الزوجين وواجبات كل منهما قِبَل الآخر وحقوقه عليه، ومسؤوليتهما في تنشئة الأبناء ورعاية الأسرة، كما حددت العلاقة بين الآباء والأبناء، وبين ذوي الأرحام وذوي القربى، بما يكفل للأسرة حياة آمنة مطمئنة ويحقق التقدم والنمو للمجتمع.

وكما تتأثر الأسرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع تؤثر أيضاً في البناء الاجتماعي كله عن طريق ما تورثه للأبناء من صفات حيوية أو وراثية، ومن خلال الخبرات الأسرية والتراث الثقافي للآباء والأمهات. كما تتأثر صحة الطفل بالبيئة الداخلية والخارجية حتى قبل مولده ويعتمد ذلك على الظروف المادية والاجتماعية للوسط الذي تعيش فيه الأسرة متمثل في المأوى والغذاء والملبس والحالة الصحية بالإضافة للعطف والحنان الذي يجب أن يتمتع به الأبناء في الأسرة.

وتُعتبر الأسرة الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتبث فيهم الوعي بالتراث القومي والحضاري، وهي مصدر العادات

والتقاليد والعرف والقواعد السلوكية والآداب العامة ويرجع إليها الفضل في القيام بأهم وظيفة اجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية فضلاً عن دورها البيولوجي لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية مثل حب الحياة والجنس والإنجاب وما يصحب هذا السلوك من عواطف سامية منها عاطفة الأبوة والأمومة والأخوة والعاطفة الزوجية.

وعلى الرغم مما يبدو من تلاشي الوظيفة الاقتصادية للأسرة بمفهومها التقليدي، إلَّا أن الزوجين أصبحا يشتركان في العمل والإنفاق على الأسرة وأصبح الدخل المزدوج ظاهرة مألوفة تقضي على الفكرة القائلة بانفراد الزوج بالإنفاق على الأسرة وإعالتها، وانفراد الزوجة بدور الأم وربة المنزل.

وبينما كانت المكانة الاجتماعية للفرد تتوقف على انتمائه الأسري، كما كانت شخصيته الثقافية والاجتماعية تأخذ سماتها من الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، أصبحت مكانة الفرد الاجتماعية تتحدد من خلال إنجازاته الفردية وطموحاته ومستوى تعليمه.

الأسرة بناء اجتماعي ــ اقتصادي:

الأسرة وحدة اجتماعية ــ اقتصادية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء. وهذه الوحدة مبنية على الزواج (وما يصاحبه من إجراءات رسمية وقانونية وشعائر دينية) والأبوة البيولوجية. ويعيش أفراد الأسرة تحت سقف واحد ويتفاعلون معاً وفقاً لأدوار اجتماعية تحقق المودة وتحمل المسؤولية وتحقيق الذات كما أن الأبوين يقومان بالالتزامات الاقتصادية نحو الأسرة. وداخل الأسرة تتحدد القواعد والمعايير والقيم الأسرية التي تنظم سلوك الآباء والأمهات والأزواج والأبناء ومن أهم خصائص الأسرة أن العلاقات الجنسية والعلاقات الأبوية منظمة بصورة يقرها الشرع والعرف.

والإسلام في حثه على الزواج لا يعتبره مجرد سبيل مشروع لتكوين الأسرة، أو وسيلة شريفة لإنجاب الأطفال، ولا سبيلاً لغض الأبصار وجمح الشهوات وإشباع الغرائز فحسب وإنما الإسلام يعتبر الزواج هدفاً مشروعاً لتكوين الأسرة التي تعد سبيلاً لتحقيق أهداف أكبر تشمل كل جوانب الحياة ولها أثرها العميق في كيان الفرد وكيان المجتمع. ولقد أجاز الإسلام التزاوج بين العربي والعجمي، وبين الأسود والأبيض، وبين الشرقي والغربي وبذلك سبق الإسلام جميع النظم إلى تحقيق وحدة الجنس البشري.

ولقد بلغ من تعظيم الإسلام لرابطة الزواج أن اعتبرها مساوية في الأهمية لشطر الدين أو نصف الإيمان فقال ﷺ: من تزوج فقد استكمل نصف الإيمان فليتق الله في النصف الآخر. صدق رسول الله.

ولتعريف الأسرة كثرت الآراء وتنوعت وسوف نحاول في هذا المجال التعرف على آراء علماء الاجتماع والأنثربولوجيا محاولين في النهاية صياغة مفهوم إجرائي للأسرة العربية المسلمة.

يذهب البعض إلى إطلاق لفظ أسرة على كل وحدة اجتماعية مكوَّنة من شخصين أو مجموعة من الأصدقاء يعيشون عيشة منزلية واحدة، وقد يكون هؤلاء الأفراد متفقين أو مختلفين من حيث النوع وينطبق هذا التعريف أيضاً على المؤسسات الاجتماعية التي ترعى الأطفال. وهذا التعريف يمثل الاتجاه الأمريكي يدرج ضمن تعريفاته الإحصائية للأسرة الوحدات الاجتماعية التي تقتصر على النساء فقط أو الرجال فقط سواء كانت توجد بينهم روابط قرابية أم لا ما داموا يعيشون معيشة منزلية واقتصادية واحدة: (Burgess & Locke, 1953: 7- 8, Bell & Vogel, 1968: 61, Skolnick, 1978: 43, Berger & Berger, 1983: 50 - 65).

ومن المحاولة المبكرة لتعريف الأسرة التعريف الذي صاغه ميردوك الذي يعرف فيه الأسرة بأنها عبارة عن جماعة اجتماعية تتميز بإقامة مشتركة

ووظيفة تكاثرية وتعاون اقتصادي، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة وطفل سواء كان من نسلها أو عن طريق التبني (Murdock, 1949: 1).

أما برجس ولوك فيعرِّفان الأسرة بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون معاً بروابط الزواج أو الدم أو التبني، ويعيشون معيشة واحدة في بيت واحد، ويتفاعلون مع بعضهم البعض وفقاً لأدوار اجتماعية محددة كزوج وزوجة وأبناء وأخوات وجميعهم يساهمون ويحافظون على نمط ثقافي عام (Burgess & Locke, 1953: 8).

ويعرف مكيفر وبيدج الأسرة بأنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بشكل يمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم، وقد تكون في الأسرة علاقات أخرى ولكنها تقوم على معيشة الزوجين معاً. (MacIver & Page, 1952: 238).

أما بل وڤوچل فيعرفان الأسرة بأنها وحدة بنائية تتألف من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعياً مع أطفالهما، ارتباطاً بيولوجياً أو بالتبني (Bell & Vogel, 1962:1).

ويرى كريستنسن أن لفظ الأسرة يطلق على مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج أو الولادة، وأن هناك فرقاً بين الزواج والأسرة من حيث أن «الزواج» عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء على حين أن «الأسرة» عبارة عن الزواج مضافاً إليه الإنجاب (Christensen, 1964: 3).

أما أوجبرن ونيمكوف فيعرفان الأسرة بأنها رابطة اجتماعية تتألف من الزوج والزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، كما قد تتكون الأسرة من زوج

بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها، وقد تتسع الأسرة بحيث تضم الأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال (Ogburn & Nimkoff, 1968: 488).

ويرى كل من سميث وزويف أن الأسرة **تجمّع** دائم نسبياً من الوالدين والأطفال يعترف به المجتمع، وقد يتضمن إلى جانب ذلك أقرباء من ناحية الزوج أو الزوجة أو كليهما، ويضيفا أن تأسيس أي أسرة يتضمن حدوث زواج، وإنجاب نسل، وتنشئة اجتماعية (Smith & Zopf, 1970: 291).

يتضح مما سبق أن معظم التعريفات عن الأسرة الغربية تركز على الزواج والأبوة والإقامة المشتركة واحتمال وجود أقارب للزوج أو الزوجة أو كليهما. وهذه التعريفات لا تختلف كثيراً عن تعريف الأسرة العربية إلَّا فيما يتعلق بالأبوة القائمة على التبني حيث يرفض الإسلام التبني (بأن ينسب الابن أو الابنة إلى اسم غير اسم الأب) ولكنه لا يمنع إمكانية رعاية الأسرة للآخرين ومنحهم جزء من أملاك الأسرة ولكن دون نسب. أما المجتمعات الغربية فتعتبر الفرد المتبني له نفس حقوق الآخرين في **الأسرة**، لذلك نرى أن تعريفات علماء الاجتماع العرب للأسرة تركز على شكلين أساسيين الشكل الأول يتعلق بالأسرة البدوية أو الريفية، والشكل الثاني يتعلق بالأسرة الحضرية. أما الشكل الأول للأسرة فهو الأسرة الأبوية الكبيرة وهو الشكل الذي كان سائداً في المجتمع العربي إلى وقت قريب وإن كان اختفى إلى حد ما في المدن إلَّا أنه ما زال موجوداً في الأسر الريفية والبدوية كما وأنه ما زال سائداً في دول الخليج. وتتكون الأسرة الأبوية الكبيرة من الزوج وزوجته (أو زوجاته) وأولاده الذكور وعائلاتهم وبناته العذارى، وقد تشتمل كذلك على أشقاء الزوج وزوجاتهم وأولادهم وشقيقاته العذارى أو المطلقات أو المترملات. ويطلق العرب على ذلك الشكل الأسري لفظ «أهل» أو «بيت» أو «العائلة الكبيرة» أو العائلة.

أما الشكل الثاني للأسرة العربية فيتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحبذ الحجم الصغير للأسرة ويتضح ذلك من تعريفات كل من بثينة قنديل وجهينة العيسى وسناء الخولي وتتلخص تعريفاتهن للأسرة بأنها جماعة صغيرة تتكون من الأب والأم وعدد محدود من الأبناء، وهي ترتبط بعلاقات القرابة وتتأثر بأسرتي كل من الزوج والزوجة. وتفترض هذه التعريفات أن الزوج هو المسؤول الأساسي عن الكسب المادي وتهيئة وسائل المعيشة لأفراد أسرته (قنديل ١٩٦٤: ٢٣٦؛ العيسى ١٩٧٥؛ الخولي ١٩٧٢؛ عبد الباقي ١٩٨٠).

وعلى الرغم من أن التعريفات الغربية والعربية تكاد تجمع على أهمية شرعية العلاقة الجنسية والبنوة، وأهمية الاستقرار في مكان مستقل والاشتراك في المعيشة والإنفاق الاقتصادي، إلّا أن هناك تعليقات حديثة لعلماء الاجتماع الأمريكيين والأوروبيين حول قضية مثارة عن مشكلة تعريف الأسرة خاصة بعد انتشار الفوضى الجنسية في أمريكا وأوروبا. ومن أهم التساؤلات التي برزت في هذا المجال: هل يقتصر تعريف الأسرة على أنها جماعة تضم رجل وامرأة يرتبطان بالزواج وأطفالهما؟ أو أن يتسع تعريف الأسرة بحيث يشمل جماعات مثل أسر التبني (Adoptive families) أو أسر الرعاية البديلة (Foster families) أو وحدات التعايش بدون زواج (Unmarried Cohabeting) **(وهذه تشمل الوحدات التي تضم ذكراً وأنثى أو تضم أفراداً من نوع واحد فقط** وهو ما نطلق عليه نحن العرب أو المحافظون بوجه عام «الشذوذ الجنسي»)؟

وهل يقتصر تعريفنا للزواج على الوحدة الأسرية التي تتكون بناء على مراسيم وشعائر رسمية دينية أو مدنية، أو تتسع لكي تشمل الوحدات الجنسية الجماعية (Consensual sexual unions) وإذا كان الأمر كذلك عند أي نقطة تعتبر «علاقة ما» زواجاً؟ كيف يمكن التعامل مع الزواج المتكرر (Remarriage) **والزواج من نفس النوع** (Same – sex pairings) والزواج الجمعي (Group marriage)؟

وبالمثل هل يقتصر تعريفنا للأبوة (Parenthood) على الأبوة البيولوجية أو تتسع لكي تشمل الأبوة الاجتماعية (Social parenthood) في حالة التبني؟ كيف يمكن التعامل مع الأسرة التي تسلم أبناءها لأشخاص مأجورين يتولون رعايتهم كما هو الحال في الكيبوتزات الإسرائيلية على سبيل المثال؟ كيف يمكن التعامل مع مؤسسات الإقامة الداخلية للأبناء (Residential child care)؟ (Worsley, 1977: 169 – 170).

أشار بعض الكتّاب أنه يمكن حل مشكلة تعريف الأسرة الحديثة بالتركيز على أن الأسرة هي ما اعتقدت جماعة اجتماعية معينة على أنها أسرة. وهنا يؤخذ في الاعتبار أن هذا التعريف يتغير عبر الزمان باختلاف الثقافات بل وأيضاً داخل الثقافة الواحدة بين الثقافات الفرعية، كما يجب أن نأخذ في الاعتبار مفهوم الأسرة العالمية (Universal family) أو الأسر غير المتغيرة (Unchanging)، (Ibid). ويضيف بيرچر وبرچر إن هذا التباين في تعريف الأسرة إصطلاحياً يأخذ في اعتباره الحقائق الأمبيريقية كما يعكس تحول الأيديولوجيات كما يعكس دور المعايير في قبول أو رفض الأشكال الجديدة للأسرة (Berger & Berger, 1983: 59 – 65).

إن انتشار العلاقات الجنسية غير المشروعة أو الشاذة أدى إلى إثارة الجدل حول تعريف الأسرة ومكوناتها ولكننا من الواقع العربي الإسلامي نؤكد أن الأسرة العربية وحدة اجتماعية بيولوجية اقتصادية تتكون من زوج وزوجة (أو زوجات) يربطهما عقد زواج مشروع ديناً وقانوناً تقوم على أساسه شرعية الإنجاب والبنوة والقرابة.

أشكال الأسرة:

مرت الأسرة في كل مكان بتغيرات تاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فتغير بناؤها وانكمش حجمها وتقلصت وظائفها. وقد حاول علماء

الاجتماع والأنثروبولوجيا تصنيف الأسرة إلى أنواع متعددة وأشكال متباينة معتمدين على معطيات معينة مثل خط الانتساب والقرابة ومكان الإقامة ونمط السلطة وعدد الزوجات والأقارب والوحدة السكنية وعدد الأطفال وعلاقة الآباء بالأبناء.

١ ــ فمن حيث شكل الأسرة تعد **الأسرة النووية (Nuclear Family)** ظاهرة اجتماعية عالمية تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون معاً في مسكن واحد ويعيشون معيشة واحدة. وهم يشكلون وحدة مستقلة عن الأقارب والمجتمع المحلي لكي يسهل حراكهم جغرافياً إذا رغبوا في ذلك تحقيقاً لمستوى معيشي أعلى أو سعياً وراء عمل ومكانة أفضل. وتعد الأسرة النووية المستقلة خاصية أساسية من خصائص المجتمعات الحضرية والصناعية الحديثة. وعلى الرغم من تزايدها في المجتمعات العربية الإسلامية وفي العالم الثالث إلّا أن مجتمعات دول الخليج العربي تتميز بانتشار الأسر المركبة فيها نتيجة للإقبال على تعدد الزوجات. ونضيف هنا احتمال الإقامة المؤقتة للزوج إذا تطلب عمله السفر لمدد طويلة.

ويطلق على الأسرة النووية مصطلحات عديدة مثل الأسرة الزواجية (Conjugal Family)، (Durkheim, 1921, Good, 1963). وفي بعض الأحيان تعيش عدة أسر زواجية معاً في وحدة سكنية واحدة أو منفصلة ويكون أساس الترابط فيها وجود زوج مشترك بين عدة زوجات ويسود بينهم التعاون الاقتصادي والاجتماعي وهذا النوع من الأسر يعرف باسم الأسرة المركبة (Compound Family).

٢ ــ **الأسرة الممتدة (Extended Family)**، وتختلف عن الأسرة النووية بأنها تركز على أي تجمع اجتماعي يرتبط بصلة الزواج والنسب وهذه الأسرة تتسع أفقياً ورأسياً: أي تتسع لتشمل الأشقاء والشقيقات والعمات وغيرهم

من الأقارب كما تتسع لتشمل الأجداد والأحفاد وأحفاد الأبناء. وتوجد أنواع مختلفة من الأسر الممتدة.

(أ) **الأسرة الممتدة التقليدية (Classical Extended Family)**، وتتميز بالإقامة الجغرافية المتلاصقة بين مجموعة من الأسر النووية التي تقيم في وحدة سكنية واحدة (Household) وتخضع لسلطة أكبر الرجال سناً ويدخل في نطاقها الأشقاء والشقيقات غير المتزوجين والمترملين وغير هؤلاء من العصب وبني العمومة وذوي القربى وهذا النوع من الأسر يتضامن في الملكية كما يتضامن في العمل والنشاط الاقتصادي بوجه عام (Litwak, 1960) وهذا النوع من الأسر ينتشر في البلدان العربية وفي المجتمعات الإسلامية ومجتمعات العالم الثالث خاصة المجتمعات الزراعية والبدوية في أفريقيا وجنوب آسيا.

(ب) ويطلق على الأسرة الممتدة أيضاً اسم **الأسرة غير المنقسمة (Family Indivise)**، كما يطلق عليها سير هنري مين اسم الأسرة المشتركة (Joint Family) وهو نظام توجد جذوره في نسيج المجتمع القديم، حينما كانت كثافة السكان ضئيلة والزراعة هي النشاط الأساسي والمحاصيل تكفي حاجات الأسر، وحينئذ كانت كل أسرة تعتمد على عملها الخاص. وعلى الرغم من أهمية هذه الأسرة كوحدة إنتاجية إلَّا أنها تعد هيئة للخدمة الاجتماعية توفر الأمان والاستقرار لأفرادها في حالة المرض أو كبر السن أو البطالة وغيرها (بوتومور، ١٩٧٢ : ٢٥٠ ـ ٢٥٥). ومن أمثلة الأسرة المشتركة، الأسرة الكبيرة في الهند والبنجاب وإيرلندا، والزادروجا (Zadruga) في يوغسلافيا والدوزوكو (Dozoku) في اليابان، والبيت الطويل (Long - maison) في الأسكيمو (شكري، ١٩٧٩ : ٢٣٥) والعائلة أو «بيت العائلة» في مصر والعالم العربي أو «الدوار» في الريف المصري.

ويضم «بيت العائلة» ثلاثة أجيال أو أكثر، وتستمر العائلة في الوجود طالما أن الذكور يتناسلون ويعيشون مع آبائهم. ولذلك تستمر تلك الأسرة الكبيرة مئات السنين وتحتفظ باسم الجد الأول عن طريق عادة تسمية الأبناء باسم أجدادهم. ومن أهم العوامل التي ساعدت على استمرار الأسرة المشتركة في المجتمع العربي نظام ملكية الأرض وتوريثها، فالشاب سواء كان متزوجاً أو أعزباً لم يكن يمتلك الأرض طوال بقاء والده على قيد الحياة وهكذا يضطر الشاب أن يعيش في منزل والده أو جده الذي يقوم بالإنفاق عليه وعلى أسرته إذا كان متزوجاً. وهكذا نجد أن نظام السكنى في العائلة العربية يؤدي إلى كبر حجم الأسرة ووفرة الأيدي العاملة غير المأجورة للعمل في الإنتاج الزراعي وتربية الماشية (وصفى وآخرون، ١٩٧٠: ١١٧ ــ ١١٨؛ وافي، ١٩٥٨؛ الجوهري، ١٩٧٤).

(ج) **الأسرة الممتدة المعدلة (Modified Extended Family)**، وتضم مجموعة كبيرة من العلاقات القرابية التي تكون فيها الأسر النووية متباعدة جغرافياً إلى حد محدود ولكن توجد علاقة قوية متبادلة بين الأسر النووية والأقارب المباشرين (Litwak, 1960) وهذا الشكل المعدل للأسرة بدأ ينتشر في حضر مصر خاصة بعد خروج المرأة للعمل وأزمة دور الحضانة مما تطلب أن يسكن الزوجان حديثي الزواج بالقرب من أهل الزوجة أو الزوج. وفي الريف المصري، نتيجة لتفتيت الملكية وندرة الأرض الزراعية بدأ الأبناء بعد إنجاب الطفل الأول ينفصلون في السكنى عن الأب ولكنهم يعيشون بالقرب منه في وحدات مكانية متقاربة ولكنهم مستقلون اقتصادياً ومعيشياً، مما يوضح أن الأسرة المعدلة لا توجد فقط في الحضر بل وأيضاً في الريف نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعمليات التحديث

والتصنيع التي مرَّ بها المجتمع المصري وتأثرت بها الأسرة الريفية والحضرية على السواء.

(د) ومن الأشكال الممتدة للأسرة تلك التي ذكرها بعض علماء الاجتماع الأوائل في النصف الأول من القرن العشرين معتمدين على الأشكال الأسرية التي كانت موجودة في روما واليونان أثناء العصور الوسطى وحتى القرن العشرين ومن هذه الأسر العريقة (La Famille Souche) (Leplay , 1941) ، وأسرة الوصاية (The Trustre Family) (Zimmerman, 1947)، وهي تضم ثلاثة أو أربعة أجيال بالإضافة إلى العبيد والخدم، وجميعهم يخضعون للسلطة والوصاية الأبوية كما أن أملاك الأسرة غير قابلة للتقسيم أو التوزيع بل إن أفراد الأسرة أوصياء على اسمها وأملاكها وتعتبر في حد ذاتها خالدة بغض النظر عن وجود الأفراد.

٣ ـ الأشكال البديلة للزواج (Alternative Marriage Styles)،

ظهرت في الوقت الحالي أنماط مختلفة من العلاقات الجنسية التي تواجه بالرفض ديناً وقانوناً وعرفاً وتنتشر هذه الأنماط بين الشباب في المجتمعات المتحررة خاصة في أمريكا والسويد والدنمارك والنرويج وفرنسا وإنچلترا وقد توجد بشكل غير واضح في مجتمعات أخرى. وحتى وقت قريب لم تتضمن الكتابات العربية في مجال الأسرة إشارات إلى ما يطلق عليه علماء الاجتماع الغربيون بدائل للأسرة (Alternatives to the Family) وقد فضلت الإشارة إلى هذا الموضوع بإيجاز حتى لا يفاجأ القارىء العربي عند قراءة مراجع أجنبية في نطاق الزواج والأسرة، لأن جميعها يشير إلى هذه الأشكال على أنها نماذج أسرية بديلة للأسرة وهناك ثلاثة أشكال من هذه النماذج هي:

(أ) **تعايش المرأة والرجل بدون زواج (Cohabiting couples)**، وتضم رجلاً وامرأة في علاقة شبه زواجية دون زواج رسمي والغرض من هذه

العلاقة تنظيم العلاقات الجنسية للشباب دون التزام بتحمل تبعات الزواج ومسؤولياته وحتى تتاح الفرصة لكل من الرجل والمرأة للتأكد من صحة اختباره للقرين الآخر. وقد تنتهي هذه العلاقة بالزواج خاصة في حالة الإنجاب أو قد تنتهي بالانفصال.

وجدير بالذكر أن موقف الدولة والمجتمع من الأبناء الذين يولدون عن هذه العلاقة متباين، فبينما تعتبر الدول الإسكندينافية أن هؤلاء الأطفال لا يختلفون عن غيرهم من الأطفال الموجودين في المجتمع، أما في بريطانيا وفرنسا وأمريكا فيعتبرون أطفالاً غير شرعيين (Unbed child)، ويظل الطفل في حضانة أمه ولا يسمح للأب بحضانته رسمياً إلاَّ إذا تم الزواج أو تقدم بالتماس رسمي للجهات المسؤولة.

(ب) التزاوج بين الجنس الواحد (**Same – sex pairing**)، ويطلق عليها الشذوذ الجنسي لأنها تتم بين أفراد من نوع واحد ذكور فقط أو إناث فقط ولا يمكن اعتبار هذه العلاقة بديلاً للأسرة لأنها تخالف الناموس الطبيعي.

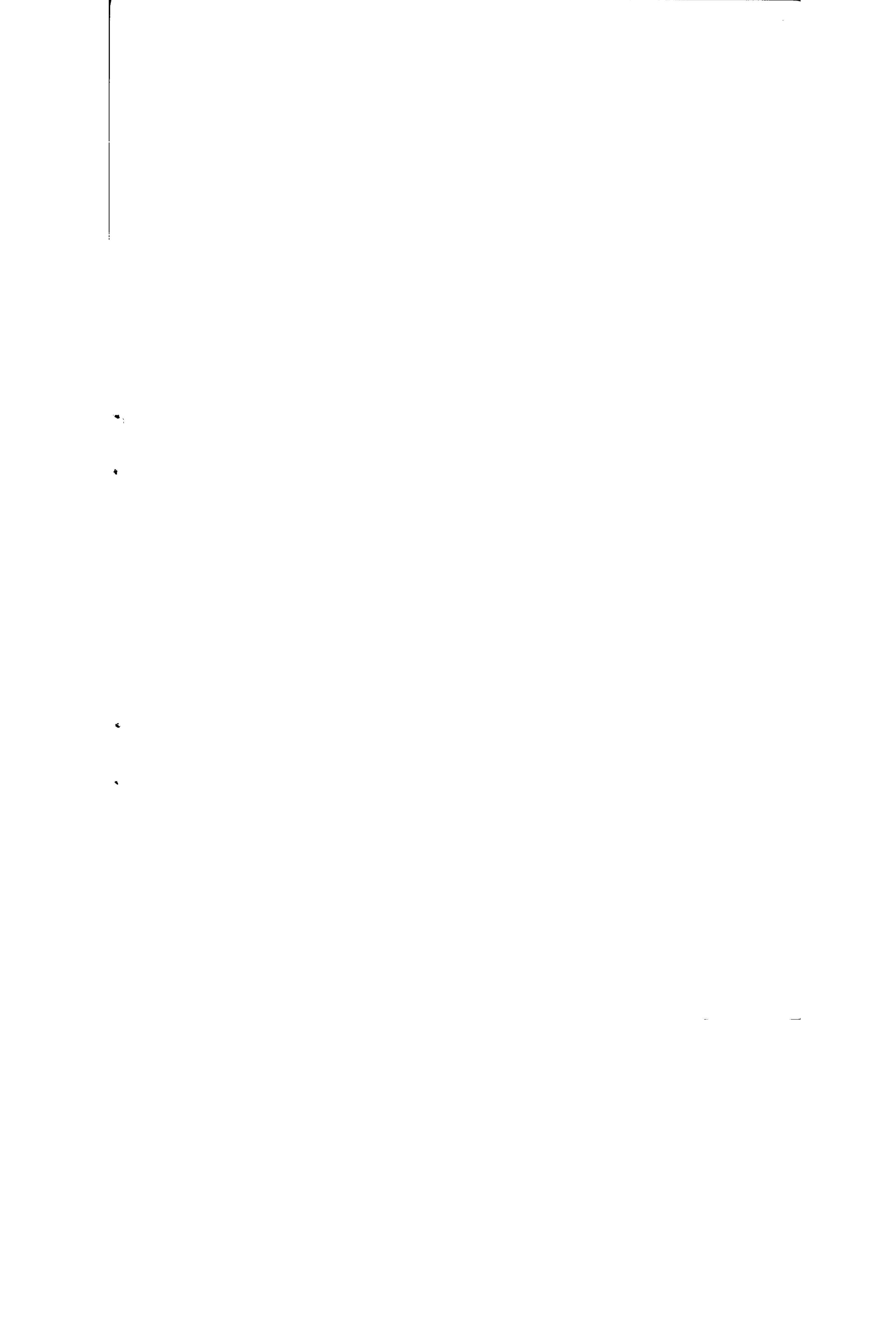
(ج) الزواج الجمعي (**Group Marriage**)، وهذا النوع يضم أشكالاً زواجية متعددة من أهمها الزواج المفتوح (Open Marriage) والإقامة المختلطة (Co – residential).

وهذا النوع من العلاقات الجنسية يرتبط بأيدولوجيات تحررية تنادي بحرية الجنس، أما الزواج المفتوح فيعبر عن إباحة العلاقات الجنسية بين زوجين من الأصدقاء في الحفلات والمناسبات حيث يتبادل الزوجان زوجاتهما، وتتم هذه العلاقة في سرية. أما الإقامة المختلطة فتضم مجموعة من الأزواج والزوجات يعيشون تحت سقف واحد في معيشة اجتماعية اقتصادية واحدة. أما العلاقة الجنسية فهي تتعدى حدود الأسرة الزواجية

ويطلق على ثمرة هذه العلاقة: أبناء الكوميون. (Elliot, 1986: 196 – 200
· Children of the commune), (O'Neill & O'Neill, 1973)

على الرغم من انتشار هذه النماذج المعبرة للتحرر الجنسي وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع الغربيين يعتبرونها بدائل عن الأسرة إلَّا أنهم يؤكدون في كتاباتهم أن هذه العلاقات تنتهي بعد فترة وأن احتمالات فشلها أكيد نتيجة لعدة عوامل من أهمها رفض المجتمع لها بالإضافة إلى انتشار الأمراض السرية الناتجة عنها وأنها ظاهرة شاذة للتعبير عن.تمرد الشباب على بعض الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الدينية أو غيرها من المظاهر التي تزيد من حالات التوتر والقلق بين الشباب فيلجأ للتجديد في حياته اليومية وعلاقاته الاجتماعية والجنسية بصورة منحرفة أكثر منه سلوكاً متزناً الهدف منه تدعيم كيان الفرد والأسرة والمجتمع.

□ □ □



الفصل الثاني

تطوُّر التفكير الاجتماعي في دراسة الأسرة

تُعتبر دراسة الأسرة من الموضوعات التي جذبت باستمرار اهتمام أغلب الباحثين فيها، وقد عبَّر كثيرون عن المكانة الهامة التي تشغلها الأسرة في المجتمع بطرق متعددة. ولا شك أن كثرة الأبحاث عن الأسرة القديمة وعن التنظيم الأسري في المجتمعات البدائية مكَّن علم الاجتماع من أن يطور الدراسة العلمية لهذا الجانب الهام من موضوعاته المتعددة.

وقبل أن نتعرَّض للمداخل السوسيولوجية في دراسة الأسرة سنلقي نظرة سريعة على المراحل التي مرَّت بها دراسة الأسرة والزواج في الفكر الاجتماعي القديم والحديث موضحين كيف تأثر هذا المجال بالمناخ الفكري السائد في كل مرحلة وكيف أدّى تنوع الأنساق النظرية إلى تنوع المناخ وطرائق البحث المستخدمة.

ونحدد بشكل عام أربعة مراحل مرت بها دراسات الزواج والأسرة.

وتمتد المرحلة الأولى (ما قبل البحث) حتى حوالي منتصف القرن التاسع عشر. وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفي ــ الخرافي أو التأملي ــ في موضوع الأسرة، وكتابات الأدباء، والتأملات الفلسفية ومن أعلام هذا الفكر في عالم الأدب: شكسبير، وروبرت وإليزابيث براوننج (Browning) ووالت هوايتمان (Whitman) وفي عالم الدين كونفوشيوس، والمسيح، وسانت

أوغسطين وفي عالم الفلسفة: أفلاطون وأرسطو، وجون لوك... إلخ (الجوهري، ١٩٧٩م: ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

أما المرحلة الثانية: الداروينية الاجتماعية (Social Darwinism) فتمتد حوالي خمسين عاماً منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وتضم جهود العلماء لتطبيق الفكرة التطورية ـ كما بدت في دراسات تشارلز داروين (Darwin) ـ على ميدان الأسرة والزواج. وكان داروين قد تتبع لأول مرة تطور الكائنات العضوية البيولوجية ابتداءً من أشكال الحياة الدنيا خلال مراحل متعاقبة حتى المستويات الأكثر تركيباً، والتي تضم الإنسان. وقد أوحت شواهده المقنعة عن التطور البيولوجي إلى المفكرين الاجتماعيين بأنه ربما كانت الأشكال والنُظم الاجتماعية تتطور بنفس الشكل. وهكذا اعتمدوا على القياس في البحث عن شواهد لإثبات فكرة التطور الاجتماعي وقد استخدم هذا المنهج لتفسير تطور الزواج والأسرة ومن أبرز الجهود في هذا الصدد دراسات سبنسر وباخوفين وسير هنري مين، ولويس مورجان، وإدوارد سترماك، وتايلور، وفريدريك إنجلز، وأوجست بيبل وغيرهم. ويستثنى فريدريك لوبلاي ـ معاصر هذه الفترة ـ من الانتماء إلى هذا الاتجاه، وقد زامن الداروينية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين واهتم بالمشكلات الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي (المرجع السابق).

وقد شهدت المرحلة الثالثة نشأة العلم وبدء الاستفادة من الجهود الرائدة التي بذلها لوبلاي وغيره من العلماء. وتمتد هذه المرحلة خمسين عاماً حتى منتصف القرن العشرين. وفيها انتقلت دراسة الأسرة من الماضي إلى الحاضر، ومن البحوث غير المحددة والواسعة النطاق إلى اصطناع المناهج العلمية في تناول مشكلات أكثر تحديداً. وعلاوة على دراسة المشكلات ركّزت هذه المرحلة على دراسة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة، متأثّرة

بعلم النفس الاجتماعي، وقد كتب كوماروفسكي ووالر في وصف التطور الذي طرأ في السنوات العشر من عام ١٩١٥م إلى ١٩٢٦م يقولان: «ظلت دراسة المشكلات الاجتماعية للأسرة تشغل خلال هذه الفترة مكانة جوهرية، وظل الإطار النظري الأساسي هو نفسه إلى حد كبير. أما المناهج وموارد الدراسة فقد تغيرت، إذ توفرت مصادر للمادة أثرى وأدق من ذي قبل وذلك عن طريق الوسائل الرسمية وسجلّات الهيئات الخاصة وتحسّنت المناهج مع ازدياد الفصل بين العلم والأخلاق، والاهتمام بأساليب التحقيق الأمبيريقي لا المنطقي فحسب، وارتفاع مكانة المناهج الكمية. ومن أهم دراسات هذه المرحلة مؤلفات كولي وتوماس وپارك وبرچس من بين علماء الاجتماع، وفرويد وأدلر ويونج من علماء النفس التحليليين» (المرجع السابق: ٢٥٨ ــ ٢٥٩).

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فبدأت حوالي عام ١٩٥٠، ومن المتوقع أن تستمر في نفس الخط التطوري الراهن لفترة غير معلومة في المستقبل. تتميز هذه المرحلة بأنها بدأت تهتم بوضع النظرية، وفيها استمرت الدراسات الكمية، ولكن بمنهجية أكثر. وتتميز هذه المرحلة بمحاولات جادَّة لتجميع وتقييم البحوث التي أُجريت في الماضي، وتحديد ــ لأول مرة ــ المدارس الفكرية المختلفة أو الإطارات المرجعية النظرية التي استخدمت في دراسة الأسرة. هذا وقد أشار هيل إلى عودة الحياة إلى اتجاه قديم في هذه المرحلة هو الاتجاه المقارن الذي يتسم بتحديد المجال، واختفاء الأحكام القيمية منه، واعتمادها على مادة ميدانية واقعية تم جمعها وفقاً لأسس منهجية، كما استخدم أكثر من أسلوب واحد من أساليب التحليل المدعم إحصائياً (المرجع السابق: ٢٥٩).

حاولنا في الفقرة السابقة استعراض التتابع الزمني للمراحل وفقاً

للاتجاه الغالب على دراسات الأسرة، ونركِّز فيما يلي على هذه الدراسات نفسها واضعين البعد الزمني في الحسبان.

أولاً ــ التفكير الفلسفي في دراسة الأسرة: (الخشّاب، ١٩٥٨م: ٩ ــ ٢٠).

اهتم المفكرون منذ القدم بدراسة شؤون الأسرة لأنها أدقّ جهاز في جسم الدولة، ولذلك لم يدرس المفكرون الأسرة لذاتها، بل درسوها أثناء دراستهم لجوانب المجتمع المختلفة من سياسية واقتصادية ودينية وغيرها. وكانت دراستهم للأسرة تعبر عن نظرية ذاتية مستمدة من آرائهم الشخصية عن الفرد والمجتمع والدولة، لذلك جاءت بحوثهم بعيدة عن علم الاجتماع الأسري، وقريبة إلى حد كبير من الوصايا والحكم والتأملات الفلسفية التي أفادت إلى حد ما العلماء الذين أتوا بعد ذلك واهتموا بدراسة الأسرة دراسة موضوعية مبنية على البحوث الميدانية.

ومن أوائل الفلاسفة الذين تعرَّضوا للأسرة الفيلسوف **كونفوشيوس** (Confucius)، الذي قدم أول بحث فلسفي عن أهمية الأسرة في البناء الاجتماعي، وارتباط التطوُّر الاجتماعي بالحرص على مقوِّمات الأسرة وتسهيل مهمتها الأساسية وهي تأدية وظائفها على الوجه الأكمل. وكان اهتمام هذا الفيلسوف الصيني بالأسرة رد فعل لضعف الأخلاق وانتشار الفوضى والانحلال الاجتماعي الذي أدّى إلى نزعة شكّية سادت البلاد في عصره.

وترتكز الأسرة الفاضلة في نظر كونفوشيوس على الدعائم التالية:

- التضامن بين عناصرها.
- الطاعة: طاعة الأبناء للآباء وطاعة الزوجات للأزواج.
- التطهر والإخلاص والمعرفة.
- المشاركة الوجدانية بين عناصرها، كالمحبة والشفقة والعطف.

اهتم كونفوشيوس بالأسرة في إطار نظريته القائلة «بأن الرقي الذاتي

هو أساس التقدم الاجتماعي»، بمعنى أن المجتمع الفاضل يعتمد أساساً على الأسرة التي لا يمكن أن تستقر إلَّا إذا أصلح الفرد من نفسه.

أما **أفلاطون** (Platon)، فقد اهتم بالأسرة عند محاولته وضع نموذج لجمهورية فاضلة (Utopia) مثالية في قوانينها وحكومتها وأحوالها الاجتماعية وترتكز على الفضيلة وتحقيق العدالة. وقد فرَّق أفلاطون بين نمطين من الأسرة: الأسرة في طبقات الشعب والأسرة في طبقة الحراس. أما النمط الأول فتقوم فيه الأسرة على وحدانية الزوج والزوجة، وإباحة الطلاق، وتحديد النسل وفقاً لحاجة الدولة. أما النمط الثاني وهو الأسرة في طبقة الحراس فيرتكز على المبادىء التالية:

- تربية اجتماعية للأطفال ذكوراً وإناثاً.
- تتكفل الدولة بتربية الأطفال والإنفاق عليهم.
- المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وفي تولّي الوظائف العامة.
- حرمان طبقة الحراس من الملكية أو تكوين أسر خاصة بهم.
- إباحة الشيوعية الجنسية بين طبقة الحراس.

ولما كان من المتعذر في ظل النظام تمييز صلات القربى وتحديد الأصول والفروع التي يحرم عليها التزاوج في طبقة الحراس وضع أفلاطون حلاً لتلك المشكلة فقرر أنه بالنسبة للزوجين: الأطفال الذين ولدوا منذ الشهر السابع إلى العاشر يعتبرون في مرتبة الأبناء، والأطفال الذين يولدون في مرحلة زواجية يعتبرون أخوة. وقد أكّد أفلاطون على ضرورة الحيلولة بين الأمهات وأبنائهن حتى لا تنشغل المرأة بعواطف الأمومة.

ومما لا شك فيه أن الجمهورية الفاضلة ما هي إلَّا نمط مثالي (Ideal Type) لم تتقبله العقلية اليونانية ولم يطبّق عملياً. ولكن يجب الإشارة

إلى اهتمام أفلاطون بتنظيم الزواج من المحارم، ووضع مصطلحات للقرابة شبيهة بتلك الموجودة في قبائل الهنود الحمر.

ولما جاء أرسطو (Aristotle) أقرّ بأن الأسرة هي أول اجتماع منظَّم على مرِّ الزمان، وأنها تمثل النواة الأولى لنشأة القرى ثم المدن. وتتكون الأسرة وفقاً له من الزوج والزوجة والأبناء والعبيد، وقد حددت الطبيعة المراكز الاجتماعية لكل منهم: فوضع الرجل على رأس الأسرة، لأن بيده سلطات ثلاث، سلطة السيد على عبده، وسلطة الأب على أبنائه، وسلطة الزوج على زوجته، ثم وضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل، لأنها أقل منه عقلاً وذكاء، وأن أهم فضيلة فيها هي الطاعة.

وقد تعرَّض أرسطو لكثير من الأسس التي تقوم عليها الأسرة، كالسن عند الزواج بالنسبة للرجل (٢٧ سنة) وبالنسبة للمرأة (١٧ سنة) وهو أنسب وقت للإنجاب. كما تعرَّض للقيم الأخلاقية وانحلال الأسرة، وحرم الخيانة الزوجية. كما اهتم بشؤون الطفولة وتحديد النسل، ونادى بتطبيق نظام: «مفتش الأطفال» الذي يشرف على نظام التربية في نطاق الأسرة مؤكِّداً خطورة اختلاط الأطفال بالعبيد.

وكما اهتم الفلاسفة القدامى بأهمية الأسرة ووظائف أفرادها ومركز المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع، اهتم الفلاسفة المعاصرون بدراسة الأسرة ومن أبرزهم جان جاك روسو (J. J. Rousseau) (١٧١٢ ــ ١٧٧٨م) الذي تعرَّض للزواج والأسرة في كتابيه (L'Emile) و (La Nouvelle Heloise).

رفض روسو فكرة العاطفة والحب كأساس للسعادة الزوجية، وركَّز على أهمية دور الزوجين في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء. وقد اعتبر روسو الزواج عقداً بين الرجل والمرأة لتحقيق هدف معيَّن في الحياة هو الأسرة وبقاء النوع البشري، ويؤكِّد أن طرفي العلاقة الزوجية يجب أن يختلفا من حيث القوة فالرجل أقوى من المرأة التي تأتي في المرتبة التالية.

ثانياً ــ التفكير التطوري في دراسة الأسرة:

عندما حاول علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الأوائل دراسة الزواج والأسرة، كانت تفسيراتهم ذات نزعة تطورية متأثرة بنظرية شارلس دارون (Darwin) (١٨٠٩ ــ ١٨٨٢م) في النشوء والتطور (Evolutionary Theory)، التي لم تكن تستهدف أصلاً دراسة الزواج والأسرة، بل إنها كانت قائمة من أجل عملية الانتقاء بالنسبة للجنس البشري اعتماداً على قانون «الانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح».

لقي التفسير التطوري قبولاً واسعاً مما شجَّع بعض الدارسين خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر على إقامة أُطر تصوّرية مماثلة ذات نزعة تطورية بهدف البحث عن الأصول الأولى للأسرة.

بدأ العلماء يناقشون نشأة الزواج والأسرة، وأدركوا وجود الكثير من الأنماط أو الأشكال المختلفة للأسرة، ولاحظوا أن بعض هذه الأشكال تبدو مخالفة لما هو موجود في مجتمعاتهم، بل إن بعضها يشكل مرحلة وسط بين أشكال الأسرة في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات الغربية. لذلك حاول العلماء وخاصة الأنثروبولوجيين تنظيم هذه الأشكال الأسرية المتباينة في تسلسل منطقي (من وجهة نظرهم) وقدَّموا النظرية التالية:

إن الأسرة يجب أن تمر من خلال تتابع ثابت، لكي تصل إلى شكل محدد. ثم بدأ النقاش حول أي من هذه المراحل قد أتى أولاً، وما هي المراحل التالية التي مر بها النظام الأسري؟ (Habenstein & Queen, 1974: 1 - 5, Westermark,1922). (الخشاب، مرجع سابق: ٢٣ ــ ٢٨).

صرح سير هنري مين (Sir Henry Main) (١٨٢٢ ــ ١٨٨٨م): إن الشكل الأول للأسرة كان يخضع لسيطرة الأب أو الجد الأكبر، وبذلك تعتبر الأسرة الأبوية (Patriarchal Family) مرحلة هامة من مراحل تطور نظام الأسرة

بوجه عام. وقد ذكر مين في كتابه القانون القديم (Ancient Law) أن الأسرة البدائية تشبه الأسرة الرومانية القديمة التي يرأسها الرجل (Patriarch)، وهي تضم عدَّة أجيال منحدرة من عصب واحد، ومن هذه الأسرة تكوَّنت الأشكال العليا من التنظيم السياسي.

أما باخوفن (Bachofen) (١٨١٥ ــ ١٨٨٧م) فقد نادى بحق الأم أو بسيادة الأم والمرأة بوجه عام في المراحل المبكِّرة للتطور الاجتماعي ذكر ذلك في كتابة «حق الأم»(Das Mutterrecht) عام ١٨٦١م. وربط هذا النظام بالإباحة الجنسية التي كانت شائعة في المجتمعات البدائية ثم تطورت لتأخذ المراحل الآتية:

- كانت العلاقة الجنسية مشاعاً بين الرجال والنساء.
- ساد نظام حق الأم الذي ترتب عليه الانتساب والإقامة في خط الأم. لقد أصبحت المرأة تسيطر على الأسرة كما تسيطر على التنظيمات السياسية الدينية.
- أخيراً سيادة حق الأب بانخفاض المكانة الاجتماعية للإناث وسيادة نظام الانتساب للأب والإقامة معه.

وبعد ذلك تناول ماك لينان (McLennen) (١٨٢٧ ــ ١٨٨١م) موضوع الزواج والأسرة بالتحليل وذكر في عام ١٨٦٥م أنه لم يعرف سوى ثلاثة أشكال للزواج: تعدُّد الزوجات، وتعدُّد الأزواج، والزواج الآحادي. ومن أهم مآثر ماك لينان اكتشافه لما أسماه بالزواج الخارجي (Exogamy)، إذ أنه نتيجة لعادة وأد الإناث كان يزداد عدد الذكور عن عدد الإناث مما يتطلب إما أن يشارك مجموعة من الرجال في امتلاك زوجة واحدة، أو أن يلجأ الرجال إلى خطف نساء القبائل الأخرى بالقوة، وذلك للحصول على زوجة وتكوين أسر خاصة بهم. وكان من الضروري حساب القرابة بموجب «الخط النسائي وحده» (Kinship through females only) على حد تعبيره.

وعن الزواج ذكر ماك لينان أنه عند كثير من الشعوب المتوحِّشة والبربريَّة وحتى المتمدينة في الزمن القديم والجديد شكلاً لعقد الزواج كان يترتب بموجبه على العريس أن يتصرف كأنما يخطف بالقوة، هو وحده أو مع أصدقائه، العروس من عند أهلها. ويطلق على هذا الزواج «الزواج بالخطف» ويتسائل ماك لينان عن السبب في هذا النوع من الزواج؟ ويجيب في كتابه «دراسات في التاريخ القديم» (١٨٨٦م) والزواج البدائي. إن هذا النوع من الزواج يرتبط بالزواج الخارجي الذي لم يعرف علاقات الدم إلاَّ من جانب الأم. (المرجع السابق: Queen, Ibid).

وقد ساهم لويس هنري مورجان (Morgan) (١٨١٨ ــ ١٨٨١م) بنصيب في دراسات الزواج والأسرة. وتتلخص نظريته في أنه كان يرى المجتمع الإنساني عبارة عن زمرة اجتماعية بسيطة تعيش في حالة بدائية لا يحكمها ضوابط أو قوانين، ولذلك كان أفرادها يحيون حياة إباحية متحررة، ولكن ليس هو النمط الشائع للزواج. إن المفهوم التقليدي للزواج عند مورجان هو الزواج الآحادي، وإلى جانب يوجد تعدُّد زوجات الرجل، وبالإضافة إليه عند اللزوم تعدد أزواج المرأة. لقد فسّر مورجان مراحل الزواج والأسرة بشكل معكوس يختلف عمن سبقوه على الرغم من أنه يتَّفق معهم في شكل إجماع على وجود «وضع بدائي كانت فيه العلاقات الجنسية غير المحدودة تسود داخل القبيلة، بحيث أن كل امرأة كانت تخص كل رجل وبحيث أن كل رجل يخص كل امرأة» (أنجلز ٣٢ ــ ٣٥).

ويرجع إصرار مورجان على أن الزواج الآحادي هو الشكل الطبيعي للزواج، إلى دراسته التي قام بها على قبائل الأيروكوان الهنود الحمر. ومن دراسته المتعمِّقة لقبيلة سينيكا اكتشف نظاماً للقرابة يتناقض مع علاقاتهم العائلية الفعلية. فقد كان يسود بينهم «الزواج الآحادي» (Monogamy)، الذي من السهل على كل من الطرفين المعنيين حلَّه، والذي يسميه مورجان

«العـائلة الثنائية» . ولهذا كانت ذرية هذين الزوجين معروفة ومعتـرف بها من الجميـع؛ فلم يكن من الممكن أن يقـوم أيّ شـك فيمـا يتعلق بـالأشخـاص الذين ينبغي إطلاق أسمـاء الأب أو الأم والابن والابنة والأخ والأخت عليهم. (المرجـع السابق).

ويعـد هربـرت سپنسر (Spencer) (١٨٢٠ ــ ١٩٠٣م) من أبـرز علمـاء القرن التاسـع عشر الذين حاولوا تطبيق قانون التطور في ميـادين علم الأحياء، وعلم النفس، وعلم الأخـلاق، وعلم الاجتماع. وقـد خصص سپنسر الجـزء الثـالث من كتـابـه «الفلسفـة التـركيبيـة» لمنـاقشـة النُـظُم المنـزليـة (Domestic Institutions) وتـأثرهـا بقانـون التطور (Evolution)، الـذي يحكم جميـع ممالك الطبيعة من نبات وحيوان وإنسان، حيث أنها جميعـاً تقوم على أسـاس واحد هـو التحول من التمـاثل والتشـابـه (Hemogeneity) إلى التبـاين وعـدم التجانس (Hetrogenity)، وهـذا التـطور ينـطبق على الأسـرة من حيث البناء والوظيفة. فبعد أن كانت الأسرة تخضـع لرب الأسرة الـذي هو حـاكمها وقاضيها ومـربيها، وهـو الذي يـدير اقتصـادياتهـا، انتقلت هذه الـوظائف إلى مؤسسـات متخصصة مـوجـودة في المجتمـع، وأصبـح لكـل فـرد في الأسـرة وظيفة ومـركز اجتماعي يشغله. (الخشاب: ٢٣ ــ ٢٤).

ولقـد قسَّم سپنسر المجتمعـات إلى نوعين: مجتمعـات حربيـة وأخرى صناعية. أما المجتمعات الحربية (Military societies) فتُفترض القوة في الرجل وهي مصدر السيطرة لديه، وهو الذي يحكم ويقضي وتكون له السلطة في كل شيء، والرجل عصب الأسرة وسيدها. وتتخذ الأسرة في المجتمعات الحربية شكلاً هرمياً من حيث تسلسل السلطة على قمته رب الأسرة. وأما المجتمعات الصناعية فتتسم إلى حد ما بالديمـوقراطيـة وحريـة الرأي، ولـذلك فـإن المرأة تمثل مركزاً مساويـاً لمركـز الرجـل في الأسرة، وتشـاركه في اتخـاذ القرارات ومواجهة المشكلات الأسرية.

وجدير بالذكر أن التفسير التطوري لنظم الزواج والمجتمعات عند سبنسر قد جاء قبل أن ينشر داروين نظريته في التطور. ولذلك نرفض القول بأنه جاء متأثِّراً به، بل الأجدى أن نقول إن سبنسر وداروين وغيرهما قد تأثَّروا بالتحولات السريعة المتلاحقة التي مرَّت بها أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

نستخلص مما سبق أن نظرية النشوء والتطور للزواج اتخذت الشكل الآتي:

في البداية كان الاختلاط والإباحية، حيث كانت العلاقة بين الطفل والأم محددة وثابتة، ثم تبع ذلك روابط أكثر دواماً وبقاء بين العديد من الرجال والعديد من النساء كنوع من القبائل البدائية يظل أفرادها مترابطين معاً تحقيقاً للحماية والرفقة والإشباع الجنسي، وبعد ذلك إنهاء الزواج الجمعي (Group Marriage) وظهور تعدد الأزواج (Polyandry)، حيث يرتبط العديد من الرجال بصورة دائمة بامرأة واحدة. ونتيجة لتعدد الأزواج زاد عدد الرجال على عدد النساء وانخفض معدل المواليد. ولمّا عرفت الزراعة والاستقرار في المكان وتلاشى تعدد الأزواج وظهر تعدد الزوجات (Polygamy)، حيث اتخذ الرجال الأقوياء لأنفسهم العديد من الزوجات. ولكي يستمر هذا النظام كان الرجال المرضى أو الزائدون عن الحد يقتلون أو يستبعدون من القبيلة، أو يجبرون على انتظار فرصتهم في الزواج. وفي النهاية ظهر الزواج الآحادي (Monogamy) باعتباره أرقى وسيلة لتنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة.

ومما لا شك فيه أنه رغم الإشارات المتكررة عن مراحل منطقية مرَّ بها الزواج والأسرة إلا أنه لا يوجد دليل مقبول لسلسلة من المراحل يجب أن تمرّ بها الأسرة تبدأ من الإباحية وتنتهي بالزواج الآحادي، والدليل على ذلك التأكيد المستمر لمورجان بأن الزواج الثنائي هو الشكل التقليدي الوحيد للزواج وأن الأشكال الأخرى عرضية وليست ثابتة. كما أكَّد سير هنري مين

من قبـل على أن الغريـزة الطبيعيـة في الإنسان تجعله يـأبـى مشاركـة شخص آخر في زوجته.

ثالثاً ــ التفكير الأنثروبولوجي في دراسة الأسرة:

ساهم **الأنثروبولوجيون** أمثال سير هنري مين، لويس مورجان، وباخوفن وماك لينان وغيرهم، في حركة التفكير الاجتماعي لدراسـة الأسرة. فقـد أولى هؤلاء اهتماماً كبيراً بموضوع القرابة وما يتصل به من مشكلات تتعلق بالـزواج والأسـرة في المجتمعـات البـدائيـة والـمجـتمـعـات قبـل الـصنـاعـة (Pre – industrial).

ومن أبرز الأنثروبـولوجيين الـذين اهتموا بـدراسة نسق القـرابة ميـردوك (Murdock). درس ميـردوك بـالتفصيـل فكـرة تحـريم الـزواج بـالمحـارم (Incest Taboo)، لمـا كان الـزواج من المحـارم يمنـع الـرجـل من أن يكـون زوجاً وأباً في نفس الأسرة التي يكون فيها ابناً وأخاً، كما يمنـع المـرأة من أن تكون زوجة وأماً في نفس الأسرة التي تكون فيها ابنة وأختـاً، وبذلـك يصبـح كلاهما عنـد الزواج أعضـاء في الأسرة النـووية أكثـر من أن يكونـا أعضاء في الأسـرة التي ولـدا فيهـا. ومن ثم نجـد أن كـل فـرد بـالـغ ينتمي عـادةً إلى أسرتين، التوجيه والتناسلية. فهو ابن أو ابنة وأخ أو أخت في «أسرة التوجيه»، وزوج أو زوجة وأب وأم في «الأسرة التناسلية». وفقـاً لذلـك فإن كـان شخص يعـد حلقة اتصـال بين أعضاء أسـرته **الموجهة** (Orientation) وأعضـاء أسـرتـه التنـاسليـة (Procriation) فضـلاً عن تسلسـل فـروع هـذه الحلقـات بـربط مجموعات من الأفراد بعضهم ببعض عن طريق الـروابط القرابيـة(Habenstein & Queen, ibid).

وقد فرَّق ميردوك بين «الأسرة النـووية» المستقلَّة والأشكـال المركبـة من الأسرة: فالأسـرة القائمـة على الزواج التعـددي (Polygamous Family) تتألف

من أسرتين نوويتين أو أكثر ارتباطاً بزواج جمعي ويكـون لها أب واحد **مشترك**.
أمـا الأسرة الممتدة (Extended Family) فتتألف من أسرتين نوويتين أو أكثر، تـرتبط من خلال امتـداد علاقـة الابن بالأب تلك العـلاقـة التي تـربط الأسـرة النووية المؤلفة من قريتين بآبائهما.

ولقـد أوضـح ميـردوك أن من بين ١٩٢ مجتمعـاً (حصـل منهم على بياناته) كان ٤٧ منهم لديهم فقط أسـر نووية طبيعيـة و٥٣ لديهم أسـر قائمـة على الزواج الفردي و٩٢ لديهم أسـر ممتدة.

وقـد أسهب في تفصيل تقسيمـات مصطلحـات القرابـة وذلك من حيث طريقة استخدامها المباشر وغير المباشر والتسمية المرجعية لتمييز أحد الأقارب في التحـدث عنـه إلى شخص ثـالث، فثمـة فـرق بين «مصـطلـح للتسميـة» و«المصطلـح المرجعي»، إذ الثاني في حالة مصطلـح الأم مثلاً يشير إلى الأم الحقيقية، ولكن اصطلاح التسمية يشير إلى الأم البديلة أو زوجة الأب.

أمـا العالِم الفنلنـدي وستر مـارك (Wester Marck) (١٨٦٢ ــ ١٩٣٩م) فقد اعترض على الـزَّعم بظهـور نُظم الـزواج التعدُّدي قبـل الزواج الأحـادي أو المـونوجـامي (Monogamy) استناداً إلى تشـابُه حيـاة الإنسان البكـر وأنماط الحياة الحيوانية الأخرى، وذهب إلى القول بأن الزواج الأحادي كان أَسبق في الظهور. وقد اعتمد وستر مارك في نظريته هـذه على المعلومات المؤكـدة عن الحياة الجنسية لدى القِرَدة العليا، أو بعضهم على الأقل، حيث يكتفي الـذَّكر بالاتصال جنسياً بأنثى واحدة يدافـع عنها ويظل مخلصاً لها. وعلى ذلك ذهب وستر مارك إلى أن الزواج المونوجامي ليس هو الشكل الأول للزواج فحسب، بل والشكل الطبيعي أيضاً، بينما صُور الـزواج الأخرى ليست سـوى تطورات استثنائية في تاريـخ البشرية. ففي كل المجتمعـات التي تعترف بنـظام التعدُّد بنوعيه نجد هناك ميلاً، ولو رمـزياً، إلى وحـدانية الـزواج، فحيث يوجـد تعدد الـزوجـات يـوجـد في الأغلب زوجـة كبيـرة مفضلة، بينمـا تنـزل الـزوجـات

الأخريات منزلة ثانوية بالنسبة إليها. كما أنه حيث يوجد تعدد الأزواج فإنه يوجد غالباً زوج رئيسي هو في العادة الأخ الأكبر الذي ينسب الأولاد إليه كما هو الحال عند التودا (Toda) (الخشاب، **مرجع سابق**) (Wester Marck, ibid).

وقد أعطى مالينوفسكي (Malinowski) وصفاً للظروف الاجتماعية للشعوب التي تعيش في مستوى ثقافي بسيط، وقد ركّز على وجه الخصوص على الحياة الجنسية والزواج والعلاقات الوالدية عندهم. وفي كتابه (The father in Primitive Psychology) في عام ١٩٣٧م أوضح فيه أن الجماعة الزواجية يقوم بناؤها على أسباب اقتصادية. وفي كتابه الآخر (Sex of Repression in Sovage Society) درس بالتفصيل الحياة المنزلية بين الشعوب البدائية (المهيني، ١٩٧٥: ٣٩).

وأسهمت مارجيت ميد (Marget Mead) في هذا المجال وكانت مساهمتها مركّزة حول الاهتمام بدراسة الميول الجنسية والعادات المرتبطة بها وطُرق مزاولتها في الجماعات كما تظهر في مراحل الطفولة والمراهقة. وقد صوّرت في كتابها (Sex and Temperoment) حقيقة اجتماعية قائلة إن الاختلافات المزاجية بين الجنسين تحددها العادات الثقافية أكثر من كونها سمات تفرضها الطبيعة على الرجل والمرأة (المرجع السابق).

وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عرّف أونوين (Unwin) الزواج في كتابه «الجنس والثقافة» بأنه «علاقة اقتصادية وجنسية بين رجل وامرأة أو أكثر، هذه العلاقة مبنيّة وقائمة على عادات معيّنة تبنّتها الجماعة الاجتماعية في سبيل تنظيم العلاقة بين الجنسين». ويعتقد أن **الجانب الاقتصادي في الحياة الزواجية هو الجانب الأكثر أهمية عند معظم الشعوب البدائية. (المرجع السابق).**

كارل ماركس وفردريك أنجلز: (K. Marx & F. Engels)

لم يحاول ماركس (١٨١٨ ــ ١٨٨٣م) وضع نظرية في الأسرة خلال

التاريخ الإنساني وإنما حاول دراسة التغيرات التي لحقت بالأسرة نتيجة لاستخدام الآلات في الصناعة في بلد واحد هو إنجلترا، وفي مرحلة زمنية محدودة، هي النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

يرى ماركس أن استخدام الآلات في الصناعة وإحلالها محل الأدوات أدَّى إلى انتقال ملكية أدوات الإنتاج إلى صاحب العمل بحيث تحوّل العامل إلى مجرد شخص أجير يبيع قوة عمله لصاحب العمل لقاء أجر معلوم، كما أن تجزئة العملية الإنتاجية أدَّى إلى الاستعانة بالنساء والأطفال وإحلالهم محل الرجال مما أدى إلى انخفاض معدلات الأجور، كما أصبح جميع أفراد الأسرة يعملون في المصنع جنباً إلى جنب ساعات طويلة قد تصل إلى أربعة عشر ساعة يومياً، مما أدَّى إلى سوء الأحوال الاقتصادية للأسر العمالية وارتفاع معدلات الوفيات بين العاملين وبخاصة الأحداث (حسن، ١٩٧٨ : ٣٩٦).

وقد اعتمد ماركس في كتاباته عن الأسرة على نتائج عدة بحوث اختيارية قامت بها لجان الاستقصاء التي كانت موجودة في أيامه. لقد كان النساء والأطفال مكلَّفون بالعمل ويفرَّق بين الأم وطفلها كما كانت تهمل الأطفال مما أدَّى إلى ارتفاع نسبة وفيات الرضَّع والأطفال.

واضطر الآباء إلى بيع قوة عمل أولادهم في سن مبكرة وبشروط قاسية، بل باعوا في الواقع الأطفال أنفسهم. أما الفتيات الصغيرات فلم يتيسر لهنَّ الفرصة ليتعلمن فنون التدبير المنزلي، جرفهنَّ تيار الثورة الصناعية. فنظام المصنع القائم على التوسُّع في المكاسب إلى الحد الأقصى بهدف تراكم رأس المال قد هدم النظام التقليدي للأسرة في الطبقة الدنيا.

أما سلطة الآباء في الأسرة فقد ظلت كما هي، إذ كان الآباء في

المراحل الأولى لنظام المصنع يعملون جنباً إلى جنب مع أبنائهم وزوجاتهم مما مكّنهم من ملاحظة أولادهم داخل المصنع وبالتالي المحافظة على سلطتهم الأبوية، وإن كانت هذه السلطة قد تضاءلت فيما بعد بدخول أنواع جديدة من الآلات وزيادة التخصص وتقسيم العمل. رغم محاولات ماركس (Marx) في تفسير ظاهرة التصنيع والأسرة إلاّ أنه لم يكن يهدف ــ كما سبق أن ذكرنا ــ إلى صياغة نظرية عامة للتغير الأسري، فكان مركزه الفلسفي المستمد من هيچل (Hegel) يفترض أن التفسيرات العملية والاجتماعية كانت صحيحة بالنسبة إلى بعض الأحداث أو العهود الخاصة بها، وهي في هذه الحالة ظهور النظام الرأسمالي.

أما إنچلز (Engels) (١٨٢٠ ــ ١٨٩٥م) فقد ركّز في دراسته الشهيرة عن أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة على العوامل الرئيسية وراء عمليات الاستقلال بأشكاله المختلفة كما تعكسها أنماط وعلاقات الإنتاج الموجودة في المجتمعات الطبقية. فقد بيّن أنچلز في دراسته هذه كيف أن أوضاع المرأة وظروف القهر والاستغلال التي تعرَّضت لها قد ظهرت كنتيجة لتطورات معيَّنة حدثت مع نشأة الملكية الخاصة والدولة والأسرة.

ويرى أن تحرير المرأة من كل أشكال الاستغلال والعبودية لا يمكن أن يتحقق إلاّ بتحرير المجتمع بأسره من صور الاستغلال المختلفة التي تشترك المرأة فيها مع كثير من الفئات الاجتماعية الأخرى، وذلك لن يتم إلاّ بزوال الأنظمة الطبقية وقيام مجتمعات جديدة تخلو من كل أشكال التمييز والظلم والاستغلال ويسودها الحب والتعاون من أجل تحقيق السعادة والرفاهية للجميع وهذا لن يتحقق إلاّ في ظل النظام الاشتراكي.

من هنا، نجد أن التفكير الأنثرپولوجي درس الزواج والأسرة من خلال تطور العلاقة بين الرجل والمرأة منذ القِدم مبيِّناً كيف تطورت هذه العلاقة من الإباحية الجنسية إلى الزواج الأحادي. كما أكد علماء الأنثرپولوجيا على أن

الـزواج نظام اجتمـاعي نشأ مـع نشـأة المجتمعات، وأن نـظام القرابـة عامـل أساسي لتحقيق الوحدة الاجتماعية. ويعلق بوتـومور (Bottomoor) على ذلـك قائلاً إن القرابة هي الإطار الذي من خلاله يعهد المجتمـع إلى الفرد بـوظائف اقتصادية وسياسية ويمنحه حقوقه ويطالبه بتأدية التزامـاته ويمـدّه بالمسـاعدات المختلفة. ويذهب كثير من العلماء إلى أن أفضل وأنجـح وسيلة لدراسة البناء الاجتماعي للمجتمـع البدائي هي البدء بتحليل نَسَق القرابة.

رابعاً ـــ التفكير السوسيولوجي في دراسة الأسرة:

عنـدما استقـر علم الاجتماع وتعـدَّدت مباحثـه، بـدأ علمـاء الاجتمـاع الأوائل الاهتمام بدراسة نظام الأسرة وتحليل المقومات التي ترتكز عليها. وقد عبَّـر كثيرون عن المكـانـة الهـامـة التي تشغلهـا الأسـرة في المجتمـع بـطرق متعددة. وقد ساعد على ذلـك أن الأبحاث عن الأسـرة القديمـة وعن التنظيم الأسـري في المجتمعـات البـدائيـة كـانت كثيـرة إلى الحـد الـذي مكَّن علم الاجتمـاع من أن يطوِّر الـدراسة العلميـة لهذا الجـانب الهام من مـوضوعـاتـه المتعددة (الخشاب، مرجـع سابق ١٩ ـــ ٢٢).

وبتـطور التفكير الاجتمـاعي في مجال دراسـة الأسرة ظهـرت نـظريـات عديدة تتناول الأسرة من حيث بنائها ووظائفها وتغيـرها، ومشـاكلها وعـلاقاتهـا الداخلية وعلاقاتها بالمجتمـع الخارجي وبالنظم الاجتماعية الأخرى.

سـوف نعرض بـإيجاز في الصفحـات التاليـة لأهم رواد علم الاجتمـاع العام الذين درسوا الأسرة باعتبارهـا أحد ظـواهر المجتمـع دون وضـع نـظرية خاصة في الأسرة من أمثال كونت ودوركايم ووارد وسمنر. وسوف نعـرض في فصـل لاحق الاتجاهـات المعـاصـرة في دراسـة الأسـرة، وآراء بعض علمـاء الاجتماع الذين حاولوا صياغة نظرية خاصة في الأسرة.

أهم رواد علم الاجتماع الذين درسوا الأسرة:

أوچست كونت (١٧٩٨ ـ ١٨٦٧م):

يُعد كونت أحد رواد الفكر والفلسفة الاجتماعية بفرنسا وينسب إليه الفضل في نشأة علم الاجتماع.

رأى كونت أنَّ المجتمع يتكوَّن من ثلاثة عناصر: الفرد، العائلة، والدولة.. غير أن الفرد في ذاته لا يعتبر عنصراً اجتماعياً، فالقوة الاجتماعية مستمدة من تضامن الأفراد.

اعتبر أوچست كونت الأسرة هي:

الخلية الأولى في جسم المجتمع، ويمكن مقارنتها في طبيعتها ومركزها بالخلية في المركب البيولوجي. ويرى كونت أن نظام الأسرة موجود بالفطرة، وأن الحياة الأسرية هي الحالة الطبيعية للإنسان. فالفردية في نظره لا تمثِّل شيئاً من الحياة الاجتماعية، واعتبر الزواج استعداداً طبيعياً عاماً والأساس الأول في البنيان الاجتماعي، وأن هذا الزواج يجب أن يكون قائماً على وحدانية الزوج والزوجة (Monogamy)، كما يرى أن كل عامل يضعف الزواج أو يقلِّل من شأنه يُعتبر عامل هدم وهو لذلك لا يقبل ظاهرة الطلاق. ويقرِّر كونت مبدأ خضوع المرأة للرجل مع الاعتراف بسموها من الناحية العاطفية والأخلاقية، فالنساء أرقى من الرجال في العواطف والمشاركات الوجدانية، ولكنهنَّ أقل فهماً وذكاء وقدرة على التفكير، وذلك لاعتبارات بيولوجية (المرجع السابق).

ويرى كونت أن للأسرة ثلاث وظائف رئيسية:

١ ـ الوظيفة الأخلاقية:

وهو يركِّز عليها ويردّ إليها معظم العلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة، كالعواطف والمشاركات الوجدانية المتبادَلة بين الزوجين من

جهـة وبينهما وبين أبنـائهم من جهة أخـرى، والأمـور المتعلقـة بتـربيـة الأولاد. فلكي تحقِّق الأسـرة هذه الـوظيفة لا بـد أن تتجه نحـو الكمال الأخلاقي، لأن الكمال المنشود يرتكز على مبدأ «عش لغيرك».

٢ ــ الوظيفة التربوية:

وقد تكلم عنها في أماكن متفرقة وتتلخَّص في أن الطفل يظل منذ ولادته حتى سن السابعة في حضانة أمه وتحت رعايتها مباشرة. فهي تتولى في هذه المرحلة تمـرين قواه وملكـاته بـالتدريـج، وتقـوِّم من لسانـه وتزوده بـالمفردات واللغـة، وتغرس فيـه الفضائـل الأخـلاقيـة ومبـادىء الـدِّين الوضعي الجديد وتنبت فيه الروح الاجتماعيـة، وتروِّضـه على أن يكون مواطناً فاضلاً يحقق في ذاتيته التوازن بين الأنانية والغيرية.

٣ ــ الوظيفـة الـدينية:

وهي التي توجِّه وتُشرف على ما سماه بالعبادة الأسرية، وتتلخَّص في أن يقطـع الفرد في أُسرته تسـع مراحل مقـدَّسة حتى ينـدمـج في الإنسانيـة ويتَّحد بالكائن الأكبر كما يتَّحد الصـوفي بالحضـرة الإلَهيـة. وتبـدأ هذه المـراحل بتـطهير الـطفل، يليهـا الغـطاس، فـالتعميـد، ثم القبـول في الجمعية الدينية للأسرة، وعند الوصول إلى سن الثانية والأربعين يعـطى لـه حق الزواج، ومتى وصـل إلى سن الثـانيـة والستين فـإنـه يمتنـع عن اتصالاته الجنسية ويتصوَّف وينتظر الموت.

وقد استمدَّ كونت كل ما ذَكَره في هذا الشأن من نظام الأسرة المسيحيـة الكاثوليكية ويركِّز على الوظيفة الأخلاقية للأسرة. فالأسـرة الصالحـة هي التي تشيـع بين أفرادها وعناصرها عواطف حُب الغيـر وكل مـا من شأنـه أن يهذِّب الأفـراد ويجعلهم يستسيغون مبـدأ التضامن الاجتمـاعي، وقد اعتبـر كونت أنَّ الأم هي المسؤولـة عن إعداد الأطفـال في المرحلة الأولـى، فهي تقـوِّم لسان الطفل وتعلِّمه اللغة وتغرس فيه مبادىء الدِّين الوضعي الذي دعا إليه كونت.

إميل دوركايم (١٨٥٨ ـ ١٩١٧م) : (Emile Durkheim)

يُعتبر دوركايم أحد دعائم الحركة العلمية عامة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو مُنشىء علم الاجتماع الحديث وزعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع التي لا تزال قائمة حتى وقتنا الحاضر.

ويذهب دوركايم إلى أنَّ أول شكل اجتماعي يمكن تصوُّره أو افتراضه لنشأة الحياة الاجتماعية هو المعشر أو الترابط (Horde)، ثم العشيرة (Clan)، ثم الاتحاد (Phratrie)، وأخيراً القبيلة (Tribu)، ويسمي هذه الأشكال «المجتمعات البدائية أو المتأخرة» (١٩٢١).

نظريته في شؤون الأسرة:

درس دوركايم الأسرة بوصفها الخلية الأولى في المجتمع، ودرسها في طبيعتها، وفي أشكالها، وفي وظائفها. ورجع في هذا الصدد إلى أقدم الأشكال الأسرية في المجتمعات التوتمية التي يعتبرها دائماً أقدم أشكال المجتمعات الإنسانية، وانتهى في دراسته إلى أن الاجتماع الأسري لا يقوم على الغريزة ودوافع الطبيعة ولكنه يقوم على قواعد وأساليب يرتضيها «العقل الجمعي» وتدعو إليها الحياة الاجتماعية. وقد درس نطاق الأسرة وقرر أنه تطور من الاتساع إلى الضيق. فقد انتقلت الأسرة من الشكل التوتمي حيث كان واسعاً كل السعة، إلى الأسرة الأبوية الكبيرة التي كانت معروفة لدى اليونان والرومان، ثم ضاق نطاق الأسرة شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذي كانت عليه الأسرة الرومانية في عصورها التاريخية المعروفة بالأسرة الأبوية **الصغيرة(Famille Patriarchal)** ، ثم اقتصرت الأسرة على شكلها الحالي السائد في معظم الشعوب المتمدينة وهي الأسرة الزواجية (Famille Conjugale) وكان لهذا التطور أثره في وظائف الأسرة. فلقد تطورت هذه الوظائف من الأوسع إلى الواسع ثم إلى الضيق فالأضيق. ومن أهم

الظواهر التي درسها دوركايم ظاهرة «الانتحار» وذلك في ثنايا دراسته في «الاجتماع الأخلاقي»، محاولاً تطبيق المنهج الإحصائي على الظواهر الاجتماعية. واعتمد دوركايم في دراسته هذه على إحصائيات عن الانتحار بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٩٠م في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وألمانيا وبحث العوامل الاجتماعية الكامنة في طبيعتها، وفي الأسباب الخارجية عن ذوات الأفراد التي تنشأ من طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع، مثل الأزمات الاقتصادية والدينية والسياسية، أو انهيار الروابط الأسرية، أو بقيام الحروب والثورات، ووصل دوركايم من وراء دراسته إلى قانون اجتماعي خلاصته: إن الميل إلى الانتحار يتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التكامل في الهيئة السياسية ــ فكلما قويت الهيئات الثلاث (الدين والأسرة والدولة) واشتدت سلطتها على الأفراد الذين ينتمون إليها، كلما قلَّ عدد المنتحرين وبالعكس.

لستر وارد (١٨٤١ ــ ١٩١٣م): (Lester Ward)

يطلق عليه أحياناً «مؤسس علم الاجتماع الأمريكي» وقد بدأت شهرته في هذا العلم عندما نشر كتابه عام ١٨٣٣م عن الديناميكية الاجتماعية (Social dynamics) ومن أهم الموضوعات التي تناولها آرائه في الديناميكا الاجتماعية وشؤون الأسرة، وأصل الحياة الاجتماعية وتطورها وسوف نعرض فيما يلي آراءه في شؤون الأسرة وأصل الحياة.

اهتم وارد بدراسة المشاعر والأحاسيس الإنسانية، فهي في نظره قوة هامة مؤثِّرة في سلوك الإنسان ونشاطه الاجتماعي، وقد رتَّب على ذلك نظريته في الحب. فهناك ثمة استعداد طبيعي مزود به الجنس الإنساني، وهو سر بقائه، وهذا الاستعداد هو «الحب الطبيعي» ولقد تطور هذا الحب منذ فجر الإنسانية وتشعَّب لفروع كثيرة أهمها: الحب العاطفي بين الرجل والمرأة والحب الزواجي بين الزوج والزوجة، والحب الأبوي بين الأب والأبناء، والحب الأمومي بين الأم والرضيع، والحب القائم على صلات الدم بين

العصبيات وذوي القربى والأرحام، وحب الجنس القائم على الصلات العنصرية والأنثولوجية. وبالرغم من هذه التشعبات فإن الحب الطبيعي ما زال هو الدعامة الأساسية لدوام بقاء الجنس الإنساني.

ويعتبر وارد «الحب العاطفي» أول خطوة في ظهور نظام الزواج، وهو يدل على مركب النقص في الجنسين على السواء، بمعنى أن كلاً منهما تنقصه صفات يريد أن يكملها من الآخر، ولذلك فهو يطالب بأن المجتمع يجب أن يتيح الفرص لظهور مثل هذا الحب وعندما ينتهي هذا الحب بالزواج، ينتقل إلى عاطفة زواجية. ويرى وارد أن مرحلة الشيوعية الجنسية مرَّت بها الإنسانية قبل أن ينتشر الحب العاطفي بين الجنسين. وهو يذهب للقول بأن الاضطرابات التي يعاني منها نظام وحدانية الزوج والزوجة ترجع في معظمها إلى بقايا الشيوعية الجنسية، ولكنه يعتقد مع ذلك أن هذا الزواج الثنائي هو النظام الأمثل الذي يجب أن يدعم في المجتمعات المعاصرة. كما يقرر وارد أن أقدم مظهر للحصول على زوجات هو النظام القائم على الاستيلاء على المرأة بالقوة، وكان هذا النظام أساس احتكار الأقوى للنساء، أما الضعيف فقد كتبت عليه العزوبة. والزواج كان مرتبطاً في البداية بالضرورة الاقتصادية، ثم ما لبثت أشكاله أن تطورت من الشيوعية الجنسية إلى نظام تعدد الزوجات إلى الوحدانية ويرى وارد أنها تشترك في مبدأ واحد هو ملكية الزوج للزوجة.

وقد عرض وارد كذلك إلى حقوق المرأة ومبدأ المساواة بينها وبين الرجل، فقرر أن أنانية الرجل حالت وقتاً طويلاً دون المساواة الحقة، هذا إلى جانب العادات والتقاليد والقوانين التي كانت بمثابة حجر عثرة في سبيل الاعتراف بمركزها الاجتماعي وتقرير مساواتها بالرجل، إلَّا أنها استطاعت أخيراً أن تشق طريقها حتى وصلت للمساواة المنشودة.

ويليام سمنر (١٨٤٠ ــ ١٩١٠م): (William Sumner)

يعتبر سمنر من الرعيل الأول لعلماء الاجتماع في أمريكا وكان صاحب مدرسة وتتلمذ على يديه كثير من رواد الدراسات الاجتماعية. ومن أهم **الموضوعات التي أولاها مزيداً من عنايته النظام الأسري والطبقات الاجتماعية**، والقيم الاجتماعية، والعادات والتقاليد، وأصل الإنسان، وتصنيف الجماعات.

نظام الأسرة: (Family institution)

يرى سمنر أن الطبيعة زوَّدت الرجال والنساء بجاذبية كانت سبباً في قيام النظم الزواجية التي كانت سبباً في دوام الجنس البشري وبقاء الوجود الاجتماعي. والأسرة بصفة عامة في نظره عبارة عن هيئة يرتبط أعضاؤها في المأكل والمسكن والعمل والخضوع لنظم معينة ــ فهي صورة مصغرة لحياة المجتمع. أما الأسرة الزواجية فهي الوحدة الاجتماعية التي تقوم على أساس الرضا والقبول المتبادل بين رجل وامرأة وذلك لغرض إنجاب الأطفال والمعاشرة الصحيحة في نطاق الإطار الاجتماعي.

كما يقرر سمنر أن النظام **الأمومي** من حيث محور القرابة الأسرية كان أسبق ظهوراً من النظام الأبوي فمحور القرابة في فجر الإنسانية كان يدور حول الأم منبتها لأن الرجال كانوا يعيشون بعيدين عن نسائهم في الجري وراء الأقوات في رحلات الصيد، ولما استقرت الحياة الاجتماعية إلى حد ما استطاع الرجل أن يصل إلى قوة العائل ومن ثم ظهر النظام الأبوي الذي بمقتضاه أصبح الأب محور القرابة.

وتناول سمنر مقومات الأسرة الحديثة وعرض لمظاهر انحلالها وناقش فكرة الطلاق وأسباب التوتر في محيط الأسرة، وذهب للقول بأن سياسة الباب المفتوح في الطلاق ستؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية وفساد المجتمع،

ونعى في التربية الاجتماعية التي يتلقنها مواطنوه في زمانه ـ فهي لا تعدهم للزواج السعيد ـ ونادى بتدعيم الزواج الثنائي (نظام وحدانية الزوج والزوجة).

يتضح من العرض السابق أن التفكير الاجتماعي في دراسة الأسرة والزواج قد تأثَّر بظروف العصر السائدة، والأيديولوجية السياسية الموجودة. فقد اتجه المفكرون أحياناً اتجاهاً فلسفياً في دراستهم للأسرة بينما اتجه آخرون اتجاهاً مثالياً دينياً متأثراً بما ينبغي أن يكون عليه المجتمع والأسرة.

تبدأ دراسات الزواج والأسرة منذ عام ١٨٦١م، عندما أصدر باخوفن كتابه «حق الأم» ثم تبعته دراسات متنوعة تبحث في أصل الأسرة وتطور الإنسانية ونموها، ولذلك كانت محاولات العلماء سواء التطور بين الأنثربولوجيين أو حتى المبشرين كانت كلها تحاول الإجابة على التساؤلات التالية: هل تأخذ المجتمعات البدائية، من حيث الأصل، بنظام الوحدانية في الزواج أم بالتعدد، وهل كان الانتساب في خط الأم أم في خط الأب وأيهما أسبق؟

للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها اعتمد الباحثون على معلومات جمعوها من الوثائق التاريخية والفولكلور والأساطير الشعبية، بالإضافة إلى الدراسة النظرية أو الملاحظة المتعمقة للمجتمعات البدائية ومنها القبائل الموجودة في جنوب أفريقيا وآسيا، وسكان أستراليا الأصليين، والهنود الحمر في أمريكا الشمالية.

ونتيجة للاختلاف في أساليب جمع البيانات ومدى دقة المصادر، بالإضافة إلى التفسيرات الذاتية لبعض المفكرين، واعتماد الآخرين على الدراسات الميدانية والموضوعية، نتج عن ذلك تعارض في الآراء وكل فريق يعدد الأدلة التي تثبت وجهة نظره. ومما لا شك فيه أن هذه الآراء والأفكار

المتباينة أدت إلى توفير حصيلة من المعلومات عن تطور أشكال الأسرة ونظام الزواج ومصطلحات القرابة مما دفع الباحثون المعاصرون إلى التحقق من صدق هذه البيانات بإجراء الدراسات والملاحظات الميدانية في المجتمعات البدائية التي يفترض وجود تشابه بينها وبين المجتمعات البربرية والمتوحشة التي كانت موجودة في الماضي.

هذا ويلاحظ أن كتابات العلماء والمفكرين عن الأسرة والزواج قد حاولت إبراز أثر التقدم التكنولوجي والحضاري على الأسرة، وانعكاس الحركات السياسية والثورة الصناعية على المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة.

□ □ □

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية ودراسة الأسرة

حَفل التراث النظري في مجال الأسرة بكمٍ هائل متنوِّع من حيث العمق العلمي. فقد تطوَّر هذا التراث من السطحية المبنية على الخرافات إلى الخيال والإبداع، ثم إلى الشعر والتأمُّلات الفلسفية ثم إلى المقالات الصحفية والتقارير القائمة على التحقق العلمي الكيفي والكمي. ويتَّجه دارسو الأسرة في الوقت الراهن إلى التحليل النقدي الموضوعي لهذا التراث في ضوء المعرفة الحقيقية بطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الكلي ومكوّناته الأساسية، وآليات تغيُّره، وبناء القوة في المجتمع والفترة التاريخية التي يركِّز عليها الباحث ومدى وعيه بتغير الأسرة وصيرورتها عبر التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة.

وحتى وقت قريب كانت دراسات الزواج والأسرة تفتقد النظريات التي تقوم على أساس نظري وتجريبي كما تفتقد الإطار النظري المنظم للفروض والمسلَّمات التي تحتويه، لذلك كان الباحثون في مجال الأسرة يعتمدون في تفسير نتائجهم على النظريات السوسيولوجية العامة، وربطوا هذه النتائج بالنظريات الكبرى لدوركايم وماركس وميرتون وغيرهم من علماء الاجتماع. وكانت وجهة نظر دارسي الأسرة أنه من خلال تصنيف النظريات الاجتماعية يمكن خلق نظريات متوسطة المدى (Middle – range Theories) تبصر الباحثين بالتوجهات النظرية الملائمة لدراسة أية موضوعات في مجال الأسرة،

ويساعدهم في تقييم نتائج البحوث والأسس النظرية والمنهجية التي تتلائم مع محل اتجاه (Hansen & Hill, 1960) .

ولقد اهتمَّ علماء الاجتماع العائلي بما يسمى إطار المفاهيم (Conceptual Framework) الذي يسترشد به الباحث عند جمعه للحقائق في ميدان الأسرة، كما يساعده على إدراك ما بين الوقائع من علاقات ونوعية الوقائع التي يتعيَّن جمعها. وفي هذا الصدد يرى كل من ناي (Nye) وبيراردو (Berardo) أن هناك إطارات تصورية متعددة تختلف منظوراتها من حيث النظر إلى السلوك الأسري، إلاّ أنَّ كلاً منها يحدد مفاهيمه ويحاول أن يعرفها حتى تصبح الفروض المستخدمة واضحة مما يؤكِّد سلامة الإجراءات المنهجية المستخدمة (5 :1966). ويعتبر كل من هيل (Hill) وكاتس (Katz) وسيمپسون (Simpson) أول من اهتموا بتحديد أُطُر المفاهيم الأكثر ملائمة للدراسات والأبحاث الأسرية وذلك في مقال بعنوان «قائمة بالأبحاث في الزواج والسلوك الأسري» (An Inventory of Research in Marriage and Family Behavior) (١٩٧٥): كما عرض كل من هيل وهانسن الأطر التصورية المستخدمة في دراسة الأسرة بعد أن قاما بمسح لمئات الدراسات الأمبيريقية والكتابات النظرية التي ركزت على المفاهيم والقضايا المتصلة بالأسرة. وتتميز هذه الأطر التصورية أو التوجهات النظرية عن بعضها البعض حسب: (أ) نمط السلوك الأسري الذي تركز عليه، (ب) وحدة الدراسة والتحليل، (ج) المسلّمات الأساسية التي تدور حولها النظرية، (د) المجال الاجتماعي الذي سوف يجري فيه البحث، (هـ) أدوات جمع البيانات. (Hansen & Hill, 1960).

والواقع أن الاتجاهات النظرية لدراسة الأسرة نظراً لأنها مستمدة من نظريات علم الاجتماع العام فهي قد تأثرت بالمحاولتين التي شهدهما النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تأثرت الأولى بأنصار الاتجاه التطوري

الوضعي وعلى رأسهم هربرت سبنسر ولويس مورجان، بينما تمثلت الثانية في كتابات كارل ماركس وفردريك أنجلز خاصة ما يتعلق منها بأثر الثورة الصناعية وتغير نمط الإنتاج على الأسرة في المراحل الأولى لنمو النظام الرأسمالي. وقد نتج عن كل منهما محاولات نظرية متعددة من أهمها «البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية والسلوكية الجمعية والاتجاهات النقدية». ويعتبر الراديكاليون البنائية الوظيفية والسلوكية الجمعية نظريات اجتماعية تقليدية تعتمد على استنتاجات مضلِّلة تتعارض تماماً مع الأدلة الواقعية.

وسوف نتناول فيما يلي الاتجاهات النظرية الأربعة مدعّمة بالمحاولات التي قام بها بعض علماء الاجتماع لوضع نظرية في الأسرة.

الاتجاه البنائي الوظيفي ودراسة الأسرة:

(Structural Functional Approach)

استمدَّت البنائية الوظيفية أصولها من المسلّمات الأساسية للاتجاه العضوي الذي كان سائداً في النظريات الاجتماعية الأولى في علم الاجتماع. والمسلمة الأساسية التي تركز عليها البنائية الوظيفية فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع لذلك فإن التغير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى، وقد كسب هذا الاتجاه تأييداً من علماء الاجتماع في أوروبا وأمريكا، وتبناه حديثاً تالكوت بارسونز (T. Parsons) وكنجزلي ديفيز (K. Davis) وروبرت ميرتون (R. Merton)وجورج هومانز (G. Homans) وروز كوزر (R. Coser) وماريون ليفي (M. Levey) وآخرون. وعلى الرغم مما يوجد من اختلاف بين هؤلاء العلماء إلَّا أنه يمكننا القول إن البنائية الوظيفية تعتمد على عدة مسلمات مترابطة ومتداخلة هي:

١ ــ إن المجتمع ما هو **إلّا نسق** يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تسهم في تحقيق تكامله. وبذلك تعتبر الأسرة نسقاً اجتماعياً

(Social System) يتكـون من أفـراد يـرتبـطون بعضهم ببعض عن طـريق التفاعل والاعتماد المتبادل.

٢ ــ لكل نسق **احتياجات** أساسية لا بد من الـوفاء بهـا وإلاّ فإنّ النسق سـوف يفنى أو يتغير تغيراً جوهرياً وبذلك فإن الأسرة **نظـام اجتمـاعي ضروري** لتنظيم السلوك الجنسي والإنجاب ورعاية الأطفال.

٣ ــ لكي يكـون النسق في **حالـة التوازن** المستمـر (Equilibrium) لا بـد أن تلبـي أجـزاؤه المختلفة احتيـاجاتـه الأساسيـة لذلـك يجب على الأسـرة إنجاز المطلوب منها من منـح المكانة لأفرادها والإمداد بالطعام والمأوى والملبس والتنشئـة الاجتماعيـة للأبنـاء والمحافـظة على النـظام وخفض الصراع بين الأفراد وغيرها من الإنجازات التي تؤدي إلى بقاء الأسرة في حالة توازن.

٤ ــ وكل جزء من أجزاء النسق قد يكـون **وظيفياً** (Functional) أي يسهم في تحقيق توازن النسق، ومن المتوقـع أن يشهـد النسق بعض الانحرافـات والتوترات والمعوقات الوظيفية (Dys - Functional) التي تحول دون أداء وظائفه على النحو المرغوب فيه. وبالنسبة للأسرة فبما أنها تقوم بإشبـاع حاجات كـل من الفرد والمجتمـع فهي إذن وظيفيـة بالنسبـة لكل منهمـا ولكنهـا إذا تعرضت لأزمـات داخلية أو خـارجية فهي تصبـح غيـر قـادرة على أداء وظـائفهـا على النحـو الأكمـل (نعيم، ١٩٧٩م؛ الخـولي، ١٩٧٩م؛ عبد المتعال، ١٩٧٢م).

أما وحدة التحليل التي تهتم بها البنـائية ــ الـوظيفية فتتـدرج من تحليل الـوحـدات الكبـرى (Macro - analysis) (كـالمجتمـع والأنسـاق الاجتمـاعيـة الكبرى) إلى تحليل الوحدات الصغرى (Micro - analysis) (كالأسـرة الفرديـة والأنساق الاجتماعيـة الصغيرة نسبيـاً). ويُعرف الاتجـاه الأول باتجـاه التحليل

الـوظيفي على مستـوى الـوحـدات الكبـرى (Macro – Functionalist) ويمثله ميردوك وبارسونز وميرتون وهومانز. أما الاتجـاه الثاني فيُعـرف باتجـاه التحليل الـوظيفي على مستـوى الـوحـدات الصغـرى (Micro – Functionalist) ويمثله ليفين وكوزر وغيرهما ويركز كل من بـل وڤوچـل وهومـانز على كـل من النسق الداخلي الذي ينظم العلاقـات داخل الأسـرة (كالعـلاقة بين الـزوج والزوجـة والأبناء ونسق الشخصية لكل فرد بالأسرة) وعلى النسق الخارجي الذي يتناول المعـاملات والعـلاقات بين الأسـرة والهيئـات والمؤسسـات الخـارجيـة (مثـل المدرسة والمجال المهني والاقتصادي والسياسي وغيرها) (Bell & vogel, 1960: 10 – 12, Homans, 1956).

وينظر الاتجاه البنائي الوظيفي إلى عملية التنشئة الاجتمـاعية على أنهـا أحد جوانب النسق الاجتماعي، وبذلك فإنها تتفاعـل مـع باقي عنـاصر النسق مما يساعد على المحافظة على البناء الاجتماعي وتوازنه.

ومن أشهــر من كتب في وظـائف الأســرة ودورهـا في تــدعيم الأسـرة والمجتمـع ميردوك و أوچيبرن وبل وڤوچل وپارسونز وبيلز. أمّـا ميردوك فـأشار إلى أن عالمية الأسرة النواة يرجـع إلى أنها تقوم بوظائف رئيسية هي:

التنشئة الاجتماعية والتعاون الاقتصادي والإنجاب والعـلاقات الجنسيـة (Murdock, 1949: 10 ff). وينـظر ميردوك إلى هـذه الـوظـائف على أنهـا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمـع. فبدون الوظيفة الثالثـة والرابعـة فإنّ المجتمـع سـوف ينقرض، وبـدون الوظيفـة الثانيـة فإن الحيـاة تنتهي، وبدون الـوظيفـة الأولى فإن الثقافة تصل إلى نهايتها. وعن الناحية البنائية للأسرة حـدَّد ميردوك أربعة قواعد أساسية هي: قاعدة الزواج كأن يكون أحـادياً أو تعـدديـاً، وقـاعدة النسب ودرجات القرابة، وقاعـدة الإقامـة مـع أهل الـزوج أو الزوجـة أو بعيداً عنهما وأخيراً مصطلحات ومفاهيم القرابة والمصاهرة (Ibid).

أمّا أوجبرن فقد حاول أن يصنف الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة التقليدية وما طرأ عليها من تغير نتيجة للتقدم التكنولوجي ونشأة المؤسسات التي أصبحت تنوب عن الأسرة في معظم الوظائف. ومن أهم وظائف الأسرة من وجهة نظر أوجبرن التناسلية والاقتصادية والدينية والترفيهية والتربوية ووظيفة الحماية ومنح المكانة الاجتماعية. ويرى أوجبرن أن الأسرة مجرد وحدة سلبية تتكيف مع التغيرات في المجتمع الكبير حتى يتحقق التوازن والاستقرار الأسري والاجتماعي (Ogburn, 1933).

وتعتبر دراسة پارسونز للبناء الوظيفي للأسرة مثالاً حياً لتحليل نسق الأسرة في ضوء الاتجاه البنائي الوظيفي مؤكداً علاقة الأسرة بالوحدات الاجتماعية الكبرى، وعلاقتها بالوحدات الفردية الصغرى والعلاقة بين الأسرة والشخصية. وفيما يلي نستعرض بإيجاز تحليل پارسونز للبناء الوظيفي للأسرة الأمريكية:

١ ـ يرى پارسونز أنه عند الزواج ينتقل كل فرد جزئياً من وحدته القرابية (أسرة التوجيه Orientation Family) ويكون أسرة جديدة هي الأسرة التناسلية (Procreation Family).

٢ ـ إنّ نسق القرابة نسق مفتوح (Open) فلا توجد قواعد تحدد الزواج من فئات معينة أو من نسب معين، ولا يتدخل الوالدان في عملية اختيار الأبناء لشريك الحياة.

٣ ـ إنّ نسق القرابة يتّسم بالتعدد في خطوط النسب (Multilinial) أي أن كل أسرة نواة هي نتاج اندماج خطين أسريين مختلفين وتوجد قواعد تحد من أي تميز نحو أي من أسرتي الزوج أو الزوجة.

٤ ـ وبالنسبة لتوزيع الأدوار على أفراد الأسرة يرى پارسونز أن يختص الزوج بالأدوار الوسيلية (Instrumental roles) التي تربط الأسرة بالعالم

الخـارجي، وأما الـزوجـة فتختص بـالأدوار المعبـرة (Expressive roles) نتيجة للسمات البيولوجية التي تنفرد بها وهي الإنجاب والرضاعـة. وإن طبيعـة هذه الأدوار تجعـل المرأة مسؤولـة عن تحقيق الثبات والاستقـرار الـداخلي للأسـرة والعنايـة بالأطفـال وتوفيـر النواحي العـاطفية لـزوجها (Parsons, 1964: 192).

٥ ــ إن وظائف الأسرة التقليدية قد تقلصت وانحصرت في وظيفتين أساسيتين هما: التنشئة الاجتماعية للأطفال في مراحلهم الأولى وتكوين شخصيـة البالغين. ويفرِّق پارسونز بين وظيفة الأسرة نحو الفرد وبين وظيفتها نحـو المجتمـع. فوظائف الأسرة بالنسبة للفرد هي: البقاء الفيزيقي والإشبـاع الجنسي والـرعـايـة والحمـايـة والتنشئـة الاجتمـاعيـة واكتسـابـه صفتـه الاجتماعية. أمّا وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمـع فهي: المحافـظة على النوع، وتنظيم السلوك الجنسي، وتزويد الأطفال باحتياجاتهم الجسميـة والاقتصـادية والنفسيـة والمحافـظة على التراث الثقـافي ونقله من جيـل لآخر (Parsons & Bales, 1955).

٦ ــ إن التنشئـة الاجتماعيـة لـلأطفـال يجب أن تتم على أسـاس الاختـلاف النوعي للأدوار (Sex – role differentiation) فهنـاك أدوار محددة للذكـور وأخـرى للإنـاث، وأن هذا التخصُّص في الأدوار يحقق فـوائد لـلأسـرة الصغيرة، فهو وظيفي (functional) ويعمل على استمرار النسق.

٧ ــ التنشئة الاجتماعية هي التمثيل الـداخلي للثقافـة وهي عملية تفـاعل بين الـطفل وأمـه التي تعتبر جـزء من نسق الأسرة. وكلَّمـا تقدم الـطفـل في العمـر كلمـا استـطاع التمييـز بين الأسـرة (We) وبين النسق الخـارجي (Other) وذلك عن طريق الأب الـذي يعتبر جــزء من النسق الاجتماعي الخـارجي نظراً لـدوره في المجال المهني وبـذلك تعـد شخصية الفـرد لتأخذ دوراً مستقلاً في المجتمـع.

٨ ــ إن زيادة التخصص في وظائف الأسرة أدّى إلى العزلة النسبية للأسرة الصغيرة، وإن وجود أي نسق قرابي أوسع من الأسرة من شأنه أن يعوق الحراك الجغرافي للأفراد الذي يعد أمراً ضرورياً في المجتمعات الصناعية وذلك لتحقيق الحراك المهني والحراك في المكانة الاجتماعية ومستوى المعيشة.

٩ ــ إن الأسرة الصغيرة لا يمكن أن تنعزل عن النسق الكلي فهي ترتبط بالوحدات الكبرى عن طريق دور الأب في المجال المهني.

يتّضح مما سبق أن الأسرة كنسق من الناحية البنائية الوظيفية لا يمكن فهمها إلّا بإدراك ارتباطاتها بالنسق المهني، وإن مكانة الأسرة في المجتمع (الأمريكي بصفة خاصة) متصلة اتصالاً وثيقاً باهتمامات الزوج من خلال دخله ومكانته ومستوى المعيشة.

اتجاه التفاعلية الرمزية ودراسة الأسرة:

(Symbolic Interaction Approach)

ظهر هذا الاتجاه وتبلورت مسلّماته في الفترة ما بين ١٨٩٠م و ١٩١٠م في كتابات شارلز كولي (C. Cooly) وجون ديوي (J. Dewy) وجبرييل تارد (G. Tard) ووِيليام توماس (W. Thomas) وجورج هيربرت ميد (G. Mead) بأمريكا، وكتابات جورج سيمل (G. Simmel) وماكس فيبر (M. Weber) في ألمانيا. وقد تطور هذا الاتجاه عن ميداني علم الاجتماع وعلم النفس وزاد استخدامه في مجال الأسرة كما تبين من أعمال هيل والدوز وستراوث. وقد وجد هذا الاتجاه طريقه إلى علم الاجتماع العائلي من خلال أعمال بيرچس الذي قدّم في عام ١٩٢٦م برنامجاً عن الأسرة أوضح فيه أن الأسرة عبارة عن وحدة من الشخصيات المتفاعلة. وقدم بيرچس أنماطاً من الأسر بعد تصنيفها في ضوء العلاقات الشخصية التي تربط بين الزوج وزوجته، وبين الزوجين والأبناء (Christensen, 1964: 149).

ويركز اتجاه التفاعلية الرمزية على دراسة الأسرة من خلال عمليات التفاعل التي تتكون من أداء الدور، وعلاقات المكانة ومشكلات الاتصال ومتخذي القرارات، وعمليات التنشئة وتقليد الدور والجماعة المرجعية، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية والعلاقات الثلاثية وبناء القوة في الأسرة.

ولأن هذا الاتجاه يركز على العمليات الداخلية للأسرة فوحدة الدراسة (Unit of analysis) فيه العلاقات الدينامية بين الزوج والزوجة والأبناء وفقاً لمصطلحات الحاجات (Needs) وأنماط السلوك (Behavior patterns) وعمليات التكيّف (Adjustment processes) لذلك فإن وحدة الدراسة هي العلاقات الثنائية (Dyadic) (أي التفاعل بين شخصين) أو العلاقات الثلاثية (Triadic) (أي التفاعل بين ثلاث أشخاص).

وكما يركز هذا الاتجاه على عمليات التفاعل داخل الأسرة إلَّا أنه يربطها بالتفاعل الاجتماعي الذي يحدث في البناء الاجتماعي كله لأنها تتأثّر بنمط الحياة الأسري السائد في المجتمع.

ومن المسلّمات الأساسية لاتجاه التفاعلية الرمزية ما يلي:

١ ــ إن النواة الأولية في بناء المجتمع تتكون من شخصين متفاعلين والعلاقة التي تنشأ بين هذين الشخصين هي العنصر الفردي الوحيد للحياة الاجتماعية (نعيم، ١٩٧٩م: ٢٣٤).

٢ ــ إن الفرد كما يعيش في بيئة فيزيقية فهو يعيش أيضاً في محيط رمزي تحرّكه الرموز التي يكتسبها خلال تفاعله مع الآخرين، خاصة أفراد الأسرة. ولذلك ينظر إلى هذه الرموز على أنها قيم ومعان شائعة ومألوفة يتعلمها الفرد خلال الاتصال الرمزي (Symbolic communication).

٣ ــ إن الفرد هو الفاعل ومتلق للفعل؛ أي هو مثير ومستجيب والحياة الاجتماعية في الأسرة تبدو في عملية تبادل وتداخل للسلوك أكثر منها في حالة من التوازن.

٤ ــ إن الأسـرة يحدث بـداخلها الفعـل الاجتماعي، ولكنهـا ليست المحددة لهذا الفعل، كما أن التغير في الأسرة هو نتاج التفاعل النشيط.

٥ ــ يعتبـر تمثيل الـدور (Role taking) أساس عمليـة التفـاعـل، فكـل دور يشكل طريقاً ليرتبط بأدوار أخرى في الموقف. فالتفـاعل عمليـة ديناميـة مستمرة، وهي عملية اختيار مستمر لمفهوم دور فرد عند الآخر، كمـا أن هـذه العملية تتـطلب من الفـرد أن يكـون قـادراً على تـوقـع تصـرفـات الآخرين (سواء كانوا أفـراداً في الأسرة أو في المجتمـع) ممـا يمكنه من التنبؤ بما يتوقعه الآخرون منه.

٦ ــ ركــز اتجـاه التفــاعليـة الــرمـزيــة على وحـدات التحليــل الصغـرى (Micro – analysis) متمثلة في الفعل (Action) والتفاعل (Interaction)، فمن عملية التفاعل انبثق كل من الفـرد والمجتمـع. وإن أنسب أسلوب لدراسة الفعل هو الملاحظة وليس التجريب.

وسـوف نعرض فيمـا يلي بإيجـاز آراء بعض علماء الاجتمـاع المهتمين بالتفاعلية الرمزية خاصةً الذين حاولوا صياغة نظرية في الأسرة تفسِّر العلاقـات الداخلية للأسرة في ضوء هذا الاتجاه خاصة كولي وهيل وولر.

يعـد هربـرت ميد مؤسس الاتجـاه التفـاعلي الـرمـزي، واتخـذ الفعـل الاجتماعي (Social action) وحده التحليل وعرفـه بأنـه فعل متبـادل بين فردين أو أكثر، ومن خلال التفاعل بين الأفراد ينشأ الوعي بالذات (Consciousness of self) لدى كل فرد، والذات (Self) تتكون لدى الفرد من خلال عملية التفاعـل داخـل الجماعـة من طريق الخبـرة والنشاط الاجتمـاعي، أي أنها تتكـون في مرحلة التطبيـع الاجتماعي أثناء الطفولة. ويرى ميد أن تكوين الوعي بالـذات يمـر بثلاث مـراحل هي: مـرحلة المحـاكـاة في الأطفـال (Imitative acts) ثم مــرحلة اللعب (The play stage) وأخيـراً مــرحلة الإلمـام بقــواعــد اللعبــة

(The game stage) وهي المرحلة التي تظهر فيها الذات الموحدة (Unified self) حيث يصبح الطفل قادراً على تبني اتجاهات كل أعضاء المجموعة التي ينتمي إليها (الأسرة، الأصدقاء) وعلى تصور دور كل فرد في المجموعة ويطلق ميد على هذه المجموعة التي ينتمي إليها الفرد الآخر المعمم (Generalized other) الذي من خلاله يمارس المجتمع عمليات الضبط على سلوك الأفراد المنتمين إليه (نعيم، مرجع سابق: ٢٤١ ــ ٢٤٢؛ الخولي: ١٩٧٩م: ١٨٨).

أما كولي فقد عرَّف المجتمع بأنه ظاهرة عقلية أو علاقة بين أفكار شخصية، ورأى أن مهمة علم الاجتماع دراسة العلاقة بين الذات والمجتمع عن طريق تحليل التخيّلات أو التصورات التي توجد لدى الأفراد عن بعضهم البعض. ويرى كولي أن الذات عبارة عن بناء تخيلي (Imaginative construction) للكيفية التي يدرك بها الشخص تفسير الآخرين لمظهره. وأطلق على الذات تعبير الذات المرآة (Looking – glass self) وطبَّق مفهومه عنها على المجموعات الإنسانية وكيفية التنظيم الاجتماعي، وميَّز بين نوعين من المجموعات: المجموعات الأولية (Primary groups) والمجموعات الثانوية (Secondary groups) وتعرَّض كولي للأسرة في نطاق تمييزه بين المجموعات الأولية لأنها تتصف بالعلاقات الحميمة المباشرة (Fact to face) وهي أولية لأنها أساسية في تشكيل مثل الفرد وطبيعته الاجتماعية (نعيم، مرجع سابق: ٣٢٩ ــ ٣٤٠؛ عبد المتعال، ١٩٧٥م).

ومن علماء الاجتماع العائلي المتبنين للتفاعلية الرمزية نجد وولر وهيل وتيرنر وستيكر وسوف نعرض آرائهم بإيجاز فيما يلي:

تعد دراسة ولر (Waller) «للأسرة» (١٩٣٨م) مثالاً حياً لاستخدام مفاهيم ومنهج التفاعلية الرمزية، حيث قدَّم دراسة للعلاقات التفاعلية للأشخاص داخل محيط الأسرة مركزاً على الحياة في أسرة التوجيه والتودد

والغزل (Courtship) والحب (Love) والحياة الأسرية عند الوالدين، والسنة الأولى من الزواج والأبوة (Fatherhood) وخروج الأبناء من الأسرة. وقد حاول ولر تفسير الوقائع الأسرية في ضوء وقائع وأحداث أسرية أخرى ويتضح اهتمام ولر بالبعد التاريخي عند دراسة التفاعل الأسري من خلال ملاحظة التسلسل المنطقي للعلاقات خلال دورة حياة الأسرة (Life cycle) مبتدأ بالحياة الأسرية عند الأبوين في بداية حياتهما الزوجية، ومنتهياً بمرحلة الفراغ بعد خروج الأبناء من الأسرة (Christensen, 1964: 149 - 150).

ويرى هيل وهانسن أن المفهوم التفاعلي للأسرة يتضمن أن إدراك الفرد للمعايير أو توقعات الدور (Role Expectation) تجعله ملتزماً في سلوكه بأعضاء الجماعة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، ويحدد الفرد هذه التوقعات في أي موقف تبعاً لمصدرها الذي ينبع عن الجماعة المرجعية، وبناء على تصوره الذاتي مما يمكنه من القيام بالدور المتوقع منه. ويرى هيل وهانسن أن الخلاف الذي يحدث بين أفراد الأسرة خلال دورة حياتها يرجع إلى عدم تقابل الرغبات المختلفة المتطورة لأفراد الأسرة نتيجة لتباينهم من حيث العمر والرغبات والحاجات ومعدل النمو والقدرة على الفهم ومعالجتهم لمشاكلهم اليومية داخل الأسرة وخارجها وعلاقتهم بالمجتمع الأكبر الذي تعتبر الأسرة جزء منه (Hill & Hansen, 1960: 305 ff).

وقد استخدم كوترل (Kotrel) مفاهيم اتجاه التفاعلية الرمزية في دراسته لديناميات الزواج وبصفة خاصة مفهومي الدور (Role) وتناقض الدور (Role discrepancy). أما مانجس (Mangus) فيرى أن تكامل الزواج يتحقق نتيجة للتطابق بين ما تتوقعه الزوجة في زوجها وبين ما يدركه هو في من تزوجها. وقد اتخذ مانجس من تناقض الدور متغيراً مستقلاً، ومن تكامل الزواج متغيراً تابعاً؛ إذ توجد علاقة سلبية بينهما كلما انخفض الرضا في

الـزواج (Mangus, 1966: 207 ff). وقد أجـريت بعض الدراسـات الأمبيـريقيـة للتحقق من صـدق هذه العـلاقة التي تـأكدت في دراسـة كل من كـوترل وبلر (Bulr) وهاوكين (Hawken).

وكما اهتم أصحاب التفاعلية الرمزيـة بدراسـة التوافق الـزواجي اهتموا أيضاً بدراسة العلاقـات الوالـدية مـع الأبنـاء خلال عمليـة التنشئة الاجتمـاعية (Socialization) الـتي تـتسـم بـالتـمـايـز النـوعـي فـي الأدوار (Sex – role differentiation) وفي هـذا الصدد يـرى تيـرنـر (Turner) أن المجتمـع يسـوده أنماط من التفاعل تؤكد على اختلاف الأدوار تبعاً للنوع وإن كلاً من الـوالدين وجمـاعات الـرفاق والمـدرسة وغيـرها من المؤسسـات تدعم هـذا الأسلوب. فالتفرقة بين الذكور والإناث تتم في المراحل الأولى للطفـولة فيفـرِّق الوالـدان بين الـطفل الـذكر والـطفلة الأنثى في ألوان المـلابس وطريقـة اللعب معهم، ونبرات الصوت. وفي المراحل المتقدمة من عمر الطفل والطفلة تدعم مفاهيم احترام صفة الذكورة التي تدعم عدم إظهـار الضعف أو البكاء حتى لا يتصف الطفل بأنه يسلك سلوك الإناث (Turner, 1970: 98 ff).

اتجاه السلوكية الاجتماعية ودراسة المواقف الأسرية:

(Situational Approach)

يهتم هـذا الاتجـاه بـدراسـة الأسـرة بـاعتبـارهـا مـوقفـاً اجتمـاعيـاً (Social situation) يؤثـر في السلوك الإنساني، وإن الأسـرة تعتبر من النـاحيـة المنهجية موقفاً استراتيجياً يجب البدء به عند تحليل المواقف. وقـد انبثق هذا الاتجـاه عن أعمال وليم تـوماس (W. Thomas) ولـوويـل كـار(L. Carr) وقـام بتطبيقه وتـطويره بـوسارد (Bossard) بـاعتباره منهجـاً في بحوث الأسـرة. وقد استخـدم هذا الاتجـاه شـومبـارت وميشيـل (P. Chombard & A. Michel) في فـرنسا، كمـا استخدم في الأبحـاث التي قامت بهـا هيئـة البحث العلمي في أوسلو. وقد اهتم أصحاب الاتجاه الموقفي بـدراسة الأسـرة داخل البيئـة التي

تحـويها ومـلاحظة مـواقف معينة مثـل أحاديث الأسـرة حول المـائدة (Family table - talk) والشعائر والـطقوس الأسـرية (Family rituals) كمـا فعل بـوسارد وبول (الخشاب، ١٩٨٢ : ٣٩؛ عبد المتعال، مرجـع سابق : ١١ ــ ١٢).

ويشبه هذا الاتجاه الاتجاه التفاعلي الرمـزي حيث أنه ينـظر إلى الأسرة كوحدة من الشخصيـات المتفاعلة الـذين يمارسـون علاقـات مستمرة نسبيـاً، إلَّا أن الموقفين يركزان على دراسة الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك. ويقوم الاتجاه الموقفي على عدة مسلمات نعرضها بإيجاز فيما يلي:

١ ــ أن الموقف الاجتماعي يمكن دراسته كموضوع مستقل.

٢ ــ أن الوحدة الأساسية التي تشكل جوهر الموقف الاجتماعي مرتبطة بكائن حي معين، وأن أي تغيُّر في الوحدة الأساسية يؤدي إلى تغير في الجوهر وبالتالي في الموقف الكلي.

٣ ــ أن كـل موقف اجتمـاعي هو نتـاج لتفاعـل عناصـر اجتماعيـة وفيـزيقيـة وثقافية.

٤ ــ أن المواقف الاجتماعية ليست فقط دائمة التغير ولكنها أيضاً تتعدل وفقـاً لهذا التغير.

٥ ــ أن السلوك وظيفة للموقف وعلى الـرغم من أنه لا يكـون رشيداً بصـورة كاملة إلَّا أنه يتوافق مـع الموقف (الخشاب، المرجـع السابق: ٤٠).

٦ ــ أن الموقف المباشر للفرد أو الأسرة هو وحدة الدراسة والتحليل.

٧ ــ التـركيز على وحـدات التحليل الصغري مثل نمـو الطفـل، والعمليـات الداخلية للأسرة والأزمات الأسرية باعتبارها مواقف ذات تأثير فعلي على سلوك أفراد الأسرة.

٨ ــ ومن أهم المفاهيم التي يركز عليها هذا الاتجاه الأشكال البنائية للأسرة، ومفاهيم الدور والمكانة والمواقف الأسرية والسلوك.

٩ ــ وكما يركز الاتجاه الموقفي على الوحدات الصغرى فإنه يسمح بدراسة المثيرات الصادرة من خارج الأسرة حتى يمكن تحليل الأسرة في علاقتها بالهيئات والأحداث الخارجية.

١٠ ــ استخدام الملاحظة والوصف لتسجيل المواقف الأسرية وهو هنا يجعل الموقف مثل الصورة الساكنة ويدرس الأسرة بمعزل عن الواقع الخارجي.

ويعتبر بوسارد (Bossard) من علماء الاجتماع العائلي الذي ارتبط به الاتجاه الموقفي. وقد عرَّف بوسارد «الموقف الاجتماعي» بأنه مجموعة من المثيرات الخارجية عن الفرد وتباشر تأثيرها عليه، كما أن الموقف المنظم يعمل كوحدة وتنشأ عن العلاقات الداخلية مثيرات أخرى للأعضاء الداخلين فيه، فهي وحدة ذات ترابط منطقي.

ووفقاً لهذا التعريف فإن المواقف يمكن دراستها من زوايا ثلاث: «الأولى دراسة بنائية أي تحليل العناصر المتضمنة في الموقف، والثانية دراسة العمليات أي تحليل العناصر المتفاعلة وما يحدث بينها من تبادل مستمر، والثالثة دراسة المضمون أي تحليل للأفكار والاتجاهات والكلمات» (الخشاب، مرجع سابق: ٣٩).

الاتجاهات النقدية ودراسة الأسرة: (Critical Approach)

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين اتجاهاً متزايداً نحو نقد وإعادة تقييم علم الاجتماع، خاصة النظرية البنائية الوظيفية وما تضمنته من مسلمات نظرية ومضمون أيديولوجي وأساليب منهجية وإجراءات تطبيقية. وقد تبلور الاتجاه الراديكالي

في علم الاجتماع (Radical Sociology) بوصفه نقداً جذرياً لعلم الاجتماع التقليدي أو «المحافظ» (Conservative) يدعو إلى إحداث تغيير جذري في النظام الاجتماعي القائم وتحرير الإنسان من الأنساق الاجتماعية التي تتعارض مع طبيعته التحررية، بمعنى تحرير الإنسان من حالة الاغتراب (Alienation) التي يعاني منها والقضاء على أساليب السيطرة الرأسمالية والتكنولوجية (نعيم. مرجع سابق، الحسيني، ١٩٨٢). ويعلق بوتومور (Bottomoor) على ذلك قائلاً: . . ويمكن النظر إلى حركات التحرر التي نألفها اليوم كمحاولات لاستعادة رومانسية الحياة في المجتمعات الصناعية الدقيقة التنظيم عن طريق إحياء نماذج للعلاقات الاجتماعية تغلب عليها التلقائية والاستغراق والتعاطف الشخصي (الجوهري، ١٩٨١: ٥٥).

وقد انبثق عن الاتجاهات النقدية في دراسة الأسرة بعض الحركات النسائية نذكر منها على سبيل المثال: الحركة النسائية الراديكالية (Radical Feminist) والحركة النسائية الماركسية (Marxist Feminist).

وسوف نتناول فيما بعد وجهة نظر كل منهما بعد عرض بعض المسلمات التي تتميز بها الاتجاهات النقدية:

١ ــ أن قدرات الإنسان غير محدودة وأنه قادر على تغيير الواقع الخارجي.

٢ ــ أن الواقع الخارجي يتّصف بالتغير والصيرورة لا بالسكون والثبات.

٣ ــ طالما كانت هناك مصالح متعارضة في المجتمع فلا بد أن يكون هناك صراع لا إجماع.

٤ ــ يجب الاهتمام بالفئات الاجتماعية التي من مصلحتها إحداث التغيير في المجتمع مثل النساء والشباب والعمال والأقليات وتقديم أساليب عملية للبحث الاجتماعي الهادف إلى تغيير المجتمع (نعيم، مرجع سابق: ٢٥١ ــ ٢٥٢).

ومن أهم المفـاهيم التي ركزت عليهـا الاتجاهـات النقـدية في دراسـة الأسـرة تحـريـر المـرأة (Women's Leberation) ـ الصـراع الـطبقي الجنسي (Sexual class struggle) والاغتـراب (Alienation) واستلاب الأمـومـة والـوعي وفقـدان السلطة لدى المـرأة وغيرهـا من المفاهيم التي تـوضـح العـلاقـة بين الرجل والمرأة مثل: الاستغـلال (Exploitation) وعدم المسـاواة (Inequality) والتبعية (Subordination) والقهر (Coersion).

(أ) الاتجاه الماركسي في دراسة الأسرة:

يتبنى هـذا الاتجاه التحليـل الماركسي لـلأسرة ودراسـة إنجلز المتعمقة في كتابه أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة.

على الـرغم من عدم وضـوح رؤية مـاركس للأسـرة، إلاَّ أنـه كتب عن الأسرة باعتبـارها مؤسسـة طبيعية لاستمـرار النوع البشـري، وأنها تقـع خـارج علاقات الإنتاج، لذلك عالـج مـاركس موضـوع الأسرة معـالجة هـامشية عنـد تحليله للحياة الاجتماعية. ويقول ماركس في كتابـه الأيديـولوجيـا الألمانيـة: «. . في القرن الثامن عشر انحلَّت فكرة الأسرة تحت ضربـات الفلاسفـة، لأن الأسرة الواقعـة في الدرجة العليا من الحضـارة، كانت قـد بدأت بـالانحلال. وما طفق ينحل إنما كان ربـاط الأسرة الـداخلي ومختلف العناصـر التي يتألف منها مفهوم الأسرة وهي: الطاعة، التقوى، الوفاء الـزوجي. . . إلـخ، بيد أن جسم الأسرة الفعلي، والشروط المتعلقة بالثـورة، والموقف الاستئثـاري تجاه الأسـر الأخرى، والتسـاكن القسري، والشـروط التي يخلفها وجـود الأطفال، وبناء المدن الحديثة، وتكوين رأس المال، لبثت قائمة، وإن كـانت مقلقة في كثيـر من الأحيان، لأن وجـود الأسرة كـان قد أمسى ضـرورياً بحكم ارتبـاطها بنمط الإنتاج، بصرف النظر عن مشيئة المجتمع البورجوازي (طرابيشي، للنشر بدون تاريـخ: ١٨).

ويقول ماركس في «بيان الحزب الشيوعي» إننا نـريد إعـطاء المرأة دوراً غيـر هذا الـدور الـذي تقـوم بـه الآن كمجـرد أداة إنتـاج. وإن تحـرر المـرأة هـو معيار تحـرر المجتمـع ولن يتحقق ذلـك إلَّا بتحـريـر المـرأة من الـرجـل البورجوازي وتحرير الأسرة من سيطرة الرأسمالية. ومن أهم القضايا التي يركز عليها الاتجاه الماركسي، في دراسته للأسرة:

١ ـ تعتمد الأسرة دائماً على نمط الإنتاج السـائد في وجـودها وفي شكلهـا، وأن مصلحة الطبقة المسيطرة يؤثر على بناء الأسرة ووظائفها.

٢ ـ أن أساليب تنظيم العلاقات الجنسية والأبوية تشكَّلت وتأثـرت بـالـظروف المادية ومصالـح الطبقة المسيطرة، ولذلك فـإن الرأسمـالية تؤيـد النسق الأسري التقليدي لأنه يدعم نمط الإنتاج الرأسمالي.

٣ ـ أن الأسرة مؤسسة ذات أهمية مزدوجة فهي تنجب قوة العمل التي سوف تعمل عند صاحب العمل الرأسمالي وتنشىء الأبناء على قيم تدعم النظام الرأسمالي، كما أنها تستهلك البضائـع.

٤ ـ الأسرة مثلها مثل المؤسسات الأخرى تخضـع لعلاقات الاستغلال.

٥ ـ الحتميـة التاريخيـة لـلأدوار الخـاصـة بـالجنسين التي تمثـل أول صـور التناقض الطبقي في التاريـخ.

أما إسهام إنجلز (Engels) في دراسة الأسرة فيتضـح من نـظرته لـلأسرة بـاعتبـارهـا مؤسسـة متغيـرة لا يمكن أن تكـون في حـالـة سكـون لأنهـا مثـل المجتمـع تتقدم دائماً من الأدنى إلى الأعلى، على الرغم من نـظرته التـطورية لـلأسرة إلَّا أنـه تبـع ماركس في نقـده للرأسماليـة واستغلالهـا لأفراد الأسـرة، وبصفة خاصة النساء والأطفال. وقد أوضـح إنجلز (١٨٨٤م) في دراسته التي استـنـد فـيهـا عـلى كتـاب مـورچـان (Morgan) الـمجـتـمـع الـقـديـم

(Ancient Society) إن أوضاع المرأة وظروف القهر والاستغلال التي تعرضت لها قد ظهرت نتيجة لتطورات معينة صاحبت نشأة الملكية الخاصة والدولة والأسرة. ففي ظل النظام العشائري (Tribunal) كانت المرأة تقف إلى جانب الرجل في السعي من أجل القوت وقد اكتسبت بفضل موقعها المشارك في مجال الانتاج مزايا وحقوقاً كثيرة وقد أطلق على تلك المجتمعات «الأمومية» (Matriarchal) نظراً لسيادة النظام الأمومي الذي يمنح المرأة حق الوراثة ونسب الأبناء. ومع زيادة الإنتاج نشأ أول شكل لتقسيم العمل، كما ظهر نظام التبادل الذي أدى إلى نشأة الملكية الخاصة وبدأ دور الرجل يزداد أهمية، وتقلصت حقوق المرأة وزادت سلطة الرجل داخل البيت وخارجه. ولما أصبح الرجال هم السلطة العليا في العائلة كما هو كذلك في المجتمع تحولت المجتمعات إلى الأبوية (Patriarchal)، كما تغير نظام الزواج ذو الطلاق السهل إلى الزواج بزوجة واحدة في الوقت الواحد، ويكون الطلاق إما ممنوعاً أو مسموحاً به للرجال فقط. ومع ظهور الملكية الخاصة ونمو عملية توريث الممتلكات في يد الذكور وبصفة خاصة الأخ الأكبر لجأ الرجال إلى سن قواعد لتحقيق شرعية توريث أبنائهم مما أدى في النهاية إلى فرض مزيد من القيود على حرية النساء الجنسية والاجتماعية وبذلك أصبح الزواج مجرد وسيلة لحماية الثروة وتركيزها (إنجلز، مرجع سابق: ٦٨ ــ ٨٢).

ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية تطورت علاقات الإنتاج وأصبحت قائمة على الاستغلال: (استغلال العامل واستغلال المرأة واستغلال الطفل)، واكتسب الرجل مزيداً من القوة والسيطرة في مقابل التبعية للمرأة التي استبعدت من الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وانحصر نشاطها في العمليات البيولوجية (الإنجاب والرضاعة) والجنسية والمنزلية كما أن تناقص الإنتاج المعيشي وانتقاله إلى خارج المنزل أضعف من مركز المرأة التي فقدت المساهمة المباشرة في رفاهية أسرتها.

ويصف إنجلز حال المرأة في المجتمع الرأسمالي، حيث تظهر التناقضات في دور المرأة التي تعتبر مورداً لقوة العمل، كما أنها تشكل جيشاً احتياطياً للعمل ساعات طويلة مما يحفظ مستوى الأجور منخفضاً. كما يرى إنجلز أن الرأسمالية تساعد على استلاب الأمومة من الأم كما تساهم في تدمير الأسرة: إن الأم التي لا يسنح لها الوقت للاهتمام بطفلها والعناية به لا يمكن أن تكون أُماً بالنسبة له، كما أن الأطفال الذين يشبّون في ظروف كهذه تخسرهم الأسرة.

ويركز إنجلز على علاقات الاستغلال بين الرجال والنساء ويرى أن الزواج الأحادي خضوع جنس لآخر. ويصف إنجلز الزواج التقليدي الذي يعتبر الزوج عائلاً للأسرة أن الزوج بذلك يكون كالبورجوازي داخل الأسرة بينما تمثل الزوجة «البلوريتاري»فهي تعيش في عبودية الخدمة المقنعة: لقد أصبحت عبدة لشهواته ومجرد أداة لإنجاب الأطفال.

ويرى إنجلز أن الحل يكمن في إلغاء تقسيم العمل على أساس الجنس، وأن تكون إدارة الممتلكات على المشاع، والعمل الجماعي للعناية بالأطفال، ودخول المرأة في جميع أشكال العمل العام ولن يتحقق ذلك إلّا في ظل النظام الاشتراكي الذي يحرر المجتمع من جميع أنواع الاستغلال. (إنجلز، مرجع سابق: ٩٦)

اتساقاً مع وجهة النظر الماركسية ركزت الحركات النسائية الماركسية على المسلمات التالية:

١ ـ أن الأسرة النووية الحديثة تشكلت بسبب الصراع الطبقي (Class struggle) الذي يعكس مصالح الطبقة البورجوازية.

٢ ـ التركيز على مفهوم الاستغلال الذي يظهر في العلاقة بين الرجل والمرأة حيث ينتفع الرجل بإنجاز المرأة.

٣ ــ يرجع استغلال الرجل للمرأة لما يقال عن خصوصية جنس المرأة (Sex privatization of woman) فالنساء ينظرن إلى أنفسهن من خلال نظرة الآخرين (The others)، أو كما يبدون للآخرين وبصفة خاصة الرجال. وبذلك أصبحت المرأة سجينة نفسها لأنها ترى نفسها من خلال مفهوم الرجل عنها(Beauvoir, 1972: 571).

ومن أشهر مؤيدي الحركات النسائية الماركسية سيمون دي بوڤوار (Beauvoir, 1972)، وميدلتون (Middleton, 1974)، وسيكومب (Seccombe, 1974)، وچاردنير (Gardiner, 1976)، وغيرهم من مؤيدي المادية التاريخية الذين يرون أن نقطة البداية في دراسة الأسرة يتمثل في علاقة المرأة بالنظام الاقتصادي ورفض الرأسمالية التي تستغل المرأة لإنجاب القوة العاملة وذلك خلال عملية الإنجاب وعملية تنشئة الأبناء على قيم تدعم النظام الرأسمالي وتقويه.

ومن خلال التركيز على الأهمية الأيديولوجية للأسرة ينادي مؤيدو الاتجاه الماركسي بتحقيق مزيد من المساواة بين الرجل والمرأة، وزيادة مشاركة النساء في العمل بجميع مستوياته، وسن قوانين تساوي بين المرأة والرجل في الأجور وجميع الامتيازات وإيجاد علاقات جديدة بين الزوج والزوجة على أساس من المشاركة في العمل واتخاذ القرارات.

(ب) الاتجاه الراديكالي في دراسة الأسرة:

على الرغم من أن الحركات النسائية الراديكالية قد وضعت النموذج الماركسي أساساً لها إلاّ أنها عزلته عن صفته المادية وارتكازه على علاقات الإنتاج، وأعطته معنى أكثر اتساعاً وعمومية من خلال مفهوم صراع كل الأنواع التي تعاني من الاستغلال (الخشاب، ١٩٨٢ : ٦٣). إن نقطة البداية لديهم هي علاقة المرأة بالرجل وإن تفسير تبعية المرأة يجب أن يكون في ضوء هذه العلاقة التي تؤكد سيطرة الرجل على المرأة بدلاً من سيطرة الرأسمالية.

كما يرى أصحاب الاتجاه الراديكالي أن العلاقات الاجتماعية في جميع المجتمعات مبنية على سيطرة الرجل وتقوم على أساس التقسيم النوعي (Gender division) وليس على أساس التقسيم الطبقي (Class division). إن هذا التصور يؤدي إلى رؤية المجتمع الحديث من المنظور الأبوي (Partriarchal) القديم وأن الأسرة تتشكل بناء على أوامر أبوية (Patriarchal imperatives)، كما يرون أن التقسيم النوعي للعمل (Sex division of labor) يضمن الخدمات المنزلية والشخصية للرجل. فالأسرة تقوم بتنشئة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعي للأدوار (Sex – role differentiation) مما يحافظ على بقاء واستمرار النظام الأبوي وبذلك فإن نظام الأسرة النووية الحديثة يقهر المرأة وعلى المرأة أن تكافح كي تنشىء نظاماً اجتماعياً مبنياً على المساواة في النوع (Gender **equality**).

ومن ممثلي الاتجاه الراديكالي في دراسة الأسرة فيرستون (Firestone, 1970) التي ترى أن جذور **الأبوة** تكمن في علاقات الإنجاب البشري (Human reproduction) وميلليت (Millett, 1970) التي ترى أن **الأبوة** بناء **أيديولوجي** وسيكولوجي وأن تغير البناء السيكولوجي للشخصية أهم من التحول في علاقات الانتاج. أما دلفي (Delphy, 1977) فترى أن **الأبوة** نسق من العلاقات المادية الاقتصادية. أما جرير (Greer, 1971) فترى أن **الأبوة** تتمثل في عدم المساواة بين الرجل في مجال «الحب» حتى أن العلاقات الجنسية تجسيد لقوة الرجل وسيطرته وخضوع المرأة التي هي موضوع الحب.

ولتغيير الواقع الاجتماعي للأسرة حددت الحركات النسائية الراديكالية الإجراءات التالية:

١ ــ تقويض الدعامتين الأساسيتين لمؤسسة الزواج وهما تبعية المرأة للرجل وتبعية الأطفال للآباء.

٢ ــ إلغاء المؤسسة الزواجية: أي الأسرة.

٣ ــ إزالة التباين الجنسي أو النوعي.

٤ ــ تحقيق علاقة ثنائية بين الرجل والمرأة لا تتسم باللامساواة والتبعية والاستغلال.

٥ ــ تحرير المرأة من رباط الحياة الزوجية ومن قيد عاطفة الأمومة وتحريرها من الأنوثة لتكون نداً للرجل وتتساوى معه في مجالات العمل المختلفة.

٦ ــ إحلال الإنجاب الصناعي (Artificial Reproduction) محل الإنجاب الطبيعي وذلك للقضاء على التناقض القائم في العلاقة بين الرجل والمرأة وتحقيق المساواة بينهما.

٧ ــ تربية الأطفال تربية جماعية في الكوميون(Commun) أو مؤسسات الرعاية البديلة، غير مرتبطين بأم معينة وأب معين حتى لا يكونوا امتداداً لأبويهم ولكنهم ينتمون إلى أنفسهم ولديهم الفرصة لكي يبدأوا أنشطتهم ويحددوا شكل التعليم الذي يريدونه.

٨ ــ تجميع النساء في منظمات وهيئات بهدف انبثاق تغير ثوري.

نقد الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة:

تتضمن النظريات الاجتماعية بوجه عام افتراضات معينة وأفكاراً محددة عن الواقع الاجتماعي الذي تقوم بدراسته، ووحدة الدراسة التي سوف تقوم بتحليلها وطبيعة الإنسان الذي تدرسه بمفرده أو في جماعات اجتماعية صغيرة أو كبيرة، كما تتضمن كل نظرية مجموعة من المفاهيم والمتغيرات التي تركز عليها وتفترض المسلمات التي تتفق والمضمون الأيديولوجي الذي تتبناه. وبناء على ذلك تقترح الإجراءات العملية التي تحقق تقدم المجتمع بوجه عام.

وفيما يلي نتناول الاتجاهات النظرية السابقة بالتحليل وفقاً للنقاط الأساسية التي يجب أن تراعى في النظرية، وبعد ذلك نعرض وجهة نظرنا فيما يتعلق بالجوانب التي ركزت عليها الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة والجوانب التي أغفلتها وأهمية التركيز على الأسرة العربية المسلمة باعتبارها وحدة اجتماعية وإنتاجية تتشكل بالأحداث والتحولات التي يمر بها المجتمع العربي.

نقد الاتجاه البنائي ــ الوظيفي:

تُعرف الأسرة في ضوء البنائية الوظيفية بالنسق «المغلق ــ المفتوح» الذي يدعم العلاقات مع مختلف الأنساق الفرعية الأخرى، كما أنه يتسم بالتكامل والاجماع القيمي مما يحقق وظيفة الأسرة الأساسية وهي تحقيق ثبات واستمرار النسق الأكبر أي المجتمع. وبناء على ذلك نرى ما يأتي:

١ ــ أن الواقع الاجتماعي في ظل هذا الاتجاه واقع مثالي ثابت لأنه يلتزم بالقيم والثقافة السائدة، وهو في حالة توازن وثبات لأنه يرفض التغير الذي قد يهدد استقراره. وبذلك فالأسرة لا بد وأن تتصف أيضاً بالثبات والاتزان والتكامل حتى تستطيع أن تؤدي الوظائف المطلوبة منها وتفرز أفراداً متكاملين يدعمون المجتمع الأكبر ويحققون استقراره.

٢ ــ وبناء على ما تقدم فالإنسان في ضوء البنائية الوظيفية غير قادر على التغير طالما أنه ملتزم بقيم ومبادىء محددة اكتسبها خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يقوم فيها الآباء بنقل التراث الثقافي والاجتماعي إلى الأبناء في مراحل الطفولة المبكرة ويراقبون بصرامة استمرار الأبناء على تطبيق ما نشأوا عليه بعد ذلك في فترة المراهقة والبلوغ حتى لا يختل توازن الأسرة وبالتالي توازن المجتمع.

٣ ـ أن وحدة الدراسة التي يركز عليها هـذا الاتجاه وحـدة صغيرة تتمثـل في الفرد والجماعات الصغيرة باعتبارها أنساقـاً اجتماعيـة تتكون من أنسـاق فرعية متساندة تعمل على تكامله واستقـراره. لذلـك يركـز هذا الاتجـاه على دراسة السلوك الاجتماعي لأفـراد الأسرة وفقـاً للوظائف التي يجب أن يقـوموا بها للمحافـظة على استمراريـة النسق الأسري الحـديث وهو الأسرة النووية التي تعتبر مؤسسة زواجية عالمية.

٤ ـ وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع المعاصـرين يرون أن ظهـور الأسرة النووية نتيجة للتصنيـع صاحبـه تصدع لأركـان الحياة الاجتمـاعية نتيجة لاختفاء مفاهيم الولاء والانتماء والتضحية مما أدى إلى اختلال الانسجام والتوافق بين الأزواج وانتشار الطلاق والزنا والأبناء غير الشرعيين وجنوح الأحـداث. فإذا كـانت النفعية والفـردية من السمـات التي تميز الأسـرة النـووية فكيف تصـرّ البنائيـة الوظيفيـة على أن الأسرة النـووية الحـديثة وظيفـة(Functional) بالنسبـة لمجتمـع؟ إن المقصود بـذلك أنهـا وظيفية للتكـوين الاجتمـاعي ـ الاقتصـادي الـرأسمـالي وهي الأسـاس العملي لاستمـرار السيطرة البـورجوازيـة لأنها نـاقلة للقيم والثقـافـة التي تخـدم المجتمـع الصنــاعي الـرأسمــالي حتى يشب جيـل الأبنــاء مستـوعبـاً لأيديولوجية المجتمـع الذي يشب فيه. وهذا القول ينـطبق على جميـع المجتمعات والثقافات سواء كانت ذات ثقافة متحررة ومتقـدمة اقتصـادياً أو ذات ثقافة تقليدية محافظة ومتخلفة اقتصادياً.

٥ ـ وقد حاول أصحاب البنائية الوظيفية الاستعانـة بدراسـة الرحـالة الأوائـل والأنثربولوجيين للاستشهـاد على صحة آرائهم وصـدق افتراضـاتهم عن المجتمعـات البدائيـة القديمـة والمجتمعات المختلفـة الحـديثـة، على أساس أن لكل مجتمـع ثقـافته التي تؤثـر على الواقـع الاجتمـاعي حتى المجتمـع لكي يتغير يجب أن تتغير قيمه ومعاييره وأفكاره وثقـافته بـوجه

عام. ويتضح ذلك في التفرقة التي أقامها أوجبرن بين الثقافة المادية (متمثلة في التكنولوجيا) والثقافة اللامادية (متمثلة في الأفكار والقيم). فهو يعرِّف التكنولوجيا بأنها مجموعة من الأفكار والقيم ولكنها تتغير بخطى واسعة بالمقارنة للثقافة اللامادية.

٦ ـ ولأن المضمون الأيديولوجي للبنائية الوظيفية يخدم التكوين الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي، فهو يوصي بإجراءات عملية تضمن الحفاظ على الوضع القائم في المجتمع، وعلى نوعية العلاقات القائمة بين المجموعات الاجتماعية في المجتمع الواحد دون إحداث تغيير في البناء الاجتماعي. وحتى إذا تعرضت الأسرة لأية صراعات أو مشكلات تهز كيانها واستقرارها فإن البنائية الوظيفية تقترح الإصلاحات الاجتماعية التي تعمل على إعادة تكيف أفراد الأسرة بصورة تحقق استقرارها وبالتالي توازن المجتمع. لذلك نجد في المجتمعات الرأسمالية كثيراً من مكاتب الاستشارات الأسرية بل ومكاتب لتنظيم ميزانية الأسرة ومكاتب لتوجيه الآباء لرعاية الأبناء وغير ذلك من التنظيمات التي ترسم السياسات الاجتماعية التي تحول الصراع إلى شيء وظيفي للمجتمع وليس أمراً يعبر عن اختلاف المصالح واختلاف بناء القوة وغيرها من التباينات المؤدية للصراعات المتعددة التي تعوق سير المجتمع وتحتاج لوقفة لمعرفة أسباب هذا الصراع ومحاولة تغيير الواقع الاجتماعي للتخلص منه.

يتضح مما سبق أن البنائية الوظيفية قد أغفلت دراسة الأسرة في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى للمجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، كما تجاهلت الأثر الذي أحدثه تغيير نمط الانتاج وعلاقات الانتاج على الأسرة وعلى مكانة المرأة في المجتمع.

نقد الاتجاه التفاعلي الرمزي:

يدرس هذا الاتجاه الأسرة باعتبارها وحدة من الشخصيات المتفاعلة فهو يركز على دراسة العمليات الداخلية للأسرة ممثلة في العلاقات بين الزوج والزوجة وبين الوالدين والأبناء، وبما أنه يحدد أن وحدة الدراسة هي العلاقات الدينامية بين الزوج والزوجة والأبناء فوحدة الملاحظة الأساسية في هذا الاتجاه هي التفاعل: فمن عملية التفاعل انبثق كل من الفرد والمجتمع. يتضح لنا من ذلك:

١ ــ إنَّ التفاعلية الرمزية لا تهتم بالبناء الاجتماعي الكلي ولكنها تركز على التفاصيل الصغيرة في الحياة الاجتماعية على أساس أن الواقع الاجتماعي يتّسم بالثبات والاستقرار.

٢ ــ فمصدر الفعل الاجتماعي هو تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض وأن هؤلاء الأفراد حددوا فعلهم أو سلوكهم الاجتماعي تجاه الآخرين من خلال عملية تفسيرية مبنية على الموقف الذي يوجد فيه الأفراد المتفاعلون؛ لذلك فإن وحدة التحليل هنا هي الفرد القادر على تغيير سلوكه أو استجابته وفقاً للموقف الاجتماعي الذي يواجهه سواء كان مادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً. إن اهتمام التفاعلية الاجتماعية بالتغير الاجتماعي انحصر في نطاق التغير السيكولوجي للأفراد وليس التغير في الأنساق الاجتماعية الكبرى.

٣ ــ ويتميز هذا الاتجاه عن البنائية ــ الوظيفية بأنه يرى العلاقات الأسرية أو أيَّة علاقات اجتماعية في حالة صيرورة نتيجة لأن الحياة الاجتماعية في الأسرة والمجتمع تبدو في عملية من تبادل وتداخل السلوك أكثر منها في حالة من التوازن والسكون. ولكن يؤخذ على هذا الاتجاه (مثله مثل البنائية الوظيفية) أنه لا يعتبر الأسرة عاملاً مسبباً وفعَّالاً في التغير الاجتماعي بل إنها مجرَّد مجموعة سلبية تتكيف وتتلائم مع التغيرات

في المجتمع الكبير تلك التغيرات التي تحدث نتيجة لتأثير التكنولوجيا. فعلى الرغم من التركيز الواضح على عمليات التفاعل التي من المفترض أن تؤدي إلى تغيّر الأسرة والمجتمع استجابة لمؤثّرات خارجية إلَّا أنَّ أصحاب هذا الاتجاه يرون أن الفعل الاجتماعي الهدف منه التبادل الوجداني وسيادة الانسجام والتوافق بين أفراد الأسرة، وبالتالي بين الأنساق الفرعية في المجتمع.

٤ ــ ويفترض هذا الاتجاه مثالية الواقع الاجتماعي لأنه يلتزم بالقيم والأفكار والرموز التي ترتبط بتفاعل الزوجين معاً مع أبنائهما خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقّى فيها الأبناء أسس التمييز والتفرقة بين الذكور والإناث. فجميع المؤسسات الاجتماعية تؤكِّد أنَّ هناك أدواراً خاصة بالذكور وأخرى مختلفة خاصة بالإناث، وإنَّ أساليب التنشئة الاجتماعية تختلف وفقاً لذلك. فصفة الذكورة أو الأنوثة تكتسب طبقاً للمعايير الخاصة بالمجتمع، والأفراد لهم أدوار محددة تتباين بتباين النوع وإن هذا التمايز النوعي مبني على أسس اجتماعية أكثر منها بيولوجية (باستثناء الإنجاب والرضاعة).

٥ ــ ويؤخذ على التفاعلية الرمزية تحيزاتها الأيديولوجية فهي ترى أن الجماعة الأولية شكل اجتماعي مناسب للمجتمعات التقليدية، التي يجب أن تظل في حالة تبعية للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وقد دافع كولي عن الاستغلال الأمريكي مستخدماً نظريته في «الذات المرآة». فقد رأى كولي أن الذات المرآة لدى الأمريكيين أرقى منها لدى غيرهم، وجعل ذلك مبرراً لاستعمار البلاد الأنجلوسكسونية بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فيما مضى. (نعيم، مرجع سابق).

٦ ــ ونتيجة لتركيز التفاعلية الرمزية على الوحدات الصغرى في المجتمع استبعدوا وحدات التحليل الكبرى المتمثلة في البناء الاجتماعي الكلي

بما يشتمل عليه من قضايا كبرى تتأثر بالأحداث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها؛ لذلك نجد أن الإجراءات العملية لهذا الاتجاه غير واضحة لأن اهتمامه بالتغير الاجتماعي انحصر في نطاق التغير السيكولوجي للأفراد. وعندما اهتم وولر بالبعد التاريخي وعلاقته بالتغيرات التي تحدث في الأسرة، فقد ركّز على عمليات التفاعل الأسري أثناء دورة حياة الأسرة المفردة على أساس نظرة التفاعليين للأسرة بأنها نسق مغلق من التفاعل الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق الانسجام في الأسرة.

نقد الاتجاه الموقفي:

يهتم هذا الاتجاه بدراسة السلوك الاجتماعي الذي يحدث في مواقف أسرية، ولأن الأسرة تعتبر من الجماعات ذات الدلالة بالنسبة للفرد (لأنها أولى المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في سلوكه)، لذلك يجب البدء بتحليل ودراسة المواقف الأسرية دراسة بنائية وذلك بتحليل العناصر المتضمّنة في الموقف، ثم عمليات التفاعل المتبادل والمستمر بين أفراد الأسرة في مواقف اجتماعية معينة مثل الأفراح أو الاحتفال بالمولود وغيرها من المناسبات التي تصحبها مراسيم وشعائر تحكمها أفكار واتّجاهات وكلمات ورموز محددة، والمواقف الأسرية لا تقتصر على العلاقات الداخلية، بل والعلاقات الخارجية بما يتفق والمكانة الاجتماعية للأسرة.

يتبيّن لنا مما سبق:

١ ـ إن الاتجاه الموقفي يركّز على تحليل الوحدات الصغرى في المجتمع مثل الموقف الاجتماعي الذي يرتبط بشخص معين، وإن تغير الشخص يؤدي إلى تغير الموقف نفسه، لأن كل فرد يستجيب بصورة مختلفة نحو الموقف الاجتماعي باستثناء مواقف الأسرة التي تصحبها مراسيم وشعائر مستمدة من ثقافة المجتمع وتراثه الشعبي.

٢ ــ وبناءً على ذلك فإن المواقف الاجتماعية ليست دائمة التغير فحسب، بل إنها تتعدل وفقاً لهذا التغير، فاهتمام هذا الاتجاه بالتغير إنما ينصبّ على تفاصيل صغيرة وجزئيات من الحياة الاجتماعية وليس التغير في الأنساق الاجتماعية الكبرى.

٣ ــ وعلى الرغم من وضوح مسلّمات هذا الاتجاه ومحاولته دراسة الموقف الاجتماعي في ضوء العناصر الاجتماعية والفيزيقية والثقافية، إلَّا أنَّه أغفل الجانب المادي وأثره على الموقف الاجتماعي.

٤ ــ حتى الشواهد التاريخية التي حاول هذا الاتجاه الاستشهاد بها كانت تدور حول فكرة أساسية هي ثقافة الأسرة كما هي ممثلة، أو معبر عنها في الطقوس التي تمارس مع تحليلها في ضوء دورة الحياة الأسرية.

٥ ــ وقد تجاهل هذا الاتجاه دراسة المواقف الاجتماعية في ضوء التحولات التي يمر بها المجتمع، بل ركَّز في دراسته على زمن بعينه مثال ذلك دراسة كل من هيل وبولدنج التي أجرياها على الأسر التي تعاني من الأزمات الأسرية وأزمة الانفصال خلال الحرب العالمية الثانية، مفترضين أن السلوك الاجتماعي، حتى إذا لم يكن رشيداً بصورة كاملة إلَّا أنَّه يتوافق مع الموقف.

على الرغم من أهمية الموضوعات التي يركِّز عليها الاتجاه الموقفي في دراسته للأسرة إلَّا أنَّه لم يحاول توضيح العلاقة المتبادلة بين الأسرة والمجتمع ككل، وطبيعة الواقع الاجتماعي هل هو ثابت أم إنَّه قابل للتغيير. وعندما تناول الفرد لم يحدد طبيعته من حيث قدرته على التغيير، بل تناوله من حيث استجابته للمواقف الاجتماعية وبالضرورة تغير هذه الاستجابات بتغير المواقف. ولأن هذا الاتجاه تبلور في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين فلا بدَّ وأنه يعكس موقفاً غير نقدي من القضايا الكبرى

للمجتمع كما أنه يتضمن أيديولوجية تتفق مع التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي الرأسمالي.

نقد الاتجاهات النقدية:

تبلورت الاتجاهات النقدية في علم الاجتماع عند محاولة علماء الاجتماع الشبان تقييم نظريات علم الاجتماع السائدة خاصة النظرية البنائية ـ الوظيفية وما تضمّنته من مسلّمات وإجراءات عملية تتفق مع المضمون الأيديولوجي الذي تؤمن به. وقد تبلور عن هذه الاتجاهات اتجاهات فرعية تختلف من حيث الإجراءات العملية لإحداث التغيير في الواقع الاجتماعي. فعلى الرغم من أن الاتجاه الراديكالي والحركات النسائية الراديكالية وضعت النموذج الماركسي أساساً لها إلَّا أنها عزلته عن صفته المادية وارتكازه على علاقات الانتاج وأعطته معنى أكثر اتساعاً وعمومية من خلال مفهوم الصراع بين جميع الفئات: العمال والنساء والشباب والملونين والأقليات.

وقد تبنَّت الاتجاهات النقدية التحليل الماركسي والرؤية الطبقية في دراسته للأسرة وفي تناوله لمكانة المرأة في المجتمع ولكن بعض هذه الاتجاهات كانت أكثر ثورية خاصَّة الاتجاهات الراديكالية اليسارية الجديدة التي تتحدَّى المؤسسات القائمة في كل من المجتمعات الرأسمالية والأنظمة الإشتراكية التقليدية.

وهناك خصائص عامة بين الاتجاهين الماركسي والراديكالي خاصة ما يتعلق بالمسلّمات والمتغيرات التي يركز عليها كل منهما في دراسته للأسرة النووية الحديثة:

١ ـ يتفق الاتجاهان في أن الواقع الاجتماعي في حالة صيرورة وتغير. والأسرة بما أنها أحد الأنساق الفرعية في المجتمع فهي أيضاً في حالة صيرورة وتغير.

٢ ــ إن الإنسان قادر على التغيير وبالتالي فإن أفراد الأسرة قادرون على تغيير الواقع الأسري بطريقة تحقق التكافؤ وليس التمايز بين الأزواج والزوجات، كما يعملون على تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية بصورة تقضي على التمايز بين الذكور والإناث والمساواة بينهما بصورة تجعلهم يشبّون على قيم وأفكار وخبرات واحدة.

٣ ــ والسمة المشتركة بين الاتجاهات النقدية تركيزها على تحليل الوحدات الكبرى للمجتمع بما تشتمل عليه من أنساق فرعية، لذلك فهي تدرس الأسرة في ضوء دراستها للقضايا الأساسية في المجتمع والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها فئات المجتمع. وقد رفض الاتجاهان الماركسي والراديكالي الشكل التقليدي للأسرة النووية باعتبارها مؤسسة تخدم الانتاج الرأسمالي الجائر (Oppressive).

٤ ــ ويرفض هذان الاتجاهان التنظيمات المتناقضة في المجتمع والطبيعة السياسية لبعض مؤسسات الخدمات خاصة التعلم، فالتقدم التكنولوجي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة أدَّت إلى وجود تنظيمات اجتماعية متناقضة وبالتالي أدواراً متناقضة: فالأسرة ما زالت تنظيماً تقليدياً بينما تطور التعليم وأصبح يخدم مجالات العمل المختلفة في مختلف التخصصات. وفي وسط هذه التناقضات نلاحظ أنه على الرغم من إتاحة فرص التعليم والعمل أمام المرأة في مختلف التخصصات، إلَّا أنَّ دور المرأة في الأسرة ما زال دوراً تقليدياً يتَّصف بالخضوع والتبعية للرجل نتيجة للحتمية التاريخية التي فرضت التمييز في الأدوار بين الجنسين.

٥ ــ وعلى الرغم من أن الاتجاه الراديكالي يستمد مسلّماته ومفاهيمه من الاتجاه الماركسي إلَّا أنه يحاول تطويعها للظروف الاجتماعية السائدة

في المجتمعات الغربية الرأسمالية خاصة ما يتعلق بتباين مركز المرأة والرجل في المجتمع. فبينما يركِّز الماركسيون على ضرورة تغيير علاقات الإنتاج ونمط الإنتاج للقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة، يركز الراديكاليون على تغيير البناء السيكولوجي للشخصية، وتغيير علاقات الإنجاب، وتغيير أسلوب رعاية وتربية الأطفال الذي يجب أن يتم بصورة جماعية وليست فردية: أي أنه بانتفاء الأساس البيولوجي الذي تقوم عليه الأسرة وبتغير البناء السيكولوجي للشخصية تنتهي عمليات التمييز والقهر والاستغلال والتبعية التي تُفرض على المرأة.

٦ ــ وقد استشهدت الاتجاهات النقدية على صدق آرائها من الأدلّة التاريخية التي وردت في كتابات الماركسيين عن الأسرة والمرأة وتوالي الحقبات التاريخية التي عرفت سيطرة المرأة وتمركز الأسرة حول الأم، ثم عرفت في مرحلة تاريخية أخرى التمركز حول الأب وسيطرة الرجل داخل الأسرة وخارجها نتيجة للتحول في النظام الاقتصادي ــ الاجتماعي.

٧ ــ وقد ركزت الاتجاهات النقدية على مصادر الصراع في المجتمع نتيجة لاختلاف الفئات من حيث المصالح الشخصية كما نادت بضرورة تحليل مفهوم الصراع في ضوء التكوينات الاجتماعية ــ الاقتصادية والظروف التاريخية لكل مرحلة من المراحل التي يمرّ بها المجتمع، خاصة بعد أن تعدّدت مظاهر الصراع بين فئات المجتمع المختلفة.

٨ ــ هذا ويمكننا القول إن المضمون الأيديولوجي للاتجاهين الماركسي والراديكالي واضح، إذ لا يمكن تحقيق مسلّمات وافتراضات هذين الاتجاهين إلاّ في مجتمع يتَّسم بالتكوين الاجتماعي الاقتصادي الاشتراكي، حيث يختفي التمييز الطبقي والتمييز النوعي وتختفي الأسرة بشكلها التقليدي الملقن للقيم البورجوازية والمميز بين الصبية والفتيات خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

٩ ـ وتقترح الاتجاهات النقدية إجراءات عملية لمواجهة مشاكل الأسرة والمجتمع ولكنها تختلف فيما بينها في أسلوب الإصلاح هل يكون ليبرالياً يدعو إلى تغييرات جزئية في الواقع الاجتماعي أم يكون ثورياً يهدف إلى بتر القديم وخلق أوضاع جديدة تماماً. وفي الواقع يتّضح من عرضنا السابق أن الاتجاه الماركسي التقليدي في دراسته للأسرة يتبنّى إصلاحات ليبرالية جزئية تتمثل في تغيير علاقات الاستغلال والتبعية التي تكمن في المؤسسة الزواجية التقليدية، والتركيز على الحتمية التاريخية للأدوار الخاصة بالرجل والمرأة خاصة المرحلة التاريخية التي كانت تقف المرأة خلالها إلى جانب الرجل يتقاسمان العمل داخل المنزل وخارجه، ولن يتحقق ذلك بالطبع إلاَّ بإحلال النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي، وبذلك ينتفي التمييز بين الرجل والمرأة وبين الغني والفقير كما ينتفي الشعور بالاغتراب.

أما الاتجاه الراديكالي فيوصي بإجراءات عملية أكثر ثورية لتغيير الواقع القائم؛ فيطالب بالبتر الكلي للتنظيمات التقليدية ومن بينها الأسرة، وإزالة أسباب التباين النوعي الذي يكمن في الوظيفية البيولوجية للمرأة (في الإنجاب والرضاعة)، وذلك بأن يكون التكاثر عن طريق الإخصاب الصناعي بدلاً من الإخصاب الطبيعي، وتحرير المرأة من رباط الزوجية الذي يعرضها للتبعية لزوجها في الشخصية وفي الملكية، وتحرير المرأة من عاطفة الأمومة للتخلص من مسألة اعتماد الطفل والأم كل منهما على الآخر، ويكون ذلك بخلق نمط معيشي جماعي (الكوميون) يحل محل الأسرة النووية ذات الاهتمامات المنفصلة. ويرى أصحاب الاتجاه الراديكالي أن حل المشكلة لن يتحقق إلاَّ باستثارة وعي النساء وإقامة تجمعات وتنظيمات خاصة بالنساء فقط.

رؤية نقدية للاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة:

من التحليل السابق للاتجاهات النظرية المختلفة في تناولها للأسرة في ضوء المسلّمات الأساسية لكل اتجاه اتضح أنَّ هناك تشابهاً كثيراً بين الاتجاهات النظرية المحافظة في علم الاجتماع ممثلة في البنائية الوظيفية والتفاعلية ـ الرمزية والاتجاه الموقفي. أما الاتجاهات النقدية في علم الاجتماع فتضم ثلاثة نماذج نظرية: الماركسي والراديكالي والنسائي وعلى الرغم من أوجه الشبه بينهم، إلَّا أنه يمكن ضم النموذج الراديكالي والنسائي معاً لاتفاقهما في كثير من الجوانب، ولذلك سوف تتم المقارنة على أساس تقسيم ثلاثي للاتجاهات كما يلي: الاتجاه المحافظ ممثلاً في الوظيفية، والاتجاه الماركسي والاتجاه الراديكالي ـ النسائي. وفيما يلي نتناول ثلاث موضوعات لها أهميتها في الدراسة السوسيولوجية للأسرة:

١ ـ دراسة مقارنة بين الاتجاهات النظرية المحافظة والاتجاهات النظرية النقدية في تناولها للأسرة.

٢ ـ دراسة مقارنة بين النماذج النظرية الثلاث: الوظيفية، والماركسي، والراديكالي ـ النسائي.

٣ ـ طرح تساؤل عن مكان الأسرة العربية المسلمة في هذه الاتجاهات.

(أ) دراسة مقارنة بين الاتجاهات النظرية المحافظة والاتجاهات النظرية النقدية في تناولها للأسرة:

يتضح مما سبق أنها توجد سمة مشتركة بين الاتجاهات السوسيولوجية المحافظة (ممثلة في الوظيفية والتفاعلية والموقفية) من حيث التركيز على تحليل الوحدات الصغرى في المجتمع ومن بينها الأسرة، إذ تهتم كل منها بدراسة وظيفة الفرد داخل الأسرة ووظيفة الأسرة بالنسبة للمجتمع، كما تهتم بعمليات التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة واستجابة الأفراد للمواقف

الأسرية المحددة والطقوس والممارسات المصاحبة لها، أما العلاقات الخارجية للأسرة وعلاقة الأسرة بالمجتمع فتتحدد بناءً على المكانة الاجتماعية للأسرة والدور المهني لرب الأسرة وأثر الحراك المهني على المكانة الاجتماعية للأسرة. فتركيز الاتجاهات المحافظة على الجانب المادي محصور في نطاق الأسرة بغض النظر عن التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي السائد، ودراسة الأسرة من هذا المنطلق يمكن أن يقوم به أي باحث في المجتمعات الصناعية الرأسمالية أو في المجتمعات الصناعية الاشتراكية أو في المجتمعات النامية والمتخلفة دون أن يشعر الباحث بتأثير النظام الاقتصادي على خصائص الأسرة ودورها الأساسي في المجتمع ومفهوم الأسرة باعتبارها وحدة اجتماعية ـ اقتصادية، ولذلك نجد أن الاتجاهات المحافظة تركِّز على الفرد في الأسرة وتركِّز على الأدوار والعلاقات الفردية، كما تركز على ثبات سلوك الأفراد ودور الفرد والأسرة في تدعيم ثبات واستقرار المجتمع من خلال القيم التي تُعلِّمها الأسرة للأبناء وينقلها الأبناء إلى الجيل التالي. وبذلك فإن الأسرة تمثل «الجزء» الذي يعمل على تدعيم «الكل» (أي الجميع) بالقوى البشرية المحافظة على التراث الثقافي والمادي للمجتمع.

أما الاتجاهات النقدية فتتناول الأسرة تناولاً متميزاً منذ البداية على أساس أن الأسرة نواة أساسية داخل نطاق النظام الرأسمالي وتعمل على تدعيمه بشرياً وثقافياً. فالأسرة وحدة إنتاجية ـ إستهلاكية لأنها تستهلك السلع التي تُشترى بالأجر الذي تكسبه الأسرة مقابل عملها لدى الرأسمالي البورجوازي، كما أنها تقدم العمال الذين يعملون على تدعيم التراكم الرأسمالي وفي نفس الوقت يتعرضون للقهر والاستغلال. وبذلك تعتبر الأسرة وسيطاً بين الفرد والمجتمع وهي المؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد انتماءاتهم الدينية والطبقية والثقافية والسياسية. فدراسة الاتجاهات النقدية للأسرة تتم في ضوء تحليل الوحدات الكبرى للمجتمع والأحداث الكبيرة التي يتعرض

لها سواءً اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو سياسية. فالأسرة وحدة اجتماعية لا يمكن عزلها عن الأحداث الكبرى والأنساق الاجتماعية الكبرى، ويجب تناولها من خلال مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع وطبيعة العلاقات السائدة وأنواع الصراعات التي يتعرَّض لها المجتمع، سواء كانت ناتجة عن اختلافات طبقية في المصالح والاهتمامات أو اختلافات في الأدوار والتوقيعات والمصالح على أساس النوع. فرفض الاتجاهات النقدية لنمط الإنتاج الرأسمالي والسلطة الأبوية كان مسيطراً على تناولها للأسرة النووية الحديثة بينما أن هذا النمط ظهر لتدعيم التقدم التكنولوجي والنظام الرأسمالي منذ «الكالفينيين»، فبالتالي يجب رفض الشكل الحالي للأسرة وضرورة استبداله بأشكال أخرى تتلائم مع نمط الإنتاج الاشتراكي وعلاقاته.

وعلى الرغم من اتفاق الاتجاهات النقدية الثلاث الماركسي والراديكالي والنسائي في هذه النقطة بصفة خاصة إلَّا أنها تختلف من حيث نقطة البداية والإطار التصوري لكل منها، فالماركسية والراديكالية تركزان على الإنسان باعتباره نقطة البداية وعلى الأسرة في علاقتها بالنظام الاقتصادي، إلَّا أن الراديكالية والنسائية يضيفان نقطة أخرى هي استغلال الرأسمالية للمرأة باعتبارها العنصر الأساسي في الأسرة الذي يعمل على تدعيم النظام الرأسمالي من خلال الإنجاب ومن خلال نقل القيم والمعايير الرأسمالية أثناء عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء. وتنفرد الراديكالية والنسائية بالتركيز على علاقة المرأة بالرجل وتفسير تبعية المرأة في ضوء هذه العلاقة وتؤكد استغلال الرجل للمرأة بدلاً من سيطرة الرأسمالية. وبذلك فالعلاقات الاجتماعية في جميع المجتمعات مبنية على سيطرة الرجل وإن التقسيم النوعي للأدوار هو أساس الحياة الاجتماعية (وليس التقسيم الطبقي كما يرى ماركس). ومن هذا المنطلق يرى الاتجاهان الراديكالي والنسائي أن الأسرة الحديثة مؤسسة تقهر المرأة وأن التغيير ضروري ولن يتحقق هذا إلَّا بكفاح المرأة لخلق نظام

اجتماعي مبني على المساواة بين الرجل والمرأة.

وعلى أنه بالرغم من تحيزات الاتجاهات النظرية النقدية، إلاَّ أنه من الواضح أن كلاً من الاتجاهات المحافظة والنقدية تسير في اتجاه واحد يختلف من حيث المضمون؛ فالاتجاهات النقدية ترى أن الأسرة الحديثة تعمل على تدعيم وترسيخ النظام الرأسمالي المرفوض من الاتجاهات النقدية، وترى الاتجاهات المحافظة أن الأسرة تعمل على استقرار واستمرار النظام الصناعي الجديد الذي يدعم بالطبع البورجوازية والتراكم الرأسمالي، لأن هذه الاتجاهات نبعت أساساً من المجتمعات الرأسمالية. كما أننا نرى أنه يوجد تشابه كبير بين الأسرة في المجتمع الرأسمالي والأسرة في المجتمع الاشتراكي؛ ففي كليهما انفصل العمل الصناعي عن العمل المنزلي وأصبحت الأسرة النووية هي النمط السائد الذي يعمل على توفير القوى العاملة وترسيخ القيم المجتمعية. إلاَّ أن الأسرة الاشتراكية تعمل على تدعيم نمط الإنتاج الاشتراكي والقيم الاشتراكية بدلاً من نمط الإنتاج الرأسمالي والقيم الرأسماليه.

(ب) دراسة مقارنة بين النماذج النظرية الثلاث: الوظيفي والماركسي والراديكالي ــ النسائي:

على الرغم من أوجه الاختلاف في النماذج الثلاث، إلاّ أنها تتقارب في بعض الجوانب؛ فكل منها يرى تشابك النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وأن الأسرة وحدة ساكنة سلبية تتلقّى التغيير من الخارج وتحاول التكيف مع النظم الاجتماعية الأخرى. ويؤكِّد كل اتجاه أن الأسرة تلعب دوراً رئيسياً في عمليَّتي الإنجاب البيولوجي والاجتماعي انطلاقاً من نمط مثالي للأسرة هو الأسرة النووية (أو الزواجية) التي تتكون من الزوج والزوجة والأطفال، باعتباره النمط المثالي للأسرة في العالم متجاهلة أهمية الأشكال الممتدة للأسرة، مع أن بعض المجتمعات ترى أن الأسرة النووية ظاهرة

نادرة وغير قادرة على الانجاز باعتبارها وحدة اجتماعية ـ اقتصادية.

أما أوجه الاختلاف بين النماذج الثلاث فسنوضحها فيما يلي:

١ ـ تختلف النماذج الثلاث من حيث نقطة البداية ومن حيث تفسير علاقة الأسرة بالنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع. فالنموذج الوظيفي في تناوله للأسرة النووية الحديثة يبدأ من نقطة أساسية هي فكرته عن المجتمع بأنه الكل المتكامل (Integrated Whole) وإطاره المرجعي هو المجتمع الحضري ـ الصناعي، ويرى أن الأسرة تخدم احتياجات ومصالح مجتمعية أساسية.

أما النموذج الماركسي فيتّخذ نقطة بدايته التقسيم الطبقي للمجتمع (Class Division) وإطاره المرجعي هو المجتمع الصناعي الرأسمالي، ويرى أن الأسرة تعمل على إجابة مصالح واحتياجات النظام الرأسمالي.

أما النموذج الراديكالي ـ النسائي، فينطلق من فكرته عن التقسيم النوعي (Gender Division) والإطار المرجعي هنا هو المجتمع الأبوي (Patriarchal) ويرى الأسرة المكان الأساسي الذي تمارس فيه السلطة الأبوية.

٢ ـ فيما يتعلق بالدور الإنجابي والاجتماعي للأسرة، يرى النموذج الوظيفي أن الأسرة تمد المجتمع بالأفراد الذين يعملون على استقراره وتكامله، وأن الأسرة تنقل التراث الثقافي والقيم التي يشترك فيها الجميع.

أما النموذج الماركسي فيرى أن الأسرة تمد النظام الرأسمالي بالقوى العاملة التي تستغلها مقابل أجر بسيط كما أن الأسرة من خلال التنشئة الاجتماعية تعمل على ترسيخ القيم الرأسمالية.

ويرى النموذج الراديكالي ـ النسائي، أن الأسرة كنظام اجتماعي يتيح الفرصة لنمو وازدهار نظام اجتماعي أبوي من المفترض اندثاره منذ وقت بعيد.

نستخلص مما سبق أن النموذج الوظيفي باعتباره يركز على الجوانب الإيجابية للحياة الأسرية لتحقيق توازن وتكامل النظام الاجتماعي، فهو بذلك يؤيِّد أو يؤكِّد على أهمية القيم الأسرية التقليدية (Traditional Family Values) التي ما زال كثير من المجتمعات النامية والإسلامية تتمسك بها، كما تأخذ بها كثير من الجماعات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية المتحررة.

ويركز النموذج الماركسي على الصراع الطبقي واستغلال الطبقة البورجوازية للطبقة العاملة، وأن اختلاف المصالح بين فئات المجتمع واشتداد حدة الصراع الطبقي يتطلب التغيير في النهاية لصالح الطبقة العاملة وبالطبع لصالح الأسرة في الطبقة العاملة، وهذا هو التغيير الذي يحتاج إليه المجتمع.

وبالمثل نجد أن النموذج الراديكالي ـ النسائي، قد ركَّز على الصراع والاستغلال ولكنه يركِّز على الصراع النوعي بين الرجال والنساء نتيجة لاستغلال الرجل للمرأة سواء كان زوجاً أو رئيساً وزميلاً في العمل، وأن التخلص من الصراع والقهر والاستغلال لن يتحقق إلَّا بالتغيير الثوري.

(ج) مكان الأسرة العربية المسلمة من الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة:

قبل أن نتعرض لموقف الأسرة في النظرية الاجتماعية في الإسلام يجب أن نتعرف أوّلاً على موقف دراسات الزواج والأسرة في المجتمع العربي من الاتجاهات السوسيولوجية المحافظة والنقدية ومدى استفادة هذه الدراسات من توجهاتها النظرية ومسلّماتها الأساسية. من المسح المبدئي

للبحوث التي تناولت الأسرة في العالم العربي، نلاحظ أنه حتى نهاية السبعينات كانت هذه البحوث تنطلق من التوجهات النظرية المحافظة خاصة البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية ومن هذه البحوث على سبيل المثال لا الحصر بحث علاقة التغير التكنولوجي بدور المرأة في الأسرة المصرية (بركات، ١٩٧١م)، وبحث سوسيولوجية التماسك الأسري في الريف والحضر المصري (مجاهد، ١٩٧٢م)، وبحث الدور الوظيفي للزوج والزوجة في الأسرة المصرية (الساعاتي، ١٩٧٢م).

ولقد نال موضوع أثر التغير الاجتماعي والتكنولوجي في البناء الاجتماعي للأسرة الحضرية والريفية اهتماماً كبيراً في الستينات والسبعينات (عبد المتعال، ١٩٧١م، الخولي ١٩٧٢م)، من الباحثين المصريين والعرب ومن أمثلة الدراسات العربية: بحث الالتقاء الحضاري وأثره في تغيير البناء الاجتماعي للأسرة القطرية (العيسى، ١٩٧٥م)، وبحث الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي (المهيني، ١٩٧٣م)، والتحضر وأثره في الأسرة الأردنية من وجهة نظر بنائية وظيفية (عزام، ١٩٧٥م).

لقد حاولت هذه البحوث دراسة أثر التغير الاجتماعي الناتج عن التصنيع والالتقاء الحضاري بالثقافات الغربية على حجم الأسرة ووظائفها ونوع العلاقات الأسرية والقرابية السائدة في المجتمعات العربية. ومن الغريب أن تتفق نتائج تلك البحوث الأمبريقية مع نتائج البحوث الغربية التي تختلف كلية عن المجتمعات العربية من حيث النظام الاقتصادي والقيم الاجتماعية والدينية. وجدت هذه البحوث أن الأسرة الحضرية في العالم العربي تتجه نحو العزلة والتباعد عن العلاقات الأسرية والقرابية التي تعتبر من خصائص المجتمعات التقليدية، وتؤيد هذه النتائج أن الأسرة النووية سمة من سمات التحضر والتصنيع باستثناء الدراسة التي قام بها عزام عن

الأسرة الأردنية، حيث وجد أن الأسرة الممتدة ما زالت توجد في الحضر، وما زالت علاقتها بأسرة التوجيه وشبكة الأقارب مستمرة.

وفي بداية الثمانينات بدأت دراسات الزواج والأسرة في المجتمع العربي تأخذ مساراً آخر متأثراً بالتوجهات النظرية للماركسية والراديكالية ومن أشهر تلك الدراسات بحث المحددات البنائية لوعي المرأة المصرية (عبد الجواد، ١٩٨٥م)، وبحث التحولات الاجتماعية والاقتصادية في البناء الأسري في الريف والحضر اليمني (الحوري، ١٩٨٥م).

وكما تأثرت دراسات الأسرة في المجتمع العربي بالتوجهات السوسيولوجية المحافظة والنقدية تأثرت أيضاً في تفسيراتها بالنظرية الاجتماعية في الإسلام التي تركز على حرية الفرد والجماعة على التغيير والنظام الاقتصادي الذي يرتكز عليه، والمكانة الاجتماعية للمرأة في الأسرة والمجتمع وعدم تفضيل الإسلام لأحد الجنسين على الآخر من حيث القيمة الإنسانية وفي ميداني الحقوق والواجبات والجزاء. أما ما يدَّعيه البعض من أن الإسلام يعتمد تفضيل الذَكر على الأُنثى مستشهدين بآيات وردت في القرآن الكريم (في الميراث والطلاق والشهادة والقضاء) ترجع أساساً إلى ما يتّفق وطبيعة كل منهما وهذا ما سنتعرض له في حينه.

الأسرة في ظل النظرية الاجتماعية في الإسلام:

عند تحليل المفاهيم الأولية للنظرية الاجتماعية في الإسلام يجدر الإشارة إلى العلاقة الجدلية بين الله والعالم وتأثير هذه العلاقة في حياة المجتمع وأنشطته المختلفة (رضوان، ١٩٨٢م: ٣٢٩) فالله بعد أن أوضح لعباده كل شيء من خلال رسله والسُنَّة جعل الإنسان حرّاً في اختيار أنماط السلوك الاجتماعي والنظم الاجتماعية التي يقبلها سواء كانت تتفق مع الدين أو تتعارض معه؛ وبذلك ركز الإسلام على حرية الإرادة الإنسانية ودورها

الفعال في صنع الحياة على الأرض. ومن ناحية أخرى يرى الإسلام الإنسان باعتباره تركيبة مكوَّنة من جسد وعقل وروح لها مطالب يجب تحقيقها في ضوء بصيرته الأخلاقية (المرجع السابق: ٢٤٤).

ويرى الإسلام أن هناك سنناً ثابتة تخضع لها المجتمعات على نحو لا يتغير وأن بناء المجتمع وتخلخله يتحدد بمدى سيره وفقاً لهذه السنن، إذ أن حركة التغير في المجتمع تعكس اقتراب المجتمع أو ابتعاده عن هذه السنن وأن عملية التغير لا تأتي للمجتمع من الخارج وإنما تنبع من داخله وترجع إلى ما بنفوس أفراده من أفكار حقيقية أو أوهام عن طبيعة القانون الذي يحكم حركة المجتمعات والوجود (المرجع السابق: ٢٤٩). وبذلك، فإن الإسلام يركز على الحرية الفردية وأيضاً الجماعية بعد ترشيدها روحياً وأخلاقياً.

وقد حدد الإسلام أربع مبادىء أو مسلّمات أساسية تحدد العلاقة بين الأفراد والجماعات. . وهذه المبادىء هي: المساواة ـ الحرية ـ العدل ـ التكافل الاجتماعي. وسوف نحاول أن نتعرض بإيجاز لكل منها موضحين موقفها من الأسرة والمرأة.

مبدأ المساواة:

جاء الإسلام بمبدأ المساواة ليقرر وحدة الجنس البشري سواء كان ذكراً أم أُنثى أو كان غنياً أو فقيراً فهم جميعاً من أصل واحد ومن طبيعة واحدة. وقد عمل الإسلام على تأكيد هذا المبدأ من خلال مواقف عديدة نزلت فيها آيات كريمة: **﴿عبس وتولّى * أن جاءه الأعمى * وما يدريك لعله يزّكّى * أو يذكر فتنفعه الذكرى * أما من استغنى * فأنت له تصدى * وما عليك ألا يزّكّى * وأما من جاءك يسعى * وهو يخشى * فأنت عنه تلهى * كلاّ إنها تذكرة * فمن شاء ذكره﴾**. [سورة عبس، الآيات ١ ــ ١٢].

نزلت هذه الآيات على رسول الله حيث يعاتب الله رسوله عليه الصلاة والسلام لموقف له مع الرجل الأعمى. وهناك مواقف في الإسلام تؤكِّد مبدأ المساواة؛ فعندما استكبر المشركون أن يتساوَوْا بالعبيد والضعفاء في تلقي الوحي ورغبوا رسول الله عليه الصلاة والسلام أن يميزهم في المجلس ويخصص لهم يوماً لا يشاركهم فيه المستضعفون، فجاء الوحي ليضع قضية المساواة موضع التنفيذ، وأمر رسول الله عليه الصلاة والسلام بألا يستجيب لرغبة الكفار (رضوان، المرجع السابق: ٢٥٣).

فالإسلام لا يقر أن يقوم المجتمع على تحكم عنصر الشرف أو النسب أو الثراء. وقد ساوى الإسلام بين المرأة والرجل في مجالات التكاليف الدينية والدنيوية أو في ما ينال الإنسان رجلاً كان أو امرأة الجزاء الدنيوي أو نتيجة لأعماله ومواقفه واعداً إياه بذلك في قوله تعالى: **﴿أني لا أُضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أُنثى﴾**. [سورة آل عمران، الآية ١٩٥].

وقال تعالى: **﴿يا أيها الناس اتّقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء، واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا﴾**. [سورة النساء، الآية ١].

تتضمن هذه الآية تأكيداً لوحدة النوع الإنساني بجنسيه الذكر والأنثى، فكلمة (زوج) هنا تُطلق على القرين المجانس والنظير المشابه المكمل، ولذلك فهي تطلق في القرآن الكريم على حد سواء وتؤكد هذه الآية الكريمة أن العلاقات الإنسانية تنتظم في تسلسل لا ينتهي في أب واحد وأم واحدة، كما أنها تؤكد ضرورة مراعاة صلة القرابة الناتجة عن الاشتراك في الخروج من رحم واحد.

فالمرأة في الإسلام إنسان كامل الذاتية، وهي تمثل مع الرجل الشخصية الإنسانية في جوهرها: العقل الواحد والضمير الواحد والمشاعر والإدراكات. ولقد أنكر رسول الله عليه الصلاة والسلام عدم المساواة في أصل الخلقة بين الرجل والمرأة وجعلها من صفات الجاهلية. فقد رُوي عن رسول الله ﷺ أنه طاف يوم فتح مكة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: الحمد لله الذي أذهب عنكم عيبة الجاهلية. أيها الناس إنما الناس رجلان مؤمن تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله، ثم تلا قوله تعالى في سورة الحجرات، الآية ١٣: **﴿يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾**. (الهيلة، ١٩٧٩م: ١٦٨).

ويلاحظ أن الفكر الإسلامي يتفق مع الاتجاهات المحافظة، والاتجاهات النقدية فيما يختص بمبدأ المساواة إلا أنه اختلف عنهما في حدود هذا المبدأ وفلسفته. فالإسلام أقر مبدأ المساواة بين الجميع آخذاً في الاعتبار الحرية الفردية التي يجب أن تعمّ المجتمع كلّه وليس فئات بعينها، كما جاء في الحديث الشريف «كلّكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي ولا لأحمر على أسمر إلا بالتقوى». فمعيار التفاضل بين البشر ليس بالقوة البدنية أو باللون، بل هو بالكمال الروحي الخلقي الذي عبَّر عنه بكلمة التقوى.

ويتفق الإسلام مع الاتجاهات النقدية في إنكار التفاوت الاجتماعي الاقتصادي بين الناس؛ هذا التفاوت الذي نلاحظه في المجتمعات الرأسمالية التي نبعت منها الاتجاهات السوسيولوجية المحافظة. ففي المجتمع الرأسمالي يعمل النظام الاقتصادي على زيادة ثراء الأغنياء كما يزيد من فقر الفقراء، ويفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق وفي الأجر، كما أن المرأة بعد الزواج تصبح تابعة لزوجها وتذوب شخصيتها في شخصيته من خلال إضافة

اسم الـزوج إلى الزوجـة التي تفقد لقب أبيهـا، كما تضم أمـوال الزوجـة إلى أمـوال الزوج، ولا تستـطيـع التصرف فيهـا إلا بمـوافقتـه. ومن مـظاهـر عـدم المساواة في المجتمعات الرأسمالية التمييز النوعي والتمييز الطبقي الذي يعـد من دعائم نمط الانتاج الرأسمالي.

مبـدأ الحـرية:

أقرَّ الإسلام مبدأ الحرية وكفل للناس جميعاً أركان الحرية سواء مـا كان منها متعلقاً بحرية العقيدة أو الحرية السياسية وحرية إبداء الرأي وحرية التفكير دون تفـرقة على أسـاس النوع أو اللون أو الـدين. وبذلـك يتفق الإسلام مـع الاتجاهات المحافظة الديمقـراطية في تأكيد مبدأ الحريـة الفرديـة وحمايتهـا، إلا أنهما يختلفان من حيث التطبيق وممارسـة الحريـة: فالحـرية الفـردية التي يقـرّها الإسـلام حريـة مشروطـة بالمصلحـة العـامـة التي شعـارهـا «لا ضـرر ولا ضـرار»، على أسـاس أن الفــرد يعتبـر ممثــلاً للمجتمـع كله (رضـوان، المرجـع السابق: ١٦٠). أما الاتجاهات النقديـة، فبالـرغم من تأكيـدها على قدرة الفرد على تغييـر الواقـع (غيـر المرغـوب فيـه) إلا أنهـا أغفلت الحريـة الفردية، بل إنها ضحَّت بها من أجل المجتمـع السابق في الوجـود على الفرد ومبـررها في خـوفهـا من الميـل الفـطري لـدى الفـرد نحـو التملك والملكيـة الخاصة.

وهذا ينقلنا إلى أهمية المال والملكية الخاصـة في الإسلام؛ فإن الإسلام يؤيِّد الملكية الخاصة بشـرط تحقيق العدالـة الاجتماعيـة والتقارب بين فئـات المجتمـع، إذ أن المال في الإسلام غاية وليس هدفاً في حد ذاته؛ فهـو وسيلة لاستمرار وبقاء الإنسان. أما غاية الإنسان المسلم فهي مكافحة الشر والبـاطل والـوقوف إلى جـانب الحق. أما نمط الانتـاج الـرأسمـالي فيسعى إلى المـال كغاية في حـد ذاته بغض النـظر عن الوسيلة. ويؤخـذ على النظام الـرأسمالي

تجاهله الضمير البشري وتجاهله للقيم الأخلاقية والروحية في سبيل المال. وعلى العكس مما تقدم، نجد أن نمط الإنتاج الاشتراكي رفض الملكية الخاصة كما رفض الأسرة باعتبارها مظهراً من مظاهر الاستغلال المألوفة في المجتمعات الرأسمالية: استغلال الرجل للمرأة واستغلال صاحب العمل للعامل. وركز نمط الانتاج الاشتراكي على الملكية الجماعية لأدوات الانتاج بما يحقق التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في توزيع عائد الانتاج على الجميع كل بقدر عمله.

مبدأ العدالة:

يأمر الإسلام بالعدل المطلق الذي لا يتأثر بالقرابة بين الناس ولا بالتباغض بين الأقوام والعشائر ولا بالحب والنسب والمال، وتلك قمّة العدل الذي يعيش فيه الإنسان إذا طبقت كما وضعت في الإسلام وليس حسب تفسير المفسرين الذي قد يبعد عن الحقيقة في بعض الأحيان خاصة ما يتعلق بمشاكل الأسرة بالنسبة للطلاق وتعدد الزوجات. فعلى الرغم من الشروط التي وضعها الإسلام لوقوع الطلاق وتعدد الزوجات، إلا أن الذي يؤخذ به هو سطحيات الأمور، حيث يسيء الرجل استخدام هذين الحقين في بعض الأحيان فيطلِّق متى يشاء ويتزوج بأخرى متى يشاء دون وجود مبررات قوية تدفعه إلى ذلك. فالطلاق في الإسلام (ودون تأويل) ضمان للحقوق وتقييد للواجبات، وينص على مبدأ احترام الحريات الفردية داخل النظام الإسلامي العام. فالإسلام لم يَرد أن يجعل الزواج قيداً ولا سجناً لا سبيل إلى الفكاك منه مهما اختنقت فيه الأنفاس وتباعدت بين الزوجين؛ فأولى بهما أن يفترقا بعد استنفاذ جميع الوسائل لإنقاذ هذه الرابطة الكريمة مع إيجاد الضمانات التشريعية والشعورية كي لا يضار زوج ولا زوجة ولا رضيع ولا جنين (قطب، ١٩٧١م: ٣٤٥). وتتمثل العدالة الإلّهية في أنه كما

سمح للزوج بالطلاق أعطى الإسلام للزوجة حق التطليق وعدَّد كثيراً من الأسباب لذلك.

وتحقيقاً لمبدأ العدالة عندما سمح الإسلام بتعدد الزوجات اشترط العدل بين الزوجات وإلّا الاكتفاء بواحدة كما اشترط العدل بين الأبناء دون تفرقة. قال تعالى: **﴿ولن تَستطيعوا أن تعدِلوا بينَ النساء ولو حرِصتم فلا تَميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتَتَّقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً﴾**. [سورة النساء، الآية ١٢٩]. فرخصة التعدد التي سمحت للرجل المسلم اشترط فيها العدل. وجدير بالذكر أن معظم آيات الطلاق تحث على تغليب العقل على العاطفة ومراعاة مصلحة الأسرة، كما أن الآيات الخاصة بتعدد الزوجات تلفت الانتباه إلى خشية الظلم استجابة لمصلحة الفرد والأسرة تحت ظل الإيمان.

ونستنتج من ذلك أن موضوع الطلاق وتعدد الزوجات الذي يبدو في ظاهره إضرار بالمرأة واعتداء عليها كما يدعي الكثيرون في الشرق والغرب وبصفة خاصة الكتّاب وعلماء الاجتماع الغربيون مع أنهم يعلمون جيِّداً ما يسود مجتمعاتهم من مفاسد أخلاقية ثمارها الأبناء غير الشرعيين، فمن الشائع في فرنسا تعدد الزوجات رغم تجريمه. ونتيجة لانتشار هذه الظاهرة اعترف المشرع الفرنسي بالأسرة غير الشرعية (Famille Naturelle)، وأقرَّ لها حقوقاً مدنية كالحقوق المقررة للأسرة الشرعية (Famille Legitime) (صدقي، ١٩٨٥م: ٣٦) الهدف منه إضفاء صفة الشرعية على الأبناء غير الشرعيين، وذلك يعتبر اعترافاً ضمنياً بأن الجمع بين زوجتين في فرنسا واقع اجتماعي، ويرجع ذلك بالطبع إلى اعتبار الزواج والبنوة أموراً مدنية وليست دينية.

مبدأ التكافل الاجتماعي:

إذا كان الإسلام يؤمن بالفرد إلّا أنه لا يؤمن بالفردية خوفاً من مخاطرها التي تتمثل في حب الذات والمنفعة الشخصية. فالإسلام يؤمن بالفرد في الجماعة: والفرد وحدة التفاعل مع غيرها تأخذ وتعطي، ولكن استقلالها مقيد وحريتها مقيدة بمفهومي الحلال والحرام. والحلال هو ما يمثل النفع الفردي أو النفع العام وهو نفع الآخرين مع الفرد في الجماعة. أما الحرام فهو يمثل الضرر الفردي، أي الضرر العام (رضوان، المرجع السابق: ٢٦٤).

وتبدو مظاهر التكافل الاجتماعي من خلال الأسرة، حيث يسود التعاون على الخير في سبيل مصلحة الأسرة التي تحفظ للأفراد كرامتهم وآدميتهم وتكفل للمجتمع تسانده وقوته: **﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾**. ويتفق هذا المبدأ مع الفكر الاشتراكي الذي يرى أن تعمل الأنساق الأساسية في المجتمع على تقدم المجتمع ونمائه، أي في سبيل المنفعة العامة.

ولكي نُجيب على التساؤل الذي طرحناه من قبل أقول إن التطبيق السليم لمبادىء الإسلام سوف يحقق التقدم والرخاء للأسرة والمجتمع، ولكن استمرار تبعية المجتمعات الإسلامية للرأسمالية العالمية والدول المسيطرة الكبرى يؤدّي إلى التقاء حضاري مادي يهدم القيم والمعايير الأسرية والاجتماعية التي تحقق التقارب الاجتماعي الذي فيه حل مشاكل العالم الإسلامي ويتضح ذلك من المضمون الجوهري للفكر الإسلامي الذي ينطلق من مبدأ الفرد في الجماعة، وإطاره المرجعي المجتمع المتكافل اجتماعياً، الذي يقبل الملكية الخاصة مع تقييدها بضرورة تذويب الفوارق بين التكوينات الاجتماعية ــ الاقتصادية المختلفة. ويركز الفكر الإسلامي

على مفاهيم ومسلّمات عديدة منها الحرية والمساواة والعدل والتكافل الاجتماعي وعدم الاستغلال والقهر وغيرها من المسلمات التي تحمي الأسرة والمجتمع من الانهيار والتفكك؛ فهو يسمح بالتغيير في حدود المطلوب، ويسمح بالحرية الفردية في سبيل المصلحة العامة ويسمح بالحرية الفردية في سبيل المصلحة العامة ويسمح بالملكية الخاصة المشروطة بالعدالة الاجتماعية.

◫ ◫ ◫

الفصل الرابع

الزواج، أنواع الزواج، تحريم الزنا بالمحارم

أولاً ــ الزواج:

تتوالف الحيوانات ولكن يتزوج الإنسان. أما الأولى فهي عملية بيولوجية بغرض الإشباع الجنسي، وأما الزواج فهو عملية اجتماعية تجمع بين الإشباع الجنسي وإنجاب الأطفال، والقيام بوظائف اجتماعية أخرى ذات أهمية لبقاء الجنس البشري ولاستمرار المجتمع ونموّه. وسواء في المجتمعات البدائية أو المتقدمة، يرتكز الزواج على العادات والتقاليد والعرف والدين والقانون الذي ينظم العلاقة بين الرجل والمرأة عاطفياً واجتماعياً وجنسياً.

ويطلق مصطلح الزواج على الرابطة التي تقوم بين الرجل والمرأة وينظمها القانون والعرف، ويحل بموجبها للزوج أن يطأ الزوجة ليستولدها. وينشأ عن هذه الرابطة أسرة تتحدد فيها الحقوق والواجبات التي تتعلق بالزوجين والأبناء. ومن أهداف الزواج استمرار الحياة في الأخلاف، ويعبِّر عنه بالنكاح وهو الوطء الحلال لأنه وسيلة الزواج. وقد عرف الزواج في الجاهلية وكان يسمَّى «زواج البعولة»، وينشأ بالخطبة والمهر والعقد، وقد أقرَّه الإسلام ودعاه «الزواج الشرعي». وإذا كانت العلاقة الجنسية من أغراض الزواج، فهي ليست كل أغراضه، ولذلك فقد عرفه أبو زهرة بأنه «عقد يفيد حل العشرة الزوجية بين الرجل والمرأة وتعاونهما ويحدد ما لكليهما من حقوق وما عليهما من واجبات». (الترمانيني، ١٩٨٤م: ١٥ ــ ١٦).

ومن أهداف الزواج أيضاً حب البقاء، فالإنسان مع رغبته في الحياة يدرك أنه فانٍ، ولذلك يسعى إلى تحقيق بقائه عن طريق الأولاد والأحفاد الذين يعتبرون امتداداً له. فإنجاب الأبناء هدف أساسي من أهداف الزواج، بل أن بعض المجتمعات لا تعترف بالزواج إلَّا بعد إنجاب الطفل الأول. (فروخ، ١٩٥١م؛ السيوطي، ١٩٧١م: ٨٤).

ومن شروط الزواج الكفاءة وينظر إليها الإسلام من جوانب ثلاثة: الكفاءة في العقيدة، والكفاءة في الخلق، والكفاءة في المال والجمال. وفيما يتعلق بكفاءة العقيدة، نهى الإسلام عن تزويج المسلمة من كافر، كما نهى المسلم عن الزواج بكافرة. ومن ناحية ثانية أقرّ الإسلام زواج المسلم من الكتابية (اليهودية أو المسيحية) التي تشاركه في إيمانها بوحدانية الله، لأن الإيمان بالله وحده وعدم الإشراك به منشأ للخير والتفاهم بين الزوجين، بخلاف الكفر والإشراك فهما إحباط للعمل وخسران للدين والدنيا. أما المسلمة فلا يحق لها الزواج بكتابي غير مسلم لأن أبناءها سيكونون غير مسلمين بعكس حال المسلم الذكر الذي يتزوج كتابية لأن الأبناء سيكونون مسلمين مثل أبيهم. (قطب، ١٩٧١م ج ٢: ٦٦٠). قال تعالى: **﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنَّ ولأَمَة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم﴾**. [سورة البقرة، الآية ٢٢١].

أما كفاءة الخلق والسلوك، فقد برزت ملامحها في الآيتين الكريمتين أولهما قوله تعالى: **﴿الزاني لا ينكح إلَّا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلَّا زانٍ أو مشرك وحُرِّم ذلك على المؤمنين﴾**. [سورة النور، الآية ٣].

وقد نزلت هذه الآية في بعض ضعاف المهاجرين الذين همّوا أن يتزوجوا بغايا على عادة الجاهلية. وبذلك حرّم الله على المؤمنين أن يتزوجوا ممن يؤتون الفواحش والكبائر.

أمَّا الآية الثانية فهي واضحة الدلالة على هذا المعنى وذلك في قوله تعالى: ﴿**الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرأون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم**﴾. [سورة النور، الآية ٢٦].

ويتمثل الجانب الثالث للكفاءة في المال والجمال وتفاوت الغنى والفقر والاختلاف الطبقي بين الزوجين، وقد وضَّحه الإسلام في آيات متعددة منها قوله تعالى: ﴿**وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم**﴾. [سورة النور، الآية ٣٣].

ولقد قال النبي ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة[١] فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء[٢]». (رواه البخاري).

ومن الخطورة الإصرار على الكفاءة في المال دون الكفاءة في العقيدة وفي الأخلاق، فهي مجتمعة تحقق الغاية من الزواج. كما أن توفر شرطي العقيدة والأخلاق كافيان لضمان الحياة الزوجية السعيدة المستقرة. أما الزواج الذي يختلف فيه الطرفان من حيث الثروة والدين والأخلاق فإنه زواج معرض لتيار الغرور ومخاطر المهانة وينتهي بالإخفاق والانحلال، وفي ذلك قال ﷺ: «تنكح المرأة لمالها ولجمالها ولحسبها ودينها، فعليك بذات الدين، تربت يداك». كما ورد عن النبي ﷺ: «لا تزوجوا النساء لحسنهن، فعسى أموالهن أن تطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين، ولأمة سوداء ذات دين أفضل».

وجدير بالذكر أن توفر شرط العقيدة لا يرتبط بالإسلام فقط، بل إنها

---

(١) الباءة: القدرة على الزواج، وتشمل الناحية الصحية والمالية.

(٢) وجاء: إن الصوم قاطع للشهوة لمن لم يستطع الزواج.

موجودة في الديانات السماوية خاصة اليهودية حيث يعتبر الزواج أداة لفريضة أمر الله بها لاستمرار عبادته، فمن تأخر عن أداء هذه الفريضة وعاش عزباً، كان سبباً في غضب الله على بني إسرائيل. أما المسيحية فترى تعطيل الشهوة والغريزة تقرّباً لله عزّ وجل. (سركيس، ١٩٨٥م؛ الترمانيني، ١٩٨٤م).

وكما وجد الزواج وجدت ظاهرة العزوبة والتبتل التي تقوم على الاعتقاد بأن المعاشرة الجنسية عمل دنس وأن الطهارة تكون في الابتعاد عن النساء. وقد وجدت العزوبة في الجماعات البدائية حيث كانت مفروضة على رؤساء الديانة وهم السحرة الذين يتصلون بالقوى الخفية ويعلنون عن إرادتها للناس ولا تستجيب هذه القوى إلاّ للأطهار من الدنس. وعند بعض الجماعات كانت العزوبة مفروضة على النساء اللاتي ينذرن أنفسهن لآلهة الشمس، ويمضين حياتهن في عزلة عن الناس حتى يتوفاهن الله. وفي غرب أفريقيا تفرض بعض الجماعات العزوبة على الفتاة البكر التي تلد لزعيم الجماعة بعد معاشرته لها، حيث تحتل مكانة عظيمة عند أهلها وعشيرتها، وتفقد هذه المكانة إذا تزوجت. (وستر مارك، ١٩٦٠م: ٥ ـ ٦).

وقد تأثرت بفكرة عزوبة الكهنة والكاهنات، الصين والرومان واليونان والفرس، كما تأثرت بها طائفة من اليهود يدعون «الأسينيون» يرون أن الزواج دنس وأن قهر اللذة انتصار للفضيلة، ولذلك كانوا يعرضون عن الزواج، ولم يؤثر مذهب هذه الجماعة في اليهودية بوجه عام. (الترمانيني، ١٩٨٤م: ٦٧).

أما المسيحية فقد تأثرت بفكرة العزوبة إلى حد كبير. ففي رسالة الرسول بولس إلى أهل كورانت باليونان يقول: حسن للرجل ألاّ يمس امرأة، ولكن لسبب الزنا، ليكن لكل واحد امرأة، ولكل واحدة رجلها. كما يقول: أريد أن تكونوا بلا هم، غير المتزوج يهتم في ما للرب، كيف يرضي الرب. أما المتزوج فيهتم في ما للعالم وكيف يرضي امرأته. ولقد أشاع قول الرسول

بولس وغيره الحماس والرغبة في العزوبة، لأنها أقصر الطرق إلى مملكة المؤمنين، أمَّا الزواج فهو الطريق الأطول إلى تلك المملكة وقد أدت هذه الآراء إلى فرض العزوبة على رجال الدين المسيحي، ثم اقتصر فرضها على أصحاب المراتب العليا منهم. (المرجع السابق: ٦٧ ــ ٦٨).

أما الشريعة الإسلامية فقد نهت عن العزوبة وحضّت على الزواج والاستكثار من النسل. وكان الرسول ﷺ إذا أتاه أحد من الناس سأله إذا كان متزوجاً، فإن لم يكن حضّه على الزواج ويقال إن النبي ﷺ قد بلغه أن نفراً من أصحابه قالوا: لا نتزوج. ومنهم من قال أصلّي الليل أبداً. ومنهم من قال أصوم الدهر ولا أفطر. فجاء النبي ﷺ وقال: أنتم قلتم كذا وكذا...؟ قالوا: نعم، فقال: أنا والله أخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني. (رواه البخاري في باب الترغيب في الزواج).

فالزواج إذاً حق إنساني أقرّه الإسلام، ولكي يتوافر الاختيار السليم شرَّع الإسلام الخطبة وهي أن يتقدم الرجل لأهل الفتاة يطلب الزواج منها. وقد أقرَّ الشرع أن يرى كل منهما الآخر حتى يتحقق أحد شروط العقد وهو القبول. والعقد هو العقدة التي يثبت فيها الطرفان موافقتهما وتراضيهما، وبانعقاده يسمح للمرأة والرجل بالاختلاء شرعاً، وله شروط ثلاثة هي:

١ ــ فرض الصداق، وهو مقدار من المال، أو ما يقوم مقامه، يقدمه الرجل للمرأة بنية ربط العلاقة الزوجية بها. قال تعالي: **﴿وآتوا النساء صدقاتهن نِحْلة﴾** [سورة النساء، الآية ٤]، ومعنى نحلة: هبة خالصة. ولم تحدد الشريعة الإسلامية مقداره أو كيفيته، ونوعيته. فالغرض منه إثبات شرعية هذه العلاقة، وتمكين المرأة من الملكية وحق التصرف دون قيد أو شرط. قال تعالى: **﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج**

وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً، أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً﴾ [سورة النساء، الآية ٢٠].

٢ ــ الإيجاب والقبول، وهذا الشرط يؤكد أن المرأة طرف إيجابي ولا يصح العقد إلَّا بموافقتها ورضاها.

٣ ــ الإشهاد، وبدونه يعتبر اختلاء المرأة بالرجل واتصالهما جنسياً غير شرعي، فهو من تمام صحة العقد الذي يشهد عليه شاهدان من المسلمين.

فبتوفر الشروط الثلاثة: تسمية المهر، والإيجاب والقبول، والإشهاد تبتدىء الحياة الزوجية بين الزوجين.

ثانياً ــ أنواع الزواج:

ظهر الزواج استجابة للفطرة الكامنة في ميل كل ذكر لأنثى، وكل أنثى لذكر. ولقد اتخذ اجتماع الرجل بالمرأة أشكالاً متعددة، أقرَّتها ثقافة الشعوب ودينهم عبر التاريخ الإنساني، وقد أمكن حصر خمسة أنواع للزواج: الأول ويكون فيه جميع النساء في مجتمع ما حقاً مشاعاً لجميع الرجال، والثاني هو الزواج الجمعي الذي بمقتضاه يصبح مجموعة محددة من النساء حقاً مشاعاً لمجموعة محددة من الرجال، والثالث هو نظام وحدانية الزوجة مع تعدد الأزواج، أمَّا الرابع فهو وحدانية الزوج مع تعدد الزوجات، والخامس وحدانية الزوج والزوجة.

وفيما يلي نبذة قصيرة عن كل شكل من أشكال الزواج الخمس:

الشيوعية الجنسية: (Promiscuity)

في البداية كان الاختلاط شائعاً بين الرجال والنساء، وكانت العلاقة الوحيدة المحددة هي علاقة الطفل بأمه، وعلى الرغم من عدم وجود أدلَّة

قـاطعة على وجـود نظام الشيـوعية الجنسيـة سـواء في المجتمعـات البـدائيـة القديمة أو الحـديثة، إلاَّ أن بعض الفـلاسفة والعلمـاء نادوا بنـظام الشيوعيـة الجنسية كأصحاب المدن الفاضلة (Utopia)، مثل أفلاطون وكامپانلا. كما أن بعض العلماء والمفكرين علَّلوا وجود الشيوعية الجنسية في فجر الإنسانيـة إلى وجود ظواهر اجتماعية معينة تعتبر في نظرهم من سمات الشيوعية، ومن هؤلاء نجد باخوفن ومورجـان وماك لينـان وغيرهم. ويعـرف هذا الشكـل من الزواج بـالنـظام الأمومي (Matriarchal)، حيث تعتبـر الأم محـور القـرابـة لا الأب. وترجع القرابة الأمومية إلى انتشار الشيـوعية الجنسيـة والجهل بـالأب، لذلـك اضطرت المجتمعات إلى إلحاق الأبناء بالأمهات. ويعلق أحمـد أبو زيـد على هذا الرأي: بأن النظام الأمومي ليست لـه علاقـة بالجهـل بالأب، بـل هو أحـد النظم التي اتخذتها بعض الجماعـات لتحديـد القرابـة، كما تتخـذ جماعـات أخـرى النظام الأبـوي (Patriarchal) دون أن يرجـع ذلـك إلى الجهل بـالأم. والـدليل على ذلـك أنه رغم عـدم وجود آثـار للشيوعيـة الجنسية لـدى قبائـل أستـراليا الأصليين، إلاَّ أن النـظام الأمومي هو الذي كـان سائـداً. (أبو زيـد، ١٩٦٥م؛ وافي، ١٩٥٨م).

الـزواج الجـمعي: (Group Marriage)

ويتميز بأنه يسمـح لعدد محدد من الرجال أن يتصلوا جنسياً بعدد محدد من النسـاء على أن يكن حقاً مشـاعاً بينهم. وقـد اتبعت عشائـر قـديمـة هـذا النظام في أستراليا، وميلانيـزيا، وبـولوينـزيا، وبعض قبـائل التبت وهمـالايا، وسيبيـريا، وقبـائل الهاواي. وقد تفـرَّع عن هذا الـزواج أشكال فـرعيـة منهـا «الزواج الأخوي»، الذي بمقتضاه يعاشر الأخوة الأخوات معـاشرة زوجيـة في نـطاق الأسرة، ومنهـا «زواج الأقارب» الـذي بمقتضاه يتعـاشر بعض الأقـارب الـذكور بـطائفة من أقـاربهم الإناث، وقـد يكن من غير الأقـارب على حسب النظم التي يأخذ بها المجتمـع. وكثيراً ما كـان هذا النـظام يظهـر في كتابـات

مورجان باسم «العائلة البونالوية (Punaluan Family) وكلمة بونـالوا تعني رفيقـاً قريباً أو (Associe) (إنجلز، ١٩٦٨م: ٤٧).

ويرى مورجان وفريزر أن نظام الـزواج الجمعي قد تـرك آثاراً كثيـرة في نُظم الزواج القديمة والمعاصرة منها نظامين: أولهما، يسمّى ليفرات (Levrat) حيث يتزوج الرجل بأرملة أخيه المتوفى أو أخواتها. وثانيهما، يسمى سـورورا (Sorora) حيث يتزوج الرجل أخت زوجته أو أخواتها بعـد وفاتهـا أو مجتمعين في زواج واحد. ويعلّل علماء الاجتماع ذلك بـأن الزوجـة شيء مملوك، وقد دفـع الزوج ثمنه، فإذا ماتت الـزوجة وجب تعـويضه عنها فتحل محلهـا أختها أو أخواتها، فإن لم توجد حلّت محلها قريباتهـا. ويعتبر الأبنـاء الذين يـولدون في ظل هذين النظاميين أشقاء للأبناء الموجودين من قبـل. كما يكتسب العم صفـة الأب في النظام الأول، وتكتسب الخـالة صفـة الأم في النظام الثـاني، مما يدلّ على أن الأبوّة والأمومة والأخوّة ما هي إلاّ مصطلحات ورموزاً تخضـع لعـادات الجماعـة وعرفهـا وتقاليـدها، ولا تـرتبط أساسـاً بالقـرابـة الـدمـويـة أو العصب. (الخشّاب، مرجـع سابق؛ وافي، مرجـع سابق Queen, 1974).

وحدانية الزوجة مـع تعدد الأزواج: (Polyandry)

بمقتضى هـذا النظام تجمـع المـرأة بين أكثر من زوج في وقت واحـد، والأغلب أن يكـون الأزواج أخـوة. وفي هـذه الحـال يعتبـر الأخ الأكبـر هـو الزوج، أمـا باقي الأخـوة فهم شركـاء معه في الـزوجـة، كمـا ينسب إليـه جميـع الأبناء. وزواج الأخوة من امرأة واحدة كان مألوفاً بين قبائل التركستان، وسيبيريا، وجبال الهمالايا، والهند، وسيـلان، وبورمـا، والتبت، كما كـانت مألوفة عند قبائل أفريقيا، وأستراليا وغابات البرازيل. وفي اليونان كان الأزواج يقبلون أن يشتـرك معهم في زوجاتهم غيـرهم وخاصـة أخوتهم. وقـد يشتـرك بعض الغرباء من الرجال في معـاشرة زوجـة واحدة، وليس من الضـروري أن يعيشوا معاً؛ فقد يكون لكل رجل كـوخه الـذي يبعد عن الآخـر، وتمر عليهم

الزوجة في فترات محددة لمعاشرتهم. وفي مثل هذه الحالات كان الأبناء يلحقون بأكبر الآباء سناً، وأحياناً أخرى كانوا يتفقون على أن يقيم كل منهم حفلة للرماية بالقوس والرماح في أوقات محددة على أن ينسب الأطفال الذين يولدون بين كل حفلة وأخرى إلى الرجل الذي أقام الحفل. ومن أمثلة تعدد الأزواج ما كان سائداً في بعض قبائل البنجاب، بأن يشترك ستة رجال في معاشرة إمرأة واحدة، ويشتمل المسكن على كوخين أحدهما للزوجة والآخر للزوج. وتقوم المعاشرة الجنسية بتخصيص ليلة لكل زوج، وكانت الزوجة في حالة غضبها من أحدهم وعدم رغبتها في الاتصال به تدير وجه كوخها أو تغير وضع مخيمها. (وستر مارك؛ الخشاب؛ وافي؛ أبو زيد).

وقد عرف هذا النوع من الزواج في الجاهلية ويطلق عليه «المخادنة» والخدن هو الصديق والصاحب. وكان مصطلح مخادنة يطلق على معاشرة رهط (أقل من عشرة) من الرجال لامرأة، فإذا حملت ووضعت أرسلت إليهم، فإذا اجتمعوا قالت لهم: قد عرفتم الذي كان من أمركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان، وتسمي من أحبَّت المولود باسمه. وفي حالة الرفض تحتكِم إلى القافة (والقافة: معرفة أصول الأولاد الأصلاب الذين انحدروا منها)، وهذا دليل على أن الأزواج لم يكونوا أخوة وإلَّا كان الابن ينسب إلى الأخ الأكبر وهي القاعدة العامَّة في هذا الزواج. ويبدو أن المخادنة كانت نكاحاً متعدد الأزواج ينتشر بين القبائل التي عرفت وأد البنات، أو لندرة النساء بها مما أدّى إلى زيادة عدد الذكور عن عدد الإناث. (الترمانيني، مرجع سابق).

وهناك بعض المجتمعات التي تتبع نظام وحدانية الزوج أصلاً ولكنها تبيح لغيره أن يتصل بالزوجة قبل زفافها أو بعده في ظروف معينة وبقيود خاصة دون أن يكون لهذا الدخيل صفة الزوج الأصلي ولا حقوقه. قد انتشر هذا النظام في أوروبا قديماً، ولدى قبائل جرين لاند، وهنود البرازيل. وقد عرف في الجاهلية بنكاح الاستبضاع: كان الزوج يبعث بزوجته إلى عظيم

قوي يعاشرها معاشرة الأزواج حتى تحمل منه، ويعتزلها حتى يتبين حملها من ذلك الرجل، فإذا ولدت نُسب الولد إلى زوجها. (وافي، مرجع سابق).

هذا وقد عرف أهل كابل[1] نكاح الاستبضاع، وفي أسبرطة كان الأزواج يعيرون زوجاتهم إلى رجال ذوي قوة ممتازة غير عادية حتى يكثر الأطفال الأقوياء. وكان الأزواج الذين أنهكهم المرض أو أعجزتهم الشيخوخة يدعون الشباب الأقوياء ليعينوهم على تكوين أسر قوية. (الترمانيني، مرجع سابق).

تعدُّد الزوجات: (Polygamy)

ينتشر هذا النوع من الزواج في عدد كبير من المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً، وفيه يجمع الزوج بين أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد. ويختلف تطبيق هذا الزواج باختلاف تقاليد الجماعة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية. فبعض الجماعات كانت تبيح تعدد الزوجات للرؤساء أو الشجعان إذ كانت كثرة النساء دليل على الشجاعة والقدرة القتالية. كما أبيح تعدد الزوجات بطريق الخلافة حيث كان الأخ يخلف أخاه المتوفّى في زوجته أو زوجاته وهذا شبيه بالزواج الليڤرات (Levrat) الذي سبق الإشارة إليه.

وقد أجازت بعض القوانين القديمة تعدد الزوجات. فقد أجاز قانون «مانو» الهندي الزواج من امرأة أخرى ولكنه اشترط موافقة الزوجة الأولى إذا كانت فاضلة ومنجبة للأبناء. أما إذا كانت سيئة الأخلاق وعقيمة أو مريضة فيمكنه أن يتزوج بغير موافقتها. أما قانون «حمورابي» في بابل، فقد أجاز أن يتزوج الرجل من امرأة ثانية، إذا كانت زوجته عاقراً أو مريضة وتحتفظ الزوجة الأولى بمكانتها كسيدة، وتعتبر الزوجة الثانية خادمة لها. قد جرت التقاليد

---

(١) وهي اليوم عاصمة «أفغانستان».

البابلية أن تزوج الزوجة العاقر زوجها من جاريتها طلباً للولد. وفي التوراة مثل ذلك، فقد ورد فيه أن سارة زوجة إبراهيم عليه السلام زوَّجته جاريتها هاجر طلباً للولد فولدت له إسماعيل، ويشاء الله أن تلد سارة بعد ذلك إسحاق. (وافي؛ الخشّاب؛ وول ديورانت، ١٩٦١م ج ٢: ٩٦/٩٧).

وقد أجازت الشريعة اليهودية تعدد الزوجات، وجمع ملوك بني إسرائيل ورؤساؤهم بين عدة زوجات. فقد جاء في التوراة أنَّ سليمان بن داوود كان متزوجاً من سبعمائة امرأة وكان له من الجواري ثلاثمائة. وقد حدد التلمود بعد ذلك عدد النساء بأربع زوجات. وظل اليهود طيلة العصور الوسطى يجمعون بين عدَّة زوجات حتى صدر قرار بمنع التعدد في القرن الحادي عشر.

أما المسيحية فلم يكن في الإنجيل نص صريح يمنع التعدد، وإنما حرمت الكنيسة تعدد الزوجات على الرغم من أنها لم تعترض على ملوك ونبلاء كان لهم أكثر من زوجة. فقد كان للملك شارلمان (ملك فرنسا) زوجتان واثنتان من السراري. كما عقد الملك فردريك غليوم (ملك بروسيا) زواجه على امرأتين بموافقة رجال الدين البروتستانت. وفي بداية القرن العشرين دعت جماعة تدعى المورمون (Mormon)، بأمريكا الشمالية، إلى تعدد الزوجات على أن تكون الزوجة الأولى هي المفضلة ولها وحدها حق حمل لقب زوجها. (الترمانيني، مرجع سابق).

وفي الجاهلية مارس العرب تعدد الزوجات بدون قيد، إذ كان العرب يتفاخرون بهذا التعدد، فهو وسيلتهم للإكثار من الأولاد، لأنهم كانوا أهل غزو وحروب متصلة، وكثرة الأبناء قوة في داخل العشيرة وخارجها. ولما جاء الإسلام أباح تعدد الزوجات ولم يحرمه تحريماً مطلقاً، بل قيده بضوابط إيمانية نصَّت عليها أحكام قرآنية، فقصر عدد الزوجات على أربع بشرط القدرة

على إعالتهن، والعدل بين الزوجات وأولادهن. ويقصد بالعدل المساواة بين الزوجات في الحقوق الزوجية التي تجب للمرأة، فإذا كان العدل غير مستطاع فيكتفى بواحدة: ﴿**فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة**﴾. [سورة النساء، الآية ٣].

يتضح مما سبق أن تعدد الزوجات أكثر أشكال الزواج انتشاراً ولكنه ليس القاعدة الأساسية سواء في المجتمعات البدائية أو المتقدمة. وقد درس هذا النظام علماء الأنثربولوجيا والتاريخ والأثنوجرافيا مثل وستر مارك (Wester mark) وجيمس بيير (James Piere). ويرى هؤلاء الباحثون أن تعدد الزوجات لم يأخذ صورة واضحة إلاَّ في الشعوب المتقدمة، بينما يقل أو يكاد ينعدم لدى الشعوب البدائية، وهو يختلف في قيوده وشروطه وطرق تطبيقه باختلاف المجتمعات؛ فبعضها يبيحه لجميع الأفراد دون تمييز وبلا تحديد لعدد الزوجات، والبعض الآخر يبيحه لفئات معينة فقط بالزواج بعدد كبير من النساء مثل الأمراء ورجال الدين.

وحدانية الزوج والزوجة:

بمقتضى هذا النظام لا يرتبط الرجل إلا بامرأة واحدة في وقت واحد. ويظهر أنصار النظرية البيولوجية التطورية أنه أحدث النظم الزوجية وهو نهاية المطاف في تطور نظم الأسرة. ويعتبره مورجان أرقى أشكال الزواج، وهو شكل حديث يرتبط بالحضارة الغربية الراقية. إلّا أن هذا الاعتبار خاطىء، إذ تبين من دراسة وتحليل نُظم الأسرة القديمة، أنَّ الترابطات الأولى زاولت هذا النظام وأخذت به المجتمعات التوتمية، وخاصة قدامى اليونان والرومان، وقد اعتبرته المسيحية الزواج الأمثل، حتى الإسلام الذي أباح تعدد الزوجات واقتصره على أربع قيّده بالعدل والقدرة على الإنفاق، وإذا حاول الرجل الالتزام بهذين الشرطين لما زاد عن الواحدة.

لهذا ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الأصل في الإسلام هو الزوجة الواحدة، وأن الزواج من أخرى رخصة أجيزت للضرورة. والدليل على ذلك أن الشائع في المجتمعات الإسلامية هو الزواج الأحادي، بل إن بعض الحكومات وضعت قيوداً على التعدد مثل سوريا التي اشترطت قانوناً ضرورة أن يثبت الرجل قدرته المادية على الإنفاق على زوجتين، كما اشترطت مصر علم الزوجة الأولى، أما تركيا فقد حرمت التعدد قانوناً. (شكري، ١٩٧٩م: ٢١٠).

وجدير بالذكر أن القول بأن الزواج الأحادي ليس هو الشكل الأول للزواج فحسب، بل والشكل الطبيعي أيضاً ليس قولاً حديثاً معاصراً، بل أشاد به بعض العلماء في القرن التاسع عشر من أمثال وستر مارك الذي استند في ذلك إلى المعلومات المؤكدة عن الحياة الجنسية للقردة العليا أو بعضها على الأقل، حيث يكتفي الذكر بالاتصال جنسياً بأنثى واحدة يدافع عنها ويظل مخلصاً لها (أبو زيد، ١٩٧٠ : ٢٨٧).

أشكال أخرى من الزواج (الزواج المؤقت):

إلى جانب الأنواع الخمس من الزواج التي سبق ذكرها، عرفت بعض المجتمعات أنواعاً أخرى من المعاشرة الجنسية بين الرجل والمرأة نجملها فيما يلي:

١ ـ **المضامدة**: وكانت تطلق في الجاهلية على معاشرة المرأة لغير زوجها، وكانت تلجأ إليها نساء الجماعات الفقيرة زمن القحط، ويضطرها الجوع إلى دفع نسائها في المواسم التي تعقد فيها الأسواق لمضامدة رجل غني، تحبس المرأة نفسها عليه حتى إذا غنيت بالمال والطعام عادت إلى زوجها.

وقد عرفت «المضامدة» عند اليونانيين القدامى وفي روما، وتعرف باسم «الحب الحر» أي الحب خارج نطاق الزواج، وكان شائعاً في كل

العصور في الطبقات العليا. وجدير بالذكر أن بعض مظاهر هذا الحب موجود في البلاد الأوروبية وأمريكا في الوقت الحاضر حيث يؤدي صعوبة الطلاق إلى إقبال بعض الأزواج والزوجات على هذا النوع من العلاقات الجنسية للتعبير عن الحرية الشخصية التي يتمتع بها الأفراد في هذه المجتمعات.

٢ ــ **تبادل الزوجات**: كان الرجل في الجاهلية يقول للرجل انزل لي عن امرأتك انزل لك عن امرأتي ويسمى هذا «نكاح البدل»، وهذه الظاهرة موجودة عند بعض القبائل الأفريقية وسكان جزر هاواي، وفي بعض جبال همالايا وفي التبت. وغالباً ما تكون هذه المبادلة مؤقتة، إذ تعتبر من مظاهر الود والصداقة. وفي قبائل أفريقيا الوسطى يجري تبادل الزوجات بين الزائرين. وعند زنوج أنجولا، وجماعات أخرى في المكسيك والفلبين وجزيرة مدغشقر يجري تبادل الزوجات لبعض الوقت (الترمانيني، مرجع سابق. وافي، مرجع سابق).

وقد عرف تبادل الزوجات في بلاد الفرس حين شاعت تعاليم (مزدك) الداعي إلى الشيوعية في المال والنساء، وفي بعض المجتمعات البدائية يتم تبادل الزوجات في الأعياد والمواسم وفي الاحتفالات الدينية اعتقاداً بأن ذلك يقيهم شرَّ الكوارث والأمراض.

وتشير بعض الكتابات الحديثة عن انتشار الاختلاط الجنسي وتبادل الزوجات في بعض بلدان أوروبا وفي أمريكا. ويمارس البعض الزواج الجماعي، أو الزواج المفتوح (Open Marriage) في نواد خاصة يؤمها المتزوجون. (O'Neill & O'Neill, 1977: 37 – 38, Elliot, 1986: 196 ff).

٣ ــ **الزواج المؤقت أو زواج المتعة**: من خصائص هذا الزواج أنه لا يستمر

إلَّا لفترة محددة، وتحل عقدته بانتهاء المدة المتفق عليها أو السبب الذي تم من أجله. وقد عرف «الزواج المؤقت» في الأسكيمو. وبين الهنود الحمر بأمريكا الشمالية، وزنوج غرب أفريقيا. كما كان معروفاً في الجاهلية، وكان غالباً ما يعقده التجار في أسفارهم والغزاة في غزواتهم ويطلق عليه «زواج المتعة»، حيث يقول الرجل للمرأة: أتمتع بك مدة كذا، بكذا من المال فإذا انقضت تخلى الرجل عن المرأة (أبو زهرة).

وقد رخَّص النبي ﷺ على نكاح المتعة في أول الإسلام للضرورة ثم نهى عنه. وفي حديث رواه مسلم، عن سيرة الجهني: إنه كان مع النبي ﷺ فقال: «يا أيها الناس، إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرَّم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً».

فالإسلام لا يقر مثل هذا الزواج ولا يعترف بعقد الزواج إلَّا إذا كان مطلقاً من ناحية الزمن. فعقد المتعة ليس زواجاً بإجماع المسلمين، حتى الشيعة الإمامية التي يقول بعضهم بجوازه، لا يرتبون له نفقة ولا ميراثاً (أبو زهرة: ٤٥).

وقريب من الزواج المؤقت «زواج التجربة» أو «زواج الاختبار» وكان معروفاً عند بعض الشعوب، فقد كان سائداً في بعض قبائل جزر أندمان أن يعاشر الرجل زوجته حتى فطام الطفل. وفي إيرلندا وبلاد الغال (ويلز) كان لا يتم الزواج إلَّا بعد مساكنة مسبقة تختبر فيها الطباع، وخاصة قدرة المرأة على الإنجاب، فإذا نجح الاختبار انتهى بالزواج.

وهذا النوع من زواج التجربة (Trial Marriage) شائعاً الآن في أوروبا وأمريكا، ولكل من الطرفين الحرية في مفارقة الطرف الآخر إذا لم يتم التوافق

بينهما بدون أي التزامات أو أعباء وبينما ينتشر بين طلبة وطالبات الجامعات في أمريكا، نجده ينتشر بين البالغين في السويد، حيث يعيش أكثر من ١٠ ٪ من الأزواج دون زواج رسمي (Elliot, 1986: 196 – 198).

ثالثاً ـ تحريم الزنا بالمحارم:

يقصد بتحريم الزنا بالمحارم (Incest Taboo) تجنيب العلاقات الجنسية بالأقارب الأقربين أو المباشرين، كالوالدين والأشقاء والأبناء، وهذه تعتبر محرَّمة في كل مكان وفي جميع الأديان. وقد يخضع التحريم أحياناً لعوامل تختلف باختلاف الشعوب أو يخضع لاعتبارات العرف وثقافة المجتمع. فبعض المجتمعات يتسع نطاق التحريم فيها ليشمل العلاقات الجنسية بين جميع الأقارب، أو بين أفراد العشيرة، أو القبيلة الواحدة. وهنا يفضل الزواج من خارج العشيرة أو القبيلة كما تحرم المعاشرة بين أفراد تربطهم علاقات نسب وقرابة معينة، ويطلق على هذا النوع من الزواج بالزواج الخارجي (Exogamy) أو الاغترابي. ويرى كل من مالينوفسكي وليفي ستروس أن «الزواج الاغترابي» يمكن تفسيره على أنه امتداد لتحريم الزنا بالمحارم بالنسبة للأقارب الذين يشبهون أفراد الأسرة النووية. والسؤال الذي يثار في هذا المجال: لماذا تُحرَّم المعاشرة الجنسية بين أفراد تربطهم علاقات نسب وقرابة محددة؟ (أبو زيد، مرجع سابق، الخشاب، مرجع سابق).

إن الهدف من تحريم الزنا بالمحارم تحقيق وظيفة الزواج والأسرة التي تلعب دوراً هاماً في البناء الاجتماعي. فبالزواج يتسع نطاق دائرة القرابة عن طريق العلاقات الاجتماعية المتشابكة التي تترتب على المعاشرة بين الزوجين والعلاقات الاجتماعية بين أسرتي أو عشيرتي الزوج والزوجة. ومن أهم وظائف التحريم أيضاً، استمرار وتماسك البناء القرابي الذي يشكل اللبنة الأولى في أي مجتمع، كما أنه وسيلة للحفاظ على تماسك الأسرة وتعاونها

من أجل رعاية الأبناء وتربيتهم. وفي هذا الصدد يرى مالينوفسكي أن الأسرة هي النظام الاجتماعي الذي يتم بواسطته نقل التراث الثقافي للمجتمع إلى الجيل الجديد خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وهذه العملية لا يمكن أن تتم وقد أطلق العنان للرغبات الجنسية في محيط الأسرة.

كما أن الدافع الجنسي إذا لم يكن منظماً قد يكون عامل هدم وتصدع للبناء الأسري، ولذلك يعمل التحريم على توجيه الدوافع الجنسية للرجال والنساء وتنظيمها. وحتى في حالة وجود شعوب تبيح العلاقات الجنسية، فلا بد أنها كانت في حالة من الفوضى كما يرى ميردوك. أما مالينوفسكي فيرى أن تحريم الزنا بالمحارم يوضح الفرق بين توالف الحيوانات وتزاوج الإنسان. فمن طريق التحريم يتم الانتقال من الطبيعة (Nature) (أي حياة الحيوانات) إلى الثقافة (Culture) وهو أسلوب الحياة الملائم للإنسان الذي له تراث ثقافي ينقله عبر الأجيال.

ومما لا شك فيه أن تحريم الزنا بالمحارم يعمل على خلق روابط بين الأسر المختلفة، وتحقيق التآلف والمودة بينها في كيان كلي متعاون. أي أنه وسيلة للحفاظ على العلاقات المنظمة بين الأسر في المجتمع المحلي الواحد، كما يزيد من فعالية الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة على أفرادها خاصة في المجتمعات التقليدية والريفية والجماعات الصغيرة.

ولا يفهم مما تقدم أن قواعد تحريم الزنا بالمحارم تشجع الزواج الأكسوجامي وترفض الزواج الأندوجامي أو الداخلي. فمما لا شك فيه أن كثيراً من المجتمعات تعترف بالزواج الداخلي (Indogamy)، بل وتفضل الزواج بين أبناء العشيرة الواحدة أو العائلة الواحدة كما هو الحال في العشائر والمجتمعات العربية التي تشجع الزواج بين أبناء العمومة من الدرجة الأولى.

يتضح إذن أن كل من الزواج «الأندوجامي» و «الإكسوجامي» يؤدي وظيفة هامة في التنظيم القرابي، ويعمل بطريقته الخاصة على دعم الحياة الاجتماعية للمحافظة على البناء الاجتماعي كله، وإن كانت تلك الوظيفة تختلف عبر الزمان والمكان، كما تختلف من ثقافة إلى أخرى، كما أن قواعد التحريم قد تتفاوت من مجتمع إلى آخر وفقاً لعوامل ثقافية وبيولوجية ودينية يؤمن بها. (بيلز وهويچلر، ١٩٧١م). ففي المجتمعات الغربية لا يفضل الزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة، ويتم توجيه الأبناء منذ الصغر على عدم تفضيل هذا النوع من الزواج لأن ثمراته تكون ضعيفة وعرضة للتشوهات والأمراض. وهذا القول لا يصدق على الإنسان فقط، بل إنه يصدق أيضاً على النبات والحيوان.

إن تفضيل الزواج الاغترابي ليس ظاهرة حديثة، بل نادى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما قال: اغتربوا ولا تعيوا، بمعنى تزوجوا من الغرباء وإلاَّ ضعف نسلكم. وفي العصر الحديث شرح الأطباء المتخصصون وتعرضت النشرات الطبية المختلفة للأثر السيِّىء الذي يصيب النشء إذا كانت بين الزوجين علاقة دموية قريبة (الهيلة، ١٩٧٩م: ١٩٢ ــ ٢٠١).

طبقات المحارم:

حددت المجتمعات لأفرادها طبقات معينة يحل لها التزاوج من بناتها ونسائها، وحرمت عليهم طبقات أخرى فلا يستطيعون الارتباط بروابط زواجية، كما أجمعت الشرائع والقوانين على تحريمات أخرى. وقد جاوزت بعض المجتمعات قاعدة التحريم في فترة معينة: ففي مصر الفرعونية مثلاً، كان يباح للملك أن يتزوج أخته، وكان له أحياناً أن يتزوج ابنته، وذلك للاحتفاظ بالدم الملكي خالصاً من الشوائب، وقد انتقلت هذه العادة إلى عامة الشعب وأصبح زواج الأخوة مألوفاً حتى بعد انتشار المسيحية. وحينما أنشأ البطالمة دولتهم في مصر، في القرن الرابع قبل الميلاد شجع ملوكهم

استمرار الزواج بالأخت ومارسوه هم أنفسهم، ولم يقضَ على هذا النوع من الزواج إلاّ في أواسط القرن الخامس بعد الميلاد.

وفي فارس كان يباح للملوك الزواج من بناتهم وأخواتهم للاحتفاظ بصفاء الدم الملكي، وجاراهم في ذلك كبراء قومهم، ثم شاعت هذه العادة في القرن الخامس الميلادي بين عامة الشعب حينما دعا مزدك إلى شيوعية المال والنساء.

أما عرب الجاهلية فقد حرموا الزواج من الأصول والفروع، وحرموا كذلك أم الزوجة وزوجة الابن، وراعوا في التحريم حالة التبني، فلا يجوز للمتبنى أن يتزوج ابنة من تبناه لأنها أصبحت أخته بعد التبني. غير أن عرب الجاهلية أباحوا الزواج بامرأة الأب، كما أباحوا الجمع بين الأختين، وهذا ما حرمه الإسلام بعد ذلك، كما حرم التبني.

وتتفق الشريعة اليهودية والمسيحية مع الشريعة الإسلامية في التحريم بسبب الرضاع أو النسب أو المصاهرة، ما عدا حالة التبني. فالشريعة اليهودية لا تعترف بقرابة التبني لأن الرجل يجب أن يتزوج وأن يكون له ولد من صلبه، فإن مات عقيماً يمكن أن يرث أخوه نكاح زوجته ويجبر على معاشرتها، ومن تلده ينسب إلى أخيه الميت. أما المسيحية فهي تجيز التبني وتجعل الولد المتبنى بحكم الابن الدموي ويستوي معه في أحكام التحريم، وبهذا أخذت القوانين الأوروبية فمنعت الزواج بسبب التبني (الترمانيني: ١٠٤ ـ ١٠٥).

وقد انتقلت أحكام التبني إلى المسيحية من القانون الروماني وهي في الأصل أحكام وثنية تجيز للرجل العقيم أن يتبنى ولداً، يخلفه في العبادة ويقدم لروحه الأضاحي والقرابين. وقد أضافت المسيحية مانعاً آخر من موانع الزواج وهو ما يسمى بالأبوة الروحية (Spiritual Parent) التي تنشأ من الإشهاد على التعميد.

وبالنسبة للرضاع، حرَّم الإسلام زواج الأخوة من الرضاع، أما الشريعة اليهودية والمسيحية فليس فيهما ما يجعل الرضاع من أسباب التحريم. ولقد عرف هذا النوع من التحريم بين قبائل سيراليوني بأفريقيا، وبعض قبائل مدغشقر، كما أن القبائل التي تقطن في الكونغو العليا يعتبرون الزواج بين الأخوة من الرضاع أمراً منكراً (المرجع السابق: ١٠٥ ــ ١٠٨).

وجدير بالذكر أنه على الرغم من اختلاف القيود الخاصة بالزواج باختلاف الثقافات والأديان، إلَّا أنه أمكن حصر ستة أنواع من القيود هي: اختلاف الأديان، اختلاف الأصول الأثنولوجية، واختلاف المكانة أو الطبقة الاجتماعية، وقيود ترجع للقرابة، أو المصاهرة، أو إلى الرضاعة.

وفيما يلي نتناول القيود الستة للتحريم بإيجاز:

١ ــ قيود ترجع إلى الأديان:

تحرم القوانين اليهودية القديمة الزواج بين اليهود وأهل الكتابات الأخرى كالمسلمين والمسيحيين. ولو أن الملاحظ الآن في أوروبا وأمريكا تزاوج بين اليهود والمسيحيين، إذ يرتبط الزواج عندهم بمبدأ التمتع والحرية الشخصية، فالحب والتوافق الجنسي شرط أساسي للزواج.

وفي الأمم الإسلامية لا يجوز للرجل الزواج إلَّا من مسلمة أو كتابية، ولا يصح أن يتزوج من مشركة، كما لا يجوز زواج المسلمة بغير المسلم حتى ولو كان كتابياً.

٢ ــ قيود ترجع إلى اختلاف الأصول الأثنولوجية:

بعض المجتمعات تحرم الزواج بين أفرادها وبين أجناس أخرى، لأنها أقل منها في المرتبة والخصائص، ومن أمثلة ذلك ما هو قائم في البلاد التي تعاني من آثار التمييز العنصري بين البيض والسود سواء في أمريكا أو جنوب أفريقيا، وكذلك في المجتمعات التي تؤمن بالجنس السامي، مثل ألمانيا واليهود بوجه عام.

٣ ـ **قيود ترجع إلى تفاوت المكانة الاجتماعية:**

في الماضي كان الاختيار للزواج يتم من داخل الطبقة الاجتماعية، بحيث يتم التقارب الطبقي بين الزوج والزوجة، وكان التزاوج من بين الطبقات من المحرمات. أما في الوقت الحاضر فقد تؤخذ مسألة الطبقة في الاعتبار ولكنها ليست من المحرمات (Taboo) والدليل على ذلك ما حدث في إنجلترا مؤخراً حيث تزوج ابن ملكة إنجلترا فتاة من الشعب.

٤ ـ **قيود أساسها القرابة:**

وهذه القيود وجدت على نطاق واسع في المجتمعات القديمة، ولا سيما في القبائل التوتمية التي كانت تعتبر الأفراد المنحدرين من توتم (Totam) واحد مرتبطين بدرجة قرابة واحدة.

وتتفق اليهودية والمسيحية والإسلام[1] في تحديد المحرمات فمن المحارم ما حرم بسبب النسب أو الرضاع أو المصاهرة.

ومن التحريم ما كان مطلقاً ومنه ما كان مؤقتاً. أما المحرمات بالقرابة فهي أربع طبقات:

(أ) الأصول مهما علوا: فيحرم على الرجل التزوج من أمه أو جدته لأبيه أو لأمه مهما علون، ﴿**حرمت عليكم أمهاتكم**﴾.

---

(١) جاءت الآيات القرآنية مبيِّنة طبقات المحارم وأنواعهن في سورة النساء الآيتين ٢٢ و٢٣. قال تعالى: ﴿**ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلَّا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً * حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلَّا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً**﴾.

(ب) الفروع مهما نزلوا: فيحرم على الرجل التزوج ببناته وبنات أولاده ذكورهم وإناثهم مهما نزلوا، ﴿**وبناتكم**﴾.

(ج) فروع الأمهات مهما نزلوا: فيحرم على الرجل التزوج بأخته وبنات إخوته وأخواته، وببنات أولاد إخوته وأخواته، ﴿**وأخواتكم**﴾.

(د) الفروع المباشرة للأجداد: فيحرم على الرجل التزوج بعمته وخالته وعمة أبيه وعمة جده لأبيه، وأمه مهما علون، ﴿**وعماتكم وخالاتكم**﴾.

أما الفروع غير المباشرة للأجداد فيحل الزواج بهم ولذلك يباح التزوج بين أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات. (قطب، ١٩٧١م ج ٢: ٢٩٠ ــ ٢٩٤).

٥ ــ قيود ترجع إلى روابط المصاهرة:

المحرمات بالمصاهرة خمسة:

(أ) أصول الزوجة مهما علوا: يحرم على الرجل الزواج بأم الزوجة وجدتها لأمها وأبيها، ﴿**وأمهات نسائكم**﴾.

(ب) فروع الزوجة مهما نزلوا: يحرم على الرجل الزواج ببنت زوجته وبنات أولادها ذكوراً أم إناثاً، ﴿**وربائبكم اللاتي في حجوركم**﴾.

(ج) زوجات الأب والأجداد من الجهتين مهما علوا: يحرم على الرجل الزواج بزوجة أبيه وزوجات أجداده، ﴿**ولا تنكحوا ما نكح أباؤكم**﴾.

(د) زوجات الأبناء مهما نزلوا: يحرم على الرجل الزواج بزوجة

ابنه، وزوجة ابن ابنه أو زوجة ابن بنته، ﴿**وحلائل أبنائكم**﴾.

(هـ) أخت الزوجة (تحريمها مؤقت): يحرم على الرجل الجمع بين الأختين ما دامت زوجته في عصمته ــ أي لم تطلق أو تتوفى ــ ﴿**وأن تجمعوا بين الأختين إلّا ما قد سلف**﴾. (المرجع السابق).

٦ ــ قيود ترجع إلى الرضاعة:

ترتكز المحرمات بسبب الرضاع على أن الرضاعة تنشىء بين أسرة الرضيع وأسرة المرضعة رابطة قرابة قوية تشبه روابط المصاهرة والنسب. والمحرمات من الرضاع تسعة:

(أ) الأم، ﴿**وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم**﴾.
(ب) البنت من الرضاع وبناتها مهما نزلن.
(ج) الأخت من الرضاع وبناتها، ﴿**وأخواتكم من الرضاعة**﴾.
(د) العمة والخالة من الرضاع.
(هـ) أم الزوجة من الرضاع وأصولها مهما علون.
(و) بنت الزوجة من الرضاع.
(ز) زوجة الأب أو الجد من الرضاع مهما علون.
(ح) زوجة الابن من الرضاع مهما نزل.
(ط) الجمع بين المرأة وأختها من الرضاع.

ويلاحظ أن النوع الأول والثالث ورد تحريمهما بنص قرآني، أما باقي المحرمات فبنص نبوي يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (المرجع السابق).

من الأمثلة السابقة يتضح أن تحريم الزنا بالمحارم يُعد ظاهرة علمية تعدَّت الجانب البيولوجي إلى الجانب الثقافي الذي ينظم العلاقة بين أفراد

الأسرة والمجتمع. وجدير بالذكر أن الإسلام قد ألغى كل أنواع القيود التي ترجع إلى اختلاف الأجناس والألوان والطبقات، وحرَّم الزواج الذي يؤثر في النسل تأثيراً سيئاً بمرور الزمن لأنه يتسبب في عاهات حيوية وأمراض عقلية وسيكولوجية، وقد أثبت ذلك العلم الحديث كما أثبتته التجربة في كثير من المشاهد التي نلاحظها في حياتنا اليومية.

أمثلة من الزواج المفضل عبر ثقافات متباينة:

إن القواعد التي تحرم الاقتران من بعض الأشخاص يصحبها قواعد تحدد الأشخاص المناسبين للزواج. وهناك مجتمعات يسمح فيها بالزواج بين أبناء وبنات العمومة والخؤولة، بل ويفضل فيها ذلك، كما هو الحال في المجتمعات العربية بينما تفضل مجتمعات أخرى الزواج الاغترابي من خارج الأقارب، كما هو الحال في أوروبا وأمريكا؛ ففي أمريكا يوجد قانون يحرم زواج أبناء العم، وحتى القرابة الثانية.

وقد عرفت بعض المجتمعات القديمة بعض القيود المفروضة على زواج الأقارب. فهناك الزواج الذي يتم بين أبناء الخؤولة والعمومة المتقاطعة (أي أبناء العمة وأبناء الخال)، وذلك في مقابل الزواج بأبناء الخؤولة والعمومة المتوازية (أي أبناء العم وأبناء الخالة). فبالنسبة للشاب المقبل على الزواج يكون زواجه من نوع زواج أبناء الخؤولة المتقاطعة من خط الأم إذا تزوج من ابنة خاله أما إذا تزوج من ابنة عمته فيكون زواجه من خط الأب (ويكون من النوع المتقاطع). ومن أمثلة ذلك قواعد تحريم الزنا بالمحارم عند شعب الكاريرا ــ أحد قبائل أستراليا الأصليين ــ. يعيش شعب الكاريرا في غرب أستراليا ومن عاداته أن يسمح بالزواج من أحد أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعة، على حين يحظر تماماً الزواج بأبناء وبنات العمومة والخؤولة المتوازية أو الأفراد الذين ينتمون إلى الأجيال السابقة أو اللاحقة على جيل

الفرد نفسه. أي أن الشباب يستطيع الزواج من ابنة عمته أو ابنة خاله بينما يحرم عليه الزواج من ابنة عمه أو ابنة خالته لأن هؤلاء القريبات تربطهن بالفرد نفس الدرجة القرابية من الناحية البيولوجية ولكنهن ينتمين من الناحية الاجتماعية إلى عالمين مختلفين ـ كما ترى ثقافة الكاريرا (بيلز وهويجلر، ١٩٧٧م: ٥١٤ ـ ٥١٦؛ شكري، ١٩٧٩م؛ أبو زيد، ١٩٧٠م).

إن القاعدة الخاصة بزواج أبناء العمومة والخؤولة المتقاطعة تعد موضوعاً يحتاج للدراسة العميقة لأنها تلقي الضوء على المحرمات الخاصة بالزواج الاغترابي (Exogamy) وهذا النوع من الزواج المفروض ينتشر في المجتمعات الأبوية التقليدية وهناك بعض الدراسات التي أجريت في المجتمعات العربية وأيَّدت هذه النتيجة ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال دراسة «عبد الجبار» وموضوعها عادات وتقاليد الزواج في المجتمع السعودي (١٩٨٣م)، ودراسة «صبح» العادات الاجتماعية لدورة الحياة في المجتمع الكويتي (١٩٨٣م)، ودراسة «عزام» التحضر وأثره في الأسرة الأردنية (١٩٧٠م).

ففي **الريف المصري** مثلاً نجد أن القاعدة العامة في غرب أسوان هي تفضيل زواج الأقارب حسب تسلسل معين لدرجات القرابة فابن العم أفضل من ابن الخال دون أي اعتبار للناحية المادية. وإذا لم يتقدم هؤلاء الأقارب لخطبة الفتاة فإن والدها لا يستطيع أن يقبل شاباً آخر تقدم لها قبل أن يستأذن أولئك الأقارب أولاً. وجدير بالذكر أن بعض الشواهد تؤكد حرص الأسر في غرب أسوان على تزويج بناتها لأبناء عمومتهن. ففي حالة نفور الشاب أو عدم رغبته في الزواج من ابنة عمه يقوم أحد المشايخ بعمل «عمل له» بهدف تغيير موقفه هذا (الجوهري، ١٩٧٥م).

فالقاعدة العامة في الأسر الريفية والبدوية في مصر أن يتمسك أهل العروس بتزويجها من أحد أبناء عمومتها.

وفي **المجتمع الكويتي** كما هو الحال في المجتمعات العربية يفضل الزواج بين الأقارب العاصبين ويعتبر الزواج بين أبناء العمومة بالذات زواجاً مفضلاً لأنه يعمل على زيادة قوة البدنة وتماسكها كما يؤدي إلى تقوية وحدتها المورفولوجية (صبح، ١٩٨٠م: ٣٣١).

أما في **المجتمع السعودي** فيحتم أن تتم الزيجات من الأقرباء وهناك درجات من التفضيل: ففي المقام الأول تفضل ابنة العم تليها ابنة الخال، فبنت العمة فبنت الخالة. وتحتم التقاليد السعودية خاصة في المناطق القبلية البدوية عدم تزويج الفتاة من خارج القبيلة. وإذا حدث وتقدم للفتاة شاب من القبيلة غير ابن عمها فإنهم يأخذون رأي ابن عمها أولاً باعتباره صاحب الحق الأول، فإذا بارك الخطبة كان ذلك دليلاً على عدم رغبته، وإذا رفضها تقدم لخطبتها وأعلن ذلك أمام أهلها.

وجدير بالذكر أن المجتمع السعودي قد تأثر بالتحولات الاجتماعية والثقافية نتيجة لاحتكاكه بالثقافات الأخرى مما ينعكس على عادات الزواج فيه: فعلى الرغم من تمسك القبائل السعودية بضرورة زواج البنت من داخل القبيلة إلَّا أن بعض القبائل أخذت تتحرر من هذا الاعتقاد، مثل قبائل الحروب واللحيان والشيوخ حيث سمحت بتزويج بناتها من خارج القبيلة إذا لم يتقدم لهن أحد من أبناء القبيلة (عبد الجبار، ١٩٨١م: ١٦٩ ــ ١٧٠).

أما الذكور فقد أصبحت لديهم تطلعات جديدة بالنسبة لحياتهم الزوجية وتصورهم للفتاة التي يريدونها زوجة لهم وبدأ بعضهم يتجه إلى الزواج من خارج القبيلة مع عدم الاهتمام بما يوجه لهم من نقد. وعلى أية حال إن تفضيل الزواج من أبناء العمومة والخؤولة له وظيفة أساسية تتمثل في التعاون المشترك بين أسرتي العروسين وتدعيم لعدم تفتيت الملكية، كما تُمكِّن العروس من التكيُّف بسهولة مع أسرة زوجها الذي هو قريب لها (المرجع السابق).

وقد اتضح من الدراسات العربية التي أجريت على موضوع الزواج في الأسرة تزايد الإقبال على الزواج الخارجي أو الاغترابي في المناطق الحضرية في مصر وشمال أفريقيا وفي الدول العربية بالشرق الأوسط باستثناء دول الخليج التي ما زالت تتأثر بالنظام القبلي وسيطرته على النظم الاجتماعية. فقد تبين من الدراسات التي أجريت على الأسرة المصرية والأردنية، وجود ارتباط قوي بين التحضر والزواج الاغترابي، كما أصبحت عملية الاختيار للزواج في المناطق الحضرية الصناعية، عملية فردية أي على أساس القبول والموافقة من جانب الشاب والفتاة التي تكون في الغالب من خارج النسق القرابي، كما زاد الدور الإيجابي للفتاة في اختيار شريك الحياة على أساس من التوافق العاطفي ثم المكانة الاجتماعية بخلاف الحال في المجتمعات الريفية التي تركز على المكانة الاجتماعية للجماعة القرابية.

□ □ □

عادات الزواج في الإمارات[1]

١ ـ مقدمة:

أيام الأعراس في الأسرة الخليجية مليئة بالأحداث السعيدة، فنجد الرجال يشاركون في سباقات الخيل والهجن وتقاليد الزواج والنساء أيضاً، ورغم تغير هذه العادات، إلَّا أن الكثير منها لا يزال باقياً حتى الآن. فالدنيا تغيرت، وتقاليد وعادات الزواج لم تعد مثلما كانت منذ عشرين عاماً، فقديماً كانت أيام العرس تمتد لأكثر من (٤٠) يوماً، وكانت هناك العديد من الرقصات التي كانت تجرى ليلاً ونهاراً، والملابس المميزة، والعادات التي كان يلتزم بها كل من أهل العروس وأهل العريس.

ولكننا نجد أن بعض هذه التقاليد والعادات قد اختفت، والبعض الآخر لا يزال موجوداً حتى اليوم.

ونجد لكل شعب عاداته وتقاليده... ومن طريقها يمكن معرفة الكثير من صفات هذا الشعب. وعادات الزواج ومراسيم الاحتفالات والأفراح من العادات التي تتميز بإقبال الناس على مشاركة أهل العروس والعريس

---

(١) حسن فايد: **بادية الإمارات ـ تقاليد وعادات**، مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر والتوزيع، أبو ظبي.
أنظر أيضاً، محمد أحمد الخزرجي: **العادات والتقاليد في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ط ٢، المطبعة العصرية، دبي ١٣٩٩هـ
انظر أيضاً، محمد خلف: **العلاقات الاجتماعية في الإمارات**، بيروت ١٩٨٦م.

فـرحتهم، كما أن الإقبـال على الغناء والـرقص، واستخدام وسـائـل التـرفيـه المتاحة ظواهر اجتماعية تعـطي صورة لمـدى التعاون والمشـاركة الاجتمـاعية بين أبناء البلد الواحد.

ومن خلال معرفة عادات الأفراح وتقاليد الزواج بين المـاضي والحاضـر في دولـة الإمارات العـربية، يمكن الاستـدلال على درجة التعـاون بين الناس وما طرأ عليها من تغييرات بعد انقضاء عصر اللؤلؤ وقدوم عصـر البترول؛ ففي الماضي. . كانت عـادات الزواج وتقـاليده متقـاربة. . كـانت الناس جميعـاً، الفقـراء منهم والأغنياء، تتقـارب عاداتهم وأمـزجتهم ونظرتهم للحيـاة. . فقـد كانوا يشتركون في الحصـول على أرزاقهم من مصادر واحـدة وهي الصيد في البحر والرعي في الصحارى والواحات.

٢ ـــ اختيار العروس:

الزواج له عادات وتقاليد، تبدأ باختيار العريس لعروسه، فإذا كـانت من أهله سهَّلت مهمتـه، وإن كانت من خـارج العـائلة، واعتـرض الأقـارب فـإن العريس، في هذه الحـالة، مـدعو لإرضـائهم وهي عادةً مـا تكون عن طـريق الهدايا السخية. وإذا كانت العروس من خارج العائلة فتختار من جانب إحدى السيدات أو أم العريس أو أحد أقاربها، أو قد يتم إرسال امرأة ذات عقل وفكر ولباقة إلى بيت أهـل البنت، فتذهب إليهم في زيـارة ودية، تقصـد من ورائها التعرف على البنت، وربما تدخل على حين غفلة، فترى البنت وجهاً لـوجه، لأنه من العسير الالتقاء بالبنت البكر لإقامتها في محل خـاص، وعند جلوسهـا عند أهلها وذويها، وتدخل امرأة أجنبية، تقوم مسرعة إلى مسكنها[1].

---

(١) قد نجد في هذا الأمر شيئاً من التشدّد والصـرامة، ولكننـا نلاحظ في الآونـة الأخيرة أن هذا الأمر بدأت حدته تنخفض، ولا يتم التقيد به لهذه الدرجة.

وعندما تقوم المرأة برؤية الفتاة ترجع إلى أهل العريس، فتخبرُهم بأوصافها، فإذا رغبوا في خطبة البنت ذهبوا إلى منزل أبيها، أو من يقوم مقامه، فيكلمونه في الأمر، فيرحب بهم، ثم يعدهم برد الجواب، فإذا رجعوا من عنده شاور أهل بيته وفي مقدمتهم أم البنت، وربما انفرد برأيه في الرد بالقبول، وعند عدم رغبته في تزويجهم يلقي لهم عذراً حسناً، ويردهم رداً جميلاً. وقديماً قد لا يكون للفتاة رأي في اختيار شريك حياتها، لأن الأب هو الذي يقرر ما إذا كان هذا الزوج صالحاً أو غير صالح لها، فيرفض أو يوافق على هذا الأساس، أمَّا الآن فنجد الكثير من الآباء يأخذون رأي بناتهم بعين الاعتبار، فإذا وافقت زوجوها، وإذا لم توافق، ولسبب معقول ومقبول، يرد العريس، وترفض الخطبة.

وفي مجتمع الإمارات، وبصفته مجتمعاً بدوياً، نجد في كثير من القبائل أن الفتاة تكون لابن عمها، وذلك للعديد من الأسباب، ونجد الكثير من الأشعار والأمثال التي تحثّ الفتى على الزواج من بنت عمه، فيقول المثل: «عليك بالدرب لو طالت وبنت العم ولو بارت»، أي عليه بالطريق المستقيم مهما طالت مسافته، وبالزواج من بنت عمه لأنها من أرحامه، ولو كانت كاسدة، أي غير مرغوب بالزواج منها.

وإذا تمت الموافقة من جانب الأب والأسرة، يرحب بهم ويقربهم، وبعد عدة زيارات يتم الاتفاق على المهر، وهو شيء معلوم ومتفق عليه، ولكل قبيلة مهر محدد، وكل شخص يريد الزواج من هذه القبيلة يعرف مسبقاً كم من المهر سيدفع، ولكن نستثني هنا بعض الآباء الذين يُغالون في المهور، ويطلبون مبالغ كبيرة، قد يكون في استطاعة العريس دفعها، وقد لا يستطيع، وبعد الاتفاق على المهر يتم تحديد موعد الخطبة.

٣ ـ الخـطـبـة :

ويتم تحديد يوم محدد يكون للخطبة، وفيه تأتي أسرة العريس إلى بيت العروس وهي تحمل هدايا العروس، وهي غالباً ما تكون حقيبة أو ما تسمّى «شنطة» باللهجة المحلية، للعروس فيها مجموعة من الهدايا كالثياب والعطور والشبكة، وهي غالباً تكون من «عقد بتوابعه ـ ساعة يد ثمينة» وحقيبة مشابهة لأم العروس، ولا يسمح للعريس برؤية عروسه، ولكن تقوم والدة العريس، بإلباس العروس الشبكة نيابة عن العريس.

وقد يتم فيها دعوة الأقارب والأهل والجيران، وإحضار بعض الفرق الغنائية لإحياء الحفل وبعد الخطبة يتم تحديد موعد الزفاف أو العرس.

٤ ـ الاستعداد لحفل الزواج :

نظراً لتعزيز مكانة الزواج في أرجاء المجتمع، كانت الاستعدادات تبدأ له، على ما يقارب ٤٠ يوماً من موعد الزفاف، حيث كانت هذه الفترة الطويلة، مرحلة أقرب فيها التسمية إلى التحضير لنوع آخر من الحياة الزوجية للعروس والعريس، لذلك نجد أهل العريس منهمكين في الإعداد لحفل الزواج، فيقومون «بتذهيب العروس» أو ما يسمّى «الذهبة»، وفيه يتم شراء كل ما يلزم العروس من ذهب وملابس وعطور. وغالباً ما يتم شراء الذهب تحت إشراف العريس وأمه وأخواته المتزوجات فيشترون الذهب، وهو عادة ما يكون حقيبة تضم العديد من أنواع المجوهرات المعروفة في الدول الخليجية، ومنها ما يلبس للرأس والأذنين مثل (الكواش، الطاسة ـ وهي قطعة مستديرة من الذهب توضع فوق الرأس وتتدلّى منها سلاسل ذهبية تغطي الرأس ـ والشغاب[1]، الشفاق. . .) والخمار أيضاً وهو ـ يوضع فوق الرأس ـ أمّا الصدر فتزينه (المرية، المرتعشة، أم مفروقة، والسيتمي. . .) ولليدين كانت

(١) الأقراط.

حلى (حب الهيل، أبو شوك، الكف، المرائي، الأساور الذهبية. . .). وغيرها من المصوغات مثل (السواري، والفتور، المراحي، الشواحن، المرائي. . .)، أما الخصر فكان يلفه الحزام، وهو حزام من الذهب الخالص، والأصابع تزينها الخواتم.

هذا بالنسبة للماضي، أما الحاضر فبالإضافة إلى ما سبق هناك العقود المصوغة من الألماس والأحجار الكريمة من مختلف الأحجام ما يقارب خمسة أو ستة عقود «هذا حسب مقدرة أهل العريس»، وأيضاً الساعة لا يستغنى عنها فيجب أن تكون هناك ساعة أو ساعتان ثمينتان.

أما الملابس فيجب شراء ملابس خاصة للعروس، ولأم العروس، وأيضاً «الكسوة»، وهي التي توزَّع على أهل العروس وجيرانها ومن يأتي إلى حفل العرس.

وتكون ثياب العروس بمثابة «المخاوير، المزراية، أبو نيرة، أبو طير والسلطاني، أبو تسيعة، والبريسم، والحرير»، وكانت هناك العباءات العديدة منها: (أم الخدود، أم التلايج)، ويجب أن توضع ملابس العروس في حقائب وهي عادةً تتراوح ما بين ٢٠ ــ ٢٥ حقيبة، وكانت توضع قديماً ملابس العروس والصيغة في «السمارة» وهي من الخشب، ثم من المعدن، ثم أصبحت الآن تصنع من المصنوعات الجلدية.

ويتم تعطير الملابس قديماً بمزيج من الهيل وعطر الياسمين وعطر دهن العود، والعطور العربية، وتكون لأم العروس حقيبة أو حقيبتان من الهدايا، أما هدايا الرجال فتكون من قطع قماش بيضاء أو غتر. وأما هدايا الأقارب فكانت لها أسماء معروفة مثل: «الصالحين، والبريسم، وأبو تسيعة، والسواري»، وهذا بالنسبة لأهل العريس.

أما العروس فإنه يتم حجبها عن جميع الغرباء، ولا يراها إلا الخاصة

من أهلها، وهذا عادةً يتم قبل الزفاف بأسبوع أو أسبوعين، وتقوم العروس بلبس الملابس المصبوغة بـ «النيل» وهي مادة زرقاء تعطي البشرة نعومة ونقاء، ولا تقوم الفتاة بالخروج من المنزل أو غرفتها، ولا تضع أية زينة حتى يوم الزفاف، أما بالنسبة لشعرها فيستخدم (المحلب) ودهون الورد، حتى يحتفظ شعرها بنعومته.

ونلاحظ أنه لا تختلف عادة التزواج بين الأغنياء وعامة الشعب، إلا من حيث الإمكانيات التي ترصد للأفراح، فالاختلاف لا يكون في مضمون هذه العادة، وإنما في درجة الاحتفاء بها، والإغراق في إظهار أفراح ومباهج أهل وأقارب العروسين.

٥ ــ الزواج وحفلاته:

يتم الزواج عادة في منزل والد العروس، فيتم وضع الزينة من أضواء ملونة وأعلام الدولة وبناء المطابخ، وهي عادةً ما تكون من الخشب. وبناء الحظائر للذبائح التي ستذبح في العرس، وهي عادة تتراوح ما بين ٥٠ ــ ١٠٠ رأس من الغنم والضآن غير الإبل والنوق والمواشي، هذا عادة حسب مقدرة العريس وحسب مكانته.

وتنصب الخيام أمام بيت العروس وعادة ما تكون أربع أو خمس خيام لكي تقي المعازيم حرارة الشمس، لأنه لا يسمح للرجال بالدخول إلى منزل العروس، لأنه لا يختلط الرجال بالنساء.

وتبدأ مراسيم الزواج عادة يوم الخميس، وتستمر طوال الأسبوع، وتظل في هذه الفترة تذبح النوق والعقدان[1]، والمواشي، ويتناول الناس الأطعمة وعلى رأسها الهريس إذ المعروف أنه وجبة كل عريس، فالهريس وجبة شعبية

(١) صغار الإبل.

تصنع بكميات كبيرة حتى يمكن أن تفي بغرض إطعام العدد الكبير من الضيوف وأيضاً هناك الحلو البلدي واللقيمات والبلاليط والثريد ويشاركون بالأغاني والرقصات إلى أن يبدأ اليوم السابق للدخلة مباشرةً، فتظهر مظاهر جديدة أكثر بروزاً في عادات الزواج، ففي هذا اليوم تدبّ الحركة في بيت العريس، استعداداً لتذهيب العروس، والتذهيب يعني إحضار هدايا العريس لعروسه، وهدايا الأقارب والأهل، ويصاحب ذلك الغناء والرقصات المحلية، وتوضع «الذهبية» في بيت العروس، ثم تقوم أم العريس بإحضار الهدايا لتراها العروس، ولتبدي رأيها فيه.

ثم تبدأ طقوس الزواج تأخذ شكلها الطبيعي والتقليدي، فيوم الخميس صباحاً حيث يقام «مكسار الحريم» والمكسار هو حشد النساء اللاتي يشاركن أهل العرس فرحتهم عن طريق الغناء والرقص، وفي الصباح يتناولن طعام الإفطار، كما يتناولن الغداء أيضاً، ويكون الهدف من المكسار هو أن يقوم أهل العريس من النساء باستعراض هدايا العريس، وهي ما يسمى «الكسوة»، فيعرضون ما جلب العريس من روائع الثياب والمصوغات، وهذا تكون مكلفة به امرأة خبيرة، وذات دراية بهذه الأمور، فتقوم بعرض الكسوة والمصوغات، وأحياناً المهر على جميع الحاضرات ويمر عليهن جميعاً.

أما مكسار الرجال فيقام خارج المنزل، والمكسار عادة هو ما يتدلّى من أطراف المنزل إلى الأرض ليقي الجالسين حرارة الشمس، ومكسار الرجال هو التجمع الذي يضم حضور المهنئين، ويحضر العريس الذي كان يرتدي اللون الأبيض الناصع، وقد تغيَّر لون ملابسه بفعل احتكاكها بملابس العروس المطلية «بالجوين» أو «النيل» بلونه الأزرق، ولا يتحرج من الجلوس بين المعازيم لأنها عادةً محببة، وأثناء مكسار الرجال وتجمع المهنئين تبدأ رقصة الخيالة وسباق الخيل والهمين، وهو ما يسمى (بالركض)، ركض الركايب والخيل، وبعد السباق يتناولون طعام الغداء ثم يتفرقون.

ونـلاحظ أنه عنـدما يكـون الزواج بين طـرفين من الأغنياء أو الـرؤساء، فهنـاك المكسار الـذي يستمر سبعـة أيام، وتـوضـع الأطعمة وتـذبـح الأغنـام والمواشي وتدور بين المعازيم المباخر والمراش برائحة العطور.

وبعد أن يتناول المعازيم طعام الغداء يذهب كل فرد إلى منزله، ويعـود مرة أخرى، بعد الظهر، وفي هذه الأثناء تقوم أم العروس وأخواتها المتزوجات بتجهيز العروس للزفاف، فتلبس الملابس المعدَّة للزفاف وهي كالتالي:

١ ـ **الكنـدورة والثـوب**: وهي عبـارة عن كنـدورة مخـورة من عـدَّة أنـواع، وتلبس فوقها الثوب، ولعمل الثوب أنواع خفيفة من الأقمشة.

٢ ـ **السروال**: ويستخدم في تزيينه اليـادلة، وهي عبـارة عن (تلّى) بأشكـال عديدة ومتنوعة.

٣ ـ **الشيلة**: وهي تستخدمها العـروس كغطاء لـرأسها، ويستخـدم في عملها أقمشة خفيفة وتزين بالتطريز اليدوي أو خيوط ذهبية وفضية.

٤ ـ **العباءة**: وهي عبارة عن قماش من الحرير الأسود تـزين أطرافهـا بخيوط البريسم.

٥ ـ **البـرقـع**: عبارة عن أقمشـة من أنواع الـورق بلون النيـل الأزرق يفصَّـل على شكل الوجه، ثم يغطَّى به الوجه.

ثم تقوم بلبس الذهب والمجوهرات، وفي حوالي الساعة التاسعـة مساءً تقوم أم العروس وأم العريس بإخراج العروس لتراها النساء، وقد يُزال البرقـع من على وجهـا، لتُرى على طبيعتهـا، وبعـد أن تـراهـا النسـاء، يقـوم أهـل العروس بإدخالها إلى غرفتها، وتنتظر عندهـا أخوات العـريس وأخواتهـا، وقد تدخل بعض السيدات المعزبات والجارات للتسليم على العروس.

وفي هذه الأثناء يتم زف العريس، وذلك أن تقوم مجموعة من أصدقائه أو أخوة العروس بإدخاله على عروسه، ويكون لابساً الكندورة وهي عبارة عن قماش أبيض، والغترة والعقال والبُشت وتظل الأخوات وأهل العريس معهم، وبعد حوالي نصف ساعة يقوم العريس بالخروج، وتظل العروس مع صديقاتها وأخواتها، ثم يعود للدخول مرة أخرى.

وفي الصباح يأتي المهنئون لتهنئة العروسين، فتدخل المهنئات من النساء على العروس وهي في كامل زينتها، وقد هيئت لها منصة من المطارح، والمطارح عبارة عن أغطية من الحرير أو البريسم محشوة بالقطن، وتجلس العروس وحولها ذووها من النساء، فإذا قدمت الفواكه والقهوة والطيب، أي العطر ودارت المباخر، قامت امرأة لتكشف البرقع عن وجه العروس.

ومن حيث خروج العروس لمنزل العريس، فيختلف حسب أهل القرى والبادية والقبائل، فلكل قبيلة عاداتها، فمنهم من يقيم في منزل العروس سبعة أيام ثم يرتحل إلى منزله في موكب، ويستعد أهله لضيافتهم وإكرامهم، وإذا كان منزلها قريباً من منزله جاءت بها النساء ليلاً بعد انقضاء المدة في زجل وغناء وربما ضربت الدفوف بين أيديهنَّ، حتى يصل الجميع إلى بيت الزوج.

وقد نجد أهل القرى لهم نظرة أخرى، فبعد إقامة الزوجة سبعة أيام في بيت زوجها يخرج بها زائراً لأهلها، ويمكثون يوماً واحداً فقط.

وهكذا تمكث العروس في بيت زوجها، وتنتهي الأعراس ويعيشون حياتهم الجديدة.

٦ ــ الأعراس في الإمارات في الماضي والحاضر:

عادات أفراح العامة في الماضي تبدأ عند اختيار العريس لعروسه، وقد

تكـون من داخل الأسـرة، وغالبـاً ما تكـون ابنة عمـه، أو من خـارج العـائلة، والفـرح بين هذه الفئـة لا يزيـد عادةً عن يـوم واحـد أو يـومين فقط، على أن العادة كانت تقتضي أن يستمر الفرح من جانب النساء ٤٠ يوماً أو شهرين على الأقـل، حيث تقوم النسـاء بـزيـارات يـوميـة لمشـاهـدة العـروس والاستمتـاع بمنـظرها، والسؤال عن أحـوالها، وهـذه العادة لم يكن المقصـود بها الفـرحة فقط، لكن يبدو أن لها دلالة اجتماعية، فهي تساعد العروس على تقبُّل الحياة الجديدة بالتدريـج.

ونجد أنه كانت سائـدة روح التعارف بين الجميـع، فهم يتسـاعدون في أمـر الزواج من إيقـاد النار وجمـع الحـطب، وتحضير الـطعـام، وذبـح الغنم أو البقر أو الإبل وتوزيـع الطعام على الآخرين.

والمدعوون، من غير سكان القرية، لا يأتون إلَّا بمساعدة، أما الذبائـح أو الأزر، أو الحب أو القهوة، وهي من العادات المتبادلة، وقد يتساعدان أيضاً في الرقصات مثل العيالة والزفة ورقصة المنـاهيل والمســالد، وتؤدى مجـانية فالناس يتطوعون بالرقص دون مقابل.

أما الآن فقد تغيرت الصورة في الأفراح العامـة حيث أصبحت تكاليفهـا مـرتفعة جـداً ويـرجـع ذلـك إلى عـزوف الشبـاب عن الـزواج من بنـات بلدهم والزواج من الخارج لغـلاء المهور.

فـالمهور عـادة تبدأ من ٥٠ ألف درهم فمـا فوق، والكسـوة لا تقل عن ٥٠ ــ ٧٠ ألف درهم، والصيغة تقارب ١٠٠ ألف درهم، وتكاليف الطبـاخين والعمـال وتحضيرات المكسـار تتكلف المزيـد، وأيضاً الفـرق الشعبية تتكلف الكثير من الأموال.

ونجد، في الماضي، العريس كان يـجـد العونـة أو ما يسمًّى «العينيـة» أما الآن فإن العـريس وأهله يدفعـون مبالـغ تؤدي بهم إلى الاستـدانة. ولهـذا نلاحظ الفرق بين أفراح الأمس واليوم، فالفرح في الماضي ينزل البهجة على قلوب الناس بأقل التكاليف، أمـا الآن فإن تكـاليف الزواج المـرتفعة تقلل من إحساس أهل العريس بالفـرحة، بـل وقد تحـد من إقبال الشبـاب على الزواج أو الزواج من الأجنبيات لانخفاض مهورهن وتكاليف الزواج.

◫ ◫ ◫

دائـرة حيـاة الأسـرة

يُستخدم مصطلح دائرة حياة الأسرة لوصف حياة الأسرة المفردة والمراحل التي تمر بها بدءاً من الزواج حتى تفكُّكها بالطلاق أو الوفاة. ووجود الأبناء شرط ضروري كي تستكمل الأسرة دورة حياتها. وتختلف دورة حياة الأسرة باختلاف المجتمع المحلي إمّا ريفي أو حضري، فإذا كانت وحدة التحليل في الحضر تقتصر على الأسرة النووية فإن وحدة التحليل في الريف سوف تكون في الغالب الوحدة السكنية (Household) التي تكون عبارة عن أُسرة ممتدة وبعض الأقارب، كما تختلف وحدة الدراسة باختلاف الوظيفة الاقتصادية للأسرة: هل هي وحدة إنتاجية اجتماعية، كما هو الحال في القطاع الريفي من مجتمعات العالم الثالث بما فيها مصر والبلدان العربية الإسلامية؟ أم أنها وحدة اجتماعية استهلاكية كما هو حال معظم الأسر في الحضر. وتأتي أهمية الوظيفة الاقتصادية للأسرة عند دراسة دورة حياتها لأن الأسر الريفية في المجتمعات التقليدية تنظر للأبناء باعتبارهم مصدراً للدخل ولذلك يُقبلون على إنجاب الأطفال، وسوف يتّضح لنا فيما بعد كيف أن دورة حياة الأسرة تتأثر بعدد الأبناء وطول الفترات الزمنية بين كل طفل وآخر.

ومما لا شك فيه أن سيطرة الطابع الفردي على الواقع الاجتماعي الحديث قد أحدث تحوُّلاً في دورة حياة الأسرة النووية بصفة خاصة، فكل أسرة تمثل على حدة قصة حياة شريكيها الأصليين الزوج والزوجة؛ وهي قصة

تنتهي، كما يقول ماكيفر، مع حياتهما أو حياة أحدهما. (ماكيفر، ١٩٧١م: ٤٦٣).

والأسرة كجماعة صغيرة لها تاريخ طبيعي يمكن التنبؤ به، ولها مراحل ترتبط بالتغيُّر المستمر في حجمها ووظائفها وأدوار أعضائها والسن التي تبدأ عندها وعدد الأبناء وغيرها من الظواهر والعلاقات التي ترتبط بكل مرحلة من مراحل التغير التي تمر بها الأسرة، بما تشتمل عليه من حاجات بيولوجية وشخصية ثقافية ومادية. وإذا كانت مراحل دورة حياة الأسرة تدور حول الطفل الذي يعد في مركزها فإن المرحلتين الأولى والأخيرة من دائرة حياة الأسرة تتركَّز حول الزوجين فقط.

ولأهمية «بعد الزمن» وتتابُع الأدوار، يُفضَّل استخدام الاتجاه التطوري في دراسة الأسرة (Development Approach)، الذي يُعتبر أفضل المداخل لدراسة التغيرات التي تحدث في الأسرة بمرور الزمن، وتغير أنماط التفاعل الأسري وصراع الأدوار وغيرها من الموضوعات التي تتعلق بالأسرة.

وسوف نتناول في هذا الفصل بداية اهتمام علماء الاجتماع بدراسة دورة حياة الأسرة، وأهمية دراستها من خلال مسلّمات ومفاهيم الاتجاه التطوري، والتصنيفات المختلفة التي اقترحها بعض العلماء لدورة حياة الأسرة في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية. وفي نهاية الفصل سوف اقترح إطاراً تصورياً لدراسة دورة حياة الأسرة المصرية.

أولاً ــ أهمية دراسة دورة حياة الأسرة:

بدأ الاهتمام بدراسة دورة حياة الأسرة منذ بداية القرن العشرين عندما قام راونتري (Rawentree) بدراسة دورة حياة الأسرة الفقيرة بانجلترا في عام ١٩٠٦م، وظهرت بعد ذلك تصنيفات عديدة لدورة حياة الأسرة تتباين من حيث المتغير الأساسي الذي يدور حوله التصنيف، ومن أمثلة ذلك الوضع

الاقتصادي للأسرة، أو «المستوى التعليمي للأبناء»، أو «الاحتياجات البيولوجية والثقافية لأفراد الأسرة»، و «تغيُّر مكانة المرأة في الأسرة»، و «عمليات التفاعل الأسري». وعلى الرغم من أهمية دراسة دورة حياة الأسرة من منطلق البحث في تغير الأسرة وصيرورتها، إلّا أن معظم التصنيفات لم تكن مستمدة من الواقع الاجتماعي، لذلك أصبحت مجرد نماذج تصورية (Conceptual Models) غير قابلة للتطبيق أو المماثلة عبر الثقافات العامة والفرعية، وإن كان بعض هذه التصنيفات يعبِّر عن الواقع الاجتماعي الذي عاش فيه الباحث، سواء كان حضرياً أو ريفياً، وسواء كان الباحث يريد دراسة الأسرة الفقيرة أو الغنية.

وقد درست دائرة حياة الأسرة ضمن اهتمام علماء الاجتماع العام بنسق الأسرة باعتباره واحد من الأنساق الأساسية في المجتمع وأن الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، وبعد ذلك بدأ المتخصصون في دراسة الأسرة التركيز على موضوعات محددة داخل نطاق الأسرة ومن بينها دائرة حياة الأسرة. وبذلك يمكننا أن نقسم المهتمين بدراسة دائرة حياة الأسرة إلى فريقين، اهتم الفريق الأول بدراسة هذا الموضوع خلال دراسته لموضوعات علم الاجتماع العام أمثال سوروكين وزيمرمان وكيرك باتريك ومصطفى الخشاب.

أمّا الفريق الآخر فقد حاول صياغة نظريته في الأسرة ووضع تصوُّر لدائرة حياة الأسرة (الأمريكية بصفة خاصة) والمراحل التي تمر بها. ونذكر على سبيل المثال محاولة رينيه كونيج (R. Koneig) لوضع رسم تخطيطي لدورة حياة الأسرة الأمريكية في كتابه «علم الاجتماع العائلي»، حيث افترض أن دورة حياة الأسرة الكاملة سوف تستمر ٢٥ سنة على الأكثر، وذلك إذا أُخذ في الاعتبار أن متوسط سن الزواج في أمريكا ٢٣ سنة بالنسبة للذكر و٢٠ سنة بالنسبة للمرأة (شكري، ١٩٧٩م: ٢١٩).

أمـا بلود و ولف (Blood & Wolfe) فقد ركّـزا على العلاقـة بين الـزوج والزوجة خلال دورة الحياة الزوجية وذلك في كتاب بعنـوان «أزواج وزوجات: ديناميات الحياة الزوجية» : (Husbands and Wives: The Dynamics of Married Life, 1960).

أما هيل، فقد حاول دراسة عملية اتخاذ القرار خـلال دورة حياة الأسـرة الأمـريكيـة (Decision Making and The Family Life). وقـد ركّـزت دوفـال (Duvall) على المراحل التعليمية للأبناء خلال دورة حياة الأسرة (Implications for Education Trough The Family Life Cycle).

وقـد حاولت دوفـال أيضاً تـوضيـح المتـطلبـات البيـولـوجيـة والثقـافيـة والشخصية والمهنية الخاصة بأفراد الأسرة في كل مرحلة (الخولي، ١٩٧٩م، ١٢٥ ــ ١٣٠؛ شكري ،مرجـع سابق: ٢٢٣ ــ ٢٢٥).

وعن الأسرة المصرية، قدَّمت سامية نوار (١٩٨٦م) نموذجاً لدورة حيـاة الأسرة المصرية بعد عام ١٩٥٢م. كما حاولت علياء شكري، خلال تحليلهـا للدراسات السابقة عن دورة حياة الأسرة الأمريكية، مقارنتها بالأسرة المصريـة مركِّزة على قضـايا جـوهريـة تتأثـر بكل مـرحلة من مراحـل دائرة حيـاة الأسرة الحديثة مثل تراجـع سلطة الوالدين، وعملية التنشئة الاجتمـاعية ودور وسـائل الاتصال الحديثـة في إحداث تنشئـة اجتماعيـة متوازيـة إلى جانب دور الآبـاء التقليـدي. كما اهتمت بـدراسة الامتيـازات التي يحصل عليهـا الأبناء خـلال المراحل التي تمر بها الأسـرة خاصـة الامتيازات القـانونيـة والاقتصاديـة. وقد أبرزت كيف أثَّر الطابـع الذاتي الفردي على قوة العلاقة بين الزوجين، خاصـة في أمـريكا، حيث يقضي الـزوجان مـدة طويلة مـع بعضهمـا بمفـردهمـا لأن الأبناء ذكوراً وأناثاً سيستقلُّون غالباً بعد الانتهاء من دراستهم الثانوية (المرجـع السابق: ٢٢٦ ــ ٢٣٣).

وقد حاول روي رودجرز (R. Rodgers) صياغة نظريته في تطوُّر الأسرة والمراحل التي تمر بها في كتابه (Towards a Theory of Family Development, 1964). ولقد وزّع رودجرز دورة حياة الأسرة على عشر مراحل، حيث أوضح بالتفصيل خصائص وسمات كل مرحلة على حدة مركِّزاً على تبايُن وضع الأطفال في الأسرة وتفاوُت مراحل التعليم بتفاوُت سن الأبناء منذ الحضانة حتى المراهقة. وتمتد عند رودجرز الفترة التي يقضيها الزوجان بمفردهما لتشمل الثلاث مراحل الأخيرة في تصنيفه.

ثانياً ــ نماذج عن دورة حياة الأسرة:

سبق أن ذكرنا أن علماء الاجتماع العام وعلماء الاجتماع المتخصصين في دراسة الأسرة كل منهم اهتمَّ بدراسة دورة حياة الأسرة، وفيما يلي عرض لبعض النماذج التصورية عن دورة حياة الأسرة المصرية والأسرة الأمريكية والأسرة في مجتمعات جنوب إفريقيا لتوضيح مدى التباين بينهم انطلاقاً من قضية محورية وهي تباين نمط الإنتاج في كل مجتمع وتبايُن موقفه من الرأسمالية العالمية والانفتاح على الغرب. أمّا المجتمع المصري فهو مجتمع زراعي حضري يتّسم في الوقت الحالي بتبعية مطلقة للرأسمالية العالمية تقوم بدور المورد للعمالة الرخيصة ولبعض المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع الرأسمالية الدولية، وهي في الوقت نفسه سوقاً لاستقبال صادرات الإنتاج الرأسمالي وسوقاً لجميع القيم والمفاهيم الوافدة من المجتمعات الرأسمالية بطريقة أثَّرت على نسق الأسرة المصرية وعلى القيم السائدة فيه وطبيعة العلاقات الزوجية والعلاقات الأسرية بين الآباء والأبناء وبين الأسر بعضها ببعض بصورة أثَّرت بالطبع على دائرة حياة الأسرة المصرية الحديثة، كما تصورها مصطفى الخشاب (١٩٥٨م)، وسوف يتَّضح ذلك في التصنيف الحديث الذي قدَّمته سامية نوَّار.

أما المجتمع الأمريكي فهو على قائمة الدول الرأسمالية المسيطرة والمؤثرة على أسعار السوق العالمية المدمِّرة للمجتمعات التابعة (مجتمعات العالم الثالث)، والتي يعبِّر عنها علماء الاجتماع الماركسيون بالعلاقة اللامتكافئة بين دول المركز وبين التوابع ذات الاقتصاديات الهامشية التابعة، مما يؤثِّر بالتالي على تركيب الأسرة ودورة حياتها. والأسرة في المجتمع الأمريكي أُسرة نووية تضم عدداً محدوداً جداً من الأبناء وتتَّسم بصلات قرابية متفسخة لأن التركيز على التقدم المهني وارتفاع مستوى المعيشة يزيد من البعد الاجتماعي والبعد المادي والبعد المكاني بين الآباء والأبناء وبين الأسر بعضها ببعض في العائلة الواحدة.

أما النموذج الثالث لدورة حياة الأسرة فيتعلَّق بالأسرة الريفية في مجتمعات جنوب إفريقيا وآسيا، قدمته سكارليت أبشتاين (S. Epstein) (١٩٨٥م)، وتدعو الباحثة فيه إلى دراسة أدوار المرأة ومكانتها وفقاً للمراحل المختلفة في دورة حياة الأسرة في المجتمعات النامية، خاصة القطاع الريفي الذي يعبِّر أصدق تعبير عن الواقع الاجتماعي لمجتمعات العالم الثالث التي يسود فيها نمطان من الإنتاج: نمط الإنتاج المعيشي (Subsistence Mode of production) الذي تلعب فيه المرأة دوراً بارزاً لأنها تكمل العملية الإنتاجية للزوج بما تقوم به من ري الأرض الزراعية وسقي الماشية والحصاد، وإلى جانب قيامها بواجباتها المنزلية تقوم أيضاً بتربية الدواجن وبعض الحيوانات الأليفة وصناعة منتجات الألبان وذلك لزيادة دخل الأسرة. أما نمط الإنتاج النقدي (Monetary Mode of Production) فالهدف منه تسويق المحصول داخلياً أو عالمياً والحصول على عائد مادي للاستثمار أو للإنفاق على السلع الاستهلاكية.

وفيما يلي نتناول كل نموذج على حدة:

— ١ —

دورة حياة الأسرة المصرية

(أ) **قسم مصطفى الخشاب** دائرة حياة الأسرة المصرية الحضرية إلى أربعة مراحل: الخطوبة، ثم مرحلة التعاقد أو الزواج، ومرحلة العهد الذهبي للأسرة التي تقوم فيها بوظيفتها البيولوجية بالإنجاب، وأخيراً مرحلة السكون والاستقرار التي يطلق عليها الخشاب العصر الفضي في حياة الأسرة عندما يكبر الأبناء حيث تأخذ العلاقة بين الأبناء والآباء اتجاهاً مخالفاً لما كانت عليه في البداية حيث كان الآباء دائمو العطاء. أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة رعاية الأبناء للآباء وتحمُّل مسؤوليتهم.

مراحل الأسرة الحديثة:

١ ــ الخطوبة:

وهي الفترة التي تسبق الزواج، وتُعتبر مرحلة لتوثيق العلاقات بين أسرتي الزوج والزوجة وبها يتِّم وضع أُسس الحياة الزوجية ويتم الاتفاق على المبادىء والاتجاهات العامة التي تسودها الحياة. ونرى أن هذه المرحلة تتسم بالأهمية والخطورة لأن الكثيرين لا يفهمون وظيفتها ولا يدرون خطورتها. كما نرى أن العلاقة بين الخطيبين تقوم على الحب المتبادل وقد يصل لدرجة التشكيك، وهذه الأمور تسيء لنظام الأسرة عند تكوينها بصفة رسمية، أي بعد إتمام الزواج، وذلك عندما تنكشف الأمور على حقيقتها. ونلاحظ أن مرحلة الخطوبة تختلف في المجتمع الريفي عنه في المجتمع الحضري، حيث نرى أن هذه الفترة لا تطول في الريف ولا تتاح الفرصة للخطيبين أن يلتقيا ويدرسا طباعهما وعاداتهما وميولهما، وذلك يرجع إلى العادات الريفية التي لا تتيح الفرصة لهما لتحقيق ذلك إلاّ في أضيق الحدود في المناسبات الرسمية كحفلات الزواج أو الأعياد وغيرها. وعلى العكس من ذلك نرى في

المـدن أن معظم الأسـر تتيـح فرص تبـادل الـرأي ووجهـات النـظر بين الخطيبين، مما ينعكس أثره على الحياة الزوجية بعد ذلك.

٢ ـ مرحلة التعاقد أو الزواج:

وتبدأ هذه المرحلة بعقد الزواج بصفة رسمية، وهي بداية الحياة الزوجية وفيها يعيش الزوجان معاً حياة جديدة ويتعاشران معاشرة شرعيـة، وتعتبر من النـاحية الاجتمـاعيـة من أدق الأدوار لكـلا الـزوجين. وتتميـز هـذه المـرحلة بالقلق، حيث تقـوم العلاقـات بينهما على الحقـائق بعيداً عن الـرياء والتصنُّـع والعـواطف والخجـل وفيهـا يحـدث حـالات كثيـرة من الطلاق وذلك لظهور أوجه النقص التي كانت مختفية لكل من الـزوجين في المرحلة الأولى (الخطوبة)، مما قد يؤدي إلى الفرقة والطلاق.

٣ ـ مرحلة العهد الذهبي (الإنجاب):

في هذه المرحلة يزيد فهم الحياة الأسريـة والإدراك المباشـر للزوجين، حيث تظهر مشاعر جـديدة وإحسـاسات كـامنة، كمـا تظهـر المسؤوليات الجسام المتعلِّقة بـالأبوَّة والأمـومة. ويختلف استقبـال الزوجين للمـولود الأول في الحضر عنه في الريف. . فبينما نرى أن الأسرة الريفية تسـرع للدجالين لكي يبشروهم بـالمولـود الجديـد، نرى أن الأسـرة الحضريـة تسـرع للأطبـاء، ونرى أنـه كلما زاد عـدد الأطفال ازدادت المسؤوليـة. ويتَّضـح أن معظم الأسر المصـرية تعـاني من ذلك لانخفـاض الدخـول والالتزامات التي يتعيَّن على رب الأسرة الوفـاء بها، كمـا تواجـه الأسرة كثيراً من المشاكل المتنوِّعة، سواء الداخلية أو الخارجية منهـا، مشاكـل السكن والميزانية. أمـا المشكلات الخـارجية فتتمثـل في إلحاق الأولاد بالمدارس والمواصلات وشؤون العلاج وغير ذلك من الخدمات.

٤ ـ مرحلة السكون والاستقرار:

وتعتبـر هذه المـرحلة «العصـر الفضي» في حيـاة الأسـرة، حيث يصبـح

الأطفال فتياناً يعتمدون على أنفسهم ويصبحون أفراداً عاملين في المجتمع في حين تصبح الفتاة في ذلك الوقت زوجة أو موظفة. وفي هذه المرحلة تقل أعباء الوالدين تجاه أبنائهم، ويشعران بالراحة والسعادة والاطمئنان حيث يجدا مساعدة من جانب الأبناء، إلّا أنه في حالات أُخرى ينقم الوالدان على أبنائهما نتيجة لنكران الجميل. إن الشرائع والقوانين الوضعية والتشريعات الاجتماعية تعطي الوالدين حق الرعاية من أبنائهم، وعلى الرغم من ذلك فكثير من الأسر تتعرض للمشاكل عندما يطالب الأبوان الأبناء بحقوقهم المادية والاجتماعية والعاطفية.

(ب) قدمت سامية نوار في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٨٥م) تصنيفاً لدورة حياة الأسرة المصرية الحديثة (في الريف والحضر) مبينة أن دورة حياة الأسرة المصرية طولها ٢٩ سنة على الأكثر وأن متوسط سن الزواج بالنسبة للفتاة ٢١ سنة وتسعة أشهر، وبالنسبة للفتى ٢٩ سنة وثلاثة أشهر. وتنقسم دورة حياة الأسرة إلى تسع مراحل هي: (نوار، ١٩٨٥م: ٢١ ــ ٢٩).

١ ــ مرحلة الإعداد للزواج:

اعتاد المجتمع المصري ــ ريفه وحضره ــ أن يمر في عدد من الخطوات قبل الزواج مثل التعارف وقراءة الفاتحة والخطبة وكتب الكتاب واختيار المنزل وتأثيثه، ثم تأتي الدخلة أي الزواج الحقيقي. وتختلف المراسيم والشعائر الخاصة بكل مرحلة حسب الفروق الريفية الحضرية ووفقاً للفروق الطبقية.

٢ ــ مرحلة بداية الزواج حتى إنجاب الطفل الأول:

يتّجه الزوجان في الحضر إلى تكوين أسر نووية والاستقلال في منزل منفصل. وفي بعض الأحياء الحضرية يسكن الزوجان بالقرب من أسرة

أحدهما، أما في الريف فيقيم الزوجان في أغلب الأحيان في منزل والد الزوج أو في منزل ملاصق له وتكون معيشتهما واحدة في أغلب الأحيان.

٣ ــ ميلاد الطفل الأول:

وفي نهاية العام الأول للزواج (أو بعده بقليل) تضع المرأة المصرية طفلها الأول، وبهذا الحدث تزداد الرابطة بين الزوجين ويقل انتماء كل منهما لأسرة التوجيه، ويتغير دور ومكانة الأسرة. ويختلف هذا الوضع في الريف إذ أن معيشة الأسرة الجديدة مع أسرة أحد الزوجين أو بالقرب منهما، يجعلها خاضعة لسيطرة الأب الأكبر للأسرة فهو الذي يفرض عاداته وتقاليده على الأسرة.

وسواء في الريف أو في الحضر، فإن مسؤوليات الأب والأم تزداد بعد الإنجاب ويزداد تقسيم العمل داخل الأسرة، وتزداد مسؤوليات الأم بصفة خاصة. ويزداد التقارب بين الزوجين كما تظهر أشكال جديدة من الخلافات نتيجة للتغير الذي حدث.

٤ ــ مرحلة ما قبل الدراسة:

في هذه المرحلة يتعلَّم جيل الآباء وجيل الأبناء المعيشة المشتركة، وفي هذه الفترة يزداد التقارب بين الأم والأب والطفل ومعظم العادات السلوكية للطفل يتعلَّمها من أمه سواء في الريف أو في الحضر، إلّا أن الآباء، بوجه عام، يفضِّلون أن يتأثر الأبناء الذكور بهم.

٥ ــ مرحلة الأبناء في المدارس:

في هذه المرحلة تبدأ اهتمامات الأسرة في التغير ويصبح تعليم الأبناء الشغل الشاغل للآباء. كما يبدأ البيت في إلقاء جانب من المسؤولية الأسرية على المدرسة. ولكن قصور المدارس ــ في الوقت الراهن ــ

عن أداء رسالتها التعليمية جعل الأسـرة المصريـة تتحمَّل عبئـاً كبيراً في العملية التعليمية.

وبـالنسبة للتعليم الحـرفي فهي مسؤوليـة الأب والأم، ففي الـريف يعلِّم الأب الأبناء العناية بالحقل والحيوان وتعلم الأم البنـات العنايـة بالمنـزل وبالأخوة الصغار وتربية الدواجن وصناعة منتجـات الألبان وغيـرها. وفي الحضر يعلِّم الأب حرفته لأبنائه وتعلِّم الأم بناتها أعمال المنزل.

٦ ـ مرحلة الأبناء في سن المراهقة:

في هـذه المرحلة تقـل سلطة الآباء على الأبنـاء وتزداد تـأثير العـلاقـات الثنـائية بين الـذكور والإنـاث. كما يحـاول الأبنـاء من خـلال مهـاراتهم واهتمـاماتهم تحـديـد مستقبلهم التعليمي والمهني بعـد ذلـك. ويتمتَّـع الذكور في هذه المرحلة بقـدر كبير من الحـرية بينمـا تُحرم الفتيـات من ذلك. أما في الريف فإن حـرية الفتى والفتـاة كانت ولا تـزال أوسـع من حرية قرنائهم في الحضر.

٧ ـ مرحلة ترك الأبناء للمنزل:

منذ ميلاد آخر طفـل حتى ترك أول ابن للمنـزل يظل حجم الأسـرة ثابتـاً ثم تبدأ عملية ترك الأبناء للمنزل تدريجياً، إما بسبب الزواج أو للارتباط بعمل في مكان بعيد. وفي الريف والحضر على السواء يبقى الأبنـاء في علاقاتهم القريبة بأُسرهم الأولى. وكما يشعر الأبناء بحقوقهم على الآباء يشعـر الآباء بـرغبة ملحَّـة في إبقـاء العـلاقـة بينهم وبين الأبنـاء بصـورة أو بأخرى.

٨ ـ مرحلة شيخوخة الأسرة:

بانفصال الأبناء عن الأسرة الأم وانشغالهم بأطفالهم وأعمالهم تبدأ مرحلة شيخوخة الأسـرة، حيث يشعر الآبـاء الكبار بـأن رسالتهم الأسـاسية في

الحياة قد قاربت على الانتهاء. وبالرغم من ذلك تبقى أسرة التوجيه في علاقة مساندة ومؤازرة للأسرة الجديدة، خاصة إذا تعرضت لمشكلات مادية أو منازعات بين الزوجين أو لرعاية الأحفاد.

٩ ــ مرحلة اضمحلال الأسرة:

بموت أحد الزوجين تضمحل الأسرة وتصبح فرداً بعد أن كانت جماعة، وفي الغالب تعيش الزوجة أكثر من زوجها نتيجة لطول متوسط عمر المرأة عن متوسط عمر الرجل في مصر، كما أن فرق السن بين الزوج والزوجة يكون كبيراً. وفي الريف والحضر على السواء تعيش الأم في أحد منازل أبنائها من الذكور.

يتضح من التصنيف السابق أن مصطفى الخشاب قد ركز على الأسرة المصرية الحضرية وذلك في ضوء دراسته للمجتمع بوجه عام وليس بهدف صياغة نموذج تصوري يوضح بالتفصيل خصائص كل مرحلة ومتطلباتها البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنه لم يحاول وضع نموذج تصوري للأسرة الريفية، لأن اختلاف نمط الإنتاج وعلاقاته في كل من الريف والحضر سوف تنعكس آثارها على الأسرة التي تعتبر في الريف وحدة إنتاجية ــ اجتماعية يلعب القطاع المعيشي فيه دوراً كبيراً يتطلب المزيد من الزوجات والمزيد من الأبناء لأن المرأة والطفل في القطاع الريفي تلعب دوراً اقتصادياً بارزاً. وبالطبع هذا التغير في نمط الإنتاج بين الريف والحضر سوف يغير من شكل الأسرة وبالتالي يظهر التباين واضحاً في دائرة حياة الأسرة. وعلى الرغم من أهمية هذا العامل إلَّا أن تصنيف سامية نوّار قد تجاهله كلياً، وذلك لأنها وضعت نموذجاً يضم الأسرة الريفية والحضرية معاً.

ـ ٢ ـ
دائرة حياة الأسرة الأمريكية

تنـاول كثير من البـاحثين وعلماء الاجتمـاع موضـوع دائرة حيـاة الأسرة بالدراسة المفصلة أحياناً والموجـزة أحيانـاً أخرى للتعبيـر عن الشكل النهـائي الذي وصل إليه المجتمـع الأمريكي وهو الأسرة النـووية التي تتكـون فقط من جيل الآباء وجيل الأبناء القُصَّر، وإذا كان سوروكين وزيمرمان قد درسا الأسرة الأمريكية، فقد صاغا لنا نموذجاً لدورة حياة الأسرة الأمريكية في عـام ١٩٣٠م يضم أربعـة مراحـل، وقد ركَّـز هـذا التصنيف على التغيـرات التي تمـر على الآباء والأبناء خـاصة مـا يتعلَّق بالـدور الاقتصادي لـلآباء والأبنـاء. (الخولي، مرجـع سابق: ١٢٤). أمّا كيرك باتريك وزملاؤه (١٩٣٤م)، فقـد ركزوا على دراسة دورة حياة الأسرة الأمريكية الريفية في علاقتها بمكانـة الأبناء في النسق التعليمي.

ثم تطوَّرت دراسات دائـرة حياة الأسـرة وبدأ التـركيز على الـزوجين في بداية دورة الحياة وفي نهايتهـا إلى جانب الاهتمـام بالمـوضوعـات التي تتعلَّق بالأبناء مثل التنشئة الاجتماعية وتعليم الأبناء والمشاكـل الأسريـة الناجمـة عن صـراع الأدوار والصـراع بين الأجيـال وغيـرهـا من المـوضـوعـات التي تتعلق بالأدوار المزدوجـة لأفراد الأسـرة. وفيما يلي نستعـرض نموذجين لـدورة حياة الأسـرة الأمـريكيــة. النمـوذج الأول وضـع تصنيف كـل من مـاكيفـر وبيـج (McIver & Page) في كتـابهمـا الـمجـتمـع (The Society) عـام ١٩٣٧م. أما النموذج الثـاني فقد قـدَّمته إيفْلين دوفـال (E. Duvall) عن تصورهـا لدورة حيـاة الأسرة الأمـريكية الحـديثة كمـا عرضتـه في كتابهـا تطور الأسـرة أو نموّ الأسرة (Family Development) في عام ١٩٥٧م.

(أ) دورة حياة الأسرة المثالية عند ماكيفر وبيج :

يقول كل من ماكيفر وبيج : تمثل كل أسرة على حدة قصة حياة شريكيها الأصليين، وهي قصة تنتهي مع حياتهما (إذا استمرت إلى هذا الحد). والأسرة التي نتحدث عنها هي في الواقع أسرة تحمل نفس الاسم وتحافظ بعض الشيء (قليلاً في العادة) على نفس رأس المال وتنشأ الأسرة طوال تاريخ الحياة نابعة من ذاتها. وتمرُّ الجماعة في هذه العملية بأعظم وأصعب مراحل انتقالها التي لا يمكن تجنُّبها. ويتضمَّن ذلك أيضاً تغييراً مستمراً في مصالحها وفي أسسها العاطفية، حيث يحدث تحوُّل ثابت في علاقات أعضائها، القدامى والمحدثين. وتنقسم المراحل الأساسية في تاريخ حياة الأسرة إلى أربعة مراحل وذلك من بين مراحل أخرى لا تظهر بوضوح بسبب عدم وجود علامات ظاهرة لها.

١ ـ المرحلة التمهيدية:

تتميَّز المرحلة الأولى أو الإعدادية بألفة متزايدة بين الرجل والمرأة وفحص أو استكشاف كل منهما لشخصية الآخر، أو على الأقل لتلك الجوانب من الشخصية التي تبرز أهميتها وتعظم مع نمو الجاذبية الجنسية، ويكون ذلك أقل في حالة الزيجات التي يسبق ترتيبها بواسطة الكبار، ولو أن هذه الخاصية توجد بصفة عامة حتى لو كانت الاعتبارات الاقتصادية وغيرها من الاعتبارات الاجتماعية هي التي تحدد الزواج. وفي ثقافتنا التي تعلّي إلى درجة كبيرة من شأن الحب الرومانسي توجد أهمية كبيرة لهذه المرحلة في تاريخ الأسرة.

٢ ـ مرحلة الزفاف:

إن المرحلة الثانية قبل مجيء النسل، هي بداية الأسرة بالفعل، وهي تشمل حياة الزوجين معاً، وإيجاد البيئة للبيت، والمرور بتجارب جديدة ونشأة اتجاهات جديدة للشريكين بعضهما نحو بعض، ونحو

المجتمع، ونشأة اتجاهات للمجتمع نحو هذه الشركة، وكذلك تعود كل من الرجل والمرأة بذكاء على عادات تقوم فيما بينهما.

وتبدو الأهمية الكبيرة التي يعلِّقها مجتمعنا على هذه المرحلة في تأكيدنا «لشهر العسل» وفي المعاني المستترة للكلمة ذاتها.

٣ ــ مرحلة تربية الأطفال:

تحقق المرحلة الثالثة الأسرة بالفعل، فهي تربط الشريكين ــ الواحد بآخر ــ بذلك الرباط الحيوي من أطفالهما، الذين هم ثمرة الاتحاد الجنسي، وتنشأ عنها عواطف جديدة يمكن أن تقوِّي من العواطف الأولى (وذلك ليس دائماً). كما يمكن أن تحل إلى حد ما بدلاً من تلك العواطف فتجيء باهتمامات جديدة، كما تنمي المسؤوليات.

٤ ــ مرحلة النضج:

تبرز المرحلة الأخيرة عندما تكون الوظائف البيولوجية للوالدين تحققت وعندما لا يحتاج الأولاد إلى رعاية الوالدين هكذا يتحرر الشريكان من هذه المسؤولية. وينبغي عندئذٍ أن تنشأ اهتمامات جديدة ونواحي نشاط جديدة، لتحلَّ محل الاهتمامات القديمة.

ولا تمر كل الأسر بكل هذه المراحل لأن بعض الأسر تنتهي سيرتها بسبب الموت أو **الطلاق**، كما تختلف طول كل مرحلة مع تغير الظروف فتميل مرحلتا النضج والزفاف إلى الطول في المجتمع الأمريكي، على حين تميل مرحلة تربية الأطفال نحو القصر (مكيفر، المرجع السابق: ٤٦٣ ــ ٤٦٥) بسبب رغبة الآباء في عدد محدود جداً من الأبناء، ولأن الأبناء بعد الشهادة الثانوية يفضِّلون الانفصال عن الآباء.

نلاحظ مما تقدم أن وحدة الدراسة في دورة حياة الأسرة تقتصر على الزوجين وأبنائهما القُصَّر كما نلاحظ أن تصنيف ميكفر وبيج أغفل التفاصيل

التي ترتبط بالتغيير المستمر في شكل الأسرة ومصالحها، وفي السن التي تبدأ عندها الزواج وفي عملية إنجاب الأبناء وعددهم والمهام والواجبات التي تتميز بها كل مرحلة وهذا ما اهتمت به دوڤال كما سيتضح من تصنيفها للمراحل التي تمر بها الأسرة. تقول دوڤال إن الأسرة لكي تستمر في النمو كوحدة اجتماعية فهي تحتاج إلى إشباع متطلِّبات أفرادها البيولوجية والثقافية والاقتصادية. لذلك ركَّزت دوڤال الأعباء المتغيِّرة للأسرة خلال دورة حياتها والأدوار المتعددة للزوج والزوجة والأبناء سواء كانت أدواراً اجتماعية أو اقتصادية أو عاطفية.

وفيما يلي جدول يوضح المهام التي تختص بها الأسرة كما قدَّمتها دوڤال وعرضتها سناء الخولي في كتابها الزواج والعلاقات الأسرية (١٩٧٩م: ٣٤ ـ ٣٥).

جدول يوضح دورة حياة الأسرة الأمريكية
(لإڤيلين دوڤال)

مراحل دورة حياة الأسرة	المكانات في الأسرة	المراحل الحاسمة في الأعباء النامية للأسرة خلال دورة حياتها
(١) زوجان	زوجة	إتمام زواج يرضي الطرفين ـ الاستعداد للعمل والوالدية ـ التلاؤم مع شبكة العلاقات القرابية
(٢) إنجاب الأطفال	زوجة ـ أم زوج ـ أب طفل ذكر أنثى أو كلاهما	يصبح لديهما أطفال ـ يحاولون التوافق معهم، ويعملون على تربيتهم ـ إقامة منزل يوفي باحتياجات الوالدين والأطفال.

[تابع] جدول يوضح دورة حياة الأسرة الأمريكية

(٣) سن ما قبل المدرسة	زوجة ــ أم ابنة ــ أخت ابن ــ أخ	التوافق مع الاحتياجات الضرورية واهتمامات الأطفال قبل سن المدرسة. الفرص المواتية للترقي في العمل.
(٤) سن المدرسة	زوجة ــ أم زوج ــ أب ابنة ــ أخت ابن ــ أخ	التلاؤم مع مجتمع عائلات من المدرسة بطرق بناءة تشجيع تحصيل الأبناء في التعليم.
(٥) سن المراهقة	زوجة ــ أم زوج ــ أب ابنة ــ أخت ابن ــ أخ	حرية نسبية مع تضاعف المسؤولية نتيجة لنضج المراهقين وتحررهم. تكوين اهتمامات خارج نطاق الوالدين التقدم والترقي في العمل
(٦) النشاط الحر	زوجة ــ أم جدة ــ زوج أب ــ جد ابنة ــ أخت ــ عمة ابن ــ أخ خال	إطلاق حرية الشباب في الالتحاق بالعمل أو الخدمة العسكرية أو الجامعة أو الزواج . . . إلخ . مع توجيهات ومساعدات مناسبة
(٧) زوجان في منتصف العمر	زوجة ــ أم ــ جدة زوج ــ أب ــ جد	إعادة بناء العلاقات الزواجية الإبقاء على الروابط القرابية بين الأجيال القديمة والجديدة
(٨) زوجان متقدمان في السن	أرملة / أرمل زوجة ــ أم ــ جد زوج ــ أب ــ جد	المعيشة المنفردة غلق بيت الأسرة التوافق مع الإحالة للمعاش

ـ ٣ ـ
دائرة حياة الأسرة الريفية في الدول النامية
(جنوب أفريقيا وآسيا نموذجاً)

حاولت أبشتاين عرض تصوراتها عن دورة حياة الأسرة الريفية في المجتمعات النامية مركزة على متغير أساسي هو تغيير دور المرأة ومكانتها عبر مراحل دورة حياة الأسرة خاصة بين الطبقات الفقيرة معلِّلة ذلك بأن معظم النساء في تلك الدول تقطن في بيئات زراعية فقيرة اقتصادياًواجتماعياً. وجدير بالذكر أن أبشتاين تعرَّضت في تصنيفها للمرأة الحضرية في بعض الأحيان استناداً إلى قضية محورية وهي أن المرأة الحضرية تقوم بدور الجماعة المرجعية (Reference Group)، بالنسبة للمرأة الريفية ولقد قسمت الباحثة دورة حياة الأسرة إلى خمسة مراحل هي: الإعداد والتكيُّف والتوسُّع والتقوية والتشتُّت. (شكري، ١٩٨٥م: ٢٣٣ ـ ٢٥٦).

١ ـ مرحلة الإعداد:

في هذه المرحلة يقوم الآباء بتعريف الجيل الجديد بالتراث الثقافي للمجتمع. ويقصد بالإعداد، إعداد الأبناء منذ الصغر استناداً إلى أن الإعداد لإقامة وحدة أسرية جديدة يبدأ في مرحلة مبكرة من حياة الطفل فتقوم الأمهات والجدات بتعليم الأولاد والبنات بصفة غير رسمية طقوس مجتمعهم وقيمه ومعتقداته وهو تراث متوارث ينتقل من جيل إلى آخر. وفي بعض الأحيان قد يتمُّ زواج الفتاة قبل سن البلوغ وقبل أن تستكمل تعليمها نتيجة لعادات وتقاليد الأسرة وحالتها الاقتصادية.

٢ ـ مرحلة التكيُّف:

أثناء هذه المرحلة تبلور التنشئة الاجتماعية للجيل الجديد في تكوين وحدات منزلية جديدة. وفي الغالب تكون الزيجات من النوع الأحادي (Monogamy)، حتى إذا سمحت الديانات بالزواج التعددي (كما هو الحال في المجتمع الإسلامي) فإن النسبة الفعلية للزيجات التعددية تكون منخفضة. وعلى الرغم من خشية النساء المسلمات في بنجلاديش من احتمال زواج الزوج من زوجة ثانية (كما هو الحال أيضاً في مصر ومجتمعات شمال أفريقيا) إلاَّ أن كثيراً من النساء في أفريقيا يفضِّلن تعدد الزوجات، وذلك لأن الزواج الأحادي يعطي للزوج سلطة كبيرة لرب الأسرة على زوجته التي تعمل في البيت والحديقة. أما الزواج التعددي فيسمح بأن تتقاسم الزوجات العمل المنزلي والطهي وقد تخرج إحداهن للتجارة والنشاط الاقتصادي الحر.

وتتعرَّض أدوار المرأة ومكانتها للتغير أثناء مرحلة الإعداد وقبل أن تدخل الفتاة في فترة الإنجاب من حياتها، كما أن الفتيات اللاتي لا يغير الزواج من درجة فقرهن قد يتأثرن بالتعليم وفرص كسب العيش فيلجأن إلى تحديد نسلهن وتنظيم أسرهن ولكن لا بد أولاً من إقناع السيدات المسنات في الأسرة.

٣ ـ مرحلة التوسُّع:

يبلغ الإنجاب ذروته في مرحلة التوسُّع. ومن مميزاته أنه يضمن خلود الأبوَّة ويؤدي إلى استمرارية الجماعات القرابية ويُعدُّ ميلاد الطفل مناسبة تراعى فيها الطقوس الدينية والشعائر التي تختلف بالنسبة للذكر عن الأنثى. وبالطبع تزداد حيرة المرأة في هذه المرحلة نتيجة للأعباء المتزايدة الناتجة عن كثرة الأطفال. ويتباين هذا الإحساس بتباين الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي للأسرة، فكلما زاد دخل الأسرة كلما

استطاعت المرأة توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة بعكس المرأة الفقيرة التي تلجأ للعمل خارج المنزل لزيادة دخلها.

وتعلق أبشتاين على تباين استجابات النساء نحو عمل المرأة في الدول النامية مثل الهند وباكستان وبانچلاديش:

- ففي الهند تلجأ المرأة إلى البقاء في البيت وترك العمل بمجرد أن يصبح الزوج أو أحد الأبناء عاملاً في مصنع بأجر أكبر.
- وفي نيجيريا أقرَّت نساء قبائل الهوسا أن معظمهن يفضلن البقاء في الدار، لأن ذلك يقلِّل من عبء العمل عليهن ويرفع من مكانتهن.
- وبالنسبة للدول الإسلامية ترى أبشتاين أن المرأة المحجَّبة التي لا تعمل تعتبر محظوظة لأنها تستمتع بوجودها في المنزل بينما يعمل الرجل ويكدح في قيظ النهار.

ومن الواضح أن مرحلة التوسُّع تزداد اتساعاً كلما زاد الاعتقاد بأهمية الدور الاقتصادي للأبناء. كما أن المرأة تكون مشغولة بمسؤولية إشباع المتطلبات اليومية للأسرة مما يشكل ضغطاً كبيراً على وقتها، كما أنها في هذه المرحلة تصل إلى حالة من الثبات في المعتقدات والممارسات بحيث لا تقبل أي تغيير في حياتها أو في تنشئة أبنائها بصورة جديدة تتفق مع القيم المستحدثة التي تركز على المساواة بين الذكر والأنثى دون تفرقة في المعاملة وفي الرعاية وفي التنشئة.

٤ ـ مرحلة التدعيم:

تدخل الأسرة مرحلة التدعيم عندما يبلغ الأطفال سنّاً يسمح لهم بالمساهمة في الأعباء المالية للأسرة، ويسمح للكبار منهم بالزواج. حينئذٍ يقل الوقت الذي توجّهه المرأة للعناية بالأطفال وتشعر بحرية أكثر تتيح لها المساهمة في تلبية الاحتياجات الأخرى للأسرة. كما تتمتَّع

المرأة بحرية أكبر ومكانة أرفع؛ ففي تايلاند مثلاً كلما زاد سن المرأة كلما كان لها الحق في التعليق بحرية على الموضوعات الاجتماعية والشخصية وغيرها.

وتضيف أبشتاين أن مكانة المرأة تتغير في البيئات الحضرية الأفريقية بتنقُّلها بين المراحل المختلفة لدورة حياة الأسرة كما أن النساء اللاتي يكنَّ ناضجات ومسؤولات عن تنشئة أبنائهن وأحفادهن يكنَّ في مرحلة التدعيم أكثر استجابة للتغيرات الخارجية والقيم الجديدة. ولأن الإسلام يدعو الأبناء إلى استرضاء أمهاتهم، لذلك فالمرأة في مرحلة التدعيم تكون في مركز يؤثر في الأجيال الجديدة خاصة الإناث.

٥ ــ مرحلة التشتُّت:

تبدأ مرحلة التشتت عند زواج الأبناء، وفي أغلب الأحيان يكون أحد الوالدين على قيد الحياة عندما تتكوَّن أسرة جديدة وتنجب أطفالاً بدورها. ومن الواضح أن وجود الأجداد وخاصة الجدّات يلعب دوراً هاماً في استمرار العادات والمعايير التقليدية، إلّا أن المجتمعات على اختلاف ثقافاتها تتأثر بمحاولات الأجيال التالية للتكيُّف مع التحوُّلات الاجتماعية والاقتصادية، فالتفاعل الاجتماعي بين الأجيال المتعاقبة هو الذي يحدد نمط التغير الاجتماعي.

يتَّضح مما سبق أن النماذج **الثلاثة** لدورة حياة الأسرة قد تأثرت بمرحلة تاريخية محددة لكل مجتمع ومدى تأثر الواقع الاجتماعي بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونمط الإنتاج السائد، سواء في المجتمع الأمريكي أو بلدان جنوب أفريقيا وآسيا، حيث يسود في المجتمع الأول نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج التي تستبعد الأسرة عن مجال الإنتاج وتعتبر الأسرة النووية ذات الوظيفة البيولوجية الاجتماعية هي الأساس.

أمـا مجتمعات جنـوب آسيا وأفـريقيا فهي مجتمعـات ريفيـة تعتمـد على نمط الإنتاج المعيشي والنقدي؛ إذ تلعب الأسرة دوراً بالغـاً في مد السـوق المحلي بالإنتاج؛ كما أنها توفر بالصناعات المنزلية الكثير من متطلباتهـا حتى لا تضطر لشـراء احتيـاجـاتهـا نقـداً من السـوق. وتتصف هـذه المجتمعـات بـالتبعيـة للرأسمالية العـالمية ممـا يزيـد من تخلُّفها وتبعيتهـا بدلاً من استثمـار مواردهـا بصورة تحقق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لها.

وإذا كـان النمـوذج الأول لـدورة حيـاة الأسـرة المصـريـة يتَّصف بـالعموميـة ويصلـح تطبيقـه على الأسرة الحضـرية المثـاليـة، إلاَّ أن النمـوذج الثـاني يتضمن الكثير من التفـاصيل التي تـوضـح التغيـرات التي تحـدث في الأسرة عند تحـوُّلها من مـرحلة إلى أخرى. وعلى الـرغم من محاولـة الإشارة إلى الفروق الريفيـة الحضريـة والفروق الـطبقية وأثـرها على تبـاين دورة حياة الأسرة المصرية إلاَّ أن ذلك يحتاج إلى مزيد من الدراسات الأمبيريقية.

— ٤ —
رؤية نقدية للنماذج السابقة

يتَّضح من مناقشة التصنيفات السابقة، أن دورة حياة الأسرة ليست نهائية تصدق على جميع المجتمعات أو الثقافات، وإنما تصلح كمصنف للدراسة والتحليل والمقارنة. والحقيقة أن دورة حياة الأسرة متَّصلة كل مرحلة منها ليست لها بداية ولا نهاية بصورة محددة قاطعة كما أنها تختلف من ثقافة إلى أخرى:

١ ــ فبينما نجد أن دورة حياة الأسرة قد تبدأ بعقد الزواج في المجتمعات الغربية التي تعترف بالحب الرومانسي قبل الزواج، إلَّا أن دورة حياة الأسرة المصرية تبدأ بفترة الخطوبة التي يعلق عليها أهمية خاصة حيث يمكن التنبؤ بإمكانية نجاح هذا الزواج أو فشله واتخاذ قرار يحسم هذه المرحلة بتكملة دورة حياة الأسرة أو فضها نهائياً.

٢ ــ إن ارتفاع متوسط السن في الدول الغربية يطيل من الفترة التي يقضيها الزوجان وحيدين بعكس الحال في المجتمع المصري، حيث إن الفارق الكبير في السن بين الزوج والزوجة وانخفاض متوسط عمر الإنسان المصري يؤدي إلى الوفاة المبكرة للزوج وبقاء الزوجة وحيدة تكمل المشوار بمفردها وبعد ذلك إما أن تعيش مع ابنها الأكبر أو أن يبقى معها أصغر أبنائها بعد الزواج، أو تتنقل بين بيوت أولادها في كل منها تقضي فترة معينة.

٣ ــ إذا كانت دورة حياة الأسرة في المجتمعات الغربية، تنتهي في اللحظة التي يبلغ فيها الأطفال مبلغ الكبار ويغادرون بيت الأسرة ليستقلوا عن سلطة الوالدين، إلَّا أننا نجد أن مسؤولية الآباء تجاه الأبناء تستمر في

الأسـرة المصريـة (خاصـة الإناث) حتى بعـد الزواج، بـل إن مسؤوليـة ولهفة الأجداد على أحفادهم واضحة جداً في الثقافة المصرية.

٤ ــ لا شك أن كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسـرة تؤثر على حيـاة تلك الأسـر من نـواحٍ متعـددة، لأن دورة حيـاة الأسـرة لا تتغيـر حسب سن الأبنـاء فحسب، بل حسب عـدد الأطفال وحسب معـدل تتابـع إنجـاب الأطفال. والوضـع السائد في الأسر الغربية أن دورة حياة الأسرة العاديـة تطول بسبب تأخُّر الزواج، وتبـاعد الفـاصل الـزمني بين كل طفـل وآخر في حالة عـدد الأطفال القليـل، وبناء على المؤشـرات السابقـة نجد أن دورة حياة الأسرة المصرية قصيرة للأسباب التالية:

(أ) انخفاض سن الزواج.
(ب) إنجاب عدد كبير من الأبناء.
(ج) تقارب الفاصل الزمني بين كل طفل وآخر.
(د) فارق السن الكبير بين الزوج والزوجة.

* * *

ثالثاً ــ خطة مقترحة لدراسة دورة حياة الأسرة العربية:

عنـد دراسة دائـرة حياة الأسـرة يجب أن يؤخذ في الاعتبـار تغير شكـل الأسـرة بتغيـر نمط الانتـاج كمـا يجب التـركيـز على الاعتبـارات الـدينـاميـة للمجتمـع وفهم السياق التاريخي والطبقي قبل تحليل الأسرة أو وحدة المعيشة (Household) كما تتم المقارنة بين الأسرة الـريفية والأسـرة الحضريـة والأسرة البدوية وتقييم تأثُّر الهجرة الريفية الحضرية على أدوار أفراد الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية. ومن خلال الدراسة الميدانيـة للقطاع الـريفي يمكن المقارنة بين وحـدة المعيشة ذات الملكيـة الزراعيـة الكبيرة والمتـوسطة والصغيرة وكذلك الوحدات المعيشية المعدمة وازدواجية أدوار المرأة والأطفال

نتيجة لأهميتهم الاقتصادية مما يضيف أبعاداً جديدة عند دراسة دورة حياة الأسرة الريفية بوجه خاص. وبالنسبة للقطاع الحضري والصناعي يمكن المقارنة بين الأسرة الفقيرة والأسرة المستقرة اقتصادياً والأسرة الغنية للكشف عن الفروق الطبقية وأثرها على أدوار أفراد الأسرة خلال دورة حياتها.

كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أثر نمطي الانتاج والفروق الطبقية على حجم الأسرة وعدد الأجيال المقيمة في مسكن واحد، وشكل الأسرة السائد سواء في القطاع الريفي أو الحضري، وسواء بين الأسر الفقيرة أو الغنية؛ إذ أن هناك أشكالاً متعددة من الأسر مثل الأسرة النووية والأسرة الممتدة والأسرة الممتدة المعدلة (إقامة الأبناء بعد الزواج في مساكن قريبة من الأسرة في الريف) والأسرة الزواجية المعدلة (إقامة الأبناء بعد الزواج في مساكن قريبة من الأسرة في الحضر). وفي المجتمعات الإسلامية توجد الأسرة المركَّبة (أي التي بها أكثر من زوجة).

ويمكننا القول إن هناك فترات في دورة حياة الأسرة لها دلالة واضحة في المجتمعات التقليدية مثل فترة الخطوبة حيث يتم التعارف والتقارب بين الفتى والفتاة أثناء هذه الفترة سواء تحت الرقابة المباشرة أو غير المباشرة من الأهل، أو يترك الخطيبان بمفردهما للتعارف خلال الأنشطة الاجتماعية والترفيهية للأصدقاء والأقارب. وعلى العكس من ذلك إن المجتمعات المتحررة مثل أمريكا وأوروبا والسويد وبلجيكا وغيرها تسمح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج حيث يهتم الأفراد بالتوافق التام بين الزوجين عاطفياً وجنسياً بصفة خاصة تأكيداً لمفهوم الحرية وحب الذات والمنفعة الشخصية؛ ولذلك فمن المألوف أن تبدأ الأسرة مع وجود أطفال بها.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً حالات تكرار الزواج أن بعض الأزواج والزوجات لديهم أطفال من زيجات سابقة مما يجعلهم عند الزواج التالي يبدأون دورة حياتهم في مراحل تالية.

وفيمـا يلي تقترح البـاحثة خـطة تصـوريـة لـدراسـة دورة حيـاة الأسـرة المصـرية وهي تنقسم إلى ثـلاث قضـايـا رئيسيـة على أن يؤخـذ في الاعتبـار الفروق الطبقية والفروق الريفية الحضرية والبدوية:

(١) الاعتبارات الدينامية لدورة حياة الأسرة.

(٢) الإطار المنهجي لدراسة دورة حياة الأسرة المصرية.

(٣) توقعات لنتائـج الدراسة حسب النموذج المقترح.

ـ ١ ـ
الاعتبارات الدينامية
لدورة حياة الأسرة المصرية

عند دراسة دورة حياة الأسرة المصرية يجب أن يؤخذ في الاعتبار التحولات والتغيرات المتوقعة عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى. ولذا نركز على القضايا التالية:

(أ) الخصائص الديموجرافية (الزواج ـ الخصوبة ـ الوفاة).

(ب) توزيع الأدوار داخل الأسرة، عملية اتخاذ القرار وتوزيع المسؤوليات.

(ج) السلوك الاجتماعي المتغير وتوقعات الدور بالنسبة للآباء.

(د) السلوك الاجتماعي المتغير وتوقعات الدور بالنسبة للأبناء على اختلاف أعمارهم.

(هـ) التغيرات الهامة والأحداث التي تنشأ في أوقات معينة في الأسرة مثل إنجاب الأطفال، والمراحل العمرية التي يمر بها الطفل والشعائر التي تصاحب عملية الانتقال من مرحلة عمرية إلى أخرى.

(و) التنشئة الاجتماعية للأبناء والتباين في أسلوب التنشئة بين أول طفل وآخر طفل وبين الذكور والإناث.

(ز) تغير مركز المرأة ومكانتها عبر المراحل المختلفة.

(ح) تراجع سلطة الآباء واستقلال الأبناء، (الصراع بين الأجيال).

(ط) الأدوار الاقتصادية لأفراد الأسرة.

(ي) استقلال الأبناء اقتصادياً.

(ك) الروابط الجيلية بين الآباء والأبناء ثم بين الآباء والأحفاد بعد ذلك.

(ل) الاعتماد المتبادل بين الأجيال وتوقعات الآباء من الأبناء والأحفاد بعد تقدمهم في العمر.

ومن الواضح أن جميع البيانات المفصلة عن الموضوعات السابقة يجب أن تتبعه مقارنة بين الأسر الريفية والحضرية والبدوية، وكذلك المقارنة بين الأسر بناء على الفروق الطبقية وملكية وسائل الإنتاج والحيازات الزراعية، بالإضافة إلى ما هو شائع في مصر والمجتمعات في العالم الثالث من وجود أقارب يقيمون بصفة دائمة أو مؤقتة في الوحدة السكنية وعدد الأجيال في السكن الواحد.

- ٢ -
الإطار المنهجي لدراسة
دورة حياة الأسرة المصرية

(أ) الهدف من هذه الدراسة تحليل مراحل التطور والتغير التي تمر بها الأسرة من بداية تكوينها أي منذ الخطوبة والزواج حتى تفككها بالطلاق أو الوفاة، وملاحظة ديناميات التفاعل داخل الأسرة وفقاً للتغير العمري لأفرادها، وقدرة الأسرة على أداء الأدوار المتوقعة منها في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بصورة قد تؤدي إلى تحقيق الأسرة لواجباتها والأدوار المتوقعة من أفرادها أو فشلها نتيجة للأزمات والصراعات التي تواجهها في الواقع الاجتماعي.

(ب) يجب الاستعانة بالمنهج الطولي (Longitudinal Method) لجمع البيانات عن دورة حياة الأسرة والقيام بدراسة تتبعية (Panal Study) لعينة الدراسة أكثر من مرة في فترات متباعدة بأن يتم مقابلة مجموعة من الأزواج فور عقد قرانهم مع تحديد التاريخ، ثم يتم إجراء مقابلات أخرى لنفس المجموعات بعد ثلاثة سنين ثم ست سنوات لمعرفة المرحلة التي وصلت إليها الأسرة وفقاً للنموذج المقترح للدراسة.

(ج) نظراً لأهمية بعد الزمن (Time Dimension) عند دراسة دورة حياة الأسرة لذا يعد الاتجاه التطوري (Development Approach) أفضل المداخل النظرية لدراسة مراحل تطور الأسرة، فهو يركز على مفاهيم التغير والنمو والتنمية البشرية والأدوار والمكانة، وتغير أنماط الاستهلاك، كما يهتم بدراسة الضغوط التي تواجهها الأسرة سواء كانت من داخل الأسرة أو من خارجها وغيرها من القضايا الأسرية التي

يمكن تحليلها في المدى القصير أو البعيد. كما يتميز المنهج الطولي والاتجاه التطوري بأنه يحاول دراسة التغير في نسق الأسرة الذي يحدث بمرور الزمن.

وأفضل وسيلة لجمع البيانات هي ملاحظة السلوك الاجتماعي لأفراد الأسرة داخل الأسرة أو في الواقع الخارجي وتطبيق مقاييس استخدام الوقت (Time use scales) لمعرفة توزيع وقت أفراد الأسرة على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية وإن كان يحدث بصورة متكررة أو يتم حدوثه مصادفة وعلاقة ذلك بنوعية الأطفال ونوعية مستوى المعيشة المرغوب فيه من جهة الوالدين.

(د) ونقترح لهذه الدراسة أن تكون الوحدة السكنية (Household) هي وحدة التحليل باعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية تتكون من الزوج والزوجة والأطفال الذين يقيمون معاً في مسكن مستقل وقد يطلق على الوحدة السكنية مصطلح وحدة المعيشة خاصة في الريف أو في المناطق الحضرية الفقيرة أو المتخلفة. إذ أن من الشائع وجود أقارب للأسرة النووية تشترك في نفس الوحدة المعيشية وفي الأعمال المنزلية ورعاية الأبناء، كما يشتركون في العمل الإنتاجي مثل الزراعة والإنتاج الغذائي والحرف اليدوية البسيطة فنمط الأسرة المتعارف عليه في الكتابات الغربية لا يتفق مع الأنماط الأسرية المعروفة في العالم الإسلامي وفي مجتمعات العالم الثالث بوجه عام، كما توجد أنماط من السكن المشترك يجب أن يؤخذ في الاعتبار. والسكن المشترك في الريف يأخذ شكلاً مغايراً عن ما هو في المناطق الحضرية المتخلفة. فهو في الأول يتكون من عدة أسر نووية أو ممتدة متلاصقة جغرافياً وعلى الرغم من استقلالها المعيشي إلَّا أن هناك تفاعلاً وخدمات متبادلة بينهم اجتماعياً واقتصادياً. أما الإقامة المشتركة في الحضر فهي عبارة عن

مجموعة من الأسر النووية أو الممتدة المتلاصقة جغرافياً ولكن لا تربطهم ببعض أية قرابة، ولا يمنع ذلك من وجود بعض أنواع التفاعل الاجتماعي بصفة خاصة.

نستخلص مما سبق أن وحدة التحليل الأساسية لدراسة دورة حياة الأسرة قد تكون «الأسرة النووية» أو «الوحدة السكنية المعيشية» أو «جماعات السكنى المشتركة».

(هـ) ولجمع البيانات اللازمة عن دورة حياة الأسرة يجب القيام بدراسة تتبعية على نفس عينة الأسر مثال ذلك:

(١) مقابلة عينة من الأزواج الذين تم عقد قرانهم عند بداية البحث.

(٢) مقابلة نفس عينة الأزواج بعد ثلاث سنين ثم ست سنوات لمعرفة في أي مرحلة توجد الأسرة.

(٣) أن يؤخذ في الاعتبار عدد الأسر التي توقفت نتيجة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين وعدد الأسر التي بقيت بدون أطفال سواء بسبب العقم أو لعدم رغبة الزوجين أو أحدهما في الإنجاب في المراحل الأولى من الزواج.

(٤) تضم العينة أيضاً الزيجات التي سبق لأحد طرفيها الزواج، ويوجد بها أطفال من زواج سابق لأحد الزوجين أو كلاهما.

والهدف من إجراء الدراسة التتبعية على نفس الأزواج اكتشاف مدى اتفاق أو اختلاف نتائج الدراسة مع النموذج المقترح والذي سوف نعرضه فيما بعد.

- ٣ -
نموذج مقترح لدراسة دورة حياة الأسرة المصرية الحضرية

إن النموذج المقترح لدورة حياة الأسرة المصرية الحضرية يحتاج لدراسة الأمبيريقية والتحليل مع إجراء دراسات مماثلة للأسرة الريفية والأسرة البدوية. وهناك قضية محورية في هذا النموذج أن دورة حياة الأسرة لا تتكون من مراحل منفصلة، بل إنها مراحل متصلة ومتداخلة كما أنه من الصعب تحديد الفئات العمرية للأبناء ولذلك سوف يقتصر توزيع مراحل دورة حياة الأسرة على الزوجين وتعليم الأبناء والنشاط الاقتصادي للأبناء ثم تكوين أسر جديدة لهم وخروجهم من منزل الأسرة.

(أ) **المرحلة الأولى**: مرحلة الإعداد للزواج: الخطوبة وكتب الكتاب وتأثيث منزل الزوجية.

(ب) **المرحلة الثانية**: بدء الحياة الزوجية ولا يوجد أطفال.

(ج) **المرحلة الثالثة**: الزوجان بطفل واحد أو أكثر دون سن الثالثة.

(د) **المرحلة الرابعة**: الزوجان وجميع الأطفال قبل سن الدراسة.

(هـ) **المرحلة الخامسة**: الزوجان وجميع الأطفال في المدارس.

(و) **المرحلة السادسة**: الزوجان وأكبر الأبناء انتهى من دراسة الثانوية ويعمل أو يدرس بالجامعة (صراع الأجيال).

(ز) **المرحلة السابعة**: الزوجان وأكبر الأبناء قد بلغ مرحلة الشباب وباقي الأبناء في مرحلة المراهقة يدرسون بالمدرسة الثانوية أو بالجامعة.

(ح) **المرحلة الثامنة**: الزوجان وقد تقدم بهما العمر وقد ترك الأبناء المتزوجون المنزل بينما بقي الأبناء غير المتزوجين وظهر دور جديد للزوجين هو دور الجد والجدة.

(ط) **المرحلة التاسعة**: الزوجان وقد تقاعد الزوج أو كلاهما حتى وفاة أحد الزوجين. تأخذ العلاقات بين الآباء والأبناء شكلاً جديداً يفرض على الأبناء مسؤولية رعاية الآباء والإنفاق عليهم إذا تطلب الأمر، كما يقوم الأجداد بدور بديل عن الحضانة برعايتهم للأحفاد الصغار.

توقعات لنتائج الدراسة
وفقاً للنموذج المقترح

سبق أن ذكرنا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار الزيجات التي تتم لثاني مرة أو لثالث مرة ويوجد بها أبناء كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار انتهاء الأسرة بسبب الطلاق أو الوفاة أو عدم الإنجاب. والواقع أن انتهاء الأسرة بالطلاق أو بالوفاة قد يحدث في أي مرحلة من مراحل دورة حياة الأسرة، وإن كان من المتوقع أن يتزايد الطلاق في المراحل الأولى بينما تتزايد احتمالات الوفاة في المراحل الأخيرة من دورة الأسرة.

الشكل الأول من الأسر، وفقاً لدائرة حياة الأسرة المقترح.

قد يتضح من البيانات ما يأتي:

(أ) بدأت الأسرة في المرحلة الأولى وما زالت فيها أي زوجان بدون إنجاب.

(ب) بدأت الأسرة في المرحلة الأولى وانتقلت للمرحلة الثانية.

(ج) بدأت الأسرة في المرحلة الأولى وتعددت المرحلة الثانية وهي الآن في المرحلة الثالثة.

الشكل الثاني من الأسر، بدأ وفقاً لدائرة حياة الأسرة ولكنها انتهت بالطلاق:

(أ) بدأت الأسرة في المرحلة الأولى وانتقلت مباشرة إلى الطلاق..

(ب) بدأت الأسرة في المرحلة الأولى وانتقلت إلى المرحلة الثانية ثم الطلاق.

(ج) بدأت الأسرة في المرحلة الأولى وانتقلت إلى المرحلة الثانية ثم إلى المرحلة التاسعة بوفاة أحد الزوجين.

الشكل الثالث من الأسر، بدأ بالمرحلة الثانية وذلك لوجود أبناء من زواج سابق:

(أ) بدأت بالمرحلة الثانية وهي الآن في المرحلة الثالثة.

(ب) بدأت بالمرحلة الثانية وتعدت المرحلة الثالثة وهي الآن في المرحلة الرابعة.

(ج) بدأت بالمرحلة الثانية وانتقلت مباشرة إلى الطلاق.

(د) بدأت بالمرحلة الثانية ثم انتقلت إلى المرحلة الثالثة ثم إلى الطلاق.

(هـ) بدأت بالمرحلة الثانية ثم انتقلت إلى المرحلة الثالثة ثم المرحلة التاسعة بوفاة أحد الزوجين.

الشكل الرابع للأسر، بدأ بالمرحلة الثالثة وذلك لوجود أبناء قبل سن الدراسة:

(أ) بدأت بالمرحلة الثالثة والآن في المرحلة الرابعة.

(ب) بدأت بالمرحلة الثالثة وتعددت المرحلة الرابعة إلى الخامسة.

(ج) بدأت بالمرحلة الثالثة وانتقلت إلى الطلاق.

(د) بدأت بالمرحلة الثالثة ثم انتقلت إلى المرحلة الرابعة ثم إلى الطلاق.

(هـ) بدأت بالمرحلة الثالثة ثم انتقلت إلى المرحلة الرابعة ثم إلى التاسعة لوفاة أحد الزوجين.

إن النموذج السابق لـدورة حياة الأسـرة يركـز في شكله الظاهـري على أفراد الأسرة: الزوج والزوجـة والأبناء ولكنـه تفصيلاً يغـطي الأبعاد التي سبق ذكرها كما يشتمل على الأقارب والأفراد المقيمين بالمنزل أو بالوحـدة السكنية والنشاط الذي يقومون به إلى جانب أفـراد الأسرة الأصليين سـواء كان نشـاطاً اجتمـاعياً أو اقتصـادياً أو تـرفيهياً وغيـرها من الأنشـطة المتعددة التي تقـوم بها الأسرة بالإضافة إلى مـظاهر التفكـك والصراع الـزواجي أو بين الآباء والأبنـاء وأثـر الظروف الاقتصـادية والاجتمـاعية للواقـع الخـارجي على أفـراد الأسـرة وعمليات التفاعـل المتبادل بين الأسـرة والمجتمع والتغيرات التي تحـدث في الأسرة نتيجة للتغيرات التي تحدث في المجتمـع.

□ □ □

الفصل السادس

الأسرة والتصنيع

تكوَّنت الأسرة لإشباع حاجات الإنسان البيولوجية فالاجتماعية، ثم تطورت الأسرة بتطور الحاجات الإنسانية ونتيجة حتمية لذلك تطورت وسائل الانتاج لإشباع رغبات الإنسان، وبعد بدء الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي المستمر تطورت وسائل الإنتاج فتطورت الأسرة وأساليبها بالتالي لإشباع الحاجات الإنسانية الضرورية الثانوية.

ومما لا شك فيه أن الحاجات الإنسانية تختلف باختلاف المجتمعات من حيث درجة تقدمها أو تخلُّفها ومن حيث كونها ريفية أو حضرية والفروق الطبقية داخل المجتمع الواحد. وقد تغيرت الأسرة فبعد أن كانت وحدة اجتماعية اقتصادية تحت السلطة الأبوية (Patriarchal) تحولت إلى وحدة اجتماعية ــ استهلاكية تتسم بديموقراطية العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة. لذلك فإن الشكل الحالي للأسرة في مجتمع ما نتاج لعملية تاريخية ومحصلة للعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولقد صاحب التصنيع سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على المجتمعات النامية ذات الاقتصاد المتخلف التي يغلب عليها الطابع الزراعي حيث تمثل العشائر والبدنات والأسر الممتدة وحدات اقتصادية تمارس الإنتاج الزراعي والإنتاج المعيشي الذي يقوم به أفراد الأسرة بدون أجر. وقد أدَّت سيطرة الرأسمالية العالمية لدول المركز إلى تبعية البلدان النامية التي ظهر فيها الاقتصاد السلعي

والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللأراضي الزراعية مما أدى إلى تحول أعداد كبيرة من الفلاحين إلى عمال زراعيين بأجر، كما تغير الدور الاقتصادي للمرأة والرجل وتحول الإنتاج المعيشي إلى إنتاج سلعي، وأصبح الفلاحون يشترون احتياجاتهم نقداً بدلاً من تصنيعها كإنتاج منزلي، وقد أصبح هذا هو حال المجتمعات المتخلفة اقتصادياً والمجتمعات الزراعية التابعة للسوق العالمي في تسويق منتجاتها.

وفيما يلي نتناول الموضوعات التالية في محاولة التطبيق على المجتمع المصري باعتباره ممثلاً لمجتمعات العالم الثالث:

(١) الدراسة السوسيولوجية للتصنيع والأسرة.
(٢) حتمية العلاقة بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة.
(٣) العلاقة الجدلية بين التصنيع والأسرة.
(٤) ديناميات العلاقة بين حجم الأسرة والوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي.

أولاً ـ الدراسة السوسيولوجية للتصنيع والأسرة:

تؤكد الكتابات المختلفة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتمية العلاقة بين التصنيع وشكل الأسرة النووية باعتباره أكثر ملائمة لعملية التصنيع وما يصاحبها من حراك جغرافي واجتماعي ومهني. وقد أثار هذه القضية إميل دوركايم ومن بعده وليم أوجبرن مؤكدان أن التصنيع (كمتغير مستقل) أدى إلى تقلص حجم الأسرة وتناقص وظائفها. ولقد تعرضت كثير من الكتابات النظرية والدراسات الأمبيريقية إلى العلاقات المتبادلة بين الأسرة والتصنيع تلك العلاقة التي من أبرز سماتها زوال الروابط القرابية الممتدة وعزلة الأسرة النووية واعتبارها الشكل النهائي للأسرة في المجتمعات الحضرية الصناعية بما فيها المجتمعات النامية الآخذة بالتصنيع. (Ogburn & Nimkoff, 1955).

ومما لا شك فيه أن الدراسة السوسيولوجية للأسرة باعتبارها أحد الأنساق الأساسية في المجتمع وعلاقتها بالتصنيع يجب أن تتم في ضوء التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الثقافية والديموجغرافية لهذا المجتمع. ولقد تباينت وجهات نظر علماء الاجتماع من حيث أثر التصنيع على الأسرة حيث ركز البعض على الجوانب الإيجابية بينما تناول البعض الآخر الجوانب السلبية للأسرة الممتدة. أما الآثار الإيجابية للتصنيع على الأسرة فتتمثل في أن تفكك نظام العصبية والعلاقات القرابية التقليدية ضروري لاستمرار التقدم الصناعي الرأسمالي. وأن الأسرة النووية(أو الزواجية) التي تتكون من جيلين فقط أصبحت النموذج المثالي للمجتمعات الصناعية؛ لأن الصناعة في اختيارها للقوى العاملة تركز على المهارة الفنية والكفاءة والتدريب (Parsons, 1949, Parsons & Bales, 1955, Ogburn & Nimkoff, 1955)، ولا تركز على الانتماءات القرابية أو الدينية أو الحرفية كما كان الحال في مصر واليابان والهند وغيرها من المجتمعات التي عرفت الصناعة منذ أواخر القرن التاسع عشر (Goldthorpe, 1979: 112 - 129).

ويتفق علماء الاجتماع الوظيفيون والماركسيون في أن الشكل الممتد للأسرة يقف عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها لا تحث على التغيير وترفض التحديث، والحقيقة أن الدراسات السوسيولوجية للأسرة تفتقد النتائج الأمبيريقية للتحقق من صدق التعميمات التي تطلق عن العلاقة بين التصنيع والأسرة، كما تفتقر للدراسات المقارنة للكشف عن التباين البنائي والثقافي والاقتصادي ومدى ملاءمته وتقبله للإنتاج الصناعي والدليل على ذلك أن بعض الدارسين يرون أن الفردية (Individualism) والإنجاز (Achievement) اللذين تتميز بهما الأسرة النووية يتفقان مع متطلبات الإنتاج الصناعي، بينما يرى البعض الآخر أن الأسرة الممتدة بما تنطوي عليه من التزامات جماعية لا تقف

عقبة أمام التصنيع والتقدم الاقتصادي والدليل على صدق ذلك ما أثبتته نتائج الأبحاث التي أجريت على المجتمعات النامية مثل مصر والأردن واليمن وغيرها من المجتمعات في أفريقيا وآسيا حيث تبيَّن أن التغير البنائي والثقافي الذي يحدث في القرية يتم دون أن تفقد القرية أسسها ودعائمها التقليدية. فقد عرف الريف الإنتاج السلعي وتحول الفلاحون من زراعة أرض الأسرة بدون أجر إلى العمل المأجور في أراضي الغير أو في المناطق الصناعية القريبة أو البعيدة، كما أصبحت المرأة تعمل بأجر في المزارع المجاورة إلى جانب العمل المنزلي والإنتاج المعيشي التقليدي (منصور، ١٩٨٦م، لويد، ١٩٨٠م: ١٨١ ـ ٢٠٤، عبد المتعال، ١٩٧١م، طولان، ١٩٨٦م، العيسى، ١٩٧٥م).

إن اختلاط الفلاحين بالعالم الخارجي نتيجة للهجرة الداخلية والخارجية أحدث تطوراً في الأنماط التقليدية الاجتماعية لأهل الريف منها معرفة السلع الجديدة المعمرة والاستهلاكية وامتلاك السيارات والإقامة في مساكن حديثة البناء.

وعلى الرغم من العلاقة الجدلية بين التصنيع والأسرة يمكننا القول إن هناك اتفاقاً بين علماء الاجتماع حول قضية محورية هي أن التصنيع قد أحدث تغيرات أساسية في بناء الأسرة ووظائفها بفضل ظهور المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والصحية والدينية والترفيهية التي أفقدت العائلة بالمفهوم التقليدي بعض واجباتها. وإن أبلغ أثر تركه التصنيع على الأسرة هو خروج المرأة للعمل واستقلالها الاقتصادي والاجتماعي عن أسرتها الأم وعن الرجل بصفة عامة وإتاحة فرص التعليم والعمل وعضوية النقابات العمالية مثلها مثل الرجل بالرغم من التمييز النوعي الذي لم تخف حدته بعد.

ويتضح مما سبق أن المدينة لم تستأثر وحدها بالتقدم التكنولوجي بل شاركتها في ذلك القرية فالنمو الحضري المصاحب للتصنيع جاء على

حساب التقلص الفردي لأن التصنيع جذب قطاعات كثيرة من القوى العاملة الزراعية، كما جذب المتعلمين والكفاءات المهنية للإقامة بالمدينة، وقد أدَّى ذلك إلى تأثر الخصائص الاجتماعية والثقافية للقرية بالتصنيع وبالمدينة مما أوجد بعض الخصائص المشتركة بينهما (عودة، ١٩٨٣م: ٨٩ ـ ٩١).

ثانياً ـ حتمية العلاقة بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة:

لم يهتم علماء الاجتماع الغربيين بدراسة نسق القرابة (Kinship System) لأنه يلعب دوراً ضئيلاً في المجتمعات الصناعية المتقدمة خاصة في أمريكا. وعلى الرغم من ذلك ركز كثير من الدراسات على علاقة الأسرة النووية بالأسرة الممتدة خاصة بين الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة. وقد اتضحت أهمية القرب المكاني بين الأسرة لتدعيم هذه العلاقة، بالإضافة إلى وجود بعض المعايير التي تؤكد أهمية الالتزام (Committment) نحو الآباء والأبناء والأخوة والأنساب. فالأسرة المرتبطة بوشائج قرابية تميل إلى تكوين شبكة من العلاقات المتبادلة ومن مظاهر ذلك: معيشة الأقارب في المنزل خاصة كبار السن، والمساعدات المالية، وإظهار الحب والولاء لكبار السن والأقارب الذين يعيشون بمفردهم.

وقد ساعد على ذلك زيادة عدد كبار السن نتيجة لارتفاع متوسط السن في أوروبا وأمريكا وزيادة مسؤولية الدولة تجاههم لرعايتهم اجتماعياً وصحياً، بالإضافة إلى الانتعاش الاقتصادي وارتفاع الدخول مما قضى على المبررات الاقتصادية التي تشجع نمط الأسرة النووية المنعزلة (Susman & Burchinal, 1962, Litwak, 1965, Elliot, 1986).

وقد أثبتت الدراسات الأمبيريقية في بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة عكس ما ذكرته مارچريت ميد (١٩٤٨) وبارسونز (١٩٥٤) عن أن الأسرة النووية تبتعد عن دائرة الأقارب بما فيها الوالدين نتيجة للاستقلال

الاقتصادي والتباعد الجغرافي، كما أدت الثورة الصناعية في مجال النقل والمواصلات إلى تقريب المسافة ولم يعد البعد المكاني عقبة أمام التفاعل بين الأسر (شكري: ١٩٧٩م)، بل إن الخصائص الاجتماعية للقرية قد تأثرت بالخصائص الاجتماعية للمدينة مما أدى إلى وجود بعض الخصائص المشتركة بين الريف والحضر. إن تشابه أسلوب حياة الأسرة (Family Life Style) الريفية والحضرية في المجتمعات المتقدمة يرجع إلى ما هو متعارف عليه من أن الفروق الريفية الحضرية في الدول الصناعية المتقدمة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية آخذة في التلاشي بعكس الحال في الدول المتخلفة والنامية التي تفتقد فيها القرية امتيازات التنمية التي تخصص للمدينة.

وإذا حاولنا مناقشة العلاقة بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية خاصة مجتمعات العالم الثالث سواء في أفريقيا أو جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية فسوف نجد تأكيداً لما يقوله علماء الاجتماع من أن المجتمعات الزراعية تضم أبنية أسرية مركبة أو ممتدة، وإن المجتمعات الصناعية تتسم بأبنية أسرية تعرف بالأسرة النووية وتعتبر الأسرة الممتدة تنظيماً له صفة الاستمرار والبقاء، وهو يشتمل على عدد الأفراد يتضاعفون بالمولد، وتضم أيضاً أقرباء غير متزوجين أو أفراداً مستقلين يدينون عادة بالولاء للزعامة الأبوية (Patriarchal Power).

وبناء على ذلك، تعرف الأسرة الممتدة إجرائياً بأنها تتكون من الأب وزوجته وأبنائهما المتزوجين وأطفالهم، وبناتهما غير المتزوجات. وقد تضم هذه الأسرة أحد الأصهار المسنين ممن ينحدرون من جانب الأب في أغلب الأحيان. والأسرة الممتدة بهذا المعنى قد يصل عدد أفرادها إلى ما يقرب من ثلاثين فرداً أو أكثر يعيشون في مساكن متلاصقة حيث يعمل الذكور في أرض يملكونها ملكية جماعية بينما تقوم النساء بالعمل المنزلي ورعاية الأطفال

والإنتاج المعيشي. وتُعد الأسرة الممتدة نسقاً للضمان الاجتماعي لأنها تحقق الحاجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لأفراد الأسرة وهي ممتدة لأنها تتبع قيادة فردية لأب واحد، وهكذا تكون الأسرة الممتدة نظاماً مهيمناً في المجتمع الزراعي التقليدي خاصة في جنوب أفريقيا وفي جنوب آسيا. ومهما تعددت الاحتياجات فإن الأسرة الممتدة مهيأة لتلبية هذه الاحتياجات والوفاء بهذه المطالب، وهذا ما نلاحظه من نتائج الدراسات التي أجريت على الريف المصري والريف في جنوب أفريقيا (طولان، ١٩٨٤م؛ منصور، ١٩٨٥م). وقد اتضح من الدراسات العديدة التي تضمنها كتاب المرأة والمشكلة السكانية (ريتشارد أنكر وزملاؤه، ١٩٨٥م) أن الأسرة الممتدة في المجتمعات السابقة على التصنيع بتسلسلها من العشيرة إلى القبيلة تشبه مركز الدائرة في خلية اقتصادية اجتماعية سياسية، وأن الوحدة السكنية في القطاع الريفي تعد تنظيماً اجتماعياً صلباً ترسم فيه الحقوق والواجبات المشتركة والمتبادلة بدقة متناهية. ويقوم هذا التنظيم على تقسيم للعمل على أساس النوع والسن، وقد تنشأ في الأسرة الواحدة فروق طبقية حيث يعيش بعض أفراد الأسرة على حد الكفاف أو ما يقرب منه. وترتكز الثروة والمكانة الاجتماعية في المجتمعات الزراعية على حيازة الأرض وإنتاجيتها وأعداد الماشية، وكل فرد يتحدد وضعه الاجتماعي وفقاً للهيكل الزراعي التالي: فلاح أو أجير أو مالك للأرض.

وبذلك نجد أن الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية الآن تعمل على امتلاك واستغلال وإدارة مساحات من الأرض، كما تعمل على توفير الأمان للأطفال والنساء وكبار السن مع الحفاظ على تقاليد الأسرة وتراثها الثقافي، وإلى حد ما النشاط الاقتصادي لها. إلَّا أن تحول بعض القرى إلى التحضر والتصنيع يؤدي إلى هجرة شباب الفلاحين إلى مناطق العمل الصناعي والتجاري المأجور تاركين النساء والأطفال والشيوخ والمرضى يتولون

الأرض بالزراعة والرعاية. ومن ناحية أخرى قد يتزايد عدد الأفراد في الوحدة السكنية الواحدة بحيث يصعب إعالتهم بالاعتماد فقط على الإنتاج الزراعي للأرض (الحسيني، ١٩٨٠م؛ لويد، ١٩٦٩م؛ الحوري، ١٩٧٥م).

هذا عن الأسرة الممتدة وتأثيرها على أفرادها وعلى الأسر النووية التي تضمها. وتعرف الأسرة النووية إجرائياً (Operational) أنها تتكون من الأفراد الأساسيين وهم الوالدين والأبناء وقد تكون منفصلة كلية عن أسرة التوجيه أو الأسرة الأم، أو تكون ملتصقة بها مكانياً ومستقلة عنها معيشياً. وعلى أية حال فإن «الأسرة الممتدة» و «الأسرة النووية»، إنما هي نماذج مثالية (Ideal Types)، إذ أن الواقع غير ذلك لأن الأسرة الواحدة قد تحتوي على عناصر تجمع بين النوعين بصورة مؤقتة أو دائمة.

وعلى الرغم من الاستقلال الاقتصادي للأسرة النووية في المجتمعات الصناعية المتقدمة إلاَّ أنها تحتفظ بروابط اقتصادية واجتماعية مع الأقرباء والأصهار الموجودين في المناطق الزراعية أو مع غيرهم من أفراد الأسرة المقيمين في المدن. أما المجتمعات الحديثة التصنيع فنجد أن الأسرة النووية في القطاع الريفي تقوم اجتماعياً واقتصادياً على رابطة من الأقرباء والأصهار كما هو الحال في اليابان ووسط آسيا (جود، ١٩٥٩م؛ شكري، ١٩٧٩).

أما مجتمعات العالم الثالث، فإن إعادة توطين الأسرة الريفية في المدن لا يعني بالضرورة تصفية روابط الأسرة الممتدة. فبالإضافة إلى الاحتفاظ بالروابط الأسرية مع نسق القرابة في القرية، تمارس الأسر النووية الموجودة في المدن ترابطاً يستهدف حماية نفسها واستمرار التعاون والمساندة فيما بينها، وفي بعض الأحيان يعيش أفراد الأسرة النووية في وحدة سكنية واحدة، أو تشترك الأسر النووية الواحدة من قرية واحدة في بيت واحد، لذلك تعتبر الإقامة المشتركة شيئاً مألوفاً بين المهاجرين من الريف إلى المدن الحضرية

والصناعية. وعلى أية حال إن دراسة التغيرات البنائية للأسرة في المجتمعات النامية يجب أن يتم في إطار الواقع الاجتماعي الذي يعتمد في تنظيمه على الأنساق الاقتصادية والسياسية والدينية، كما يتأثر بالأحداث والأزمات التي تمر بها في فترات تاريخية معينة. ففي معظم البلدان النامية التي لجأت إلى التطبيق الاشتراكي في بداية استقلالها، نجد أن تغير نسق الملكية وتطبيق نظام الإصلاح الزراعي واتساع قاعدة الملاك الصغار أدى إلى تغيير جوهري في البناء الطبقي للمجتمع وفي نسق العلاقات بين البنات والعائلات، كما اهتزت معايير السلطة الأبوية والسياسية، وعلى الرغم من ذلك ظلت القيم الدينية موجهة لسلوك الأفراد والجماعات واستمر احترام الصغير للكبير والدليل على ذلك أن كبار السن في القرية يمارسون دورهم الاستشاري ويفرضون مكانتهم وهيمنتهم.

ولتأكيد حتمية العلاقة بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة في المجتمعات النامية فسوف نتعرض لنتائج الدراسات الأمبيريقية التي أجريت على القطاع الريفي والحضري في مصر حيث تبين تشابه كبير بين البيانات المصرية والبيانات التي أمكن الحصول عليها من دراسات أجريت على العالم العربي خاصة في شمال أفريقيا وفي الأردن واليمن وفي بعض مجتمعات أمريكا اللاتينية حيث تبين الآتي:

١ ـ أن النشاط الاقتصادي على مستوى الأسر الريفية والحضرية يقوم به غالباً الذكور دون الإناث، وأن الأولاد والنساء يساهمون في العمل الزراعي في مواسم الذروة، كما تقوم النساء بأنشطة تكميلية لمساعدة زوجها أو أسرتها.

٢ ـ تشير المعونات والمساعدات بين الآباء والأبناء إلى استمرار النمط التقليدي للأسرة الريفية، فما زال الآباء مسؤولون عن زواج الأبناء

وتدبير المهر والمسكن، كما أن الهدايا العينية من قبل الآباء إلى الأبناء في المناسبات ما زالت مستمرة.

٣ ــ وتتضح العلاقة بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية أثناء أداء المجاملات في مناسبات الزواج والإنجاب والوفاة والمرض، إذ لم تتأثر هذه الواجبات بالبعد المكاني أو الحراك المهني والاجتماعي للأبناء.

٤ ــ في بعض الأحيان تعتمد الأسرة النووية على الموارد التي تأتيها من القرية خاصة في الأسر التي لم يحدث فيها تقسيم للأرض أو الميراث وحيث يشرف المقيمون في القرية على الأرض الزراعية للأسرة الممتدة.

٥ ــ كما اتضح أيضاً أن الأسرة الممتدة التقليدية في القرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقات البنائية القرابية بالبنية الأساسية لها في القرية.

٦ ــ أن الأسرة النووية في الحضر ما زالت على اتصال متبادل أو تابع للأسرة الممتدة في القرية.

ثالثاً ــ العلاقة الجدلية بين التصنيع والأسرة:

من الواضح أن التصنيع والتحضر صاحبهما زيادة في الإنتاج وفي مستويات الدخل والمعيشة بوجه عام، كما صاحبهما تحول في الإنتاج المعيشي قبل الصناعي إلى الإنتاج الرأسمالي التجاري والصناعي. وقد أدى التصنيع بصفة خاصة إلى انتزاع جماعات بشرية من موطنها الريفي الزراعي، ومن تجمعات الأسرة الممتدة ونشاطها الإنتاجي الزراعي الذي كانت تتميز به. ولقد أشار كل من دوركايم (١٩٤٧م) وزيمل (١٩٦٤م) وتونيس (١٩٥٧م) ومانهايم (١٩٦٦م) وغيرهم من علماء الاجتماع إلى أن التباين الاجتماعي في المجتمعات المعقدة التركيب يتطلب استعداد الأفراد وقدرتهم على الحراك

إلى أماكن العمل المناسبة مادياً واجتماعياً. وأضاف كل من لنتون (١٩٣٦م) وجود (١٩٥٩م) وبارسونز (١٩٥٤م) وغيرهما من علماء الاجتماع أن التفكك والعزلة في نسق الأسرة الممتدة يحدث بالضرورة في المجتمعات الحضرية الصناعية الحديثة لأن نسق الأسرة التقليدي لا يتفق مع التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي الرأسمالي بل إنه يقف عقبة أمامه. أما سمنر (١٨٨٧م) وسبنسر (١٩٠٤م) وزيمرمان (١٩٤٧م) فقد ركزوا على الآثار السلبية للتصنيع والتحضر على الأسرة مؤكدين أن الأسرة الحديثة تسير في طريق التفكك والانحلال مستشهدين بما حدث في المجتمعات الصناعية الغربية من ارتفاع لمعدلات الطلاق، وضعف سيطرة الآباء على الأبناء، وسيطرة النزعة الفردية والمنفعة الشخصية داخل وخارج الأسرة، وتفكك الروابط القرابية وغيرها من مظاهر التفكك الأسري وقد لاقت هذه الآراء تأييداً أمبيريقياً من الدراسات التي أجريت على المجتمعات الغربية الرأسمالية.

وقد حاول علماء الاجتماع الغربيون (وتبعهم بعض علماء الاجتماع في الدول النامية) تعميم هذه الآراء على البلدان النامية والمتخلفة في آسيا وأفريقيا متجاهلين تماماً اختلاف مرحلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المتقدمة عنها في المجتمعات النامية، بالإضافة إلى أن التصنيع في المجتمعات النامية لم ترسَ قواعده بعد لأن القطاع الزراعي والإنتاج المعيشي ما زالا يساهمان في اقتصاديات تلك البلدان.

وإذا كانت المجتمعات النامية قد عرفت الشكل النووي للأسرة، فذلك لا يرجع فقط للتحضر والتصنيع بل يرجع أيضاً إلى الحركات الثورية التي عرفتها بلدان أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية؛ إذ عرفت تلك المجتمعات العديد من التشريعات والقوانين التي أدت بشكل أو بآخر إلى تقويض دعائم الأسرة الممتدة، مثل قوانين تفتيت الملكية والضرائب ونظام التوريث والتعليم الإجباري ورفع سن الزواج والهجرة الريفية الحضرية.

وتبنَّت تلك المجتمعات أيدولوجية واحدة تركز على المساواة بين المرأة والرجل في التعليم والعمل باعتبارها القضية الأساسية لرقي المجتمع وتقدمه الحضاري، هذا بالإضافة إلى محاولة تضييق الفروق بين فئات المجتمع.

إن العلاقة بين التصنيع والأسرة ليست بالبساطة التي تبدو عليها، وإن ما يقال عن أن المجتمع الصناعي يحتاج لقوى عاملة تستطيع أن تتحرك بحرية متحللة من قيود الأرض والروابط العائلية لا يصدق على جميع المجتمعات مهما اختلفت أنماط الإنتاج بها ومهما اختلفت عاداتها وقيمها وتقاليدها. إن دينامية العلاقة بين التصنيع والأسرة تنبع من الحقيقة التالية وهي أن نسق الأسرة كما يتأثر بالتصنيع والتحضر يؤثر هو الآخر فيهما؛ إذ أن التحولات التي تحدث في نسق الأسرة قد تسهل عملية التحضر وتعجل بالتقدم الصناعي ــ كما حدث في اليابان (Anderson, 1971).

ومن أمثلة ذلك المساعدات التي تقدمها الأسرة الممتدة للشباب المهاجر إلى المدينة، بل وتشجيعهم للهجرة الريفية الحضرية. كما أن انتشار الأفكار الديموقراطية عن الاختيار الحر لشريك الحياة، والنزعة الاستقلالية عند الشباب، والمساواة بين الرجل والمرأة، والنشاط الاقتصادي للمرأة كل هذه الأبعاد قد تكون سابقة على التصنيع أكثر من كونها نتيجة حتمية له، ولمزيد من الإيضاح يمكن الاستفادة بالمقارنة التي عقدها ورنر (Warner) بين الصين واليابان عندما أقبلا على التصنيع في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذين البلدين متماثلة وكان الاهتمام بالأسرة أكثر من الاهتمام بالفرد، وكانت الأسرة التقليدية الممتدة امتداداً لتنظيم اجتماعي عريق. وبينما فشلت الصين في مواجهة مشاكلها حيث وقف نسق الأسرة عقبة أمام التصنيع، استطاعت اليابان أن تصبح أكثر تقدُّماً من الصين في مجال الصناعة وقد ساعد على ذلك أن الأسرة اليابانية كانت تقوم بأداء وظيفة صحية في إدارة دفة الحكم

سياسياً واقتصادياً وذلك بالمـوائمة بين الالتـزامات الاجتمـاعية على المستـوى العام وبين المسؤوليات الأسرية (Goode, 1963).

وإذا انتقلنـا للعلاقـة بين التصنيـع والأسرة في المجتمعـات الاشتراكيـة فسنجد أن نمط الأسرة الممتدة قد اختفى منـذ الثورة البلشفيـة عام ١٩١٧م، حيث عمل الحكام على تقويض دعائم الأسرة الممتدة لمـا تتمتـع به من ولاء ينافس الولاء للدولة بصورة تعـوق إجراءات الملكيـة الجماعيـة لقوى الإنتـاج وعمليات مصادرة الأرض وأدوات الإنتاج الرأسمالية. لذلك قـامت الدولـة في الاتحاد السوفيتي بثورة قانونية لتحـرير الأفـراد من سيطرة الأسـرة بأن تـدخلت في سن الزواج وألغت نظام التوريث والملكية الخاصة وأطلقت حـرية الـزواج والطلاق والإجهاض وحررت النساء من التحكم الاقتصادي للزوج، كل ذلـك بهـدف القضاء على التمـايز الـطبقي وسيطرة البـورجـوازيين وإصـلاح النـظام الاقتصادي والاجتماعي. ولكن الواقـع العملي لإلغاء نظام الأسرة جاء بنتائـج غيـر أيجابيـة خاصـة بعد أن اختـل نظام الأسـرة وانتشرت ظـاهرة الأبنـاء غير الشـرعيين، فاضـطرت الدولـة إلى العودة لنـظام الأسرة وبـدأ النـظام الأبـوي التقليدي يعود للمجتمـع السوفييتي خلال الثلاثينات والأربعينـات خاصـة بعد زيـادة الأعبـاء الاقتصـاديـة التي تتحملهـا الـدولـة في سبيـل التصنيـع الثقيـل والتسليـح حيث أعلنت الدولة في عام ١٩٣٦م أنه نظراً لأن الدولة لا تستطيـع القيام بمهام الأسرة ورعاية الأبناء في مؤسسات خاصة فإنها مضطرة إلى الإبقاء على نظام الأسرة (Fitzsimmons, et al, nodate, Millet, 1971).

ومنذ ذلك الوقت أخذت الدول الاشتراكية بالنمط النـووي للأسـرة وقد ساعد على ذلك منـع الملكية الخاصة وإلغـاء التوريث وأيضـاً ضيق المساكن وقصـور الدخـل عن إجابـة احتياجـات الأسرة الكبيـرة العدد. كمـا أن خروج المـرأة للعمـل والمسـاواة بينهـا وبين الـرجـل في الحقـوق والـواجبـات وفي

مجالات العمل المختلفة جعل لها رأياً في عدد الأبناء الذين ترغب فيهم بحيث لا يتعارض مع الامتيازات التي حصلت عليها.

أما المجتمع المصري، فمنذ القرن التاسع عشر والأسرة المصرية في تغير وتحول نتيجة للتحولات السريعة التي مر بها المجتمع في أنساقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تعرضت مصر لعمليات استعمارية متعددة: الاستعمار العثماني ثم الفرنسي ثم البريطاني مما ساعد على انفتاحها على الغرب والاستفادة بالتقدم التكنولوجي، كما وفدت إلى مصر أنساق قيمية جديدة مثل سفور المرأة وتعليمها وخروجها إلى العمل خاصة في مجال التعليم والتمريض والخدمة الاجتماعية وقد ساعد ذلك على تغير نسق الأسرة الحضرية بوجه خاص كما ساعد على ذلك أيضاً عمليات التصنيع التي مرت بها مصر بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد إنشاء بنك مصر ومساهمته في الرأسمالية الوطنية في المشروعات الصناعية المحلية التي كانت تعتمد على المحاصيل الزراعية وبصفة خاصة القطن. وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بدأ شكل الأسرة والعلاقات الأسرية يأخذ مساراً آخر عندما بدأ التصنيع يتخذ شكلاً شمولياً يغطي القطاعات الصناعية الثقيلة والمتوسطة وصدرت القوانين التي تعترف بحق المرأة في التعليم والعمل وحقها في الانتخابات والمشاركة السياسية والنقابية وقد ساعد وعي المرأة بأهمية دورها في الأسرة والمجتمع على اختيار شريكها في الحياة، وتحديد عدد الأبناء بالأسرة، وأصبحت تشارك زوجها في القرارات الأسرية. كما أن اشتغال المرأة جعل الزوج يستجيب أكثر لعلاقة المشاركة بين الرجل والمرأة سواء داخل الأسرة أو خارجها.

وقد أدت هذه التحولات البنائية في المجتمع المصري إلى تغيير جوهري في الأسرة المصرية في الريف والحضر نتيجة لانتشار التعليم والهجرة الريفية الحضرية، وتنوعت المهن والوظائف واتجه الأبناء نحو التعليم

الجامعي والاستقلال الاقتصادي عن الأسرة وتكوين أسر مستقلة. حتى في الريف استقل الأبناء بأسرهم الجديدة وبعد أن كان عدد الأجيال في الأسرة الواحدة يتعدى الأربع أصبح من الشائع وجود الأسر النووية المتلاصقة بالقرب من أسرة التوجيه.

رابعاً ـ ديناميات العلاقة بين حجم الأسرة والوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي:

حتى وقت قريب كان الدارسون في مجال الأسرة والسكان والتصنيع يرون أن الفرق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة فرق في الحجم فحسب، حيث تسود الأسرة الممتدة الواسعة في المجتمعات التقليدية القديمة بينما تسود الأسرة الزواجية الصغيرة المجتمعات الصناعية الجديدة، كما اهتم الباحثون بحتمية العلاقة بين حجم الأسرة والبعد الطبقي. فالأسر ذات العدد القليل من الأطفال تميل إلى أن تشغل مكانة أعلى في البناء الطبقي أكثر من الأسر ذات العدد الكبير من الأطفال حيث تشغل هذه الأسر مكانة أدنى. هذا بينما تؤكد الشواهد التاريخية والمعاصرة أن العلاقة بين حجم الأسرة والوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي ليست قاعدة ثابتة فمن ناحية كانت الأسرة الممتدة هي النموذج المثالي للأسرة عند الصفوة الحضرية في مجتمعات ما قبل الصناعة في الهند والصين واليابان ومصر والشرق الأوسط، لأنه من خلال العلاقات القرابية الممتدة يمكن شغل المراكز العليا في الدولة ومن ناحية أخرى نجد أن بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة توجد بها أسر ممتدة مفرطة الثراء. هذه الأسر ذات المكانة الاجتماعية العليا تميل إلى أن يكون لديها عدد كبير من الأبناء للمحافظة على الثروة والسلطة حيث يدعم كل منها الآخر، بينما يسود نمط الأسرة الممتدة في الفئات الدنيا والأقليات الدينية في أمريكا وإنجلترا حيث تميل الأسر الكاثوليكية إلى الأسر الكبيرة الحجم بينما تميل أسر البروتستانت إلى الأسر الصغيرة الحجم. والمقصود بالأسرة الكبيرة

أنها تضم عدداً كبيراً من الأبناء وليس الشكل التقليدي للأسرة الممتدة الذي يضم أكثر من ثلاثة أجيال.

أما موقف الطبقات الدنيا في الريف والمدينة في المجتمعات القديمة، فكان بمثابة كفاح مستمر من أجل تحقيق الاحتياجات القروية. ولما كانت هذه الفئة في تنقل مستمر وراء لقمة العيش بالإضافة إلى ارتفاع معدل الوفيات بينهم نتيجة لتدهور أوضاعهم الاقتصادية، فإن حجم هذه الأسر ظل صغيراً، وأصبحت الأسرة الزواجية النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والأقليات الدينية والطوائف المنبوذة سواء في القرية أو المدينة (عودة، ١٩٨٣م: ٧٦ ــ ٨٧).

فكما يلعب البعد التكنولوجي دوراً بارزاً عند دراسة حجم الأسرة في المجتمعات الصناعية، فإن إضافة البناء الطبقي كبعد آخر يجعلنا نتحفظ عند إلقاء التعميمات لكن في نفس الوقت يجب أن نأخذ في الحسبان الفروق الريفية الحضرية ونمط الإنتاج السائد. فعلى عكس الأسر الريفية التي تعتمد على الأطفال للاستفادة بهم في العمل اليدوي الزراعي، نجد أن الأسرة الحضرية الصناعية تعتمد على وفرة رأس المال والموارد المادية للإنفاق على حاجات الأسرة الأساسية، كما تحتاج هذه الأسرة لمزيد من الوقت والجهد والمال تستثمره في رعاية وتنشئة الأطفال وإعدادهم اجتماعياً ونفسياً ليواجهوا مجتمعاً يضع المادة والتعليم والمهنة فوق أي اعتبار، وحتى يمكنهم تحقيق النجاح الذي يتطلع إليه الآباء.

ولا يخفى علينا أن التعليم يلعب دوراً فعالاً في تقلص حجم الأسرة سواء في المجتمعات الصناعية المتقدمة أو المجتمعات النامية الآخذة بأساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كانت الأسرة في المجتمعات السابقة على التصنيع تكتفي بالتعليم غير الرسمي لأبنائها، كما تكتفي بتدريبهم أثناء اشتغالهم بالأعمال اليدوية أو الزراعية إلاّ أن الأسرة في

المجتمعات الصناعية المتقدمة تتحمل مسؤولية إعالة أبنائها والإنفاق عليهم لمدة ستة عشر عاماً تقريباً للطفل الواحد (Freedman & Coons, 1966: 631 - 648). أما في المجتمعات النامية وبصفة خاصة مصر فإن الأسرة الحضرية والريفية تتحمل مسؤولية الأبناء حتى يتزوجوا ويستقلوا بأسرهم النووية.

وعلى الرغم من تباين المجتمعات من حيث طول الفترة التي يقضيها الأبناء في الأسرة، إلّا أن الأسرة الحضرية الصناعية تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأبنائها وبناتها لكن زيادة عدد الأبناء وتقاربهم في السن قد يحطم طموح الأبوين وتطلعاتهما، بعكس الحال في الصغيرة الحجم التي تباعد بين كل طفل وآخر. ومن الواضح (أمبيريقيا) أن كل من المجتمعات المتقدمة والنامية تتشابه من حيث رغبة الأسر ذات الدخل المنخفض في العدد الكبير من الأبناء أكثر من الأسر في الطبقة المتوسطة.

ويمكننا القول إن الارتباط بين التصنيع وحجم الأسرة يكون انعكاساً للتعليم والثقافة والوعي الطبقي أكثر من كونه انعكاساً للتصنيع بمعناه العام. لذلك من الضروري دراسة اقتصاديات الدول ومدى تأثرها بحجم الأسرة السائدة. فالمجتمعات في بداية التصنيع تحتاج لنمو سكاني يدعم نموها الاقتصادي، وفي الوقت الحالي توجد بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة تعاني من نقص العمالة لذلك فهي تحتاج لنمو سكاني تدعم به نموها الاقتصادي ومن هذه الدول فرنسا والسويد وبعض البلدان النفطية.

ومن وجهة نظرنا أن دراسة حتمية العلاقة بين الأسرة النووية والتصنيع يجب أن تتم في ضوء القضايا التالية:

١ ــ إن خصائص الأسرة النووية في مقابل الأسرة الممتدة قد تشكلت تاريخياً حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

٢ ــ مراعاة البناء الطبقي عند دراسة خصائص كل من الأسرة الممتدة والأسرة النووية.

٣ ــ درجة تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي وفقاً لمرحلة التقدم التكنولوجي للمجتمع.

◫ ◫ ◫

الفصل السابع

الأسـرة ومشكـلاتها
الصراع ـ التوتر ـ التفكك الأسري

تتعرض الأسرة خلال دورة حياتها لأحداث ومـواقف منها المفـرح ومنها المؤلم. والأسرة مثل أي نسق اجتماعي يتأثر بالسيـاق العام الـذي يحيط بها، كما تتأثر بالتحولات والتغيرات الاقتصادية الاجتمـاعية وكـذلك الأزمـات التي يمـر بها المجتمـع. فـإذا كان الجتمـع مستقـراً اقتصاديـاً وسياسيـاً واجتماعيـاً كـانت التغيـرات التي تحــدث في الأسـرة تحقق التــوافق العـاطفي والنفس الاجتماعي بين أفراد الأسرة بصورة تنعكس على المجتمـع ككل. أما إذا كان المجتمـع يعـاني من مشكلات وأزمـات اقتصاديـة وسياسيـة واجتماعيـة تحرم الإنسـان من تحقيق احتياجـاتـه فـإن الأسـرة كـذلـك تفقـد القدرة على تلبيـة احتيـاجات أفـرادها بصـورة تهدد كيـان الأسرة. ويـزداد الحال سـوءاً إذا كـان المجتمـع في بـدايـة مـرحلة التصنيـع أو بـدايـة خـططه للتنميـة الاقتصـاديـة والاجتماعية ويفتقر للمواد المادية اللازمة فيلجـأ للدول المتقدمـة كي تساعـده في تحقيق هدفه، ولكنـه بالتـالي يقـع في شرك الـدائرة المفـرغة للرأسمـالية العالمية والأزمات التي تتعرض لها.

ومن ناحية أخرى إن المفهوم الحديث للزواج الذي يركز على الإشبـاع العاطفي والجنسي والإنجاز الشخصي: (Marriage is a system of affective relationships: emotional and sexual gratification and personal fulfilment). (Elliot, ibid: 142 - 143).

يتـطلب مجهـودات مستمــرة لتحقيق العـلاقــات المشبعـة، وبــذلـك أصبح

الزواج وسيلة للإشباع فحسب، فإذا عجز عن ذلك أصبح مصدراً للقلق والتوتر.

إن هذا التعريف لم يحدد مسؤوليات الزوج والزوجة التي يرتبها الزواج لمصلحة المجتمع، كما لم يبين دور المجتمع في تنظيم الزواج. ومن تعريفات الزواج التي تتضمن بذور انفصامه تعريف جيمس كورين (G. Corin) أن الزواج ليس أكثر أو أقل من اتحاد جنسي دائم يفرضه القانون والقوة أو التقاليد (١٩٧٦م: ١٢)، أي إن عدم تحقق الإشباع الجنسي لسبب أو لآخر يتطلب حل الزواج بغض النظر عن النتائج الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي سوف تترتب على ذلك. إن هذا المفهوم للزواج نتاج لانتشار النزعة الفردية (Individualism) والمنفعة الشخصية (Personal Utility) التي صاحبت التقدم التكنولوجي ونمو النظام الرأسمالي، وأن شرعية الطلاق في حالة عدم تحقق التوافق العاطفي للزوجين قد أدّى إلى تكرار الزواج والطلاق للفرد الواحد مما أدّى إلى وجود ظاهرة يطلق عليها (Serial Monogamy) الزواج الأحادي المتكرر.

كما أن تركيز الاتجاه الماركسي والحركات النسائية الراديكالية على علاقات التبعية والاستغلال واللامساواة التي تربط المرأة والرجل، وإظهار الزواج على أنه استمرار لعملية قهر الرجل للمرأة، كل ذلك جعل النساء في حالة صراع بين ما يقال الآن وبين ما كان متعارفاً عليه عن علاقة الزوج بالزوجة ومكانة المرأة في المجتمع. إن تكرار الصراع والتوتر سوف يؤدي إلى تمزق العلاقة بين الزوج والزوجة بصورة تهدد الأسرة.

ولقد اختلف الباحثون في تحديد مصادر الصراع والتوتر في الأسرة ومجالات هذا الصراع، كما اختلفت الاتجاهات النظرية في دراستها للتفكك الأسري ومظاهره وبصفة خاصة مشكلة الطلاق، وفيما يلي سوف نتناول هذه النقاط الثلاث بالدراسة والتحليل.

أولاً ـ الصراع والتوتر في الأسرة:

اختلف العلماء في تناولهم لمفهوم الصراع الأسري (Marital Conflict)، فوفقاً للنظرية البنائية الوظيفية يعني الصراع حدوث تمزق في الأنساق الاجتماعية بصورة تهدد الأسرة وتوازنها. ويرى الوظيفيون أن الصراع الاجتماعي العنيف دليل على المرض الاجتماعي (Social Pathology)، بما أنه يهدد التكامل الاجتماعي للأسرة والمجتمع ولكنه وفقاً لوظيفة كل عنصر من عناصر المجتمع للحفاظ على النظام الاجتماعي فإن الصراع قد يكون وظيفياً (Functional) عندما يحل بصورة مرضية. لذلك يرى كوزر (Coser) في كتابه وظيفة الصراع الاجتماعي (The Function of Social Conflict) إن الصراع قوة تضفي حيوية متجددة على مستوى الأسرة (١٩٦٥م).

فالوظيفية تنظر للتغير على أنه يساهم في المحافظة على الاستقرار والتوازن الاجتماعي ومهما اختلف الأفراد والمجتمع في القيم والمعايير والأهداف، إلاَّ أنه توجد درجة عالية من الاتفاق على القيم والمعايير الاجتماعية الأساسية ويغفل هذا الاتجاه أن المشاكل الاجتماعية هي أساس الصراع الاجتماعي الذي يؤدي إلى التغيير الاجتماعي.

وإذا كان الوظيفيون يرون أن المجتمع في حالة توازن دينامي وأن التغير والصراع يجب ألاَّ يمس هذا التوازن، إلاَّ أن الراديكاليين يرون أن المجتمع يخضع لعمليات تغير مستمرة وأن التغير الاجتماعي للأنساق الاجتماعية الكبرى والصغرى حتمية تاريخية. فالمجتمع في حالة صراع بين عناصره وفئاته (خاصة في المجتمعات التي يسود فيها التمايز النوعي والطبقي) مما يؤدي إلى عدم تكامل النظام الاجتماعي ،لذلك فإن المشكلات الاجتماعية وسوء التنظيم الاجتماعي هما أساس الصراع الاجتماعي الذي يؤدي إلى التغيير.

نلاحظ أن الوظيفية والاتجاهات المثالية بوجه عام تركز على الأنساق الاجتماعية الصغرى بينما يركز الراديكاليون على الأنساق الاجتماعية الكبرى لذلك يختلف الباحثون في مجال الأسرة ومشكلاتها في تحديد مصادر الصراع والتوتر في الأسرة، ففريق منهم يرى أنه يكمن في نمط الأسرة النووية التي أصبحت منعزلة نسبياً عن شبكة العلاقات القرابية والاتصالات الاجتماعية بالأصدقاء واقتصرت على أفرادها الأساسيين والأدوار المتوقعة منهم بغض النظر عما يحدث في الواقع الاجتماعي من تغيرات وتحولات تتطلب تفاعلاً من جانب الأسرة. وفي هذا الصدد تقول كوبر (D. Cooper) في كتابها موت الأسرة (The Death of the Family): إن المشاكل والصراعات التي تتعرض لها الأسرة نتاج لحالة الاغتراب (Alienation) التي يشعر بها أفراد الأسرة. فالأسرة النووية المنعزلة أصبحت غير قادرة على تحقيق الألفة والمودة والشعور بالأصالة وتحقيق الذات بعكس الحال في الأسرة الممتدة التي تتغلب على مشاكلها بما تحققه لأفرادها من أمان (١٩٧٠م) عاطفي واجتماعي واقتصادي باعتباره وحدة إنتاجية اجتماعية. ويرى ونتر (G.Winter) أن الأسرة الصغيرة المنعزلة من أسباب ظهور الصراع الاجتماعي، فالتغيرات التكنولوجية السريعة المتلاحقة أدّت إلى تقلص حجم الأسرة ووظائفها وازدياد الإحساس بالوحدة نتيجة لاقتلاع الأفراد من أصولهم الاجتماعية والقذف بهم في عملية كفاح مستمر من أجل النجاح المادي (١٩٥٨م) ومن أجل إشباع الاحتياجات المادية المتجددة.

ويرى فريق آخر من الدارسين أن مصدر الصراع والتوتر في الأسرة يكمن في الواقع الاجتماعي الخارجي الذي يقف معادياً للأسرة نتيجة للقيم المادية التي أصبح يؤمن بها أفراد هذا المجتمع بصورة تحول عدم تحقيق الإشباع المادي إلى حالات من التوتر والقلق النفسي والعاطفي والاجتماعي التي تصيب المجتمع كما تصيب الأسرة. ويضرب هنري (J. Henry) مثالاً

بـالمجتمـع الأمـريكي، ففي ظـل هـذا المجتمـع أصبحت الأسـرة في سعي مستمر لإشباع احتياجاتها المادية متناسياً الجوانب العـاطفية والاجتمـاعية التي تـربط الزوج بـالزوجـة، والوالـدين بالأبنـاء، والأسرة كلهـا بغيرهـا من الأسـر (١٩٦٣م). ويرى هنري أن اتسـاع حدة الصـراع والتنافس والحـراك من أجل تحقيق مستـوى معيشي أفضـل تكمن وراءهـا قـوة أسمـاهـا بـ «الانـدفـاعيـة التكنـولوجيـة». هذه الانـدفاعيـة هي التي تميز الثقـافة المتـطورة من الثقـافـة البـدائية؛ إذ إن أهم مـا يميز الثقـافة الأولى هـو تركيـزها على خلق مـزيد من الـرغبات لأنـه ليس هناك حـد لحاجـات الفرد، والفـرد في صـراع دائم حتى يستـطيـع إشباع رغبـاته. فهـذه الانـدفـاعيـة جعلت المجتمـع يبتعـد عن قيم العطف والكرم والبسـاطة والحب التي ينعـدم في ظلها الصـراع. (الخشاب، ١٩٨٢م: ١٣٩).

فـإذا كان الصـراع والمنافسـة واتساع نـطاق الحريـة الفـرديـة والمنفعـة الشخصية هي أساس التوتر الأسـري في المجتمعات الـرأسماليـة التي جعلت تراكم رأس المال الفردي والجمعي أساسـاً لكل شيء، فممـا لا شك فيـه أن الإمكانيات المادية المحـدودة وعدم إشبـاع الحاجـات الضروريـة للأفـراد في المجتمعات النامية والمتخلفة هو أساس الصراع الاجتماعي والتوتر الأسـري. فالأسرة في مجتمعات العالم الثـالث تعاني من مشكـلات كثيرة في الإسكـان ومستـوى المعيشة وفي التعليم والصحـة والخدمـات الاجتمـاعيـة ممـا يهـدد أصـولها الـوراثية ويعـرضها لمـظاهر الانحـراف والتفكك الأسـري. إن افتقاد المجتمـع للأمن الاقتصادي يهدد الأسرة خاصة في الفئات الدنيـا والمتوسـطة للمجتمـع، حتى أن الأسرة في الطبقة العاملة تعـاني من مشاكـل الصراع بين ما هو تقليدي وما هو جديد فمثلاً المـرأة العاملة لا تستـطيـع التوفيق بين بيتهـا وعملها المأجور، فباعتبـارها عـاملة تكون مسؤولـة مثل زوجهـا أمام رؤسـائها ومسؤولة عن أداء واجباتها والتزاماتها خارج نطاق المنـزل. وإلى جانب ذلـك

فهي مسؤولة عن المهام المنزلية والزوجية ورعاية الأبناء (Family Expressive Tasks) تلك الواجبات التي يقف منها الزوج موقفاً هامشياً. وبالرغم من أن الحياة الزوجية تقع مسؤوليتها على الزوجة، إلَّا أنها بالرغم من ذلك تحتل مكان التابع للرجل وذلك لاعتزاز المجتمعات التقليدية بالذكور ويعد ذلك من مصادر الصراع الأسري، لأن إقبال المجتمعات النامية على البرامج التنموية جعلهم يأخذون بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في التعليم بصفة خاصة مما أدّى إلى زيادة وعي المرأة وإقبالها على تبني الأفكار التحررية للحركات النسائية والراديكالية وبذلك بدأت المرأة تطالب بمزيد من المساواة والمشاركة في اتخاذ القرارات الشخصية والأسرية.

أياً كان مصدر الصراع والتوتر في الأسرة، فإن مجالاته متعددة وقد ميز بيرچس ولوك (Burgess & Locke) بين مفهومي الصراع والتوتر، وعرَّفا التوتر، (Tension) بأنه صراع بدون حل كلما زاد وتراكم كلما عرَّض الأسرة للتصدع والتفكك. فالأسرة بذلك تتعرض لصراعات متباينة من حيث درجة شدَّتها، تمس جانباً أو أكثر من جوانب الحياة الأسرية. ولكن يجب التفرقة بين الصراع الذي يؤدي إلى التفكك (ويطلق عليه الصراع الهدّام)، وبين الصراع الذي يحدث نتيجة للاختلافات البسيطة العادية التي تحدث من حين لآخر بين الزوجين وبينهما وبين أبنائهما مع استمرار العلاقات الطيبة بينهم. فهذا النوع من الصراع يدعم العلاقات الزوجية ويطلق عليه وولر (W. Waller) أنه صراع منتج (Producative Conflict) أو وظيفي (Functional) (1969).

وقد اتضح من الدراسات الغربية عن التوافق الزواجي والصراع الأسري، أن الصراع الزواجي قد يكون رمزاً لتوترات سلوكية تغاير تلك التي يصرّح بها كأن تكون الخلافات حول المشاكل الاقتصادية تعبيراً غير مباشر لعدم التوافق الجنسي بين الزوجين، كما أن ما قد يبدو على أنه صراع ثقافي

واختلاف بيئي قد يكـون نتيجة لعـدم التجاوب والألفـة بين الزوجين. ويمكن حصر العوامل التي تؤدي إلى التوتر والتفكك الأسري في العوامل التالية:

١ ــ الشخصية والعوامل الوراثية:

قد تتأثر العلاقة بين الزوجين لعدم التوافق الـزواجي بينهما واختـلافهما في درجة الانفعال أمام المواقف والأحداث الأسرية كما تتـأثر الأسـرة بدرجـة الشعور بالقلق وعدم القابلية للتكيف للمتطلبات الجديدة للحياة الأسرية. وهنا يبـرز دور شخصية كـل من الزوج والـزوجـة في تـدعيم الاستقـرار الأسـري، أو خلق نوع من الصراع والتوتر يهدد العلاقة الزوجية.

٢ ــ اختلاف التنشئة الاجتماعية:

تتـأثر العـلاقة الـزوجية بـالخبرات السـابقة لكـل من الزوجين والتـراث الثقافي والروحي لكل منهما. كثيـراً ما يختلف الـزوج والزوجـة في عاداتهمـا وأخلاقهما واتجاهاتهما والقيم التي تسود حياتهما وكـافة الأشيـاء التي اكتسبها كل منهما خلال حياتـه المبكرة ممـا يؤدي إلى نشأة الخـلاف والنزاع بينهمـا، كأن يكون أحد الزوجين من طبقـة اجتماعيـة منخفضة أو مـرتفعة عن الآخـر، أو أن يكون أحدهمـا متديناً والآخر غيـر متدين أو أن يكـون هناك فـرق كبيـر بينهما في السن. وتزداد فرص الصراع في الأسرة عندما تنتقل الأسرة إلى بيئة جديدة (من ريف إلى حضر مثلًا) ويختلف الأفراد في مدى أخـذهم بأسـاليب الحضـارة والثقافـة في البيئة الجـديدة. ويتضـح هـذا الصراع أكثر باختـلاف مكان النشأة الاجتماعية بين الآباء وبين الأبناء أو اختلاف كل منهمـا من حيث درجـة التعليم والـوعي. هـذه العـوامـل تؤدي إلى تضـارب القيم والمعـايير والمفـاهيم بين الآباء والأبنـاء فيمـا يتعلق بـالحب والـزواج والتـرفيـه والعمـل والاختلاط. فالآباء يتوقعون من أبنائهم أن يتَّبعوا نفس العادات والتقـاليد التي درجوا عليها في حين أن الأبناء يصادفهم خارج المنزل بحكم البيئـة الجديـدة

أو الظروف المتغيرة، **أنماط للسلوك تختلف كثيراً عن الأنماط التي يوافق** عليها الوالدان، ومن هنا ينشأ الصراع بين القديم والحديث الذي يتطلب من الآباء مرونة حتى لا يدفعون أبناءهم إلى الانحراف.

٣ ــ تغير الأدوار الاجتماعية وصراع الأدوار:

تزداد الألفة والمودَّة بين الزوجين كلما كان هناك وضوح في أدوار أفراد الأسرة واتفاق في توقعات كل من الزوجين بالنسبة إلى الطرف الآخر. بينما ينشأ النزاع الأسري عندما تتباين وجهة نظر الزوجين عن أهمية أدوارهم الأسرية وعند حدوث تغيير في أدوارهم نتيجة لظروف طارئة أو أسباب أخرى مثل اشتغال الزوجة أو طفل حديث الولادة أو مرض أحد الزوجين. فقد ينشأ الصراع بين الزوجين لرغبة أحدهما في تغيير الأدوار المتوقعة منه: كأن تقبل الزوجة في بداية حياتهما الزوجية بأن ينفرد الزوج بالسلطة والانفراد بالقرارات الأسرية، ولكنها بعد مضي فترة من الزواج ترفض دور التابع للزوج وتطالب بالمساواة والمشاركة في القرارات الأسرية مثلها مثل الزوج. وفي كثير من الأحيان يختلف الزوجان في الأمور التي تتعلق بالأبناء وتوزيع الأدوار عليهم، إذ قد يميل أحدهما إلى تدليل الأبناء أو التفرقة بين الذكور والإناث في المعاملة، بينما يرى الطرف الآخر ضرورة الاعتدال في التربية والمعاملة ودرجة الحرية المسموحة للأبناء. ويعد التمييز النوعي للأدوار (Sex Role Differentiation) مصدراً أساسياً للتوتر والخلافات الأسرية سواء بالنسبة للأبناء أو الوالدين: فقد ترفض الزوجة التقسيم التقليدي للواجبات الأسرية، بحيث تختص الزوجة بالرعاية الجسمية والصحية والغذائية للطفل في سنواته الأولى بينما يختص الزوج بالجانب المادي فقط. وقد أثبتت كثير من الدراسات الأمبيريقية في مجتمعات متباينة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أن التقسيم التقليدي للعمل بين الزوجين أصبح مرفوضاً خاصةً من جانب الأمهات العاملات اللائي يشاركن في دخل الأسرة.

كما أن وجهة نظر كل من الزوجين نحو العدد الأمثل للأبناء قد يكون مصدراً للصراع والخلافات الأسرية فقد يفضل الزوج عدداً كبيراً من الأبناء أو استمرار الزوجة في الإنجاب حتى تنجب الذكر الذي سوف سيحفظ اسم العائلة.

٤ ـ التوتر العاطفي والجنسي:

التوافق العاطفي والجنسي هام جداً في العلاقة الزوجية تنعكس آثاره على العلاقات الأسرية؛ لذلك فإن عدم التجاوب العاطفي والجنسي يهدد العلاقة الزوجية، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة النمو النفسي والجنسي للزوج والزوجة بالإضافة إلى اختلاف المعايير والقيم الخاصة بالعلاقة العاطفية بين الزوجين. فإذا كانت المجتمعات الغربية المتحررة تركِّز على الزواج باعتباره مصدراً للعلاقات العاطفية والجنسية وإن فشل الزواج في تحقيق هذا الإشباع يهدد بالانفصام، فإن المجتمعات التقليدية المحافظة لا تنظر للزواج من هذا المنطلق، بل إن مناقشة العلاقة الجنسية بين الزوج والزوجة تعتبر محرمة (Taboo)، لذلك نجد أن عدم التوافق الأسري نتيجةً للخلافات بسبب المادة أو بسبب توقعات الدور أو غيرها قد تكون تعبيراً غير مباشر لعدم التوافق الجنسي والعاطفي. ومن ناحية أخرى قد يكون الزوجان على وفاق عاطفياً ولكنهما متنافران جنسياً مما يزيد احتمالات النزاع والتوتر الأسري بصورة قد يصعب معها أحياناً التوفيق بين الزوجين. وفي هذا الصدد يقول ديكنسون وبيم (Dickinson & Beam): إن المشكلات الجنسية نادراً ما تسببها أمراض عضوية أو اختلال وظيفي، بل إن معظمها يرجع للعوامل النفسية والثقافية. كما وجد ديفيز (Davies, 1981) أن العلاقة الجنسية بكل من جانبيها الجسدي والعاطفي تلعب دوراً رئيسياً في الحياة الزوجية. ويرى الباحثون في المشاكل الأسرية أن الصراع الأسري يميل للانتشار من جانب محدد في العلاقة الأسرية إلى جوانب أخرى مثل المشكلات الاقتصادية التي قد تنتقل من المجال المادي إلى المجال الجنسي أو العكس. فالسلوك الجنسي يختلف

بين الأفراد كما يختلف مع نفس الزوجين من وقت لآخر، كما أن الوفاق الزواجي يتأثر باتفاق الأزواج والزوجات في اتجاهاتهم نحو العلاقة الجنسية وأهمية التعبير العاطفي السابق (Elliot, 1986).

٥ ــ العوامل الاقتصادية:

كثيراً ما ينشأ الصراع الأسري والخلافات بين الزوجين بسبب قصور الموارد الاقتصادية عن سد احتياجات الأسرة وهذه الاحتياجات تختلف من مجتمع لآخر، ومن طبقة لأخرى فما يعد حاجات ضرورية بالنسبة لفئة من الناس قد يكون مظهراً من مظاهر الرفاهية في فئة أخرى. ومن ناحية أخرى قد يكون توفر الموارد الاقتصادية والثراء مصدراً للخلافات الأسرية، خاصة إذا أسيء استغلالها. كما أن اختلاف الزوجين في طرق الإنفاق وإسراف أحدهما أو تقتيره يزيد من الخلافات الأسرية. وفي المجتمعات التقليدية يقف الرجل من الحرية المصاحبة للاستقلال الاقتصادي للمرأة موقفاً متشدداً. فالزوج على الرغم من تقبله لاشتغال الزوجة واشتراكها في دخل الأسرة إلَّا أنه ينكر عليها استمتاعها بما يحققه العمل الخارجي من طموح شخصي ومكانة اجتماعية وإحساس بالثقة نتيجة لشعورها بأهمية العمل الذي تقوم به بالنسبة لذاتها ولأسرتها ولمجتمعها، بالإضافة إلى ما يحققه اشتغال الزوجة من شغل وقت الفراغ من ناحية والشعور بالاستقرار وعدم الخوف من المستقبل غير المأمون.

ولا يمكننا أن ننكر أن الدخل الإضافي للزوجة العاملة يعد أحد أسباب النزاع بين الزوجين لدى بعض الأسر في الحالات التالية:

(أ) عندما تكون الأسرة في حاجة إليه بينما تمتنع الزوجة عن الاشتراك في مواجهة احتياجات أسرتها.

(ب) يطالب بعض الأزواج زوجاتهم العاملات بأن يسهمن بدخلهن كله في نفقات البيت على أن يترك لهن ما تبقّى من دخل الزوج

بعد استثناره بمصروف شخصي كبير.

(ج) بعض الأزواج يأخذون دخل الزوجة ويتولون هم بأنفسهم الصرف على التزامات الأسرة.

(د) بعض الأزواج والزوجات لا يحترمون الارتباطات المادية للطرف الآخر نحو أهله مما يثير الشجار بينهما.

٦ ـ صراع الأجيال:

ينشأ الصراع بين جيل الآباء وجيل الأبناء نتيجة لاختلاف المعايير والقيم في جيل كل منهما، أو نتيجة لاختلاف جنسية الأطفال (المهاجرين المستوطنين في بلد آخر) أو اختلاف مكان النشأة الاجتماعية بين الآباء الريفيين وبين الأبناء المولودين في المدينة. كما أن اختلاف الآباء عن الأبناء في مستوى التعليم والثقافة العامة يؤدي إلى تضارب الأفكار والآراء بين الجيلين. بالإضافة إلى رفض الآباء للمفاهيم الجديدة التي تتعلق بالحب والزواج والترفيه والعمل والاختلاط بين الجنسين وأهمية رأي الفتاة في اختيار شريك حياتها. فالآباء يتوقعون من أبنائهم أن يطيعوهم طاعة عمياء وأن يتبعوا العادات والتقاليد التي درجوا عليها، مما أدّى إلى خلق مناخ من الشد والجذب بين الجانبين بصورة تهدد الأبناء بصفة خاصة. وما مظاهر التمرُّد والانحراف السلوكي للشباب إلاَّ نتاجٌ لهذا التعصب من جانب الآباء وعدم المرونة في فهم الشباب وفهم التغيرات التي تحدث في المجتمع من حوله. فالأبناء يصادفهم خارج المنزل أنماط للسلوك تختلف كثيراً عن السلوك الذي يقبله الوالدان، كما أن القيم المادية في المجتمع جعلت الشباب يؤمن بأهمية الإشباع المادي وإشباع الرغبات المتجددة التي يوفرها المجتمع دون اعتبار لأهمية القيم والتقاليد والمعايير كضوابط للسلوك الإنساني. ومن هنا ينشأ الصراع بين الآباء والأبناء الذي يتطلب مرونة من جانب الآباء والتزام من جانب الأبناء حفظاً لكيان الأسرة.

ثانياً ــ الدراسة السوسيولوجية للتفكك الأسري:

يقصد بالتفكك الأسري (Family Disorganization) انهيار الأسرة كوحدة اجتماعية اقتصادية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها نتيجة لفشل أحد أفرادها أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بشكل مرضٍ (Satisfied)، ولقد أمكن حصر ثلاثة اتجاهات ثم دراسة التفكك الأسري على ضوئها:

● **الاتجاه الأول**: يركز على المصائب التي تحدث في الأسرة باعتبارها مصدراً للتفكك الأسري مثل الانتحار والطلاق والهجر والهروب والوفاة والإصابة بالأمراض العقلية أو النفسية وغيرها. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام علماء النفس والتحليل النفسي وعلماء الاجتماع والأخصّائيين الاجتماعيين.

● **الاتجاه الثاني**: يركز على الأسرة المشكلة (Problem Family)، ولقد استخدم علماء الاجتماع الغربيون مفاهيم متعددة للتعبير عن الأسرة المشكلة مثل «المشكل» (Hardcore) و «المتعددة المشاكل» (Multiproblem) وغيرها من المصطلحات التي تركز على الأسرة التي تعرضت لأزمات (Crisis) معينة أو صراعات متكررة. ويركز هذا الاتجاه على عامل واحد هو المسبب للتفكك الأسري، مثل العوامل الاقتصادية (وخاصة الفقر والبطالة) أو العوامل النفسية، على أساس أن الأسرة المشكلة ما هي إلاَّ تجمعات عصابية ونفسية (Christensen, Ibid). وبعد ذلك بدأ الباحثون يدركون أهمية العوامل الاجتماعية عند دراسة التفكك الأسري، ويعد بالموس وجيزمار وتيمر (Balmus, Geismar & Timer) من أوائل الذين اهتموا بدراسة الأبعاد الاجتماعية للتفكك الأسري (١٩٥٥م)، ومن بعدهم باراد وكابلين (Parad & Caplan) عام ١٩٦٠م. ولقد أوضح جيزمار وإيريس (Geismar, Ayres) أن هناك مشكلة رئيسية تعترض دراسة الأسرة «المشكلة»

أو «المتعـددة المشاكـل» هي أن الدراسـة المقارنـة تتم عادة بين أسـر مستقرة وأخـرى غير مستقـرة مـع إغفال الجـوانب الدينـامية للعمليـات المختلفة التي تنقـل الأسر من حـال إلى آخر، فـالأسرة الـواحدة قـد تكون أحيـاناً مستقـرة، وأحياناً أخرى غير مستقرة (Geismar & Ayres, 1959: 112).

● **الاتجاه الثالث**: ويركز على دراسـة العوامـل الاجتماعيـة التي تسبب التفكـك الأسري والأزمـات الأسريـة، حيث اهتم علماء الاجتمـاع في بدايـة القرن العشرين بدراسة التقارير عن المشاكل الاقتصـادية لـلأسر ذات الـدخل المنخفض، وتبين لهم أن هذه التقارير تركز على جوانب نفسية واجتماعية في الأسرة. وبعد الأزمـة الاقتصاديـة في الثلاثينيـات أكّد علمـاء الاجتماع أهميـة الدراسة العلمية للأسـرة ومشكلاتهـا، وبذلـك بدأت الاتجـاهات النـظرية في علم الاجتماع تهتم بدراسة الأسرة مستخدمة مصطلحاتهـا الأساسيـة ومن أهم تلك الاتجـاهات الاتجـاه البنائي ــ الـوظيفي والاتجاه التفـاعلي واتجاه النُسق الاجتماعي وحديثاً الاتجاه الراديكالي.

وقد حاول بعض علماء الاجتماع صيـاغة تصنيفـات تصوريـة للمشاكـل والأزمات التي تتعرض لها الأسرة ومن هؤلاء نذكر على سبيـل المثال بيـرچس ولوك، ووليم جور، وروبين هيل وبول چلاسر ولويس چلاسر.

حاول كل من بيرچس ولوك (١٩٤٧م) تصنيف مصادر الأزمات الأسـرية مؤكدين أن بعضها يصـدر عن الأسرة ذاتهـا ــ مثل بـطالة رب الأسـرة أو إدمان المخدرات وتعاطي المسكرات أو انحراف أحد أفراد الأسرة بشكل يهدد كيان الأسرة ــ والبعض الآخر يعبـر عن المجتمـع وما يتعـرض له من أزمـات مثـل الكساد الاقتصادي أو الحروب والكوارث الـطبيعية، وهـذا النوع من الأزمـات قد يدعم الروابط الأسرية ويزيد من تماسكها. ويضيف بيرچس عاملين آخرين آخـذاً في الاعتبار التـوتر الـذي قـد يحـدث بين الـزوجين في مـواقف التحـول

الاجتماعي السريـع، وإدراك أفراد الأسرة لضرورة تغيير الأدوار المتـوقعة منهم استجابة لهـذا التغيير. أمـا العامـل الأول فيتمثل في التـأزم الناجم عن التغيـر المفـاجىء في المكانـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة للأسـرة: إذ قـد يكـون ثمن الحراك الاقتصادي لبعض الأسر هو تصـدعها وتفـككهـا (نضيف إلى ما سبق أن الحراك الاقتصادي الهابط يضر الأسرة أيضاً ويهددها بالانهيار). أما العامـل الثاني فيتمثل في التأزم الناجم عن الصراع بين أفراد الأسرة من حيث إدراكهم لأدوارهم، ومـطالبة بعضهم بتغيـر هذه الأدوار (خـاصـة التقليـديـة) إلى أدوار مستحدثة يبرز فيها مبدأ المساواة والمشاركة (Christensen, Ibid. : 793).

أما هيل (١٩٥٣م)، فقد صنَّف أزمات الأسرة إلى ثلاث فئات هي:

(أ) التمـزق أو فقـد أحـد أفـراد الأسـرة (Dismemberment) نتيجـة للذهاب إلى الحرب، أو المرض ودخول المستشفى لمدة طويلة أو موت أحد الوالدين.

(ب) التكاثر أو الإضافة (Accession)، أي ضم عضو جديد للأسرة دون استعداد مسبق مثل الحمل غير المرغوب فيه أو زوج أم أو زوجة أب أو تبني طفـل أو حضـور أحـد الأجـداد المسنين أو أقـارب للإقامة مـع الأسرة.

(ج) الانهيـار الخلقي (Demoralization)، أي فقـدان التمـاسـك الأسري نتيجة لفقد العائـل أو الخيانـة الزوجيـة أو إدمان الخمـر أو المخدرات وغيرها من السلوك المنحرف.

وقد تضمن تصنيف وليم چود (١٩٦١م) خمس أشكال أساسية للتفكك الأسري مستنداً إلى أن الأسرة تنظيم اجتماعي يتألف من أدوار، وأن استمـرار أداء هذه الأدوار أمـر ضروري لبقاء الأسرة.

١ ـ الوحدة الأسرية غير المكتملة: الأطفال غير الشرعيين: هنا نجد الأسرة غير مفككة تماماً ولكنها ـ مع ذلك ـ تتصف باللاشرعية، وبالتالي تتميز بقدر من التفكك لسببين أساسيين:

(أ) إن الأب ـ الزوج يخفق في أداء الالتزامات المفروضة عليه من وجهه نظر المجتمع، وعلى الأخص نحو الزوجة والأطفال.

(ب) إخفاق أسرة كل من الزوج والزوجة فيما يتعلق بممارسة الضبط الاجتماعي عليهما.

٢ ـ التفكك الأسري الناتج عن الانفصال الإرادي لأحد القرينين. وقد يتّخذ ذلك شكل الانفصال أو الطلاق أو الهجر. ويرتبط بذلك أيضاً الهجر الذي تفرضه أعباء الوظيفة التي يشغلها أحد الزوجين، وعلى الأخص حينما يجد أحد القرينين في ظروف عمله ما يسمح له بالبقاء خارج مسكنه لفترة طويلة.

٣ ـ الأسرة التي تشكل ما يطلق عليه «بالبناء الفارغ» وهنا نجد الزوجين يعيشان معاً، ولكنهما لا يتواصلان إلّا في أضيق الحدود. ويبدو الإخفاق هنا متمثلاً في عدم قدرة كل منهما على منح الآخر دعماً عاطفياً.

٤ ـ الأزمة الأسرية الناجمة عن أحداث «خارجية» كما هو الحال في حالات التغيب الدائم غير الإرادي لأحد القرينين بسبب الوفاة أو السجن أو الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحروب.

٥ ـ الكوارث الداخلية التي تؤدي إلى إخفاق «غير متعمَّد» في أداء الأدوار كما هو الحال بالنسبة للأمراض العقلية أو الفسيولوجية: ويدخل ضمن ذلك التخلف العقلي لأحد الأطفال، والذهان الذي قد يصيب الطفل

أو القرين، والحالات المرضية المستعصية التي قد تصيب أحد القرينين.

ومن الواضح أن هذا التصنيف الأول يستند إلى تأكيد مؤدّاه: أن الأسرة ــ شأنها شأن النُظم الاجتماعية الأخرى ــ هي تنظيم مؤلف من أدوار، وأن الاستمرار في أداء الأدوار هو أمر ضروري إذا ما أريد للأسرة البقاء. وفضلاً عن ذلك نجد هذا التصنيف يشير إلى قضية هامَّة تحتل مكانة خاصة في معالجتنا اللاحقة وهي: أن بناء القرابة الأكبر قد يحتل أهمية خاصة بالنسبة لأشكال معينة من التفكك الأسري إذا ما قورنت بأشكال أخرى، أي أن المجتمع يحدد أنماطاً اجتماعية معينة لبعض الناس بينما لا يحددها بالنسبة للبعض الآخر.

إذا كانت الاتجاهات السوسيولوجية المحافظة في دراستها للتصدع الأسري (Broken Family) قد ركزت على الآراء والأفكار والمعتقدات، فإن الاتجاه الماركسي وغيره من الاتجاهات النقدية المعتدلة والمتطرفة يركز على النظام الاقتصادي والتغيرات المستمرة في الأنساق الكبرى للمجتمع وأثرها على الأسرة. وإذا كانت الاتجاهات المحافظة تعتبر «الأسرة النووية» مؤسسة عالمية تدعم التقدم التكنولوجي وتخدم التراكم الرأسمالي للمجتمعات الغربية، فإن الاتجاه الماركسي، وبصفة خاصة الاتجاهات الراديكالية، تسعى إلى إلغاء المؤسسة الزواجية لأنها تقوم على مفاهيم تهدد علاقة المرأة بالرجل وتهدد المجتمع، مما يزيد حالات الاغتراب والنفور والعزلة. فالعلاقة الزواجية (Marital Relationship) تتسم بعدم التكافؤ واللامساواة (Inequality) والاستغلال (Exploitation) والتبعية (Dependency) كما تتسم بتناقض صريح في الأدوار (Role Decripency) خاصة أدوار المرأة. فبالرغم من الاستقلال الاقتصادي للزوجة ومشاركتها في دخل الأسرة، إلَّا أنها

ما زالت هي المسؤولة عن العمل المنزلي ورعاية الزوج والأبناء، وإعداد الطعام وتوفير سبل الراحة لأفراد الأسرة.

ولقد بلغ التطرف أقصاه لدى بعض الحركات النسائية الراديكالية مطالبة بمحو النظام الأسري لأنه جزء من النظام الاجتماعي التقليدي، وتنادي بضرورة استبداله بأنماط معيشية جديدة (Alternative Life Style) غير تقليدية تحقق الأمان والمودة وتحقق الذات للأطفال والمسنين، كما تحقق السعادة للرجل والمرأة بصورة أفضل. هذه الآراء مبنية على دعامتين: الأولى تتضمن أن الأسرة النووية مصدر التفكك والصراع الأسري والاجتماعي وأنها تجسيد لقهر الرجل للمرأة واستغلال الآباء للأبناء، أما الدعامة الثانية فتفيد أن العلاقات العاطفية التي تربط بين الزوجين في الأسرة النووية قد تفتر بمرور الوقت مما يهدد العلاقة الزواجية ويضعف الروابط الأسرية.

وترى الباحثة أن المفاهيم التي تستخدمها الاتجاهات النقدية في دراستها للتفكك والصراع الزواجي مستمدة من المصطلحات العامة للاتجاهات السوسيولوجية الماركسية والنقدية، إلّا أن هذه المصطلحات محدودة جداً وتتسم بالتميز وأنه يجب التوسع فيها بصورة تخدم البحث الاجتماعي العلمي. كما أن هذه المصطلحات وغيرها تحتاج للوضوح الإجرائي حتى تصبح مقاييس تصلح للتطبيق الأمبيريقي. وفي المقابل نجد أن الاتجاهات السوسيولوجية المحافظة قد استخدمت مفاهيم ومصطلحات عديدة ومتنوعة بعضها يصلح للبحث العلمي والبعض الآخر يصلح للكتابات الأدبية والقصص العاطفية مثل «الحب» (Love) والعلاقات الرومانسية (Romance) والعاطفية (Emotional)، وكأن الزواج الهدف منه تدعيم الحاجات العاطفية والجسدية للزوج والزوجة فحسب.

ومن أهم المفاهيم التي شاع استخدامها بين علماء الاجتماع

الأســـري التـكيف الزواجي (Martial Adjustment)، وقـد استخدمـه كل من بيـرجس وكـوتـريـل (١٩٣٦م) ولـوك ووالاس (١٩٥٩م) ومصـطلـح النجـاح الزواجي (Marital Success)، وقد استخـدمه ونش في كتـابه الأسـرة الحديثـة (١٩٦٣م) كما استخدم لفظ (Functionality) لتوضيـح المقصود بوظيفة الأسرة أي أدائها لوظائفها. أمـا أنجل (Angell) فقـد وضـع مفهوم التكـامل الأسـري (Family Integration) في عام ١٩٣٦م عندما قام بدراسة أثـر الحرمـان النـاتـج عن الكساد الاقتصادي على الأسرة. وقد وجـد أنجل أن بعض الأسـر تحاول إعادة تكييف أدوارها بقدر من المرونة، وبذلك توصل إلى مفهوم جـديد يعبِّـر عن قابلية الأسرة للتكيف (Family Adaptibility) ويقصد بـه قدرة الأسـرة على مواجهة العقبـات والتغيرات (Christensen, Ibid. : 810 ff). وقـد استخدم فـابر (Faber) مصطلـح التكامل في عام ١٩٥٧م وكان أكثر دقَّة من أنجل إذ حـاول تحديد مكونات هذا المفهوم الذي يتضمن بعدين متقابلين: الأول يطلق عليـه «الإجمـاع» (Consensus) ويقصد بـه مقدار الاتفـاق في الرأي بين الـزوجين، والثـاني يطلق عليـه «توتـر الدور» (Role Tension) حين يجـد أحـد الـزوجين سمـات غير مـرغـوب فيهـا في سلوك وشخصيـة الـطرف الآخـر ولا يستـطيـع التكيف معهـا. وتتضمن الكتابـات والأبحاث المتنـوعـة في مـوضـوع التكيف الأسري مصطلحات متنوعة مستمدة من البنائية الـوظيفية مثـل الثبات (Stable) والاتـزان (Balance) والتكامـل(Integration) والتكيـف (Adaptibility) وغيـرهـا من المصطلحات الوظيفية (Functional) التي تركز على تحقيق الزواج والأسرة للأهداف المرجوَّة منهـا. وقد حـاول هيل أن يـربط هذه المفـاهيم في مقياس واحد مركب لقياس الاستقرار الديناميكي (Dynamic Stability) ولكن محـاولته باءت بالفشـل لأنه قـدم عدة مقـاييس متداخلة تقيس في بعض الأحيـان شيئاً واحداً رغم تباين المفـاهيم. وقد حـاول برر (Burr) مؤخـراً تحديـد خصائص المصـطلـح الذي يمكن الاعتمـاد عليه لـدراسة التـوافق أو التماسـك الأسري

بحيث يكون شاملاً ومتعدد الأبعاد (Multidimentional) بصورة تغطي جميع جوانب العلاقة الزواجية والوالدية والأسرية. وجدير بالذكر أن مصطلح الرضا الزواجي (Marital Satisfaction) يشتمل على ما تتضمنه المصطلحات الأخرى من معاني وعلاقات تؤكد أن الأسرة وحدة اجتماعية اقتصادية (٤١ ــ ٤٤ : ١٩٧٣م)، فالرضا أو الإشباع عنصر أساسي للاستقرار الأسري لأنه يشتمل على الإشباع العاطفي والإشباع الاقتصادي والإشباع النفسي والإشباع الاجتماعي وغيرها من الإشباع والرضا الذي يوضح أن جميع احتياجات أفراد الأسرة قد تحققت ولو جزئياً. والدليل على أهمية هذا المصطلح أن زيجات قد تستمر لأنها مبنية على إشباع عاطفي أو اقتصادي أو نفسي على الرغم من الصراعات الموجودة في جوانب أخرى من العلاقة الزوجية الأسرية.

وقد استخدم علماء الاجتماع المحافظون مصطلحات عديدة في دراستهم للمشكلات الأسرية التي تؤدي إلى تفككها (Broken Family) وتوصَّلوا إلى بعض التعميمات التي تتضمن أن الأسرة نظام اجتماعي عرضة للتأثر بالأزمات المجتمعية، وأن الأسرة نظام نصف مغلق (Half - closed) يتكون من أوضاع وأدوار يحددها المجتمع، لذلك فإن الأزمات الأسرية (Family Crisis) تنبع من المجتمع ومن الأسرة في وقت واحد (Rodgers, 1964) ويرى البعض الآخر أن الأزمات الأسرية ما هي إلَّا اضطرابات تحدث أثناء الحياة الروتينية للأسرة وأن هذه الاضطرابات تعتبر أحداثاً ضاغطة (Stressor Events) تتفاوت من حيث الشدة وبالتالي تتفاوت من حيث قسوتها على الأسرة ومن حيث مقدار التوتر (Amount of Tension) الذي تتعرض له.

ولقد تعرض هيل لمصطلح آخر هو مقدار الأزمة (Amount of Crisis) ويقصد به أن درجة التوتر والفوضى والعجز في نسق الأسرة يؤدي إلى تفاوت

في مقـدار الأزمـة من الـلاأزمـة (No – crisis) إلى أقصى درجـات الأزمـة (Maximum crisis)، وبـالـطبـع لا تعني حـالـة «الـلاأزمـة» غيـاب المشـاكـل والقـلاقل في الأسـرة، بـل يقصـد بـه أن المشكلة التي تتعـرض لهـا الأسـرة لا تتعارض مـع الحياة اليـومية إلى حـد ما. وهنـا يجب أن نأخـذ في الاعتبار قدرة الأسرة على مواجهة الأزمة (Recovery from the crisis)، وقـد استخدمت مصطلحات عديدة في هذا الصدد مثل نمط التكيف (Cavan & Planck, 1983) ومستوى التكيف (Hill, 1949) والشفاء من الأزمة (Dyer, 1963) ومستوى إعادة تنظيم الأسرة (Hansen & Hill, 1964) وقد استخدم هانسن (١٩٤٥م) مصطلـح «التكـامـل» و«الاتـزان» للتخلص من الأزمـة في عمليـة أطلق عليهـا القـوة التجديدية للأسـرة (Regenerative Power of Family) بهدف تحقيق الاستقـرار والتكيف الأسري.

أما جلاسر وجلاسر (Glasser & Glasser) فقد وضعا تصنيفاً مـع الأزمـة يتضمن ثلاث مراحل متتالية: مرحلة الاحتواء وتتضمن الاندمـاج أو المشاركـة في الحياة الأسرية عن طريق أفراد الأسرة، ثم مرحلة التكامـل وتتعلق بالـدور التساندي أو الدور العاطفي الاجتماعي لأفراد الأسـرة، وأخيراً مـرحلة التكيف وتتمثـل في قابليـة كل فـرد في الأسرة على تغييـر استجابـاتـه لتخـطي الأزمـة والخروج منـها (الخولي، ١٩٧٩م: ٢٥٦).

ثالثاً ــ الزواج من أجنبيات من مظاهر التفكك الأسري في مجتمـع الإمارات:

مـقـدمـة:

أمـام التطورات الاقتصـاديـة التي حـدثت في دولـة الإمـارات العـربيـة المتحـدة في السنـوات الأخيـرة، حـدثت بعض التحـولات في العـلاقـات

الاجتماعية والأسرية، وكان من أبرزها موضوع الزواج والطلاق واختيار الزوجة التي أصبح البعض يلجأ إلى اختيارها من جنسيات مختلفة كمنفذ له من غلاء المهور ومصاريف الزواج، وتشدد أسرة الزوجة المواطنة وكثرة مطالبها. . . متناسين ما لهذا الاختيار من تأثير على التوازن الاجتماعي وبنية الأسرة. . .

. . . ولقد وجد الزواج من أجنبيات تربة خصبة له في دولة الإمارات، فلا الحكومة وضعت قيوداً للحيلولة دون انتشاره ولا الهيئات والمؤسسات الاجتماعية نظَّمت حملة لتوعية المواطن وتنبيهه إلى أخطاره. . . وهكذا، تعاظم خطر الزواج من أجنبيات في الآونة الأخيرة فاتسعت قاعدته وتعددت أسبابه.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بدراسة(*) لظاهرة الزواج من أجنبيات واستطلعت آراء مجموعة من الأزواج والزوجات المطلقات وانتهت الدراسة إلى أن ٨٣ ٪ من الأزواج أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج سبب زواجه من أجنبية، ويتضح من الجدول التالي العوامل التي تؤدي إلى هذه الظاهرة التي تعتبر نموذجاً للتفكك الأسري في مجتمع الإمارات.

(*) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: **المتزوجون من أجنبيات**، دراسة اجتماعية إحصائية عن أوضاع المتزوجين من أجنبيات في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٨٨م.
أنظر أيضاً:
يوسف عبد الفتاح: **الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج**، دار الفكر العربي.
أنظر أيضاً:
محمد يوسف خلف: **العلاقات الاجتماعية في الإمارات**.

جدول يوضح

أسباب الزواج من الزوجة الأجنبية (آراء الأزواج)

(لعام ١٩٨٨م)

أسباب الزواج من الزوجة الأجنبية	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	خورفكان	كلباء	دبا	العين	المجموع	النسبة المئوية للحالات
قلة المهر والمصروفات	٢١	١٦	٤٣	٣٧	٣٨	٤٦	٤٠	٤٢	١٧	٤٤	٢١	٣٦٥	٪٨٣
الرغبة في الإنجاب	٨	٦	٤	٧	—	—	٨	٦	٧	٦	١٠	٦٢	٪١٤,١
الرغبة في التجديد	٥	١	٨	٧	—	٢	٦	١٠	٣	٨	١٠	٦٠	٪١٣,٦
عدم إثارة المشاكل	٥	٥	٩	١٣	٢١	٤	٢٣	٨	٣	١٤	٧	١١٢	٪٢٥,٥
القبول بفارق السن	١٠	٢	٤	١٠	١١	٢٧	٣	٥	٦	٥	٦	٨٩	٪٢٠,٥
عدم موافقة الأسر المواطنة على الزواج به	٧	٦	١٠	١١	١٢	١٩	٧	١٤	٨	٢١	٧	١٢٢	٪٢٧,٧
المستوى المادي	٢	٥	١٠	١٧	١٠	٥	٥	٥	—	٢	١	٦٢	٪١٤,١
أسباب أخرى	٦	٤	٢٥	١	٢٥	—	٨	١٢	١	١	١٢	٩٥	٪٢١,٦
المجموع	٦٤	٤٥	١١٣	١٠٣	١١٧	١٠٣	١٠٠	١٠٢	٤٥	١٠١	٧٤	٩٦٧	٢١٩,٨

والقضيـة في حدٍّ ذاتهـا ليست مشكلة إذا كـانت ضمن الإطـار العـادي ولكنهـا عندمـا تتفاقم وتستشـري بين الناس وتتجـاوز حدود المـألـوف تصبـح ظاهرة تستـدعي الانتباه والـدراسة، وعلى اعتبـار أن مجتمـع الإمارات يشهـد هذه الظاهـرة، بشكل سـافر، حيث أصبحت تهـدد التواجـد الأسري والكيـان الشعبـي لمجتمـع الإمارات، وذلك نتيجـة لعوامـل عديـدة تضافـرت جميعها وأفرزت هذه الظاهرة الخطيرة.

ويعتمـد دور الأسرة، في هـذه العملية، على مـدى تماسكهـا وسلامـة بنـائها الاجتمـاعي فهي مصدر خبـرات الطفـل بالعـالم الخارجي حيث يتـأثـر بأسلوب التنشئة الذي يتبعه معه الوالدان بشكل عـام والأم بوجه خاص.

فجوهر هـذه المشكلة ينحصر في عـزوف بعض المواطنين عن الـزواج من بنـات وطنهم ويلجأون إلى اختيـار الزوجـة من جنسيـات أخـرى، وذلـك لأسباب عديدة تعتبر من أبرزها غـلاء المهور ــ تكـاليف الزواج من مـواطنة ــ كثرة طلبات الزوجة المواطنة ــ الأمر الذي نتـج عن هذه الظاهرة:

- زيادة عدد العوانس من بنات الدولة.
- كثرة حالات الطلاق.
- ظاهرة تعدد الزوجات.
- خلخلة البناء الأسري والروابط الاجتماعية.
- ظهور جيل من الأبناء ينتمي إلى أمهات غيـر مواطنـات ويختلف في ملامـح شخصيته عن الأبناء من أمهات مواطنات.

(أ) العوامل المؤثرة في ظاهرة الزواج من أجنبيات:

لا شك أن هناك أسباباً بعيـدة وعميقة الجـذور وراء هذه الـظاهرة حيث شكلت النـواة الأولى للقيام بـالفعل أو بـلورة القضيـة في الـلاشعـور الجمعي وهيأتها للحـركة بعـد السكون عنـد حدوث طـارىء أو خلل ظاهـر كردة فعـل

معاكسة للواقع المعاش. ونستطيع أن نحدد الأطر الخارجية لبعض العوامل الهامة المؤثرة في نشوء هذه الظاهرة كالعوامل الحضارية والاقتصادية والاجتماعية.

العوامل الحضارية:

إن مجتمع الإمارات يواجه نقلة حضارية غريبة دون المرور بفترة التطور التدريجي أو بما يسمى «مرحلة التكوين» لمواجهة الحدث.. فبين الأمس واليوم مسافة قصيرة من حيث الحركة الزمنية... ولكن هناك مسافة شاسعة بين حياة الأمس واليوم على جميع الأصعدة مروراً بالعلاقات الاجتماعية، وذلك نتيجة للانقلاب العلمي والتغير الاقتصادي والاكتشاف النفطي وتوفر السيولة النقدية بين المجتمع.

وأول ما يتأثر بمجريات هذه التغيرات والتطورات العلاقات الاجتماعية والإنسانية والتي من ضمنها التكوين الأسري وذلك لصعوبة السيطرة عليها من جانب ولغموضها من جانب آخر، ونتيجة لذلك تتوالد ظواهر غريبة وتتكون عادات جديدة وتقع مشكلات ذات خطر عاصف وعام، وذلك لدخولها حيِّز المجتمع من أخطر أبوابه ألا وهو التكوين الأسري والبناء الاجتماعي. وتواجد هذه الظاهرة في المجتمع يؤدي إلى ضياع الشخصية وخلخلة الأسرة وتشتت المجتمع والنتيجة النهائية لإدخال هذه العناصر الغريبة إلى مجتمع متجانس في عاداته وتقاليده وانتمائه وموروثاته الثقافية تواجد أكبر مصنع لجرائم الأحداث، وأعظم مقصلة تساق إليها العوانس إضافة إلى ضياع القبيلة وقطع صلة القرابة والرحم.

العوامل الاقتصادية:

إن وجود ثروة طائلة، أو ما شابه ذلك، لدى الكثير من أبناء هذه الدولة بسب الاكتشاف النفطي قد فتح المجال لكثير منهم لارتياد أماكن كان

الوصول إليها، في الظروف العادية، ضرباً من المستحيل. فوجود الإمكانيات المالية خاصة بين يدي الشباب المترف إضافة إلى أن التغير الاقتصادي بطرق العمل والحياة يتبعه دائماً تغير في نمط الحياة.

فالسعي وراء جمع الثروة أو ملاحقة الأعمال أو الرحلات والأسفار أو ما شابه ذلك من حيثيات الواقع المعاش، أدىٰ إلى ضعف الروابط وضياع القبيلة وتشتت أفرادها وتخلخل النظام الأسري تحت واقع التشتت الحضاري السريع التطور، فاغتربت الأسرة في وطنها وتطرفت الشخصية الاجتماعية وأصبحت الخرسانات المسلحة والشقق الضيقة هي أوسع نطاق للأسرة، وبذلك بحث الإنسان عمن يعرفه وليس عمن يمتّ له بصلة القرابة ليتلاءم معه متلافياً بذلك الابتعاد عن الصراعات الشعورية واللاشعورية ومشاعر الإحباط النفسي والتوتر العاطفي وصراعات الإحجام والإقبال بمختلف أنواعها وهذا نوع من التكيف الشخصي السليم الذي تتميز به الشخصية السوية، إلَّا أن هذه الظواهر إذا زادت مغالاة كانت النتائج السيئة مطردة حيث تؤدي بنا إلى النتيجة الحتمية التي أصابت المجتمع الغربي وقد أطلق عليها علماء النفس «جنون الاغتراب»، وكان من أهم إفرازاته التسيب الحضاري والتفكك الأسري، ولذلك توجه المواطن تدفعه قوة خفية في اللاشعور إلى الزواج كحل وسط يلجأ إليها الإنسان حين يشعر بمأزق الغربة بغض النظر عن جنسية الزوجة أو انتماءاتها أو عاداتها أو حتى ديانتها وأصبح الزواج هو الهدف وليس الزوجة.

العوامل الاجتماعية:

إن مجتمع الإمارات الذي يعتبر جزء من مجتمع الخليج يشكل ظاهرة فريدة من نوعها من حيث زحف العمالة واختلاف الأجناس فهو (هيئة أمم مصغَّرة) وكلٌّ يحمل عاداته وتقاليده وموروثه الثقافي وطريقة حياته وانتماءاته الحضارية، ولا شك أن هذه الظواهر المتناقضة من حيث الكم

والكيف تفرز على الواقع ظواهر جديدة تتفاوت في سلبياتها وإيجابيتها حسب قوة المصدر أو ضعفه من ناحية وحسب ثبات شخصية المتلقي أو اهتزازاتها من ناحية ثانية حيث أن لكل جديد لذة كما يقال ولو كان هذا الجديد يحمل بين طياته السم الزعاف.

وبما أن تكوين الأسرة هو أول ما يؤثر ويتأثر دائماً على اختلاف العصور فهو أول بيت يتلقىٰ معاول الهدم والبناء بشكل يتناسب والطريقة الجديدة للحياة. . فالبحث عن الزوجة في المخيمات الريفية أو الزراعية أو الرعوية كان يتطلب معرفة الأهل وتاريخهم والعشيرة وكذلك سلوك الأبوين، ولكن ذلك أصبح لا يجدي حيث سقطت كل هذه الاعتبارات وأصبحت معرفة الشاب بالفتاة هي أنجح طريقة للزواج ولذلك برزت على السطح مشكلة الزواج بشكل عام تاركة وراءها مطبات كثيرة وأولها الزواج من مجتمعات غريبة ــ أي أجنبية ــ وذلك نتيجة لظاهرة الحشد السكاني الوافد الذي يحمل معظمه أساليب عصرية في طريقة الحياة من ناحية، وسلبيات بعض العادات والتقاليد في مجتمع الإمارات من ناحية أخرىٰ.

فالزواج من أجنبيات ظاهرة سيئة قد لا تدرك في حينها، لأن آثارها لا تظهر إلَّا بعد مرور وقت طويل عليها فمن اختلال في البنية الأسرية إلى غوغاء العادات إلى سر ضياع الأبناء وجنوحهم وإلى زيادة العوانس وآثار أخرى.

(ب) وهناك أسباب أخرى لظهور هذه الظاهرة[1]:

١ ــ سهولة الزواج والطلاق من الزوجة الأجنبية: قد لا يكون من

---

(١) **المتزوجون من أجنبيات**، دراسة اجتماعية: أشرف على الدراسة عبد الله محمد بو شعاب الوكيل المساعد لوزارة العمل، وأحمد يحيى الدزوفي: مدير إدارة الرعاية الاجتماعية ص ٣٤ ــ ٣٥.

السهل على الرجل إذا كان قد سبق له الـزواج أو إذا كان مستـواه المادي دون المتوسط أو قد بلـغ من العمر سن الكهولـة ولديـه أبناء فـلا يكون من السهـل بالنسبة لهذا الرجل المـواطن أن يحصـل على زوجة مـواطنة في مقتبـل العمر تقبل الزواج منه. ولكنه استطاع أن يجد ذلك في الزوجة الأجنبية التي دفعتهـا الحـاجة والعـوز في بلدها وطمـوحها في أن تعيش في بلد من بلدان البتـرول حيث يسود الاعتقاد بأن كل من يعيش في هذه البلدان يعيش في نعيم.

وعند زواج الرجل بالأجنبية يسهل عليه طلاقها وذلك لأنه لا يكلف كثيراً فـلا يكاد يـزيـد عن ألفي درهم فقط فهكـذا المـواطنون يجـدون سهـولـة في إجراءات الزواج والطلاق من الزوجة الأجنبية.

٢ ــ **الرغبة بعدم إثارة المشاكل**: الهروب من تدخل الأهل.

٣ ــ **التعرف على الزوجة أثناء الدراسة**، والرغبة في الـزواج من زوجة متعلمـة. وذلك أثنـاء سفر الشبـاب للدراسة في الخـارج وبقائهم هنـاك لفترة طويلة مما يدفعهم للزواج من الزوجة الأجنبية.

٤ ــ **مرض الزوج**: وقد يكون مرض الزوج سببـاً في أن يتزوج الزوج امرأة أجنبية لأنهـا سوف تـرعاه ولكن بنت البلد لا تـرضى برجـل مريض ومن المرض «العمى ــ الخرس ــ الكساح».

٥ ــ **مرض أو وفاة الزوجة المواطنة**.

٦ ــ **الرغبة في التجديد**: تبين ذلك من خلال الدراسة الميدانية لوزارة الشؤون الاجتمـاعية، فبعض المـواطنين وجدوا وفـرة البترول ومـا وفرّتـه هذه النعمة من الأموال عليهم في تحسين للأوضاع المعيشيـة للمواطنين فهـذا أدى ببعض المواطنين لأن يتزوجوا ولعدة مرات.

٧ ــ الهروب من سيطرة الزوجة المواطنة إلى الزوجة الأجنبية المطيعة.

٨ ــ غلاء المهور وارتفاع مصاريف الزواج: يشكل غلاء المهور عائقاً كبيراً أمام زواج المواطن من المواطنة، لا سيما في صفوف المتعلمين منهم الذين يقضون مرحلة كبيرة من مراحل حياتهم في التعلم والتحصيل وهكذا فمنهم من يبلغ سن الزواج دون أن يكون قدجمع أية ثروة تساعد على الزواج من المواطنة وينطبق ذلك على فئات كبيرة من الشباب الموجودين أيضاً في مناطق نائية التعامل التجاري فيها محدود ومعلوم أن التجارة من أهم عوامل الثراء الواسع في دولة كدولة الإمارات حيث المشاريع الإنتاجية فيها محدودة العدد بل ومحدودة الدخل. . .

. . . ومن هنا نخلص إلى أن أسباب المشكلة متعددة ومتنوعة منها ما هو موضوعي، كما أن فيها ما هو بعيد كل البعد عن الموضوعية، ولكن تعدد الأسباب وتنوعها جعل من هذه المشكلة ظاهرة واسعة. . .

. . . **فتضافر** عامل أو أكثر يساعد على انتشار الظاهرة فقد لا يكون كافياً أن يكون هناك عامل واحد لانتشار الظاهرة، ولكن وجود عامل مساعد أو أكثر يجعل هذا العامل أو ذاك دافعاً نحو الزواج من أجنبية. . . وبالتالي فلا بد لمعالجة الظاهرة من أخذ جميع عواملها بعين الاعتبار وسيكون من الخطأ التركيز على عامل واحد دون الإحاطة بالعوامل الأخرى. . .

(ج) الآثار السلبية للزواج من أجنبيات:

١ ــ التأثير على لغة ولهجات الأولاد: يتأثر الأولاد بلغة الأم إذا كانت الأم من الدول الأجنبية وبلهجة الأم إذا كانت الأم من أقطار عربية شقيقة. . . وهكذا ينشأ الجيل الجديد على النطق بلغة عربية مكسرةوهجينة: كلمة من هنا

وأخرى من هناك . . . وبتغير في مخارج الحروف . . ويؤنث المذكر ويذكر المؤنث . . .

. . . إن هذه الظاهرة قد تستفحل يوماً بعد يوم وإذا كان المواطن من دولة الإمارات يفخر بأن لهجته من أقرب اللهجات للغة العربية الفصحى، فإن الأيام القادمة ستجعله يشعر بأن لهجته المحلية أصبحت أبعد ما تكون عن اللغة العربية، لا سيما وأن هناك عاملين يتضافران في الإجهاز على اللغة العربية الأول الأم الأجنبية التي أشرنا إليها والثاني العمالة الأجنبية التي تسيطر على جميع مجالات العمل والخدم والمربين والطباخين الذين هم على الغالب من غير العرب . . .

٢ ـ **تدني المستوى التعليمي للأولاد**: تلعب الأسرة دوراً مساعداً للمدرسة في تعليم الأولاد وتحتل الأم المرتبة الأولى، فهي التي تجد عندها متسعاً من الوقت لتعليم أولادها والإشراف على كتابة واجباتهم ومساعدتهم في مذاكرة دروسهم، ولكن كيف يكون لهذه الأم أن تلعب هذا الدور وهي التي تجهل اللغة العربية جهلاً تاماً وإذا ما ساعدتها فطنتها أن تتعلم اللغة نطقاً فهي لن تستطيع قراءة وكتابة . . . وهكذا فإن تدنياً في المستوى التعليمي للأبناء الذين يولدون من أم أجنبية غير عربية سيكون متوقعاً على المدى القريب . . .

٣ ـ **كثرة حوادث الطلاق**: . . . يسبب الزواج من أجنبيات في زيادة عدد حالات الطلاق في حالتين:

● **الحالة الأولى**: عندما أصبح الزوج المواطن يطلِّق زوجته المواطنة لأتفه الأسباب، بل وفي بعض الأحيان بدون أية أسباب فالطلاق لا يشكل بالنسبة له أية مشكلة ما دام قادراً على الزواج من أجنبية بتكاليف محدودة . . . وبسرعة فائقة وبشروط أفضل حيث ستكون الزوجة هنا صغيرة السن ولوداً

ومطواعاً. . . وأن ٦٠ ٪ من الأزواج المتـزوجين من أجنبيات طلقـوا زوجاتهم المواطنات. . .

● **الحالـة الثـانيـة**: والتي يكثـر فيهـا الـطلاق فهي مـا بين الـزوجـات الأجنبيات حيث تلعب قلة المصاريف المتعلقة بالزواج والطلاق إضافة إلى أن الزواج لدى البعض لم يتعد كونه نزوة حيث أن ١٣,٦ ٪ من الأزواج أظهـروا أنهم تزوجوا بالأجنبية رغبة في التجديـد. . . وهكذا فـإن الزوج مـا أن يشبـع رغبته التجديدية هـذه حتى يعمد إلى طـلاق زوجته جـرياً وراء زوجـة جديـدة أصغر سناً وأكثر نضارة، فإن عدد المطلقات سيزداد يومـاً بعد يـوم في صفوف الزوجات الأجنبيات. . .

٤ ــ **انتشار ظاهرة العنوسة في الدولة**: إن اتجاه المواطن نحو الـزواج من أجنبية حال دون إتاحة الفرصة للعديد من فتيات الإمارات للزواج، وهكذا كثر عدد المواطنات العانسات، وأن نـظرة إلى عدد المـواطنات العـانسات في الإمارات الشمالية يظهر أن هذا أصبـح كبيراً، بل ومستغرباً لا سيمـا وأن نسبة الذكور بين المواطنين أعلى من نسبة الإناث. . .

٥ ــ **زواج المـواطنـة من وافـد أو أجنبـي**: أمـام يـأس العـديـد من المواطنات من الـزواج بمواطن اتجهن نحـو الزواج بـوافد أو أجنبـي، ويـزداد اللواتي يتزوجن من وافد أو أجنبـي يومياً. . .

. . . وقد بدأت آثار سلبية لهذه الظاهـرة تعكس نفسها على المجتمـع، فالزواج من غير المواطن المقيم على كفالة شركة أو مؤسسة معرض وجوده في الإمارات للخطر، إما لاستغناء الشركة عن خدمـاته أو لتـوقف أعمال الشـركة أو المؤسسة ولذاك تصبـح إقامته في البلد غير شرعية. . . ويتهدد مصير الأسرة للخطر فلا الـزوج قادر على البقـاء في البلد بصورة غيـر شرعيـة لا سيما بعـد قرارات الإقامة الأخيرة ولا الزوجة راغبة بالسفر ومغـادرة وطنها حيث لن يتـوافر

في موطن زوجها الأصلي ما هو متوافر لها في وطنها، وهكذا تتفكك الأسرة ويتوزع الأطفال ما بين عطف الأب وحنان الأم الذي لا بد أنهم سيفقدون أحدهما... هذا إذا كانت الأنظمة ستسمح لهؤلاء الأطفال بالبقاء مع أمهم إذا سافر الأب...

٦ ـ **ضعف الانتماء الوطني عند الأولاد:** لا أحد ينكر دور الأم في التأثير على أولادها، فالأولاد يحبون الأم ويكرهون حيث تكره.. وهكذا في حالة الزواج من أجنبية، نرى أن الطفل ينمو في كنف الأب والأم في جوَّين متباينين في الطابع والأخلاق والعادات والانتماء الوطني، وهذا بدوره يعكس نفسه على نفسية الطفل ويؤدي بالتالي إلى زعزعة انتمائه الوطني.

٧ ـ **ازدياد الأعباء المادية على الزوج:** إن المواطن الذي يتزوج من أجنبية لانخفاض مصاريف الزواج منها.. نراه بعد فترة وقد أصبح مطالباً بمصاريف قد تفوق المصاريف التي تتطلبها الزوجة المواطنة... فالزوجة الأجنبية تريد أن تذهب لزيارة أهلها وهي بالتأكيد ستصحب أطفالها معها وعلى الزوج أن يدفع بطاقات السفر والهدايا ومصاريف الإقامة في بلد الزوجة وهدايا عند العودة إلى الإمارات ومرة ثانية يجد الإنسان نفسه وقد وقع فيما حاول الهروب منه...

٨ ـ **خطر الفارق في السن ما بين الزوج والزوجة:** من خلال دراسة المتزوجين من أجنبيات ظهر لنا الفارق الكبير في السن ما بين الزوج والزوجة، فلقد تبين لنا أن ٧,٧ ٪ من الزوجات تقل أعمارهن عن ١٥ سنة و٤١,٨ ٪ من الزوجات تقع أعمارهن ما بين ١٦ ــ ٢٠ سنة، بينما هناك ما يزيد عن ٥٠ ٪ من الأزواج أعمارهم تزيد عن ٤١ سنة كما يزيد أعمار الأزواج في بعض الأحيان عن أعمار الزوجات بـ ٥٠ عاماً تقريباً ويدفعنا هذا إلى وجهين لهذه المشكلة:

(أ) **مخاطر الزواج من صغيرات السن**: إن ما يقرب من ٨٠ ٪ من الزوجات هن من اللواتي لم يبلغ عمرهن ١٥ سنة بعد، ومثل هذه الزوجة الصغيرة في السن لم تعِ بعد معنى الزواج ولا مسؤولياته وزواجها تم على الغالب عن طريق الوسطاء وبإقناع الآباء ودون أن يكون للزوجة مجرد رأي فيه. . . وعدم إدراكها لدورها الحقيقي في الأسرة يعكس نفسه على عدم إدراكها لدورها الحقيقي كأم عندما ستنجب، وهكذا فإن الأطفال سيصابون بالعديد من الأمراض النفسية يكون أقلها إصابة الطفل بالانطواء.

(ب) **مخاطر إيجاد بيئة صالحة للانحرافات الأخلاقية**: إن هناك نسبة كبيرة من الأزواج في عمر يزيد عن ٥٠ سنة، ويكون هناك بالمقابل عدد كبير من الزوجات تقل أعمارهن عن عشرين سنة، وفي بعض الأحيان عن ١٥ سنة، فإن هذا يخلق بيئة خصبة للفسق والرذيلة والانحراف، ذلك أن الزوجة التي ستبلغ الثلاثين عاماً ستجد زوجها وقد أصبح في السبعين وربما في التسعين.

. . .وأخيراً: وقبل أن نختم حديثنا عن السلبيات المترتبة على ظاهرة الزواج من أجنبيات لا بد من التأكيد على أننا لم ننطلق ولن ننطلق في معالجة هذه الظاهرة من منطلقات عرقية أو عنصرية، كما أننا لا نؤمن بالمقابل بنظرية صفاء العرق وضرورة عدم اختلاطه بالأجناس الأخرى. . .

. . .ولكن الذي دفعنا إلى التركيز على سلبيات هذه الظاهرة، هو الخصوصية التي يتمتع بها مجتمع الإمارات العربية المتحدة والتي أملت علينا أن نأخذها بعين الاعتبار ونحن نعالج هذه الظاهرة. . .

. . . يضاف إلى ذلك أن البنية السكانية في دول الإمارات بنية غير متوازية، حيث يشكل الأجانب نسبة تزيد عن ٧٥ ٪ من مجموع السكان ولا يشكل العرب المواطنون الوافدون سوى ٢٥ ٪ من المجموع العام للسكان، وهكذا فإن البنية الاجتماعية مهزوزة من الأساس والزواج من أجنبيات سيزيد البنية الاجتماعية والسكانية خللاً واضطراباً ليس على المدى القريب فحسب وإنما قد تمتد إلى أجيال أخرى. . .

رابعاً ــ رؤية نقدية لسوسيولوجية التماسك الأسري:

على الرغم من أهمية دراسة التوافق الزواجي والأسري بصورة تعبِّر عن وجود اهتمامات وعواطف ومصالح مشتركة بين الزوجين وبينهما وبين الأبناء، بحيث يستطيع أفراد الأسرة مواجهة الأزمات التي تتعرض لها، وبحيث تعمل الأسرة على تغيير نفسها استجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع، إلاَّ أن الكتابات المصرية والعربية تفتقر للأبحاث الأمبيريقية الخاصة بالتوافق الأسري، وتقصد الباحثة بالتوافق تقارب الزوجين والتقاءهما عند نقطة محددة مثل متصل التوافق أو اللاتوافق بحيث تكون دائماً بالقرب من نقطة التوافق وليس العكس. فمن المستحيل أن يتفق الزوجان بصورة تؤكد تطابقهما في كل شيء، بل إن هناك نقطة التقاء تدعم الحياة الزوجية وتؤكد أهمية التغيير مع تغير المواقف والظروف التي تواجهها الأسرة. فالأسرة ليست زوجاً وزوجة وأطفالاً فحسب، بل هناك علاقات خارجية بالأقارب والأصدقاء وزملاء العمل وهناك التحولات والأزمات التي يتعرض لها المجتمع، كما قد تتعرض الأسرة لأزمات تفرض التضحية من جانب أحد الزوجين أو كليهما وغيرها من العمليات المستمرة التي تمر بها الأسرة خلال دورة حياتها، وكل ذلك لا بد وأن يؤخذ في الحسبان عند دراسة التوافق الأسري.

وإذا حاولنا التعرف على الأبحاث التي أجريت على الصعيدين

المصري والعربي لدراسة التوافق الأسري، سوف نجد أنه لم توجد دراسات متخصصة في هذا المجال باستثناء دراستين، إحداهما قامت بها هدى مجاهد وموضوعها «سوسيولوجية التماسك الأسري في المجتمع المصري» بشقيه الريفي والحضري الصناعي (١٩٧٢م)، والدراسة الثانية قامت بها حنان العناني وموضوعها «التحضر والتماسك الأسري في الضفة الغربية» (١٩٨٦م)، وتتصف هذه الدراسة بالخصوصية بالنسبة لمجتمع البحث الذي اختير من الأسر المقيمة في فلسطين المحتلة. وهذا لا يعني بالطبع أن دراسة التوافق الأسري في المجتمعات العربية لم يشغل بال الباحثين، بل الواقع أن دراسة التوافق الأسري كانت قاسماً مشتركاً في معظم الدراسات والأبحاث سواء كانت تتعلق باشتغال المرأة ومحاولتها التوفيق بين البيت والعمل، أو دراسة اشتغال المرأة والتنشئة الاجتماعية والنفسية للأبناء. وهناك دراسات أخرى عن بناء القوة في الأسرة وهذه بالطبع تركز على نوع السلطة في الأسرة وهل هي سلطة أبوية، أم أنها مشاركة بين الزوجين في اتخاذ القرارات وتقسيم العمل بينهما داخل المنزل بصورة تدعم العلاقة الزوجية. كما أن الدراسات التي أجريت عن الطلاق وتعدد الزوجات وانحراف الأحداث كلها تركز على التوافق الزواجي كمتغير مستقل يرتبط ارتباطاً عكسياً بالمتغير التابع. فانخفاض التوافق الزواجي يؤدي إلى زيادة احتمالات وقوع الطلاق أو أن يلجأ الزوج إلى التعدد أو أنه يؤدي إلى انحراف الصغار. فالتوافق الزواجي قد يكون متغيراً مستقلاً في بعض الأبحاث ويكون متغيراً تابعاً في أبحاث أخرى، لذلك فمن الضروري إجراء مسح شامل للأبحاث العربية التي تناولت التوافق الزواجي من حيث المضمون وليس المصطلح اللفظي، وفيما يلي نستعرض بإيجاز الدراسة التي قامت بها هدى مجاهد عن سوسيولوجية التماسك الأسري في المجتمع المصري لتحديد المفاهيم التي استخدمتها والتوجه النظري لها.

أهم نتائج الدراسة:

تضمن البحث مقياساً تصورياً للتماسك الأسري للكشف عن مدى اقتراب كل من العينة الريفية والعينة الحضرية ــ الصناعية من هذا النموذج المثالي للتماسك، وذلك لتحديد نمط التماسك الأسري في كل من الريف والحضر المصري.

منذ بداية البحث وتأثير البنائية الوظيفية واضح. فقد استخدمت الباحثة المصطلحات والمفاهيم التي تركز على «الدور» و«توقعات الدور» ومفهوم الإجماع من خلال قياس التضحية بالرغبات الشخصية من أجل الأسرة، بالإضافة إلى دور الأسرة كمجموعة من الشخصيات المتفاعلة داخلياً لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها، وعمليات التكيف التي تقوم بها الأسرة لمواجهة المتغيرات الاجتماعية سواء كانت مادية أو معنوية بهدف تحقيق التوازن الداخلي للأسرة. ركّزت الدراسة أيضاً على مفهوم الانتماء الذي يوضح مقدار ارتباط الفرد بأسرته وبمنزله دليلاً على التماسك الأسري، وأخيراً ركزت الدراسة على التكيف الزواجي باعتباره متغيراً أساسياً لقيام حياة زوجية سليمة تتضمن مقومات نجاحها وذلك في ضوء أربعة متغيرات فرعية هي: علاقة الزوجين بأسرة التوجيه، وقضاء وقت الفراغ ووجود صفات غير مستحبة في الآخر، وأصدقاء كل من الزوجين.

باختبار دلالة الفرق بين كل عينة والنموذج المثالي تبين اقتراب كل منهما منه، كما لم يوجد فرق جوهري بين المجموعة الريفية والمجموعة الحضرية الصناعية، وإن كان بينهما بعض الاختلافات بالنسبة للمكونات الداخلية لمتغيرات التماسك الأسري. وتتلخص نتائج الدراسة فيما يلي:

رغم أن اختيار عينتي الدراسة قد روعي فيه تثبيت جميع المتغيرات التي اعتبرت أساساً للاختيار ما عدا الاختلاف في المتغيرات الثلاث المتعلقة

بـالميلاد والتنشئـة، والإقامـة الحاليـة، والمهنة فقـد وجـدت اختـلافـات بين العينتين عكست الاختـلاف في المتغيرات الثـلاثة وتـأثيـرهـا على الأسـرة من حيث شكل تماسكها.

١ ــ أوضحت الـدراسة أن التمـاسك الأسـري سـواء كـان في الـريف أو في الحضـر قـد اختلف من حيث درجـات تمـاسكـه في أسـر العينتين وفقـاً لمقيـاس التماسـك الأسري، وأن الأسـر في العينتين قـد تـدرجت على متصل التماسـك ما بين تمـاسك عـالي وتماسـك أقل وتمـاسك ضعيف والتي تمثّلت في المجموعات الثلاث للتماسك التي تم وفقها التحليل.

٢ ــ أن التماسك الأسـري في كل من الـريف والحضر لم يكن متمـاسكاً من حيث الشكل والمضمون معاً في جميـع الأسر في العينتين، وإنمـا هناك بعض الأسر في العينتين كانت متماسكة من حيث الشكـل فقط، بمعنى أنها تحافظ على كيـانها الشكلي فقط لافتقـارها إلى وجـود علاقـات بين الـزوجين مما يجعلهـا عرضـة للتفكك والانهيـار أمام أي مـوقف صعب تتعرض لـه.

٣ ــ أن التماسك الأسري في كل من الـريف والحضر لم يختلف عن بعضـه من حيث متغيرات التماسك، وإنما الاختلاف جاء معبراً عن إعطاء كـل نمط منهمـا أهمية نسبيـة لبعض متغيرات التمـاسك دون الأخـرى، ممـا أدى إلى الاختلاف في الدرجة بالنسبة لبعض المتغيرات، واختـلاف في النوع بالنسبة لبعضها الآخر.

٤ ــ أن التماسك الأسـري في كل من الـريف والحضر قـد عكس الاختلاف بين نوعية التفاعل بين الزوج والزوجة. فهو في الريف يعبِّر عن التفـاعل بين الزوجين في ضوء العلاقات القرابية التي تحتل مكانة هامـة في حياة الأسرة، بينما في الحضر قد عبر عن التفاعل المباشر بين الزوجين الذي يركز على العلاقات الزواجية المكونة لجوهر الأسرة.

٥ ــ أن التماسك الأسري يعبر عن عمليات التوازن وإعادة التوازن التي تعكس قدرة الأسرة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية التي تتعرض لتأثيرها، وبالتالي تحافظ على كيانها ووجودها واستقرارها.

٦ ــ أن التماسك الأسري يعبر عن هدفين أساسيين هما قدرة الأسرة على إشباع أهدافها التعبيرية، وأهدافها الأدائية، وبقدر تحقيق هذين الهدفين يكون النسق الأسري أكثر تماسكاً.

٧ ــ أن التماسك الأسري يعبر عن عمليات التبادل بين الزوجين من حيث واجبات والتزامات كل منهما نحو الآخر، وأن قيام كل منهما بأدواره يؤثر في الطرف الآخر ويدعوه بالتالي إلى تأدية أدواره وهكذا، فهناك تأثير متبادل بين الطرفين في الجوانب الأدائية والتعبيرية.

وبناء على هذه العمليات المتبادلة يوجد تأثير على مستويين أحدهما بنائي والآخر نفسي. فمن حيث التأثير البنائي الاعتماد المتبادل، نجد أنه بقدر وجود هذا الاعتماد المتبادل بين الزوجين يوجد تماسك من حيث النظام (Order)، ومن حيث التأثير النفسي نجد أنه حيث يحدد الموقف بأنه مشبع لكل من الزوجين يوجد تقابل بين الأهداف التعبيرية والأدائية، ونجد أن علاقات السلطة وما يرتبط بها من توترات داخلية تحل بطريقة مشروعة وبالتالي يسود التماسك.

ترى الباحثة أن بقاء أي نسق اجتماعي بما في ذلك النسق الأسري، لا يقوم فقط على عناصر بنائية، أو على عمليات (Process) تعمل مستقلة عن بعضها البعض، وإنما التماسك يعتمد على كل العملية والبناء.

نمط التماسك الأسري في الريف والحضر:

إن نمط التماسك الأسري في الريف يعتبر نمطاً للتماسك الأسري الأولي الذي يعكس أهمية العلاقات الأولية في كل من العلاقات بين

الـزوجين والعلاقـات مـع شبكة الأهـل والأقارب. وأن هـذا النمط يميـل إلى الاستقرار في التنظيم والقدرة على الاستمرار والكفاية في الفعل والعمل، كما يتميز بدرجة عالية من الإشباع الذي يشعر بـه أعضاء الأسـرة، ومسايـرة أفراده للعرف والتقاليد وقدرة على التنبؤ بسلوك الآخرين وتوقعات لأدوارهم. كما أنه يتميـز بقـدرة على الصمـود أمـام المـواقف المتـأزمـة دون تعـرضـه لـلانهيـار أو التفكك.

وأن نمط التماسك الأسري في الحضر يعتبـر نمطاً للتماسـك التعاقـدي الذي يعكس أهمية التركيز على العلاقات الزواجية بـاعتبارهـا جوهـر الأسرة، في أسبقيتها على العلاقات بالأهل والأقارب. كما أن نوع العمل في الصناعـة واختـلافه عن العمـل الـزراعي، قـد أدى إلى انفصـال الأعضـاء بعضهم عن بعض في نشـاطهم اليومي واستخـدام بعضهم على أساس تعـاقـدي أدى إلى افتقارهم للقوة في بعض المواقف التي تتطلب مواجهة الصعاب.

وخـلاصة القـول إن طريقـة التفاعـل بين العناصـر والمتغيرات المكـونة للتمـاسك ونـوعيتها هي التي تميـز كل من نمـطي التماسـك الأسـري الأولي والتعاقدي؛ بمعنى أن التماسك الأسري في كلا النمـطين لا يختلف من حيث المتغيرات الأساسية التي يقوم عليها، وإنما يرجـع إلى اختلاف طريقة تفـاعل هذه المتغيرات مـع بعضها البعض في كل منهما.

□ □ □

الطَّلاق

الطَّلاق هو حلّ رابطة الزوجية وإنهاء عقد الزواج وفقاً لإجراءات قانونية يقرّها الدين والمجتمع.

تأثَّر النظام الأسري بالتحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة التي تمرّ بها مجتمعات العالم منذ الثورة الصناعية، فمنذ ذلك الوقت والأسرة في حالة تغيُّر مستمر بصورة أثَّرت على العلاقات الزوجية والأبوية وشبكة العلاقات القرابية. وبذلك أصبح الطلاق نتاج تاريخي لما يحدث في المجتمع من تحوُّلات في الأنساق الكبرى تؤثِّر بالتالي على الأنساق الصغرى خاصة الأسرة. فحتى منتصف القرن العشرين كان الزواج رابطة لا تنفصم إلَّا بالموت، وكان الطلاق في المجتمعات الإسلامية يُعدُّ وصمة اجتماعية. فعلى الرغم من أن الطلاق «أبغض الحلال عند الله» إلَّا أن الإسلام أباحه لأنه دين يشرِّع للحياة الواقعية، إذ يكون الطلاق في بعض الحالات ضرورة لتحقيق الاستقرار الأسري.

إن تغيُّر القيم والمعايير المرتبطة بالطلاق يرجع للتغيُّرات التي طرأت على المجتمعات بصور متفاوتة نتيجة للتقدم التكنولوجي وتعدُّد الأنظمة الاقتصادية، وظهرت المجتمعات الصناعية المتقدمة (الرأسمالية أو الشيوعية أو الاشتراكية)، كما ظهرت المجتمعات النامية والمتخلِّفة طبقاً لمستوى التصنيع بها وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد صاحب ذلك تغيُّراً

كبيراً في أنماط السلوك نتيجة لسيطرة العلمانية وانتشار مفاهيم جديدة مثل الحرية والفردية والمنفعة الشخصية، مما أدى إلى ضعف الضغوط الاجتماعية وأصبح الفرد حراً في تغيير دينه ومعتقداته وقيمه. وكما انهارت القيم الدينية (أمام القيم المادية)، انهارت الطبيعة القدسية للزواج واصطبغ بصبغة مادية تركز على أن السعادة الشخصية هي الهدف الأساسي من العلاقة الزوجية القابلة للحل إذا لم يتحقق هذا الهدف (Marriage is a Voluntarily Terminable Contract) (Elliot, ibid: 130).

ولقد عرفت المجتمعات البدائية الطلاق كما عرفته المجتمعات الحديثة، كما أن المجتمعات، على اختلاف عقيدتها وقيمها، وضعت قيوداً معيَّنة لإباحة الطلاق.

وفي هذا الفصل نستعرض النقاط الأساسية التالية:

(١) الطلاق في العصور القديمة.

(٢) الطلاق في الشرائع السماوية: اليهودية ــ المسيحية ــ الإسلام.

(٣) الدراسة السوسيولوجية للطلاق.

(٤) رؤية نقدية لأبعاد دراسة الطلاق في المجتمعات النامية.

أوّلاً ــ الطلاق في العصور القديمة:

ظَهَر الطلاق منذ عَرف الإنسان الأول التكوينات الأسرية، وقد لوحظت هذه الظاهرة بكثرة في المجتمعات البدائية وكان بعضها الذي يتبع النظام الأمومي يعتبر الطلاق حقاً للمرأة التي لها أن تطرد زوجها من مسكنها وتنذره بألّا يقرب مخدعها، كما كان سائداً في قبيلة الفيدا بجزيرة سيلام. ولكن معظم القبائل الأخرى القديمة كانت تجعل الطلاق من حق الرجل الذي له أن يطرد زوجته من بيته، وأحياناً لا يتم الطلاق إلّا باتفاق الطرفين أو مَن يمثِّلهما، كما كان الحال بين قبائل البوشمان بجنوب أفريقيا.

وقد عُرف الطلاق لدى الكثير من الشعوب القديمة، مثل شعوب مصر وبابل وأشور وما بين النهرين والعبريين والهند والصين وغيرها، فقد نصَّت عليه القوانين المصرية القديمة وأهمها قانون أحمس، ونصَّت عليه قوانين حامورابي وألزمت الرجل بدفع تعويض مالي للزوجة في حالة انفصاله عنها دون مبرر معقول، كما نظمت الشريعة الموسوية الطلاق ووضعت له أُسساً معيَّنة وجعلته من حق الرجال، ونصَّت عليه كذلك تشريعات مانو الهندية التي لم تعترف للنساء بحقوق تُذكر في هذا الصدد، ونصَّت عليه تعاليم كونفوشيس الدينية في الصين. وعُرف الطلاق كذلك عند عرب الجاهلية، حتى أن بعض القبائل جعلته حقاً للمرأة فكانت إذا أرادت تطليق زوجها تغير وجهة باب مخيمها أو تترك مسكنها وتعود إلى بيت أبيها أو تمنع عن خدمة زوجها فيشعر بالتالي برغبتها في الطلاق (الخشاب، مرجع سابق).

كذلك عرف اليونانيون القدامى الطلاق، حتى أن فلاسفتهم مثل أفلاطون وأرسطو حاربوه واعتبروه ظاهرة خطيرة تهدد النظام الأسري، وطالبوا بتقييده إلى أقصى الحدود، كما وجد الطلاق لدى القبائل الرومانية القديمة وجاء ذكره أولاً في التشريعات التي تنظِّم المعاملات والعلاقات بين القبائل.. ثم بعد ذلك في التشريعات الرومانية المتأخرة في عصري الإمبراطورية والجمهورية التي أباحت الطلاق وجعلته مطلقاً بلا قيد أو شرط. كذلك عُرف الطلاق لدى القبائل التيتونية والجرمانية في أواسط أوروبا وكان مؤيداً بالعرف ــ إن لم يكن بالقانون ــ فكان من حق الزوج تطليق زوجته والإتيان بغيرها، كما وُجد الطلاق عند قبائل الألب والغال والأنجلو سكسون، حيث كان الطلاق لديهم يقوم على أساس التحكيم والرضا المتبادل (المرجع السابق؛ الترمانيني، مرجع سابق).

ثانياً ــ الطلاق في الشرائع السماوية:

يُطلق لفظ «الطلاق» على الحالة التي يقوم فيها أحد الطرفين بإرادته

ورغبته وحده بحلّ رابطة الزوجية. ويُطلق لفظ «التطليق» على الحالة التي يتوقف فيها حل الرابطة الزوجية على إجراء تتخذه إحدى الهيئات القضائية (سركيس، ١٩٨٥م: ١٤٠).

وقد اختلفت الشرائع اليهودية والمسيحية والإسلامية في الأخذ بأحد النظامين أو الجمع بينهما: فالشريعتان اليهودية والإسلامية أخذتا بنظام الطلاق مع إباحة التطليق. فللزوج اليهودي أو الزوج المسلم أن يطلق زوجته بيمينه فينهي الرابطة الزوجية بإرادته المنفردة. وللزوجة اليهودية أو المسلمة أن تطلب حلّ رابطة الزوجية بطلب تقدمه للهيئة المختصة (المرجع السابق).

أما الشريعة المسيحية فقد رفضت الأخذ بحق الزوج في الطلاق بإرادته المنفردة ولم تسمح بحل الرابطة الزوجية إلَّا بناء على حكم يصدر من الجهة المختصة بالتطليق التي يقدَّم إليها الطلب من أحد الزوجين (المرجع السابق).

١ ــ الطلاق في الشريعة اليهودية:

يملك الزوج حق طلاق زوجته إلَّا في حالتين: إذا اتهم زوجته بأنها غير عذراء ثم تبين كذبه، وإذا اغتصب الرجل فتاة، فإنه يلتزم بزواجها ودفع غرامة لأبيها. وفيما عدا ذلك يحق للزوج أن يطلق زوجته إذا لم تسرُّه أو وجد فيها عيباً، ويكون الطلاق بكتاب يسلم إليها ويخرجها من بيته (الترمانيني، ١٩٨٤م: ٣٠١).

غير أنَّ حرية الزوج في طلاق زوجته قد تقيدت بقرار أصدره المجمع اليهودي بألمانيا في أواخر القرن الحادي عشر، إلَّا إذا كانت عاقراً، أو ثبت زناها أو شاع عنها ذلك، أو ارتدَّت عن دينها، أو امتنعت عن وصال زوجها مدة سنة، أو رفضت الانتقال معه إلى مسكن آخر، أو شتمت أباه، أو أُصيبت بمرض خطير يمنع من معاشرتها. ولقد نصَّ قانون الأحوال الشخصية للطائفة

اليهـوديـة في لبنـان على بعض هـذه الحـالات في عـام ١٩٦٢م وأجـاز فيهـا الطلاق (المرجـع السابق: ٣٠١).

أما الزوجة فيحق لها طلب تطليقها من زوجها للأسباب الآتية:

(أ) عدم قدرة الزوج على مضاجعة الزوجة إذا أقرَّ هو بذلك.

(ب) غيَّر الزوج دينه.

(ج) مبالغة الزوج في الفسق والفجور.

(د) الامتناع عن الإنفاق على الزوجة.

(هـ) معاملة سيئة.

(و) إصابة الزوج بمرض خطير.

(ز) اشتغال الزوج بتجارة غير مشروعة بعد الزواج أو ارتكاب جريمة ما.

وما زالت هذه الأسباب يؤخذ بها عند تطليق الزوجـة من زوجها بهـدف رفـع الضـرر عن الزوجـة. ولم يكن ارتكاب الـزوج للزنا يعـطي زوجته الحق في طلب التطليـق ولكنها مُنحت هذا الحق فيما بعد.

٢ ـ الطلاق في المذاهب المسيحية:

تحرِّم الديانة المسيحية الطلاق، أخذاً بقول المسيـح عليه السلام: «إن من طلَّق زوجته لغير علَّة الزنا وتـزوَّج بأخـرى يزني».. وقـوله عليـه السلام: «مـا جمعه الله لا يفـرِّقه إنسـان». ومن هنـا اعتبـر المسيحيـون الـزواج رابـطة مقدَّسة لا يصـح فصمها إلَّا بالموت، وأنه لا يجوز الطلاق إلَّا في حالة الزنا.

ولم تستطـع الكنيسة في مـطلـع عهدهـا أن تفرض عـدم جواز الـطلاق لأنه كان مسموحاً به في القانون الروماني القديم. وعندما اعتنق بعض أبـاطرة الـرومان المسيحيـة أصدروا مـراسيم عددوا فيهـا الحالات التي تجيـز الطلاق وفي مقدمتها الـزنا. والتـزمت الكنيسة بـذلك وأجـازت الطلاق في حـالة زنـا

الـزوجة. وقـد سادت هـذه القاعـدة في أوروبا حتى عهـد الملك شـارلـمـان (٧٤٢ ــ ٨١٤م). فلمّا قويت سلطة الكنيسة الغربيـة الكاثـولكية أخـذ آباؤهـا بقاعدة عدم جواز الطلاق لأي سبب من الأسباب إلَّا المـوت، وفي حالـة عدم اتفـاق الزوجين أقـرت الكنيسة مبـدأ التفـريق الجسـدي، بـأن يعيش كـل من الزوجين منفصلاً عن الآخر (في الفراش والمائدة) على أن يظل عقد زواجهما قـائماً، ولا يحـل لهمـا فسخـه حتى بـإرادتهمـا (التـرمـانيني: ٣٠٢ ــ ٣٠٣؛ هريدي، ١٩٨٠م).

ولمّا ظهرت في القرن السادس عشر حركـة الإصلاح الـديني التي نادى بهـا مـارتن لـوثـر واحتـج فيهـا على تصـرفـات الكنيسـة، أجـاز المـذهب البروتستانتي (الجديد) الطلاق في حالة الزنـا، وفي حالـة اتفاق الـزوجين إذا استحال دوام العشرة بينهما. وأخذت البلاد التي انتشر فيها المذهب بـالطلاق المسبَّب كألمانيا وإنجلترا والدانمارك والسويد وأمريكا وغيرها من البلاد. ولما شبَّت الثورة الفرنسية أجازت الطلاق بقانون عام ١٧٩٢م، واعتبر الزواج عقداً مـدنياً يخضـع لقـواعد الفسـخ، على أن تُـراعى مصلحة الأسـرة والمصلحـة العـامة، وقـد ساد جـواز الطلاق في كثيـر من البلاد الكـاثـوليكيـة بعـد ذلـك (الترمانيني: ٣٠٣).

أمـا الكنيسة الشـرقية الأرثـوذكسية التي كـان يـرعـاهـا أبـاطـرة الشـرق البيزنطيون، فقد أجـازت الطلاق في الحـالات التي كانت مقـرَّرة في القانـون الـروماني الـذي صـاغـه الإمبـراطـور جستنيان الأول (٤٨٢ ــ ٥٦٥م)، بـأنـه لا يجوز الطلاق إلَّا بسبب الزنا. وقد ساد ذلك في الكنائس الشرقية الأخـرى، وهي القاعدة السـائدة في مصـر والعالم العـربـي تقريبـاً إلى جانب المـذاهب الكاثوليكية والبروتستانتية.. وعموماً فقـد أخذت المـذاهب المسيحية الغـربية والشـرقيـة بقـاعـدة «التـطليق» وليس الـطلاق، لأنـه لا يتم بـالإرادة المنفـردة أو بـالاتفـاق، بـل لا بـد من صـدور حكم قضـائي يفيـد ذلـك. وقـد تبـاينت

المجتمعات المسيحية من حيث درجة التسامح أو التشدُّد عند التطليق، وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر البلاد تسامحاً في الطلاق، تليها الدول الأوروبية.

أما المجتمع السوفييتي فينظر إلى مسألة انحلال رابطة الزواج بعين المصلحة الاجتماعية، ولذلك أوجب القانون السوفييتي منذ عام ١٩٤٤م أنه يتقرَّر الطلاق بحكم القضاء بناء على طلب أحد الزوجين، ولم يحدد القانون أسباباً لجواز طلب طلاق، بل جعل تقدير كفاية الأسباب التي يستند إليها طالب الطلاق لسلطة القضاء. لذلك نجد أن القانون قد تساهل في مسألة الطلاق وقدَّم ضمانات مالية للمطلَّقات.

يتضح مما سبق أن إجازة الطلاق في المسيحية تعرضت لتيارات عديدة من الشد والجذب، ما بين رافض ومؤيِّد، خاصة من جانب الكنيسة ومن جانب السياسيين.. بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية التي تفرضها القيم والمعايير الرافضة للطلاق استناداً إلى تعاليم الإنجيل.

وإذا كانت الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع في دراستها للطلاق قد ركَّزت على الأفكار والمعتقدات والقيم وأثرها على الممارسات الاجتماعية، فإن الاتجاهات الماركسية تركِّز على النُّظُم الاقتصادية، وتغيُّر نمط الانتاج، وعلاقات الإنتاج بصورة أثَّرت على الأسرة وأدَّت إلى زيادة احتمالات الطلاق. ويؤكد هذا الاتجاه أن الزواج مدى الحياة أصبح غير ملائم لنمط الإنتاج الرأسمالي، بينما كان ضرورياً في المجتمعات الإقطاعية والمجتمعات قبل الصناعية؛ لأن الطلاق يهدد الأمان الاقتصادي والاجتماعي والعاطفي الذي يحققه امتلاك الأرض ووجود الأسرة الممتدة، مما يخلق مشاكل خاصة بالتوريث ويؤدي إلى تفتيت الملكية. ولقد حاول كل من هاريسون ومورت (Harrison & Mort, 1980) دراسة القضية المثارة التي تربط نشأة الطلاق بنمط الإنتاج الرأسمالي، موضحين النقاط التالية:

(أ) أن الضغوط الحقيقية لإصدار قانون الطلاق تشكّلت بعد الحرب العالمية.

(ب) التأثير القوي للكنيسة والأفكار الدينية التي تنظِّم الزواج وفصمه في عهد الإقطاع وبداية الرأسمالية.

وترى الباحثة أنه حتى الآن لم يستطع علماء الاجتماع المحافظون والماركسيون الإجابة على سؤال جوهري، هو : لماذا كانت المجتمعات الكاثوليكية الآخذة بنمط الإنتاج الرأسمالي بطيئة نسبياً في الأخذ بالطلاق؟ ولماذا يكون الطلاق مقيداً في الطائفة الكاثوليكية الموجودة في المجتمعات البروتستانتية الآخذة بالرأسمالية؟ ولماذا تزداد معدّلات الطلاق في المجتمعات التي أصبح فيها حرية اختيار شريك الحياة أمراً مألوفاً لا يتدخّل فيه الآباء؟ وإذا حاولنا معرفة التطورات التي مرَّ بها قانون الطلاق حتى صدر في المجتمعات المسيحية فسوف نجد أنه قد مرَّ بمراحل ثلاث، هي :

(أ) في البداية كان الزواج ينظمٌّ من خلال الكنيسة، ولم يكن يسمح بالطلاق.

(ب) ثم أصبح الزواج نظاماً مدنياً يخضع لمفهوم العقد بين أيّ شخصين، ولكنه بالرغم من ذلك ظلَّ مقيَّداً بالأفكار الدينية والضغوط الاجتماعية، حيث كان يسمح بالطلاق في حالات ضيقة جداً مثل الزنا والمرض الخطير والجنون.

(ج) وبسيطرة الأفكار العلمانية والفردية، واعتبار الزواج عقداً مدنياً أساسه التوافق العاطفي اهتزَّت قاعدة الطلاق الراسخة وصدر قانون يبيح الطلاق في حالات معيَّنة.

ولقد مَّر قانون الطلاق في المجتمعات الغربية بنفس المراحل مع

اختلاف في الفترة الزمنية وفي درجة التشدُّد بالأخذ به، ويدلّ على ذلك تبايُن معدلات الطلاق في تلك المجتمعات.

٣ ــ الطلاق في الإسلام:

أخذ الإسلام بمبدأ الطلاق على النحو الذي كان مألوفاً في الجاهلية، ولكنه أخضعه لأحكام استبعد فيها سوء استعماله وراعى حقوق المرأة محافظة على كرامتها. ففي الجاهلية كان الرجل يطلق امرأته للمرة الأولى، وقبل أن تنقضي عدتها يراجعها، ويفعل ذلك عدة مرات ما دامت في العدة. وكان الزواج ينقضُ في الجاهلية بأربعة طرق: الطلاق ثلاثاً، أو الخلع (يسترد الزوج بمقتضاه المهر الذي دفعه)، أو الإيلاء (يحرم الرجل زوجته لمدة من الزمن)، أو الظهار (يشبِّه الرجل زوجته بأمه ويحرم معاشرتها).

وعلى الرغم من أن الطلاق أبغض الحلال عند الله إلَّا أن الإسلام أباحه لأنه دين يشرِّع للحياة الواقعية، والتوافق الزواجي. ولقد تضمَّن القرآن الكريم دستوراً كاملاً لفصم العلاقة الزوجية، وتنظيماً لما يترتب على كل طلاق من حقوق وواجبات بالنسبة لكل من الزوج والزوجة آخذاً في الاعتبار أن أسباب الطلاق متباينة ونتائجه كثيرة بالنسبة لكل من الزوج والزوجة والأبناء. فالقرآن الكريم يتضمن أحكاماً شرعية تكفل لكل فرد حقه سواء في ظل الزواج أو في ظل الطلاق. فمن الآيات ما تحث الزوجين على تحمُّل مسؤولية المعاشرة والإمساك، ومشقّة التسريح والتحرير حتى إذا استنفدت وسائل التوفيق بين الزوجين فإنه يلجأ إلى الطلاق (من جانب الزوج) أو إلى طلب التطليق (من جانب الزوجة بصفة خاصة). قال تعالى: **﴿الطلاق مرتان، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾** [سورة البقرة، الآية ٢٢٩]، وقال تعالى: **﴿وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين﴾** [سورة البقرة، الآية ٢٤١].

والطلاق في ظل الإسلام استمرار في القيام بالواجبات مقابل التمتُّع

بالحقوق الشرعية والشخصية، إذ يجب الالتزام بأحكام النفقة والحضانة والرضاع وغيرها من الأمور المادية، إلى جانب الالتزام العاطفي والاجتماعي من جانب الأبوين المطلقين نحو أبنائهما.

والطلاق في الإسلام على مراحل، وذلك لمحاولة التوفيق بين الزوجين المتخالفين، فهو «رجعي» يتيح الفرصة لإحياء ما اندثر من عاطفة بين الزوجين، ثم هو «بائن» تنفصم معه الرابطة الزوجية، وبعد ذلك يصبح الطلاق «علاج» يقي المجتمع من مشاكل عدم التوافق بين الزوجات والأزواج، سواء في الأمزجة أو العقول أو الماديات أو الثقافات. فبقاء العلاقة الزوجية أو فصمها لا يرتبط فقط بالتأييد الشرعي لأي منهما، بل لا بد وأن يقرِّره الطرفان: فإذا استطاعا بمفردهما، أو بواسطة الحكمين، حل الخلافات بينهما استمرت العلاقة الزوجية، أما إذا لم يستطيعا وتنافرت القلوب فلا بدّ من اختيار واحد من الأمور الثلاثة التالية:

(أ) البقاء مع النفرة فيعيشان معاً، وهذا ليس في صالح الزوجين والأبناء والمجتمع.

(ب) الفراق الجسدي والزوجية القائمة، فتصير المرأة كالمعلّقة: لا هي زوجة تتمتع بحقوق وواجبات خاصة، ولا هي مسرَّحة بالمعروف فتتاح لها فرصة الزواج مرة أخرى.

(ج) الطلاق برفع قيد الزواج، وهو حق يملكه الرجل دون لجوء إلى القضاء ويمكن للمرأة أن تملك الحق في طلب التفريق إذا نفرت من زوجها أو ثبت أنه يؤذيها (أبو زهرة، ١٩٦٠م؛ قطب ١٩٧١م؛ السيوطي، ١٩٧١م).

وليس كل طلاق يوقعه الرجل يمر بالمراحل التي أقرَّها الإسلام، وليس كل طلاق دليلاً على استحكام النفور والضرر من استمرار الزوجية. فمن

المعـروف أن الفقـه الإسـلامي يقسم طـلاق الـزوج إلى «سني» و«بـدعي»، والـطلاق البدعي أكثـر حدوثـاً في الحياة الـواقعية من الـطلاق السني. ومعنى كـونه بـدعياً أنـه مخالف لأحكـام الشريعـة لأنه يكـون ـ غالبـاً ـ لغيـر سبب مشروع وبه إضـرار بالمـرأة والأبناء (إن وجـدوا). وبالـرغم من ذلك يقـال إن المنـع في الـطلاق البدعي والـطلاق بدون سبب لا يؤثـر على صحـة الـطلاق ونفاذه، وإن القانون لا يمكنه أن يتدخل في ذلـك لأن المنـع والحرمـة يقتصر أثـرهما على الإثم الـديني ولا يتجاوزه إلى تـدخل القضـاء وإن كان فيـه منـع لوقوع الحـرام، ودفـع للظلم والضرر الـذي يلحق المرأة والأولاد. وفي هـذا المـوضوع بـالذات نـلاحظ أن بعض الدول العـربية حـاولت أن تأخـذ موقفـاً متشـدداً من هذا النـوع من الطلاق: ففي مصـر مثلاً يحكم بتعـويض للزوجـة المتضررة من الطلاق التعسُّفي، كما نصَّ القانـون في تونس واليمن الجنـوبية على أن يتم إيقاع الطلاق في المحكمة، ونص قانون اليمن الجنوبـي صراحة بمنـع الطلاق من طرف واحـد، كما نص القـانون العـراقي على عدم الأخـذ بالوكالة لإيقاع الطلاق حتى يمنـع تـأثير الآخـرين على الزوج أو الـزوجة فقـد يكون هناك أمل في إصلاح ذات البين (معروف، ١٩٨٥م: ١٨ ــ ١٩).

ويمكن الحكم للزوجـة بالـطلاق في أربـع حالات يتحقق القـاضي من ثبوت صدقها: الضرر والعيب وغيـاب الزوج لمـدة تزيـد عن السنة بغيـر عذر مقبـول وعدم إنفـاق الزوج سـواء كان موسراً أو معسراً. وفي معـظم الأحيـان يحـاول القـاضي التحقُّق من صـدق طلب الـزوجـة كمـا يحـاول التـوفيق بين الزوجين أو أن يختار حكماً من أهلها وحكماً من أهله على أن يأخذ بقرارهمـا في النهاية (أبو زهرة، مرجـع سابق؛ قطب، مرجـع سابق).

وقد حدَّد الإسـلام ثلاثـة أنواع رئيسيـة من الطلاق: الـطلاق الرجعي، والطلاق البائن بينونة صغرى، والطلاق البـائن بينونـة كبرى. ويمكن للنـوعين الأول والثاني أن ينتهيا إلى النوع الثالث وذلك إذا وقـع الطلاق أكثر من مرتين

سـواء كان رجعيـاً أو بائنـاً بينونـة صغـرى، وفيمـا يلي تـوضيـح مبسَّط لأنـواع الطلاق الثلاث:

١ ـ **الطـلاق الرجعـي**: هو الطلاق الذي يملك الزوج بعده أن يعيد مـطلّقته إلى الزوجية من غيـر عقد جـديد مـا دامت في العدة[1]، وهـو لا يزيـل الملك أو الحل ما دامت العدة قائمة بل يكون للمطلق كل حقوق الزوج فله حق استئناف العلاقات الزوجيـة خلال فتـرة العدة من غيـر إجراءات خـاصة، ولكن الشـرط الضروري لحـدوث المصالحـة وجـود الشهـود. أما إذا انتهت العدة دون مصـالحة فقـد زال الملك ويبقى الحل (أي أن المطلقة تكون حلاله ولكنه لا يملك معـاشرتهـا دون أن يعقد عليهـا من جـديد)، وهنـا تنقص عـدد الـطلقـات التي يملكهـا الـزوج. ولا يمنـع الطلاق الرجعي التوارث، فإذا مات الزوج في أثناء العدة ورثتـه زوجته، وإذا ماتت الزوجة ورثها الزوج ما دامت العدة كانت قائمة قبل الوفاة.

٢ ـ **الطلاق البائن بينونة صغرى**: وهو الطلاق الذي لا يستطيـع الرجل بعده أن يعيد مطلّقته إلى الزوجية إلاَّ بعد عقد ومهر جديدين. ويمكن أن يتم هذا النوع من الطلاق في حالة الطلاق الرجعي إذا لم يردّ الـزوج زوجته إلى الزوجية قبل انقضاء العدة، عندها يقـع الطلاق ويصبـح بائناً بينـونة صغرى، والطلاق البائن يزيل الملك بمجرد صدوره، إذ تنقطـع حقـوق الزوج على زوجته وهو إذا لم يكن مكملاً الثلاث يحتسب من الطلقـات التي يملكها الرجل. وهذا النوع من الطلاق يمنـع التوارث حتى لو مات

---

(١) يقصد بفترة العدة انتظار الرجل والمرأة لثلاث شهـور أو ثلاث دورات حيض (للمـرأة قبل سن اليأس)، أو بعد أن تضـع الزوجـة حملها (إذا كـانت حامـلاً)، قال تعـالى: **﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهنَّ ثـلاثة قـروء ولا يحلّ لهنَّ أن يكتمن مـا خلق الله في أرحـامهنَّ إن كن يؤمنَّ بالله واليـوم الآخر وبعـولتهنَّ أحق بردهنَّ في ذلـك إن أرادوا إصلاحاً﴾**. [سورة البقرة، الآية ٢٢٨].

أحدهما أثناء فترة العدة إلَّا إذا كان الـزوج مريضـاً[1] وطلَّق زوجته أثنـاء مرضه من غير رضاها.

٣ ـ **الطلاق البائن بينـونة كبـرى:** وهو الـطلاق المكمّل للثـلاث حيث يزول الملك والحل معه، فإذا طلق الزوج زوجتـه ثلاث مـرات وقد تبـع كـل مرة (الأولى والثانية) محاولات للإصلاح بين الزوجين وتسوية الخلافـات بينهما ثم أعقبه بالطلقة الثالثـة فإن الـزوجة تصبـح محـرَّمة على زوجهـا وبذلك يوضـع حـد للحياة الزوجيـة. ولكن في حالـة زواج الزوجـة من زوج آخر يدخل بها شـرعاً ثم يـطلقها، يستـطيـع الزوج الأول أن يعقـد عليها مرة ثانية بعد انتهاء عدتها. قال تعالى: **﴿فإن طلَّقها فـلا تحلّ لـه من بعد حتى تنكـح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جنـاح عليهما أن يتـراجعا إن ظنّا أن يقيما حدود الله وتلك حدود الله يبيِّنهـا لقوم يعلمـون﴾** [سورة البقرة، الآية ٢٣٠].

يتَّضـح ممَّا تقدَّم أن الرجل هو المحرك الـرئيسي في أحداث الـطلاق. ولكن قد يسجل عند عقد الزواج اشتراط الـزوجة أن تكـون «العصمة» بيـدها أو أن يقول لها الزوج عند العقـد «ولكنك في طـلاقك كمـا تشائين»، فيكـون للزوجة الحق في إيقاع الطلاق. وعلى الرغم من أهميـة دور الزوج في أنـواع الطلاق الثلاث إلَّا أنه في بعض الأحيان يشتـرط أخذ رأي الـزوجة بـالموافقـة أو الرفض، وقد تتم مساومة بين الـزوج وزوجته الـرافضة للطلاق بـأن يعطيهـا مبلغـاً من المال مقـابل المـوافقة على الـطلاق بالإضـافة إلى مؤخـر الصـداق

---

(١) تضمن الشرع ما يتعلق «بطلاق المريض مـرض الموت»، ويقصـد به المـرض الذي يخشى منه الموت ويحدث منه المـوت غالبـاً أو يصل المـوت به، ومن عـلاماتـه أن يـلازم المـريض الفـراش بحيث لا يستـطيـع الصـلاة قـائمـاً ولا يستـطيـع المشي إلَّا بمعين.

والنفقة. وفي بعض الأحيان تتنازل الزوجة عن حقها في المؤخر والنفقة مقابل حصولها على الطلاق (ويطلق عليه «الإبراء»). أما الأطفال فإن الزوج مكلف بدفع النفقة لأبنائه حتى لو كانوا في رعاية وحضانة أمهم. أما الزوجات الحوامل فلهنَّ حق الحصول على النفقة حتى يضعن حملهن، ونفس الشيء بالنسبة للمرضعات، وإن كانت هذه الموضوعات متروكة للزوج والزوجة كي يقررا الطريقة السليمة للإنفاق.

وتوجد أنواع من الطلاق يبطل فيها الطلاق، مثل طلاق السكران والكره على الطلاق والطلاق في الحيض. (قطب، مرجع سابق؛ أبو زهرة، مرجع سابق).

ثالثاً ــ الدراسة السوسيولوجية للطلاق:

حتى وقت قريب كان علماء الاجتماع وعلماء النفس يدرسون الطلاق، باعتباره من المشاكل الاجتماعية، فهو يمثل قمة الصراع الأسري (Mower, 1942)، أو هو محصلة نهائية لعملية الاغتراب والنفور بين الزوجين، سواء نتيجة لأزمات تأتي من داخل الأسرة أو من خارجها (Christensen, ibid)، فتفقد الأسرة المودَّة والألفة بين أفرادها وتهدّد بالتصدع والانهيار. فالطلاق كان يُعتبر محنة شخصية ــ اجتماعية ومؤشراً لفشل الزواج وانهيار الأسرة. (الخشاب، مرجع سابق؛ وافي، ١٩٦٦م). وكان علماء الاجتماع يركِّزون على ملاحظة اتجاه معدل الطلاق في أوقات الأزمات والحروب والكساد الاقتصادي لمعرفة نوع العلاقة بينهما، وكانت تلك العلاقة دائماً طردية، أي زيادة معدلات الطلاق بزيادة الضغوط الاقتصادية على المجتمع، وبالتالي على الأسرة. وقد حاول علماء الاجتماع أيضاً دراسة ما يُقال عن سوء التنظيم الاجتماعي الذي أحدثه التصنيع على نسق الأسرة نتيجة لانتشار مبدأ الحرية الشخصية والفردية وغيرها من المفاهيم التي تركِّز

على الذات فحسب ولا تركز على الغير أو التضحية من أجل الآخـرين. وعلى الـرغم من أن معظم البحـوث الغربيـة أيَّـدت العـلاقـة بين التصنيـع وارتفـاع معدلات الطلاق في المجتمعات الغربية الصناعية:

(Goode, 1963, 1966, 1971; Chester, 1977, Burr, 1973; Burgess & Cottrell, 1936; Burchinal 1957).

إلَّا أن البحـوث الحـديثـة أصبحت تهتم بـدراسـة مبـررات أخـرى للطلاق تـرتبط بالتغيـرات الاجتمـاعيـة والاقتصـاديـة المختلفـة التي يتعـرض لهـا أي مجتمـع، ومن أهم تلك المبـررات: انتشار التعليم، والاستقـلال الاقتصادي للمـرأة، وظهور مفـاهيم جديـدة للعلاقـة بين الرجـل والمرأة، وانتشـار الآراء المعتدلة والمتطرفة للحركات النسائية منذ بداية الستينات، والهجـرة، وقوانين التـأمينات الاجتمـاعية، والمسـاعـدات التي تقـدم للزوجـة المـطلقـة. فعـدم الاستقلال الاقتصادي للمرأة، خاصة في المجتمعات الفقيرة والناميـة، جعلها دائمـاً في حاجـة إلى من يعولهـا وبالتـالي يتدخـل في شؤونها ويفـرض آرائـه وقراراته عليها، أما في الأسـرة الممتدة فنجـد أن الطلاق يُعتبـر أحد العنـاصر التنظيمية المتضمنة في النسق القرابـي (Goode, 1966: 5 - 7).

ومـمـا يـؤكِّـد الارتـبـاط الـطردي لـلطلاق «تـنـاقض الأدوار» (Role Descripancy) مـا يتردد في المجتمعـات الغربيـة التي سـارت خـطوات كبيرة في مجال تحرير المرأة وتعليمها وخروجها للعمـل والمشاركـة السياسيـة وغيـرها من المجـالات التي أصبحت فيها المـرأة قاسمـاً مشتركـاً إلى جـانب الرجل. يقول چود: «على الرغم من التغير الملحـوظ الذي طـرأ على وضـع المرأة في مجتمعنا (الأمريكي)، إلَّا أن الرجل لا يزال هو المسيطر في المنزل والعمل على السواء، فتنشئة البنت لا تزال تؤكِّد الأدوار الخاصة التي تقوم بها وهي أن تصبح زوجة وأُماً وربّة منزل. أما الولد فلا يتعرَّض لاتخاذ القرار الذي تتخذه الفتاة، وهو إما أن يشغل وظيفة أو يمكث في المنزل لرعـاية الأطفـال،

إذ أن جانباً كبيراً من اهتمامه ووقته وطاقته موجهاً نحو أشياء خارج نطاق المنزل» (منقول عن الجوهري، ١٩٧٩م: ٣٦١).

فإذا كان هذا هو حال المرأة التي حصلت على كثير من الحقوق المساوية للرجل في المجتمع الأمريكي، فما هو حال المرأة المصرية أو العربية في الحاضر والمستقبل؟ وما موقف علماء الاجتماع العرب من هذه القضية؟

لقد طرأ تغير ملحوظ على مكانة المرأة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، كما حصلت المرأة على بعض الحقوق المساوية للرجل في بعض المجالات، وبصفة خاصة في مجال التعليم والعمل، ولقد أظهرت المرأة العربية قدرة فائقة في بعض المجالات خاصة في مجال التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، وقد حصلت المرأة في بعض المجتمعات العربية على حق الانتخاب والتصويت وغيرها من الامتيازات التي أعطت للمرأة العربية حق التعبير عن نفسها وإرادتها. ولم يكن المجتمع العربي متفضِّلاً بذلك على المرأة، بل إن ذلك جزء من الامتيازات التي منحها الإسلام للمرأة.

ويُعدّ وليم جود من أشهر علماء الاجتماع الأسري الذين اهتموا بدراسة الطلاق عبر ثقافات متباينة من حيث مستوى التقدم الصناعي وسيادة القيم المتحررة أو التقليدية، ومن هذه الدول الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين والبلاد العربية الآسيوية، حيث اعتمد جود على إحصاءات عن معدلات الطلاق في هذه المجتمعات منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٥٥م، وقد اتضح تزايُد معدلات الطلاق في جميع البلدان ومصر بصفة خاصة، وإني أُكرِّر عدم مصداقية تلك البيانات لأنها تتضمن تحيزات ضد الدول الإسلامية التي تعترف بالطلاق وتعدد الزوجات مفضلين وجود

المحظيات مع الزوج (كان معمول به في الصين واليابان) في حالة عدم توافقه الزواجي أو وجود علاقات غير شرعية من جانب الزوج أو الزوجة في المجتمعات الغربية قبل صدور قانون الطلاق.

وعلى الرغم من تحيُّزات وليم چود، إلاَّ أن دراساته المتعمقة عن جميع مجالات الحياة الأسرية تجعلنا نحاول الاستفادة من تحليله المتعمق ووضع النقاط على الحروف عند أي خطأ يقع فيه بالنسبة للأسرة في المجتمعات الإسلامية. ويرى چود أن المحاولات العلمية التي تبذل من أجل التنبؤ بالسعادة الزوجية ليست ذات قيمة أساسية لأن الزواج يعتبر نسقاً مفيداً يستمد استقراره من عدة عوامل متفاعلة تحقق السعادة لأفراد الأسرة. ولكن ثقافة المجتمع تلعب دوراً كبيراً عند تشخيص ودراسة السعادة الأسرية والتوافق الزواجي والخلل الأسري. فالثقافات لا تتباين فقط من حيث تحديد الأدوار لكل من الذكور والإناث، بل إنها تتباين أيضاً في تحديد درجة الصراع الذي يعتبر مقبولاً والحل المناسب للصراع، فمثلاً تختلف مبررات الطلاق باختلاف حجم الأسرة: ففي الأسرة النووية يعتبر الطلاق أحد الآليات المستخدمة لمواجهة الضغوط والمشاكل الناجمة عن الزواج، حيث تستطيع الزوجة أن تطلب الطلاق من زوجها. وقد رفع الإسلام المرأة وجعلها شريكة الرجل في بناء الأسرة وإدارتها، وساواها بالرجل في الحقوق القانونية والإنسانية، إلاَّ أن جهل المرأة العربية وعزلتها (وهما جزء من جهل المجتمع ككل وعزلته) جعل سلطة الرجل عليها أقرب إلى التحكم، فإن تحررها من الجهل والعزلة كفيل بوضعها في المرتبة التي رفعها إليها الإسلام دون حاجة لإظهار التمرد والعداوة، وعندما فضَّل الإسلام الرجل على المرأة كاد الفرق بينهما لا يستبين، قال تعالى: ﴿**ولهنَّ مثل الذي عليهنَّ بالمعروف وللرجال عليهنَّ درجة**﴾ [سورة البقرة، الآية ٢٢٨]. وحين فضَّل الإسلام الرجل على المرأة في بعض الحقوق المالية (كزيادة نصيبه في الأرض، وحق الولاية عليها) كان

راجعاً لما تقتضيه الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي استحدثت في الإسلام. (الترمانيني: ٣١٣ ـ ٣١٤).

وجدير بالذكر أن المركز القيادي للرجل في الأسرة لا يوجد في المجتمعات الإسلامية والمجتمعات التقليدية فحسب، بل إنه ما زال سائداً في المجتمعات الغربية المتحررة وبذلك اعترفت به جميع القوانين والشرائع، إلّا أن الجهل بجوهر هذا الأمر هو الذي أدّى إلى وجود الهوَّة الشاسعة بين المرأة والرجل في جميع المجالات، بل أصبح هناك تنافر بينهما في مجالات العمل المختلفة وفي المنزل، بين الزوج والزوجة، بصورة تهدد العلاقة الزواجية وتهدد الاستقرار الأسري، ومن هنا نشأت ضرورة الأخذ بمبدأ الطلاق كعلاج واقٍ لسلامة الأسرة.

وقد وازن الإسلام بين حق الزوج في فصم علاقته بزوجته وبين حقها في فصم هذه العلاقة، ولم يلزمها بالعيش مع زوجها على كره، كما هو حالها في حكم التوراة والإنجيل، مما يدلّ على مراعاة الإسلام لحرية المرأة وصون لكرامتها. ومن هذا المنطلق يجب أن يبدأ علماء الاجتماع العرب بدراسة الأسرة ودراسة الطلاق باعتباره يضع حداً لمشكلات أسرية طال أمدها حاول الزوجان خلالها إصلاح ما بينهما ولكنهما فشلا.

وجدير بالذكر أن معظم الدراسات العربية عن الطلاق تأخذ خطاً واحداً يبدأ بدراسة معدلات الطلاق في المجتمع موزعاً حسب أنواع الطلاق وحسب البيانات الأساسية للزوج أو الزوجة ومنتهياً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها المطلقات، موجهين نظرات الشك إلى الإسلام وليس إلى التفسيرات الخاطئة حول الطلاق، ومتجاهلين أيضاً أن الرجل يعاني من الطلاق مثله مثل المرأة تماماً، وسيتضح ذلك من عرضنا لنتائج دراستين في موضوع الطلاق الأولى قامت بها إلهام عفيفي وزملاؤها،

حيث أُجري البحث في مصر على حالات الطلاق البائن بينونة صغرى وبينونة كبرى، التي حدثت خلال عام ١٩٦٢م (١٩٧٧م: ١١٣ ــ ١٤٤)، والبحث الثاني قام به محمد عيسى برهوم، وموضوعه مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن، وقد تمت المقارنة بين حالات الطلاق الموقعة من قبل المحكمة الشرعية خلال عامي ١٩٦٨م و ١٩٧٤م لمعرفة ما إذا كان قد حدث تغيير يُذكر في حركة الطلاق بالمملكة الأردنية (١٩٧٧: ٧ ــ ٣٦).

وفيما يلي نستعرض نتائج البحثين والمقارنة بينهما، موضحين أوجه الاختلاف والتشابه وكذلك أوجه النقص والقصور فيهما، بهدف صياغة نموذج تصوُّري لدراسة الطلاق في البلدان العربية الإسلامية.

(أ) قامت وحدة بحوث الأسرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر بدراسة ظاهرة الطلاق باعتبارها مشكلة اجتماعية لمحاولة التعرف على أسبابها المختلفة، وكذلك لجنة من المتخصصين في الدراسات المختلفة التي تتصل بالظاهرة أو المشكلة (كما ورد في التقرير) من رجال الدين والقضاء، وعلم النفس والتربية والاجتماع والطب، للإشراف على البحث وتوجيهه، وقد تم اختيار عينة عشوائية (١٣٣٦ حالة) من مجموع الحالات المدرجة في دفاتر محاكم القاهرة بنسبة ١٠ ٪ من جملة الحالات الموزعة على ١٦ محكمة تمثل دوائر محاكم القاهرة، وهي دراسة وصفية اعتمدت على استمارة مقابلة كأداة لجمع البيانات، كما تم استخدام استمارة استبيان عن طريق البريد.

تتلخص نتائج البحث في النقاط التالية:

(١) بلغت حالات الطلاق البائن بينونة صغرى في عينة البحث ٦٥,٤ ٪، وذلك من جملة حالات الطلاق البائن بينونة صغرى في مدينة القاهرة في ذلك الوقت والبالغ ٦٧,٢ ٪، وبلغت نسبة الطلاق البائن بينونة

كبرى في عينة البحث ٢٣,١ ٪ من جملة حالات الطلاق البائن بينونة كبرى في القاهرة والبالغ ٢,٣ ٪ ولم توجد في البحث حالات طلاق رجعي ولقد بلغت في مدينة القاهرة ٣٠ ٪ أما حالات الطلاق قبل الدخول فبلغت نسبته في عينة البحث ١١,٥ ٪.

(٢) تبين أن ٧,١ ٪ من الأزواج و ٧٣,١ ٪ من الزوجات كان محل ميلادهم وإقامتهم بالقاهرة. تراوح سن الأزواج في العينة من ٢٠ : ٣٥ سنة والزوجات من ٢٠ : ٢٤ سنة.

(٣) يتم الطلاق بنسبة كبيرة في بداية الحياة الزوجية (فترة أقل من سنة) بنسبة ٢٢,٩ ٪ أو بعد مضي فترة طويلة تتراوح من ٧: ١٤ سنة بنسبة ١٨,٥ ٪.

(٤) الحالة التعليمية للزوج والزوجة كانت منخفضة إذ أن ٢٤,١ ٪ من جملة الأزواج يقرأ ويكتب فقط ومن الزوجات ٦٨ ٪ أميات.

(٥) غالبية الأزواج المطلقين من فئة العمال الفنيين وغير الفنيين والمستخدمين بأجر ٦٨,٤ ٪ والغالبية العظمى من النساء لا مهنة لهن ولا تبحث عن عمل بنسبة ٨٠,٥ ٪.

(٦) ٤٨,٦ ٪ من الأزواج لم يكن لهم زواج سابق، ولا طلاق سابق ٦٢,٨ ٪ وكذلك الزوجات المطلقات لم يكن قد تزوجن من قبل ٥٥,٧ ٪ كما لم يكن لهن طلاق سابق ٦١,٣ ٪. وكان أقصى عدد للزوجات في العصمة زوجة واحدة بنسبة ٧٠,١ ٪. وغالبية الحالات ليس لديهم أبناء على الإطلاق ٧٢,٣٠ ٪ ذكور ٧٤,١ ٪ إناث.

(٧) فترة الخطوبة كانت مدتها في أغلب الحالات ضئيلة من شهر إلى ستة أشهر. . . وكانت غالبية الحالات تتم خطبتهم عن طريق الأسرة أو عن طريق الاختيار الشخصي. وتتم هذه الخطبة بناء على رغبتهم الخاصة

وذلك لأسباب ترجع إلى الخلق والسلوك أو لظروف القرابة. وكان الرضا هو الرأي السائد عند غالبية أسر المبحوث تجاه الطرف الآخر ولقد وصلت العلاقات بين ما يقرب من نصف العينة إلى الميل والحب ولم تتسبب العلاقات الجنسية في ضعف الثقة بين الطرفين بعد الزواج. كما أن ظهور المشكلات في فترة الخطوبة كان قليلاً ٢١,٢ ٪ ولقد كانت هذه المشكلات بسبب التدخل من قبل العائلات بنسبة ٢٧,٧ ٪.

أمّا عن فترة عقد القِران: اتضح أن ما يقرب من النصف تقريباً تم دخولهم يوم عقد القران ٣٥,٥ ٪، وأما النصف الثاني منهم فقد مكث ما يقرب من ستة شهور ٥٦,٦ ٪ بينما نسبة قليلة استمرت فترة عقد قرانهم أكثر من سنة ٤,٥ ٪. وكانت غالبية المطلقين ٧٢,١ ٪ ملمّين إلماماً كاملاً بالعملية الجنسية، كما كانت لديهم معرفة واضحة عن كيفية التعامل مع الطرف الآخر من ناحية الاحترام وتبادل الأخذ والعطاء والتعاطف، كذلك من ناحية تربية الأطفال ورعايتهم وكانت لدى المطلّقات خبرة بشؤون المنزل، ومع ذلك فلم يؤد عدم المعرفة بأمر من الأمور السابقة إلى الطلاق إلّا لدى نسبة ضئيلة من المطلقين بلغت ٣,٨ ٪ في حين أن الغالبية العظمى من المطلقين لم يتم طلاقهم لهذه الأسباب.

(٨) أما عن الخلافات التي ظهرت في الفترة السابقة للزواج فكانت في أغلبها ناتجة عن مسببات اقتصادية ومالية ٤٠,١ ٪ يليها خلافات ناتجة عن عوامل تتصل بالأهل والأقارب ٢٠,٤ ٪ وكذلك خلافات تتعلق بالمهنة واختيار المسكن والسلوك الشخصي. واتضح لدى الغالبية العظمى أن الأمور المتعلقة بدخل الأسرة لم تكن هي السبب في وقوع الطلاق. أمّا الخلافات الناتجة عن الدخل فكانت ترجع إلى أن الزوجة لا تشترك بدخلها في الأسرة أو لجهل الزوجة بدخل زوجها.. وهي

بوجه عام خلافات ترجع إلى عدم كفاية الدخل بالنسبة للمستوى الذي ترغب الأسرة في تحقيقه. . ومع ذلك فإن غالبية المطلقين لا يعتبرون الناحية الاقتصادية عاملاً هاماً من العوامل المؤدية للطلاق ٧٠ ٪.

(٩) أمَّا عن العلاقات الجنسية بين المطلقين، فقد اتّضح لدى غالبية المطلقين أنها لا تشكل عاملًا حاسماً في وقوع الطلاق وإن كانت قد تسببت في وقوعه لدى نسبة ضئيلة.

وبالنسبة لاتباع الأسرة سياسة معينة نحو الإنجاب، فلقد اتَّضح أن الغالبية العظمى من المطلقين ٨١,٦ ٪ لم يكن بينهم اتفاق معين على أية سياسة نحو الإنجاب حيث تبين أن الغالبية العظمى من المطلقين لديها أبناء، فكانت غالبيتهم ٨٠,٢ ٪ ترى أن ذلك لم يكن له أثر قوي على وقوع الطلاق، كما لم يؤثر حدوث الإجهاض (تلقائي ٩٣,٦ ٪) و (متعمّد ٨١,٧ ٪) على حدوث الطلاق.

(١٠) كانت غالبية المطلقات لا تعملن والنسبة التي تعمل منهن نتج عن عملها بعض المشكلات منها خلافات تتعلق بمساهمتها في نفقات الأسرة أو تتعلق بعلاقتها بالزوج والأبناء، ومع ذلك فإن ٩٠,٢ ٪ من الحالات كانت ترى أن عمل المطلقة ليس هو السبب الحاسم للطلاق.

(١١) بخصوص تدخُّل الغير في شؤون الأسرة؛ فكانت مصادر التدخل هي أسرتي المطلق والمطلقة وكان التدخل يقع على التصرفات الشخصية والشؤون المالية، وكان لهذا التدخل، أثَّر في وقوع الطلاق لدى الغالبية ٩٣,٤ ٪.

(١٢) لم يحدث لدى ٨٢,٦ ٪ من المطلقين أي تغير في النواحي المالية والعملية والثقافية.

(١٣) أشار ٧٢,٣ ٪ من الحالات التي تجمع بين أكثر من زوجة ، تشكل ٢٩,٩ ٪ من أفراد العينة، أن جمع المطلق لأكثر من زوجة كان له أثر في وقوع الطلاق. كذلك أشار ٣٠,٩ ٪ أن الزواج السابق له أثر في حدوث الطلاق.

(١٤) أدّى الاشتراك في المسكن مع آخرين (أقارب أو غرباء) إلى وقوع الطلاق بنسبة ٣٧,٩ ٪ نتيجة للخلافات التي نشأت عن ذلك.

نسبة ارتفاع الجرائم بين المطلقين كانت ضئيلة ٦ ٪ وهي جرائم قتل أو سرقة أو رشوة. وكان لارتكاب هذه الجرائم أثر على حدوث الطلاق عند ٥٢,١ ٪ من الحالات.

تبين أن ٦٢,٨ ٪ من المطلقين لم يكونوا متوافقين، ونتج عن عدم التوافق خلافات مزاجية وثقافية أدَّت إلى وقوع الطلاق عند ٨٣,٧ ٪ من الحالات غير المتوافقة.

الإصابة بالأمراض الخطيرة كانت قليلة عند المطلقين إذ بلغت ١٤,٧ ٪ ولقد أدّى وجود المرض إلى حدوث الطلاق عند ٥٨,٤ ٪ من المطلقين المصابين بالأمراض.

أدَّت الخلافات التي ظهرت بين الزوجين خلال فترة المعاشرة الزواجية والتي كانت تتسم بالعنف في كثير من الأحيان إلى وقوع الطلاق عند ٧٠,٩ ٪ من الحالات.

(١٥) بالنسبة لشعور كل من المطلق والمطلقة بهذا الطلاق، نجد أن ٤٥ ٪ كانوا يشعرون بالرضا ولهذا فلا غرابة في أن هناك ٥٠,٣ ٪ من المطلقين الرجال قد تزوجوا بعد الطلاق كذلك ٥٦,٤ ٪ من النساء قد تزوجن بعد فشل الزواج الأول.

* * *

(ب) في البحث الذي قام به محمد برهوم عن مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن استقى بياناته من مصدرين أساسيين، المصدر الأول الإحصائيات الرسمية وحالات الطلاق الموقّعة من قبل المحكمة الشرعية خلال عامي ١٩٦٨م و ١٩٧٤م، المصدر الثاني تضمّن استخدام استمارة مقابلة شخصية مع ثلاثين امرأة مطلقة بهدف الحصول على صورة أوضح عن الصعوبات والمشكلات التي تواجهها النساء المطلقات خلال عملية الطلاق وبعدها. كما تم مناقشة فترة الخطوبة والزواج وأسباب الطلاق كما تصفها المطلقات، ومن الذي أوقع الطلاق. بالإضافة إلى الآثار التي ترتبت على الطلاق فيما يتعلق بالأطفال، ووضع المطلقة اقتصادياً، والمشكلات النفسية ـ الاجتماعية التي تعاني منها المطلقة بعد الطلاق.

تتلخص نتائج البحث في النقاط التالية:

(١) يعتقد كثير من الأردنيين بأن من العيب أن يكون في الأسرة امرأة مطلقة، فهم لا يرغبون في الحديث عن المطلقات أو حتى الاعتراف بوجودهن، وأن أكثر من ٥٠ ٪ من أباء المطلقات هم ضد الطلاق بغض النظر عن الظروف التي تحيط بعملية الطلاق، وقد عبر عن هذا الاتجاه السلبي أيضاً ٥٠ ٪ من عيّنة المطلقات. أما المؤشر الآخر الذي يشير إلى عدم موافقة المجتمع على الطلاق فهو أن ٣٧ ٪ من المطلقات من أفراد العينة لا يستطعن الزواج مرة ثانية بسبب طلاقهن. وكنتيجة لهذا الاتجاه السلبي فقد كان من الصعب على الباحث الوصول إلى المطلقات، على الرغم من تأكيده للناس الذين اتصل بهم للحصول على العناوين والأسماء بأنه يقوم بإجراء دراسة علمية لأغراض بحثه، وقد زاد الأمر تعقيداً امتناع بعض المطلقات عن الإدلاء بأية معلومات خوفاً من أن ينكشف أمرهن.

(٢) وكما هو متوقع، فإن المطلقات مررن بظروف اقتصادية واجتماعية

صعبة خلال فترة وقوع الطلاق وما بعد وقوعه، وهذا يصدق بصورة خاصة على اللواتي يسكن لوحدهن بعيداً عن أهلهنَّ وتبلغ نسبتهن ٢٦,٦ ٪. وقد وجد بأن ٢٠,٦ ٪ من المطلقات من أفراد العينة قد اعتمدن على أسر آبائهن بعد الطلاق. ويعود السبب في ذلك أنهنَّ كنَّ أميات أو شبه متعلمات. إن ٥٠ ٪ من المطلقات، من جهة ثانية، كنَّ مستقلات اقتصادياً، وقد اعترفن بأنه قد طرأ تحسين على وضعهن الاقتصادي بعد حدوث الطلاق. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء النساء كنَّ متعلمات وأن الغالبية العظمى منهن وجدن عملاً بعد طلاقهن. وتبين هذه الحقيقة أن التعليم ضروري لاستقلال المرأة حتى في المجتمعات التقليدية. هذا وأن كثيراً من النساء اللواتي كنَّ مستقلات من الناحية الاقتصادية لم يظهرن استعداداً أو رغبة في العودة إلى أزواجهنَّ. أمّا اللواتي تزوجن ضد إرادتهن فقد أظهرن درجة عالية من المقاومة لأية محاولة للتوفيق أو المصالحة.

(٣) على الرغم من أن النساء لا زلن لا يملكن حق التعبير عن رأيهن في موضوع الطلاق، إذ أنه حق من حقوق الرجل بموجب التعاليم الدينية، فإنهن يعتبرن في العادة الملومات والمسؤولات عن انهيار الزواج وفشله. ويمكن أن نرجع ذلك جزئياً إلى سوء التفسيرات السائدة حول موضوع الطلاق والتي هي نتيجة طبيعية للتفسيرات الخاطئة للآيات القرآنية التي لها علاقة بموضوع الطلاق. ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن التفسيرات الحالية لقانون الشريعة الإسلامية لا تتفق مع ما هو مطبق فعلاً في المجتمع الإسلامي. فهناك على سبيل المثال أكثر من ٤٠ ٪ من المطلقات من أفراد العينة ممن يحق لهن تسلم النفقة، إلا أن ٢٨ ٪ منهن فقط يتسلمن النفقة والمبلغ الذي يتسلمنه كل شهر يكاد لا يذكر إذ يتراوح ما بين ٢,٥ ــ ٥ دنانير (٧,٥ ــ ١٥ دولار).

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن حق المطلقة في رؤية أطفالها إذا كانوا في حضانة أبيهم، حيث أن بعض المطلقين (١٣,٤ ٪) يقسمون على زوجاتهم السابقات إلى درجة منع زوجاتهم من رؤية أبنائهن بعد الطلاق.

(٤) وبما أن المجتمع الأردني ما يزال مجتمعاً عشائرياً إلى حدٍ بعيد يكون فيه الفرد شديد الاعتماد على عائلته من أجل الضمان الاجتماعي والاقتصادي، فإن العلاقة بين الزوج وأهله تكون من القوة، بحيث يضحي بزواجه أحياناً من أجلهم. إن أعضاء العائلة الممتدة يساعدون بعضهم بعضاً في حالات الولادة، والموت والأمراض الخطيرة، وما أشبه ذلك. وفي العادة يلجأ الفرد إلى عائلته طلباً للمعونة في أغلب مضامير الحياة، سواء أكانت المسألة مسألة صحة، أو مال، أو زوجة، أو تعلم، أو وظيفة، أو تجارة. لهذا، يكون من الصعب على أي إنسان أن يفصم العلاقة بينه وبين أهله من أجل أن يحتفظ بعلاقته مع زوجته حين تصل القضية نقطة الاختيار بين هذه أو تلك، ولعلّ هذا هو السبب الذي يشجع الزواج من القريبات. لقد بلغت نسبة المطلقات من العينة ممن كنَّ متزوجات من أبناء عمومتهن أو أقربائهن ٤٧ ٪ وهي نسبة سببها الاعتقاد بأن هذا النوع من الزواج يحافظ على وحدة العائلة.

(٥) يبدو أن ازدياد مشاركة النساء في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية قد أثر على وضعهن فيما يتعلق بالطلاق. فبدلاً من أن يقبلن ما تمليه عليهن إرادة أزواجهن أخذ العديد منهن يذهبن إلى المحاكم طلباً للطلاق، وهذا تصرف بعيد الاحتمال قبل فترة لا تتجاوز العقد الواحد من السنين. وقد أظهرت نتائج بحثنا الراهن أن ٤٠ ٪ من نساء العينة أخذن على عاتقهن المبادرة في طلب الطلاق. ومما يلفت النظر أن عدد طلبات التفريق قد زاد على الضعف ما بين العام ١٩٦٨م (٤٩ حالة) والعام ١٩٧٤م (١١٢ حالة). ومن الناحية الأخرى، تضاعف

عدد الحالات التي ووفق عليها ثلاث مرات (٢١ حالة في العام ١٩٦٧م مقابل ٦٣ حالة في العام ١٩٧٤م). وقد كان عدد حالات الطلاق (الإبراء) مضافاً له عدد حالات التفريق التي ووفق عليها عام ١٩٦٨م ـ ٥٠٠ حالة بينما زاد هذا العدد إلى ٦٩٠ حالة عام ١٩٧٤م، هذا بينما ظل العدد الإجمالي لبقية أنواع الطلاق (الطلاق الرجعي، الطلاق البائن بينونة صغرى، والطلاق البائن بينونة كبرى) على حاله تقريباً، ٢٦٤ حالة في العام ١٩٦٨م مقابل ٢٨٢ حالة في العام ١٩٧٤، ولعل السبب في ازدياد عدد حالات طلاق (الإبراء) راجع في جانب منه إلى أن الأزواج يفضلون المماطلة في تطليق زوجاتهم إلى أن يوافقن على التنازل عن حقوقهن في النفقة والمهر المؤجل، ولربما كان ذلك من العوامل المساعدة على ازدياد عدد حالات الطلاق في البلد ككل. إذ تزيد نسبة حالات الطلاق الرجعي أو الطلاق البائن بينونة صغرى ـ إبراء على ٧٠ ٪. أما النقصان في عدد حالات الطلاق قبل الدخول، فقد تفسره حقيقة أن هناك الآن فرصاً أكثر للقاء بين الشباب من الجنسين، وعلى أي حال فإن هذه النتائج تعارض ما توصل إليه (چود) من أن نسب الطلاق تتناقص في العالم العربي المسلم نتيجة لتحسين وضع المرأة.

(٦) ومن العوامل التي يقترحها الباحث لتعليل الزيادة أو النقصان في مدى الاستعداد للطلاق قصر مدة التعارف قبل الزواج، قصر فترة الخطوبة، الزواج المبكر جداً، ومعارضة الأهل والأصدقاء للزواج، ونتائج البحث الحالي تدعم فيما يبدو ما ذهب إليه (چود) بقدر ما يتعلق الأمر بهذه العوامل. فقد تزوجت نسبة ٨٨,٦ ٪ من مطلقات العينة قبل أن يبلغن العشرين من عمرهن، وكان فارق السن بين الزوجين يزيد على عشر سنوات في ٦٦ ٪ من الحالات التي درسناها، وقد بلغت نسبة من

لم تتوفر لهن فرصة التعرف على أزواجهن أو لقائهم قبل الخطبة ٧٦,٦ ٪ من أفراد العينة، وهذا يفسر ارتفاع نسبة من كان عندهن اتجاه سلبي أو لامبالاة نحو أزواجهن قبل الزواج، وهي نسبة بلغت ٦٦,٧٪، أما فترة الخطبة فلم تتعد الستة أشهر في حالة ما يزيد على ثلثي أفراد العينة. وقد تم نصف حالات الطلاق خلال العامين الأولين من أعوام الزواج وما يزيد على عشرها بعد أربعة أعوام. وهذه النسب العالية تشير إلى أن السنتين الأوليين من سني الزواج ذات أهمية قصوى في حياة الزوجين من وجهة النظر السوسيوسيكولوجية. لا غنى عن القول أن إنجاب الأطفال عامل مهم في المحافظة على الزواج. والحياة العائلية. فمثلاً كانت ٥٦ ٪. من المطلقات عامي ١٩٦٨م و١٩٧٣م بدون أطفال وقد طلق نصفهن بعد مضي سنة واحدة فقط على زواجهن.

(٧) ومن بين أسباب الطلاق، كان تدخل الأهل هو السبب الرئيسي (٣٣,٣ ٪) من الحالات. أما انعدام العاطفة والتفهم عند الأزواج فقد جاء ترتيبه الثاني (٢٤,٦ ٪)، بينهما لعبت علاقات الحب بين الزوج وغير الزوجات من النساء دوراً ثانوياً (١٩,٤ ٪)، وهذه نسب تخالف ما نجده في المجتمعات الغربية.

* * *

يتضح من بحث ظاهرة الطلاق في كل من الأردن ومصر أن الباحثين ركزا على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المطلقات قبل وبعد الطلاق. وتتفق الدراستان من حيث مكان تطبيق البحث حيث ركزت الدراستان على العاصمتين عمان والقاهرة وعلى اختيار حالات الطلاق التي تم تسجيلها بالمحاكم الشرعية. وقد اتفقت نتائج البحثين إلى حد كبير نتيجة لتشابه أهداف الدراسة ولكن تجاهلا العديد من التغيرات المستقلة والوسيطة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة الطلاق خاصة إذا كان هذا المجتمع يخطو خطوات بطيئة نحو التصنيع والتنمية وعلى علاقة تبعية

بالرأسمالية العالمية بصورة تؤزم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً. ويلاحظ أن الدراسة التي أجريت في الأردن دراسة وصفية أكثر منها تحليلية لذلك لم تكن الصورة واضحة.

ومن البحثين يمكن تحديد مجموعة من العوامل والمبررات التي تلعب دوراً رئيسياً في حدوث الطلاق، ومن أهمها:

(١) قيام الزواج على أسس غير سليمة دون فهم أو تقدير للقيم والمعايير التي تحكم العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة؛ كأن يقوم الزواج على أساس الاندفاع العاطفي أو المنفعة الشخصية أو الزواج الارتجالي الذي يتم بسرعة سواء بسبب السفر أو لأية ظروف أخرى دون إتاحة الفرصة للخطيبين حتى يتم التعارف بينهما ويحدث الانسجام والتوافق في الأمزجة وفي الأفكار وفي طموحاتهما نحو مستقبل الأسرة وعدد الأبناء. إن تحقيق الانسجام والتقارب بين الخطيبين هو الخطوة الأساسية لنجاح الزواج بعد ذلك، لذلك فإن قصر فترة الخطوبة أو إتمام العقد والزواج معاً وعدم توفر السكن المناسب أو الإقامة مع الأهل كل ذلك يقلل احتمالات التوافق الزواجي.

(٢) إن الجهل بأسس الحياة الزوجية ومتطلباتها والمسؤوليات المتوقعة من الطرفين يعجل بالخلافات الزواجية كما يعجل بالطلاق، خاصة إذا كان مفهوم الشباب عن الزواج أنه عقد يبيح للشباب التمتع بزوجة والعيش معها. وكذلك الفتاة قد تكون أكثر جهلاً ولم يعدّها أهلها الإعداد المناسب وتوعيتها بمتطلبات الحياة الزوجية، وعلى الرغم من أهمية الوعي بالأمور الجنسية السليمة إلاَّ أن هذا المتغير لم يكن له تأثير مباشر في حالات الطلاق التي تم دراستها.

(٣) إن عدم التوافق الزواجي الناتج عن اختلاف الزوجين من حيث المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي، ومن حيث فارق السن بينهما

واختلاف القيم والمُثل العليا ودرجة التدين كل هـذه متغيرات لعبت دوراً أساسياً في الطلاق.

(٤) ويلاحظ أيضاً أن الزواج القائم على شروط معينة قد يتأثـر عند الإخـلال بهـا سواء من قبـل الـزوج أو الـزوجـة؛ كـأن يتم الاتفـاق على استمـرار الـزوجة في عملهـا ولكن الزوج يـطالبها بتـركه بعـد الزواج، أو أن يتفق الـزوجان على أن احتيـاجات الأسـرة لا يمكن مـواجهتهـا إلاَّ من خـلال الدخل المزدوج للزوج والزوجـة، ولكن تصرّ الـزوجة على تـرك العمل بعد الزواج وغيرها من الشروط التي يمكن أن تهدد العلاقة الزوجية منذ بدايتها.

(٥) وكمـا يؤثـر العجـز المـادي في استقـرار الأسـرة نجـد أيضـاً أن الثــراء المفاجىء قد يجلب معه بذور الخلافات والغيـرة خاصـة إذا فكر الـزوج في الاقتران بزوجة ثانية تليق ومكانته الجديدة.

(٦) وتتفق الـدراستان في زيـادة احتمـالات الـطلاق بـزيـادة تـدخـل الأهـل والأقارب في حياة الزوجين والإصرار على توجيههما بمـا يتَّفق مـع القيم والتقاليد التي تؤمن بهـا الحماة أو والـد أحد الـزوجين أو أخوات الـزوج دون إتـاحـة الفـرصـة للزوجين كي يشتــركـا في اتخــاذ قـرارات تتعلق بعـلاقتهما ببعض وبـاهتمامـاتهما ومصلحتهمـا دون ضغوط خـارجية قـد تعجل بالخلافات التي تعرِّض الأسرة للتوتر في بداية حياتها.

(٧) إن الاعتماد الاقتصادي للمـرأة على الرجـل جعلها دائمـاً في حاجـة إلى من يعولها ويحميها ويوجهها حتى إذا كانت تنفر منه ولا تستـطيـع العيش معه لذلك نجد أن المطلقات المتعلمات اللاتي يعملن استـطعن تكييف حيـاتهن بعد الـطلاق وقد شجّعهن ذلـك على رفض العـودة للزوج عنـد سؤالهن عن رغبتهن في العودة للزوج والد الأبناء، بعكس الحال بالنسبة لغير المتعلمات إذ تفاقمت مشكلتهن بسبب العجز المادي ولذلـك أبدين

رغبتهن في العودة للزوج ليجدن من ينفق على الأبناء ويسد احتياجاتهم الأساسية.

رابعاً ـ مشكلة الطلاق في مجتمع الإمارات العربية المتحدة:

يُعدّ الطلاق من أهم المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى تفكك الأسرة وانحلال رابطة الزواج. ويقاس معدل الطلاق بحسب نسبة عدد شهادات الطلاق في السنة إلى عدد حالات الزواج في منتصف العام. كما يمكن أن يقاس معدل الطلاق بنسبة عدد شهادات الطلاق في السنة إلى عدد السكان في منتصف العام[1].

ومن دراسة للحالة الزواجية في دولة الإمارات في عام ١٩٨٠م تبين أن عدد المتزوجين والمتزوجات من المواطنين في دولة الإمارات بلغ أكثر من ثلثي عدد المواطنين من سكان الإمارات الذين هم في سن الزواج (٦٧,١ ٪)، أي بعد استبعاد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. أما نسبة المطلقين المواطنين في نفس العام فقد بلغت ٢,٢ ٪ بينما بلغت نسبة الأرامل ٦,٤ ٪، أما نسبة العزاب من المواطنين (ذكور وإناث) في عام ١٩٨٠، فقد بلغت ما يقرب من ربع عدد المواطنين من سكان الإمارات الذين هم في سن الزواج (٢٤,٣ ٪). وهذه النسبة تزيد عن مثيلتها في عام ١٩٧٥م بحوالي ٤ ٪، مما يدل على إحجام الشباب عن الزواج بسبب ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور[2] من ناحية، ولرغبة الشباب من الجنسين استكمال تعليمهم العالي قبل الزواج من ناحية أخرى.

---

(١) مجموعة من الأساتذة: **دراسات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٨٨م. ص ٢٧٥.

(٢) المرجع السابق، انظر أيضاً:

وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٠م، =

«وقد جاء في دراسة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات، أن عدد اللواتي يحصلن على إعانة اجتماعية من وزارة العمل، واللواتي يقعن ضمن فئة المطلقات (٤٣٢٢) حالة في نهاية ١٩٨٠م، وأن نسبة المطلقات اللواتي يحصلن على إعانات اجتماعية يبلغ ٨ ٪ من إجمالي عدد الحالات التي قامت وزارة العمل بدراستها وهي (٦٥٠) حالة وتبين الدراسة أن عدد المطلقات في الدولة يبلغ قرابة (٥٠٨٤) مطلقة، وهو يمثل ظاهرة من أخطر المشكلات الاجتماعية، خاصة عندما تُقارن نسبتها بعدد السكان المواطنين والذي يبلغ ٢٨٤ ألف نسمة، وبمقارنتها كذلك بعدد الأسر المواطنة في الدولة، والذي بلغ ٥٠ ألف أسرة في نفس السنة: أي أن المطلقات يشكلن ما يقرب من ١٠ ٪ من مجموع عدد الأسر في دولة الإمارات»[١].

وتشير موزة غباش في هذا الصدد «أنه يكاد يكون مستحيلاً الحصول على إحصائية دقيقة عن عدد المطلقات والمطلقين، وذلك لتعدد جهات التوثيق للطلاق بين الوزارات والمحاكم، وحالات أخرى لا تخضع للتسجيل»[٢].

تشير الدراسات النفسية والاجتماعية والكثير من الأبحاث التي تدرس مشكلة الطلاق في مجتمع دولة الإمارات العربية، إلى أن مشكلة الطلاق تعتبر من المشكلات الاجتماعية الخطيرة والحساسة التي تمس مباشرة الحياة

= انظر أيضاً:

موزة غباش، **المشكلات الاجتماعية بين الإطار النظري والواقع**، جامعة الإمارات العربية، (دراسة غير منشورة)، العين، ١٩٨٨م.

(١) مقتبس عن موزة غباش، المرجع السابق ص ٢٤.

(٢) نفس المرجع.

الخاصة للزوجين ومشاعرهما نحو الزواج والعلاقات الزوجية، ولا بد من أجل تشخيص هذه المشكلة والتعرف على أسبابها ودراسة التغيرات التي طرأت على مجتمع الإمارات وتحليل البنية الاقتصادية الاجتماعية لهذا المجتمع بعد الطفرة النفطية وما صاحبها من تغيرات اقتصادية اتصفت بالعمق والشمولية دون أن تتوافق مع تغيرات مناسبة في النواحي الإنسانية أو العلاقات الاجتماعية، مع تحول في التكوينات القبلية والانتقال من الأرياف أو البادية إلى المدن، واختفاء القرى وظهور المدن الصغيرة مع انتشار التعليم وخاصة تعليم الإناث وما ترتب على ذلك مع تزايد الاستهلاك كنمط في الحياة واحتقار العمل اليدوي والمهنة والتعامل مع المادة والمال. وهذه التغيرات في البنية الاجتماعية صاحبها تغيرات في بناء الأسرة التي خضعت لعوامل التغير أيضاً، وكان في مقدمتها درجة التماسك والتفكك الأسري والاعتماد على مؤسسات أخرى في تنشئة الأطفال ودخول المربيات والخدم وخروج المرأة إلى العمل وانتقال السلطة للأم.. وغير ذلك من التغيرات التي تتطلب تحليلاً دقيقاً لنظام المجتمع والأسرة في دولة الإمارات وما ترتب على ذلك من تغيرات في العادات والأفكار والاتجاهات والعلاقات التي انعكست على الزواج والحياة الزوجية ومثل هذه التحليلات يجب الإلمام بها حتى يتسنى لنا معرفة الأسباب الدقيقة...

ونحن إذا أردنا تشخيص مشكلة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة لا بدّ لنا من الاعتماد على بعض المسلمات التي تستند إلى حقائق ودراسات علمية حول الطلاق ومن هذه المسلمات المنطقية أن ظاهرة الطلاق تختلف عن غيرها من الظواهر الاجتماعية في أنها تمس الحياة الخاصة للزوجين بما فيها من مشاعر وعواطف تهدد البناء الأسري من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن ظاهرة الطلاق تمس أيضاً الحياة الخارجية للزوجين بما فيها من عوامل اجتماعية ومادية وثقافية وصحية ودينية وقانونية، وهذه العوامل

المادية تختلف بطبيعتها عن العوامل الأولى ذات الطابع العاطفي والوجداني ولها أهميتها في العلاقات الزوجية وتلعب دوراً في حدوث التفكك الأسري والطلاق، وتشير الدراسات النفسية إلى أن الجانب العاطفي والوجداني في العلاقة الزوجية أكثر خطورة من العوامل المادية.

أن هناك عوامل كثيرة متداخلة تؤدي إلى الخلافات الزوجية وتدهور العلاقة بين الزوجين مما يؤدي إلى الطلاق، كما أشارت الدراسة التي قام بها كل من فيصل الزراد وعطوف محمد ياسين(٣)، وبالرغم من صغر حجم العينة التي اعتمد عليها الباحثان إلاّ أن المؤشرات الواقعية حول العوامل المؤدية للطلاق في مجتمع الإمارات تعتبر ذات قيمة عالية ودلالة علمية، فقد حاول الباحثان تشخيص العوامل المادية والاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى الطلاق، وتم تطبيق استمارة البحث على عينة من المطلقين والمطلقات (مواطنين ووافدين) من مستويات اجتماعية ومهنية متباينة.

أظهرت هذه الدراسة التشخيصية المتعمقة أن بعض العوامل المؤدية إلى الطلاق مستحدثة، وترتبط بالغزو الثقافي الوافد للمجتمع مع العمالة الوافدة غير المتعلمة بوجه خاص، وأن هناك عوامل أخرى ترتبط بخصوصية مجتمع الإمارات وما صاحبه من تحولات اقتصادية اجتماعية سريعة لم تتواءم مع التراث الثقافي لهذا المجتمع العربي الإسلامي. ويتضح من هذه الدراسة أن هناك شبه إجماع بين فئات العينة ذكور وإناث على مجموعة من العوامل الأساسية والثانوية، في مقابل تركيز بعض فئات العينة على عوامل أخرى مساعدة تساعد على الطلاق. وتظهر نتائج الدراسة تميز الذكور لجنسهم وتميز الإناث لأنفسهن.

---

(٣) فيصل محمد خير الزرّاد وعطوف محمد ياسين: **دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة**، دار القلم، دبي، ١٩٨٧م.

ومن نتائج هذه الدراسة يمكن حصر العوامل المؤدية للطلاق في مجتمع الإمارات كما يلي :

١ ـ اهتمام المرأة بالموضات والتقاليع والإسراف في اقتناء المصوغات والحلى ميلاً للتظاهر مع تعصبها في الرأي وإصرارها على ذلك.

٢ ـ تعدد الزوجات وعدم العدل بينهن بالإضافة إلى انشغال الزوج بأعماله ومشروعاته التجارية واهتمامه بالسياحة والترفيه عن نفسه دون مراعاة لأفراد أسرته. .

٣ ـ إقامة الزوجين مع أهل الزوج وتدخل الأهل في حياتهما مما يثير الخلاف بين الزوجين ويعجل بتفكك العلاقة الزوجية برغم وجود الأبناء.

٤ ـ الفروق الاجتماعية والثقافية بين الزوجين وأمية الزوج أو الزوجة.

٥ ـ فارق السن الكبير بين الزوج والزوجة الذي يستحيل معه التفاهم والتقارب العاطفي والعقلي، وأيضاً الزواج في سن مبكر وعدم خبرة الزوجين بالحياة الأسرية ومسؤولياتها يعجل من طلب الزوجين أو أحدهما الطلاق.

٦ ـ الزواج من أجنبيات يعني التباين في العادات والتقاليد والقيم التي تحكم العلاقة الزوجية، ومن المحتمل أن تكون الزوجة الأجنبية غير عربية وليست على دين الإسلام مما يؤثر بشكل سلبي على الزواج والأبناء.

٧ ـ يؤثر العامل المادي بشقيه في تقويض دعائم الأسرة سواء كان الزوج معسراً أو موسراً، فالظروف المادية الصعبة للزوج لا تكفي مطالب الزوجة مما يؤدي إلى الشقاق، والثراء الزائد للزوجين يدفعها للاستهلاك

الترفي وبعدهما عن تحمل مسؤولية الأسرة لاعتمادهما على الخدم في تدبير شؤون المنزل والمربيات الأجنبيات لرعاية الأبناء.

٨ ــ ضعف الوازع الديني والأخلاقي لأحد الزوجين يؤدي إلى انحرافه سلوكياً داخل المنزل أو خارجه مما يهدد التماسك الأسري.

٩ ــ قسوة الزوج على زوجته وضربها أو إهانتها أو هجرها لفترات طويلة يزيد من الفراغ العاطفي بينهما.

١٠ ــ العلاقات الشاذة للزوج أو علاقته بالبشكارة داخل المنزل يدفع الزوجة إلى النفور من الحياة الزوجية.

١١ ــ تزداد فرص الطلاق نتيجة لسوء الحالة الصحية والمرض المزمن لأحد الزوجين أو بسب العقم وعدم الإنجاب أو القصور الجنسي أو الأمراض العصبية أو النفسية.

بعد تناولنا لعوامل ومسببات الطلاق في مجتمع الإمارات يتبين لنا أن هناك عوامل تعجل بالطلاق وأخرى تساعد على حدة الخلافات الزوجية والشقاق، مما تنعكس آثاره على الزوج والزوجة والأبناء الذين هم العناصر الأساسية في الأسرة التي تعد الخلية الأولى في المجتمعات.

ولم تأتِ الدراسة بجديد بالنسبة لموقف المرأة من الطلاق لأن المرأة المطلقة بوجه عام في المجتمع العربي تكاد تتحمل العبء بمفردها سواء كان من تأثير على مكانتها الاجتماعية، أو تحملها لرعاية أبنائها واضطرارها للجوء إلى أفراد عشيرتها أو إلى طلب المساعدة الاجتماعية من الدولة.

رؤية نقدية لأبعاد دراسة الطلاق في المجتمعات النامية:

من الملاحظ أن الدراسات التي يقوم بها الباحثون في نطاق التفكك الأسري وظاهرة الطلاق بصفة خاصة يتم التركيز دائماً على نقاط محددة مع

إغفال أبعاد أخرى لها أهميتها ودلالتها إن كان الباحث يفكر في بحث الظاهرة من جميع جوانبها.

(١) معظم الدراسات والكتابات تتضمن مقدمة عن الطلاق في الإسلام دون محاولة دراسة إيجابيات وسلبيات الظاهرة في ضوء الشريعة الإسلامية التي أباحت الطلاق لحل مشكلة تفاقم أمرها وأصبحت تهدد الزوج والزوجة والأبناء كما تهدد شبكة العلاقات القرابية المحيطة بالأسرة الصغيرة.

(٢) وفي معظم الدراسات يتم التركيز على المطلقة باعتبارها كبش الفداء، والحقيقة غير ذلك، فإن ضرر التفكك الأسري والطلاق يقع على عاتق الزوج والزوجة والأبناء وليس من المؤكد إن الطلاق يحدث بين يوم وليلة، بل لا بد من محاولات عديدة من جانب الزوجين ومن جانب أهليهما لإصلاح ذات البين ولكن فشل تلك المحاولات يفرض في النهاية ضرورة وقوع الطلاق لذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار جميع التفاصيل التي تدور حول محاولات الزوجين ومحاولات الأهل لاستمرار الزواج.

(٣) تركز الدراسات على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الزوجة وأبناؤها بعد الطلاق وكأن الزوج يسعده أن يرى الحرمان المادي الذي يعانيه أبناؤه بعد الطلاق فإذا كان العجز المادي هو سبب مباشر أو غير مباشر للطلاق فكيف يدفع الرجل التزاماته المادية تجاه مطلقته وأبنائه. لذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه توجد زيجات لم يتحقق لها النجاح وبالرغم من ذلك فهي باقية دون طلاق وأن الزوج المعسر نتيجة للتكلفة المادية للطلاق لا يستطيع الإقدام عليه، ونتيجة لتكاليف الحياة الأسرية الباهظة يفضل هجر زوجته وأبنائه تاركاً إياهم دون عائل،

وقد يختفي مؤقتاً ثم يعود إلى أسرته أو قد يختفي نهائياً وتطلب الزوجة تطليقها منه لغيابه بحكم من المحكمة.

(٤) ولأن الباحثين يحاولون الاسترشاد غالباً بالدراسات الأجنبية فإن تفسيراتهم للبيانات تبدو غريبة عن الواقع الملموس ولذلك يجب دراسة الظاهرة في ضوء الواقع الاجتماعي وفي ضوء الظروف التي يعيشها المجتمع في ظل عملية التنمية، فكل مرحلة من المراحل التي يمر بها المجتمع لها سلبياتها وإيجابياتها بصورة تتطلب تغيراً مستمراً من الأسرة والمجتمع استجابة للتحولات والأزمات التي قد يتعرض لها. فعلى سبيل المثال لدراسة ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري يجب أن يؤخذ في الاعتبار موقف مصر الدائر في فلك الرأسمالية العالمية ومظاهر الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تمارسه الدول الكبرى وأثر ذلك على الأسرة والمجتمع.

(٥) ومن ناحية أخرى يمكن دراسة الطلاق في ضوء التحولات السريعة التي مر بها المجتمع المصري بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي واتساع حدة التفاوت الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع المصري بقطاعيه الريفي والحضري كما يمكن دراسة الطلاق في ضوء تغير ملامح الحراك الاجتماعي المهني وزيادة الجماعات الحرفية على حساب الفئات المتعلمة والعاملة بوجه عام.

(٦) ومن الأهمية بمكان دراسة حالات الطلاق وحالات الزيجات المفككة في ضوء الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية والتيارات الفكرية والثقافية الوافدة وانتشار القيم المضادة.

هذه بعض الأساسيات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة أية ظاهرة اجتماعية على أن يتم بحثها في ضوء الأنساق الكبرى للمجتمع وفي

ضوء التحولات التي يمر بها المجتمع والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها. كما يجب أن يحاول الباحث تحديد المفاهيم المستخدمة وتطويرها بشكل يتفق مع التوجه النظري الذي يسترشد به آخذاً في الاعتبار الفروق الريفية الحضرية والبعد الطبقي والبعد الديني والخصائص الديموچرافية للأزواج والزوجات من حيث السن والخصوبة، وموقف الأهل من الزواج واحتمالات نجاح الزواج الثاني وغيرها من المتغيرات الأساسية التي لا يمكن تجاهلها مثل التعليم والاستقلال الاقتصادي للمرأة وأثر المساعدات المالية التي يقدمها الأهل على نجاح أو فشل الزواج، واتساع دائرة العلاقات الاجتماعية وعلاقتها بالخلافات الأسرية واحتمالات الطلاق.

□ □ □

الفصل التاسع

الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة[1]

شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين تعبئة واسعة لأعداد كبيرة من الرجال والنساء في حركات التحرر الوطني في فلسطين وأفغانستان وغيرهما من البلاد الإسلامية وغير الإسلامية. ففي هذه الحروب التي لا يسع أحد أن يكون فيها على الحياد قامت المرأة بوظائف هامة في ميادين التعليم والصحة والاتصال والإعلام، كما ساهمت في عمليات الكفاح الوطني المسلَّح[2]، مما يؤكد قدرة المرأة على أداء المهام الصعبة إذا احتاج المجتمع إليها. ومجتمع الإمارات العربية، وهو في ظل عملية التنمية الشاملة، يحتاج لنصف المجتمع كي يساهم في هذا المضمار. وقد أكَّدت معظم البحوث والمؤتمرات العربية والعالمية أنه لا يمكن تحقيق التنمية القومية والفعلية بدون وضع استراتيجية لإشراك المرأة في برامج التنمية تتحدَّد معالمها من خلال أهداف محدَّدة، من أهمها: حق المرأة في التعليم والتدريب والعمل، على

(١) بحث ميداني، قامت به الدكتورة إجلال إسماعيل حلمي، على عينة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلبة بجامعة الإمارات العربية المتحدة، فبراير (شباط) ١٩٨٩م.

(٢) مركز دراسات الوحدة العربية: **«المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية»**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ١٩٨٢م.

ـ انظر أيضاً: مجلة اليونيسكو: **«التعليم والتنمية»**، مطبوعات اليونيسكو ١٩٨٥م.

أن يتم ذلك في ضوء خصوصية مجتمع الإمارات الذي يُعتبر جزء من العالم العربي الإسلامي.

وقد دعى الإسلام إلى العلم في أولى آياته وجعل العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما أقرَّ الإسلام عمل المرأة عند الحاجة، وفي الوقت الحالي تنوَّعت الحاجات وتعدَّدت، فالحاجة ليست هي المأكل والملبس والمأوى فحسب، بل الحاجة للتعليم والتثقيف، والحاجة لتطوير المواهب والقدرات، والحاجة لشغل وقت الفراغ وتنظيمه بشكل مثمر. وكما توجد الحاجات الفردية توجد الحاجات الجماعية والمجتمعية، ومن أهمها حاجة المجتمع لموارده البشرية والمادية لتحقيق التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الشاملة.

ومن الواضح أن المسؤولين بدولة الإمارات العربية المتحدة، إدراكاً منهم بأن التنمية هي قضية المجتمع، يعملون على تمكين الرجل والمرأة من القيام بدور فعّال في التطوير والتنمية من خلال استراتيجية ثابتة ومتطورة في مجال التعليم والتدريب والصحة والرعاية الاجتماعية ومحو الأمية وغيرها. فإذا كانت الدولة قد اتخذت الخطوات الأولى نحو إشراك المرأة في التنمية، فما هو دور المجتمع (ممثَّلاً في مؤسساته الخاصة وهيئات المجتمع المختلفة) نحو إشراك المرأة في برامج التنمية؟

ولتحقيق ذلك لا بد من وجود وعي اجتماعي وسياسي واقتصادي على المستوى الفردي والمجتمعي، وعي حقيقي بأهمية أن يكون للمرأة في مجتمع الإمارات دور في التنمية. فتأهيل المرأة للمساهمة في التنمية يرتبط إلى حد كبير بقدراتها التي تتأثر بوضعها الاجتماعي والتعليمي والثقافي، وهذه جوانب ما زالت تخضع في المقام الأول لمدى وعي أفراد المجتمع بأهمية التعليم للفتاة، حيث أن قبول الواقع التعليمي للمرأة يعني قبول دورها في مجال الإنتاج والخدمات إلى جانب العمل التطوُّعي.

من هـذا المنطلق أتت أهميـة هذا البحث، الـذي تحـاول البـاحثـة من خلاله التعرُّف على درجة الـوعي الاجتماعي (S. Consciousness)، بـأن يكون للمرأة دور في التنمية حتى يمكن التنبؤ بمستقبل العمالـة النسائيـة الوطنيـة في مجتمـع الإمارات العربية. ولأن الوعي يعكس الواقـع الحقيقي، فقد بات من الضروري استطلاع رأي العامة والخاصة في مشاركة المرأة في برامـج التنمية بوجه عام والإنتاج بوجه خاص. وكخطوة أولى وجدت الباحثة أنه من الأفضل استـطلاع رأي النخبة المتعلِّمـة من الذكـور والإنـاث، آملة أن تستـطلـع رأي العامة في مرحلة تالية.

والبـاحثة، في هـذا المجال، لا تتجـاهل دور «الثقـافة». فـالثقافـة بمـا تحـويه من تصـورات وأفكار وقيم، تلعب دوراً هـامـاً في الخلفيـة التـاريخيـة للوعي الاجتماعي وفي سيرورته المعاصـرة وتوجهـاته المستقبليـة[1]، خاصـة وأن الثقافة التقليدية لمجتمـع الإمارات كانت قبل النفط تحترم المرأة العاملة، سواء في المناطق السـاحلية أو الصحـراوية، حيث كـان العمل شـاقاً يتـطلب غـربة الـرجل لفتـرات طويلة ممـا يفرض على المـرأة أن يكون لهـا شخصيـة نـاضجة وعقليـة متفتحة تسـاعدهـا على اتخـاذ القـرارات السليمـة في غيـاب زوجها.

الهدف من الدراسة:

تهـدف هذه الـدراسة لـلاحتكام للواقـع الاجتمـاعي، حيث أن العمـل العلمي المرتبط بالواقـع هو الطريق الأساسي لنجاح إشراك المرأة في التنمية، ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١ ـ إلقاء الضوء على دور المرأة في التنمية بدولة الإمـارات العربيـة، وذلك

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي: **«الوعي التنموي العربي»**، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٠م. ص ٥٧ ـ ٥٩.

من واقع التقارير والإحصاءات المتاحة ومراجعة نتائج البحوث والدراسات التي تمت في هذا المجال. ويخدم هذا العرض في تكوين الإطار النظري للدراسة التطبيقية.

٢ ــ عرض نتائج الدراسة التطبيقية التي أجرتها الباحثة على «عيِّنة عمدية»، مكوَّنة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب بجامعة الإمارات العربية المتحدة، لاستطلاع الوعي الاجتماعي بأهمية إشراك المرأة في التنمية وأهمية إعدادها الإعداد النظري والتطبيقي الملائم.

٣ ــ تحديد الاستراتيجيات العامة للتعامل مع معوقات مشاركة المرأة في التنمية، والتأكيد على أهمية إيجاد الكوادر النسائية المؤهَّلة والمدرَّبة.

الاتجاهات النظرية لدراسة دور المرأة في التنمية:

يمكن دراسة دور المرأة في التنمية وفقاً لتوجُّهات نظرية مختلفة وبطرق منهجية متعددة. وكما تأثرت الدراسات في المجتمع العربي بالتوجهات السوسيولوجية المحافظة والنقدية، تأثَّرت أيضاً في تفسيراتها بالنظرية الاجتماعية في الإسلام، التي تركِّز على حرية الفرد والجماعة، والمكانة الاجتماعية للمرأة في الأسرة والمجتمع، وعدم تفضيل الإسلام لأحد الجنسين على الآخر من حيث القيمة الإنسانية وفي ميداني الحقوق والواجبات والجزاء. والمرأة في الإسلام إنسان كامل الذاتية، وهي تمثِّل، مع الرجل، الشخصية الإنسانية في جوهرها: العقل الواحد، والضمير الواحد، والمشاعر والإدراكات. ولقد أنكر الرسول ﷺ عدم المساواة في أصل الخلقة بين الرجل والمرأة، وجعلها من صفات الجاهلية[1]. فقد روي

(١) زينب رضوان: «**النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامي**»، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢م،

ــ انظر أيضاً: عبد الرب نواب الدين: «**عمل المرأة وموقف الإسلام**»، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٦م.

عن رسول الله ﷺ أنه طاف يوم فتح مكة فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «الحمد لله الذي أَذهب عنكم عيبة الجاهلية. . أيها الناس، إنما الناس رجلان: مؤمن تقي كريم على الله، وفاجر شقي هيِّن على الله»، ثم تلا قوله تعالى في سورة الحجرات (آية ١٣): **﴿يا أيها الناس إنَّا خلقناكم من ذكر وأُنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾**.

ويلاحظ أن الفكر الإسلامي يقع في مرحلة متوسطة بين الاتجاه التقليدي المحافظ والاتجاه النقدي المتحرر. فإذا كان الاتجاه المحافظ ممثلاً في البنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية وغيرها من الاتجاهات المحافظة يرى في المرأة الكائن الضعيف جسماً وعقلاً، والذي يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد هو الزوجية والأمومة، وأنه في حالة خروجها للعمل يجب التفرقة بينها وبين الرجل في الأجر وفي فرص الترقية وشغل المراكز القيادية، فإن الاتجاه النقدي ممثلاً في الاتجاهات الراديكالية ونظرية الصراع الاجتماعي يساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويرى في المرأة الإنسان القادر على العمل والإبداع وممارسة الحرية وتحمُّل مسؤولياتها، دون أن يشكل ذلك تهديداً للرجل(١). ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تخلف المجتمعات يرجع إلى عزلة المرأة وجهلها واستبعادها عن المشاركة في مجالات التنمية المختلفة.

إن تحليل البيانات الدراسية الحالية لا يمكن أن يتحقَّق بالاعتماد على إطار نظري واحد، فكل اتجاه له مسلّماته ومفاهيمه وقضاياه الأساسية،

---

(١) إجلال إسماعيل حلمي: **«دراسات في علم الاجتماع الأسري»**، مطبعة عاطف رزيق، القاهرة ١٩٨٧م.

ــ انظر أيضاً: ناهد رمزي: **«النفط وأثره على تغير دور المرأة»**، مجلة شؤون عربية، عدد (٥) جامعة الدول العربية، تونس ١٩٨١م.

والدراسة الحالية عن الـوعي الاجتماعي بـدور المرأة في التنميـة تتأثـر ببعض مسلّمات النظرية البنائية الوظيفية وبعض مسلّمات النظريات النقـدية، ولكنهـا تأخذ في الاعتبار خصوصية مجتمـع الإمارات الذي يمر بمـرحلة انتقاليـة نحو تحقيق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة التي من أهم مسلماتهـا تنمية القـوى البشرية الدافعة للعمل التنموي، وأن تعـطي أسبقية للمـرأة بوصفهـا قوّة شبـه معطّلة يمكن إذا وجدت فرصة التعليم والتدريب أن تنطلق وتبدع.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

(أ) فـروض الدراسـة[1]:

تستمـد هذه الـدراسة فـروضها من حقيقـة مؤدَّاها أن «التنميـة الشاملة» تتوجه إلى الواقـع الاجتماعي ونحـو البشر ونحـو التغيير الاجتمـاعي، ولذلـك من الأفضل أن يكون للمرأة دور في التنمية. وتركِّز هـذه الدراسـة على الوعي الاجتماعي بين ثلاث عيِّنات فرعية بجامعة الإمارات العربية، هم: الـطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين.. وفيما يلي الفروض الأساسية للدراسة:

● **الفرض الأول**: أن هناك فروقاً ذات دلالـة إحصائيـة بين متغير النـوع (ذكـور، إناث)، وبين الـوعي الاجتماعي بـأهميـة تعليم المـرأة، وخـروجهـا للعمل، وشَغلها للمراكز القيادية.

● **الفـرض الثاني**: أن هنـاك فـروقـاً ذات دلالة إحصـائيـة بين متغيـر المهنـة وبين الوعي الاجتمـاعي بأهميـة تعليم المرأة وخـروجها إلى العمـل، ووصولها للمراكز القيادية.

● **الفـرض الثالث**: أن هنـاك فــروقـاً ذات دلالة إحصـائيـة بين محـل الميلاد وبين الوعي الاجتمـاعي بأهميـة تعليم المرأة وخـروجها إلى العمـل، وشغلها للمراكز القيادية.

---

(١) البحث الـراهن محاولـة للتحقق من الفرضين الأولين، أمـا الفروض الأخـرى فسوف تعرض نتائـج دراستها في بحث أشمل لم ينشر بعد.

● **الفـرض الرابـع**: أن هنـاك فـروقـاً ذات دلالـة إحصـائيـة بين متغيـر المستـوى الدراسي للطلاب الـذكـور وبين الـوعي الاجتمـاعي بـأهميـة تعليم المرأة وخروجها إلى العمل وشغلها للمراكز القيادية.

● **الفـرض الخامس**: أن هنـاك فروقـاً ذات دلالة إحصـائيـة بين متغيـر المستـوى الدراسي للطالبـات وبين الـوعي الاجتمـاعي بـأهميـة تعليم المـرأة وخروجها إلى العمل وشغلها للمراكز القيادية.

(ب) تصميم أداة جمـع البيانات:

اعتمدت الباحثـة على الاستبيان كـأداة لجمـع بيانـات الدراسـة، وبعد صياغة فقرات الاستمارة أُجري اختبار مبـدئي لها (Pre – test)، تمَّ في ضـوئه تعديل بعض الفقرات الضعيفة حتى وصلت الاستمارة إلى صورتهـا النهائيـة. وقد تمَّ تطبيق استمارات البحث بواسـطة فريق بحث مكـوَّن من مجموعـة من طَلَبة وطالبـات مساق «المشكـلات الاجتماعيـة» تحت إشراف البـاحثة، التي شـاركت أيضاً في تـطبيق استمارات البحث على طـلاب وطالبـات المستـوى الـدراسي الأول، وقد تمَّ تـدريب فـريق البحث على كيفيـة إجـراء المقـابلة. وينقسم البناء الداخلي للاستمارة إلى ثلاثة أقسام:

● **القسم الأول**: ويشتمـل على البيانـات الأسـاسيـة لأفـراد العينـة عن النوع والسن والحالة الزواجيـة وعدد أفـراد الأسرة ومحـل الميلاد وغيـرها من البيانات التي تدل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، كما اشتمل هذا القسم على بيانات تتعلق بشغل الطلاب لوقت الفراغ.

● **القسم الثاني**: ويشتمل على ستة مقاييس فرعية تتعلق بوضعية المرأة في المجتمـع ودورها في التنمية. وقد تمَّ إعداد المقاييس الفرعية وفقاً لطريقة ليكـرت (Likert)، حيث يشتمل كـل مقياس على عـدة عبارات تتضمَّن بعض الأحكام العامـة وعلى أفراد العينـة تحديـد درجة مـوافقتهم أو مخالفتهم لهـذه الأحكـام وفقاً لأربعـة استجابـات، وتُعطى درجـات لكـل استجـابـة، تتـدرَّج

من (١) إلى (٤)، حيث تعبِّر القيمة رقم (١) عن انخفاض الوعي الاجتماعي بدور المرأة في التنمية، بينما تعبر القيمة رقم (٤) عن ارتفاع الوعي الاجتماعي بدور المرأة في التنمية(١).

وقد أُخذ في الاعتبار وضع بعض الفقرات العكسية حتى نتحقق من صدق الإجابة. وتتناول المقاييس الفرعية الموضوعات التالية:

١ ــ الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم المرأة.
٢ ــ الوعي الاجتماعي بدور المرأة في مجال العمل والإنتاج.
٣ ــ الوعي الاجتماعي بالتمييز النوعي بين الذكور والإناث في مجالات العمل.
٤ ــ مقياس أثر خروج المرأة للعمل على الأسرة.
٥ ــ مقياس عمل المرأة ومستقبل العمالة الوافدة.
٦ ــ مقياس الوعي الاجتماعي ودور المرأة في الإدارة.

● **القسم الثالث**: ويضم مجموعة من الصفات التي يرى البعض أنها تتعلق بالرجل فقط، أو المرأة فقط، أو كلاهما، حيث يستطلع رأي أفراد العينة في بعض الصفات التي تعتبر من سمات العمل في مجال الإدارة.

(ج) المفاهيم الأساسية للدراسة:

(١) الوعي الاجتماعي (Social Consciousness):

هو مجموعة الأفكار والآراء والمشاعر الاجتماعية والعادات والتقاليد

---

(١) كانت قيمة كا٢ غير دالة لصغر عينتي أعضاء هيئة التدريس والعاملين ولذلك ضمت (١) و (٢) لتأخذ القيمة (١)، وضمت (٣) و (٤) لتأخذ القيمة (٤). كا٢ في هذا البحث تعبر عن الفرق في درجة الوعي الاجتماعي بين الذكور والإناث في العينة ككل.

التي توجد لدى الأفراد، والتي تعكس واقعهم الاجتماعي[1]، كما أن الوعي الاجتماعي يضم الوعي بالمجتمع المعين (بما فيه من علاقات اجتماعية أساسية تلعب فيها العلاقات الإنتاجية دوراً مهماً)، وبالمجتمعات الأخرى، خاصة تلك التي تدخل في علاقة مع هذا المجتمع المعين[2]. ويضم الوعي الاجتماعي أيضاً الوعي بالطبيعة ما دامت مؤثرة في النشاط الإنساني، خاصة العمل، وما دامت هي متأثرة بهذا النشاط وتتحول بناءً عليه. ولعلَّ من أبرز الأمثلة التي تدل على هذا الواقع في مجتمع الإمارات العربية صراع الإنسان مع الطبيعة في البحر وفي البادية، في ظل وسائل إنتاج متخلِّفة تؤثر في فكره وقيمه ومعتقداته، وتؤثر في واقع المرأة نفسها التي كانت تلعب في الماضي دوراً هاماً في مجال الإنتاج والعمل المنزلي والأسري. وفي هذا البحث نقصد بالوعي الاجتماعي، الأفكار والآراء والمشاعر التي ترتبط بواقع اجتماعي لا يمكن تجاهله، وهو أن يكون للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة دور في التنمية، لأن العنصر البشري هو الأساس في التنمية، وهو الأساس في الإنتاج، وهو الأساس في البحث العلمي الذي يحقِّق المزيد من التطور والتقدم.

ومن الناحية الإجرائية نرى أن الوعي الاجتماعي بدور المرأة في التنمية يعني الوعي بأهمية تعليمها، وأهمية شغْلها للوظائف المختلفة في مجال الإنتاج والخدمات والعمل التطوُّعي، كما يعني عدم التمييز النوعي في التنشئة

---

(١) عبد الباسط عبد المعطي: «**الوعي الزائف للمرأة الخليجية**»، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٨١م.

ـ انظر أيضاً: أوليدوف: «**الوعي الاجتماعي**»، ترجمة ميشيل كيلو، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨م.

(٢) عبد الباسط عبد المعطي: «**الوعي التنموي العربي**»، مرجع سابق.

الاجتماعية وفي مجالات العمل المختلفة وفي فرص الترقي وشغل المراكز الإدارية والكوادر القيادية.

ومصطلح «الوعي الاجتماعي» في هذا البحث، يُقاس بناء على قيم رقمية تتدرَّج من «واحد» إلى «أربعة»، بحيث تعبِّر الدرجة المنخفضة عن انخفاض الوعي، بينما تعبِّر الدرجة المرتفعة عن ارتفاع الوعي بالدور التنموي للمرأة في مجتمع الإمارات.

(٢) التنمية (Development):

يرى رودني (W. Rodny) **أن تنمية المجتمع عملية متعددة الجوانب**، وهي تتضمن على المستوى الفردي، تحسُّناً في مستويات المهارة والكفاءة والحرية والإبداع والانضباط الذاتي والمسؤولية والحياة المادية[١]؛ وهذه كلها لا تكتسب معنى حقيقياً إلاَّ من خلال علاقات الإنسان في مجتمع محدّد. ومن أهم عناصر التنمية في الوقت الحالي: الموارد الطبيعية، والقوى البشرية، ورأس المال العيني (الآلات والمعدات)، والتنظيم والبحث العلمي. والعنصر البشري هو الأصل في الإنتاج وفي استغلال الموارد الطبيعية، والإنسان هو الذي يصنع الآلات والأدوات، وهو الذي ينظِّم، وهو الذي يستخدم البحث العلمي. فالإنسان والبحث العلمي هما اللذان صنعا الكثير من المعجزات منذ زمن بعيد. أما العنصر الأخير في التنمية هو رأس المال النقدي، لأنه بدون العناصر السابقة لن يفيد المال في تحقيق التنمية الحقيقية[٢]. وعندما نشير إلى البحث العلمي كعنصر للتنمية فإننا نركِّز على التعليم، لأن التنمية هي العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم. وتعليم

---

(١) والتر رودني: «**أوروبا والتخلف في أفريقيا**»، ترجمة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر ١٩٨٨م، ص ١١ ــ ١٣.

(٢) المرجع السابق.

الذكور دون الإناث لن يفيد في التنمية، بل يجب تعليم جميـع أفراد الشعب، رجاله ونسائه، كما يجب محو أمية غير المتعلِّمين حتى يتحقَّق التقـدم والرقي للمجتمـع.

وفي الدراسة الراهنةنقصد بـ «**دور المرأة في التنمية**» **أن يكون لهـا دور فعلي وحقيقي في مجال الإنتاج، ولن يتحقق ذلك إلاَّ بالعمل الذي يُعدُّ واجباً لكل أعضاء المجتمـع**. وإذا كان العمل يقوم به الـوافدون في الـوقت الحالي فهـذه استـراتيجيـة محـدودة ومؤقتــة حتى يتم تعليم أفـراد الشعب وحتى يتم تـأهيلهم وتدريبهم كي يشغلوا، في المستقبـل القـريب، مـواقعهم في جميـع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقـافية في مستـوياتهـا المختلفة من القاعدة إلى القمـة. **ومن الناحيـة الإجرائيـة نركِّـز في هذا البحث على «دور المـرأة في الإنتـاج»، لأن الإنتـاج هـو القـاعـدة الأسـاسيـة لتغييـر المجتمـع وعلاقاته البنيوية. كما أن الإنتاج ينطلق على جميـع مظاهر الحياة الاقتصاديـة وغير الاقتصادية**: فهناك الإنتـاج الثقافي والإنتـاج التربـوي والإنتاج السيـاسي والخدمة العامة وغيرها من أنواع العمل الاجتماعي الذي يجعـل المرأة فـاعلة في أحـداث مجتمعها. **أمـا عن «دور المـرأة في الإدارة»، فنقصـد بـه مـدى اكتسـاب المرأة للخصـائص التي تؤهلها لأن تشغـل منصبـاً في الإدارة العليـا والمتوسطة والإشرافية**، لأن من سمات الإدارة تحمُّل المسؤولية والقدرة على اتخاذ القرارات، مما يجعل المرأة تشعر بـالمسؤولية إزاء القضـايا الاجتمـاعية والاقتصادية والسياسية.

عينة الدراسة:

طبقت استمارة بحثية على عينة «عمدية» مقسمة إلى ثلاث فئات فـرعية هي:

١ ـ أعضاء هيئة التدريس[1] بجامعة الإمارات وعددهم ١٤ بنسبة ٤,٤ ٪ من العينة الكلية.

٢ ـ العاملون[1] بالإدارات المختلفة بالجامعة وعددهم ٣٨ بنسبة ١٢ ٪.

٣ ـ الطلبة[2] وعددهم ٢٦٥ طالباً وطالبة بنسبة ٨٣,٦ ٪، (٤٤ ٪ مسجلين بالمستوى الأول و ٥٦ ٪ مسجلين في المستوى الرابع).

وقد أجري البحث في الفصل الأول من العام الدراسي ٨٨/١٩٨٩م.
وقد تم اختيار أفراد العينة وفقاً للشروط التالية:

١ ـ أن يكون أفراد العينة من المواطنين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢ ـ أن يكون الطالب أو الطالبة مسجلاً بإحدى كليات الجامعة في المستوى الأول والمستوى الرابع فقط حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين.

٣ ـ أن تشتمل عينة الطلبة على طلاب وطالبات من دول خليجية أخرى حتى يمكن التنبؤ بمدى التباين أو التقارب في درجة الوعي الاجتماعي.

---

(١) نتيجة لصغر حجم المجتمع الأصلي من أعضاء هيئة التدريس والعاملين المواطنين، لجأت الباحثة لأسلوب المعاينة العمدية (غير الاحتمالية).

(٢) لجأت الباحثة لأسلوب العينة العارضة (غير الاحتمالية)، حيث كان الطلاب والطالبات في فريق البحث يختارون الحالات التي تصادفهم.

خطة التحليل وعرض نتائج الدراسة :

وضعت خطة للتحليل الإحصائي للبيانات تمكننا من التعرف على ما يأتي :

١ ــ توزيع أفراد العينة على بنود الاستمارة ومقاييسها الفرعية .

٢ ــ عرض الخصائص الديموجرافية لأفراد العينة .

٣ ــ عرض الخلفية الاجتماعية ــ الاقتصادية لأسرة أفراد العينة .

٤ ــ عند عرض البيانات الإحصائية عن الوعي الاجتماعي بمجالاته الفرعية يتم توزيع البيانات على أساس النوع وعلى أساس الفئات الفرعية الثلاث : أعضاء هيئة تدريس وعاملين ، وطلاب .

٥ ــ المقارنة بين طلبة وطالبات المستويين الأول والرابع على المقاييس الفرعية .

٦ ــ المقارنة بين طلاب دولة الإمارات العربية والدول الخليجية الأخرى بالنسبة للمقاييس الفرعية .

ويجب أن ننوه هنا أن صغر حجم عينة أعضاء هيئة التدريس وعينة العاملين بالجامعة ، كان عائقاً أمام الحصول على دلالة إحصائية باستخدام كا^2 لقياس مدى دلالة الفرق في الوعي الاجتماعي بين الفئات الثلاث موزعة بناء على النوع والمهنة ومحل الميلاد والحالة الزواجية .

العينة ومدى تمثيلها للمجتمع الأصلي :

يشتمل المجتمع الأصلي للبحث على ثلاث فئات رئيسية بها تؤدي جامعة الإمارات العربية المتحدة وظائفها المتعددة : هذه الفئات هي أعضاء هيئة التدريس والعاملون والطلاب . وتتنوع الجنسيات في الفئتين الأولى والثانية : من الدول العربية والأجنبية إلى جانب بعض المواطنين الذين

يعملون في مجال التدريس والإدارة العليا والمراكز الإشرافية وغيرها. أما الطلاب فالغالبية العظمى من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية. ولتحقيق الهدف من البحث كان من الضروري التركيز على المواطنين من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب للتعرف على درجة الوعي الاجتماعي بأن يكون للمرأة دور في عملية التنمية الشاملة وعلاقة ذلك بقضية تعليم الفتاة ومشاركة المرأة في الإنتاج. فوعي الإنسان بأن يكون للمرأة دور في عملية التنمية يساعده على التكيف مع الواقع الاجتماعي الجديد الذي يفسح مكاناً للمرأة في عملية التنمية. كما أن الوعي الاجتماعي الراهن يختلف بالطبع عما كان سائداً في الماضي من عدم تعليم الفتاة وعدم مشاركة المرأة الحضرية بوجه خاص في أنماط الإنتاج المختلفة.

فالوعي الراهن يرتبط بالتحولات المادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها مجتمع الإمارات. ومن ناحية أخرى يؤثر الوعي الاجتماعي على سلوك الأفراد والجماعات ويجعلهم يتقبلون القيم المستحدثة التي تتفق مع خطط التنمية ومع التراث الثقافي والديني للمجتمع.

وتتضمن عينة الطلاب مجموعة من طلاب دول مجلس التعاون لقياس درجة الوعي الاجتماعي بينهم ومقارنتهم بأقرانهم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويرجع ذلك إلى التقارب بين مجتمع الإمارات ودول مجلس التعاون من حيث المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد اشتملت عينة الطلاب على نسبة من طلاب مجلس التعاون بلغت ١٢ ٪ بين الذكور و ٢١ ٪ بين الطالبات.

وتنقسم العينة الكلية إلى ثلاث عينات فرعية هي:

١ ــ **عينة أعضاء هيئة التدريس**: وهم من المواطنين وعدد أفراد العينة إحدى عشر أستاذاً (بنسبة ٥٠ ٪ من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس الذكور البالغ عددهم ٢٢)، وثلاثة أستاذات بنسبة ٥٠ ٪ من إجمالي عدد الإناث من أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهن ست في بداية العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨م.

٢ ــ **عينة العاملين بالجامعة**، وتشتمل على مجموعتين: العاملين من الذكور وعددهم ٢٢ رجلاً بنسبة ٣ ٪ من مجموع العاملين الذكور بالجامعة (٢٠ ٪ من المواطنين)، والمجموعة الثانية تشتمل على ١٦ سيدة بنسبة ١٠ ٪ من مجموع العاملات بالجامعة، و ١٠ ٪ من الموظفات المواطنات.

٣ ــ **عينة الطلاب**، وتشتمل على ١٣٤ طالباً بنسبة ٥ ٪ من إجمالي الطلاب المقيدين بالجامعة في بداية العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨م، و١٣١ طالبة بنسبة ٣ ٪ من إجمالي الطالبات المقيدات بالجامعة.

وفيما يتعلق بالطلاب لم يكتف بالمقارنة بين الذكور والإناث في درجة الوعي الاجتماعي بدور المرأة في التنمية، بل تم اختيار عينتين فرعيتين في كل مجموعة:

(أ) العينة الأولى تمثل طلاب المستوى الأول وعددهم ٥٩ طالباً في مقابل ٦١ طالبة.

(ب) العينة الثانية تمثل طلاب المستوى الرابع وتتكون من ٧٥ طالباً في مقابل ٦٩ طالبة.

وقد رُوعي تمثيل الطلاب لجميع الإمارات بالدولة كما سيتضح في الجزء التالي.

توزيـع أفراد العينة حسب الكلية:

فيما يتعلق بعينتي أعضاء هيئة التدريس والطلاب فقد تم تـوزيعها وفقـاً للكلية والنوع كما هو موضـح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
توزيـع أعضاء هيئة التدريس والطلاب وفقاً للكلية والنوع

فئات العينة	أعضاء هيئة التدريس				الطلاب			
الكلية / النوع	ذ	(٪)	أ	(٪)	ذ	(٪)	أ	(٪)
الآداب	٤	٣٧	٢	٦٧	٣٨	٢٨	٣٣	٢٥
التربية	٣	٢٧	١	٣٣	٣٦	٢٧	٤٩	٣٧
العلوم	١	٩	–	–	١٧	١٣	٧	٦
العلوم الإدارية	–	–	–	–	١٢	٩	٢٣	١٨
الهندسة	١	٩	–	–	١١	٨	٩	٧
الزراعة	١	٩	–	–	١١	٨	٤	٣
الطب	٢	١٨	–	–	٤	٣	٣	٢
الشريعة	–	–	–	–	٥	٤	٣	٢
المجموع	١١	٪١٠٠	٣	٪١٠٠	١٣٤	٪١٠٠	١٣١	٪١٠٠

يتضـح من الجدول السابق زيادة عدد أعضاء هيئة التـدريس في كليات الآداب والتـربية والـطب، أما الـطلاب والطالبـات فتتزايـد نسبتهم في كليات الآداب والتربية والعلوم الإدارية والاقتصادية ويتفق ذلك مـع التوزيـع للطلاب والطالبات على مستوى كليات الجامعة[1]، كما هو مـوضـح في الجداول رقم (٢ و ٣) والشكل رقم (١).

(١) جـامعة الإمـارات العربيـة المتحدة، «**الجـامعـة في عشـر سنـوات**»، كتـاب وثـائقي =

جدول رقم (٢)
بيان بتطور أعداد الطلاب المقبولين في الجامعة بحسب الكلية
خلال الأعوام الجامعية ٧٧/١٩٧٨م ـ ٨٦/١٩٨٧م

الكلية / العام الجامعي	الآداب	العلوم	التربية	العلوم الإدارية والسياسية	الشريعة والقانون	الزراعة	الهندسة	الانتساب الموجه	البرامج الخاصة	الطب والعلوم الصحية	الدراسات العليا	المجموع
١٩٧٨/٧٧	١١٦	٤٧	٥٥	١١٢	–	–	–	–	–	–	–	٣٣٠
١٩٧٩/٧٨	٩٨	٣٤	٥٧	١٠٤	٥٨	–	–	–	–	–	–	٣٥١
١٩٨٠/٧٩	١١٧	٦٨	٧٣	١٣٤	٦٦	–	–	–	–	–	–	٤٥٨
١٩٨١/٨٠	١٥٠	٨٩	٦٨	١٥٩	١١٧	٢٩	٣٤	–	–	–	–	٦٤٦
١٩٨٢/٨١	١٩٢	٨٩	٥٦	١٤٩	١٠٩	٣٢	٤٣	١٧٢	–	–	–	٨٤٢
١٩٨٣/٨٢	٢٥١	٩٥	٤٤	١٨٤	١٤٢	١٥	٦٠	–	٤٨	–	–	٨٣٩
١٩٨٤/٨٣	٢١٦	٨٧	٣٨	١٣٩	١٣٥	٢٣	٣٦	–	٢٩١	–	١٦	٩٨١
١٩٨٥/٨٤	٢٣٧	١٢٥	٥٤	١٣٣	١٣١	٣٣	٦٤	–	٣٩٤	–	١١	١١٧٢
١٩٨٦/٨٥	٢١٧	١٠٤	٣٩	١٥٤	١٣٧	١٥	٦٤	–	٣٠٢	–	–	١٠٣٢
١٩٨٧/٨٦	١٨٢	١٠٨	١٦٧	٢٣٨	٨٥	٣٧	٩٨	–	٣١٩	١٩	–	١٢٥٣
المجموع	١٧٧٦	٨٤٦	٦٥١	١٥٠٦	٩٨٠	١٧٤	٣٩٩	١٧٢	١٣٥٤	١٩	٢٧	٧٩٠٤

* **المصدر**: جامعة الإمارات العربية المتحدة: الجامعة في عشر سنوات كتاب وثائقي إحصائي، مطابع البيان التجارية، الإمارات ١٩٨٨م، ص ٣٨.

= إحصائي، مطابع البيان التجارية، الإمارات ١٩٨٨م.

خصائص العينة :

نتناول في هذا الجزء الخصائص الديموجرافية والخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية للعينة موزعة حسب فئاتها الثلاث والنوع :

الخصائص الديموجرافية للعينة، ونعرض منها البيانات التي تتعلق بالنوع والسن ومحل الميلاد وعدد أفراد الأسرة والحالة الزواجية (إن وجد) وهي كالآتي :

(أ) التوزيع العمري والنوعي لفئات العينة :

- فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس نلاحظ أن متوسط عمر الذكور هو ٣٤ سنة ومتوسط عمر الإناث هو ٣٢ سنة. ونستنتج من حداثة سن أعضاء هيئة التدريس أنهم في بداية سلم العمل الأكاديمي بالجامعة.

- أما العاملون بالجامعة فيتبين أن هناك تبايناً في متوسط سن الذكور (٣٤,٥ سنة) والإناث (٢٥ سنة)، وقد يرجع انخفاض متوسط سن الإناث عن الذكور إلى أن خروج المرأة للعمل أمر حديث يرتبط بالتعليم الذي ازدهر بعد عام ١٩٧١م.

  أما الذكور فإنهم يشغلون مجالات العمل المختلفة منذ أمد بعيد ودون تقيد بالتعليم.

- وفيما يتعلق بالطلاب والطالبات فيلاحظ مدى التقارب في متوسط السن ٢٢ سنة للطلاب و ٢٠ سنة للطالبات، علماً بأن بعض الطلاب (٦ ٪) تتراوح أعمارهم بين ٢٨ و ٣٦ سنة.

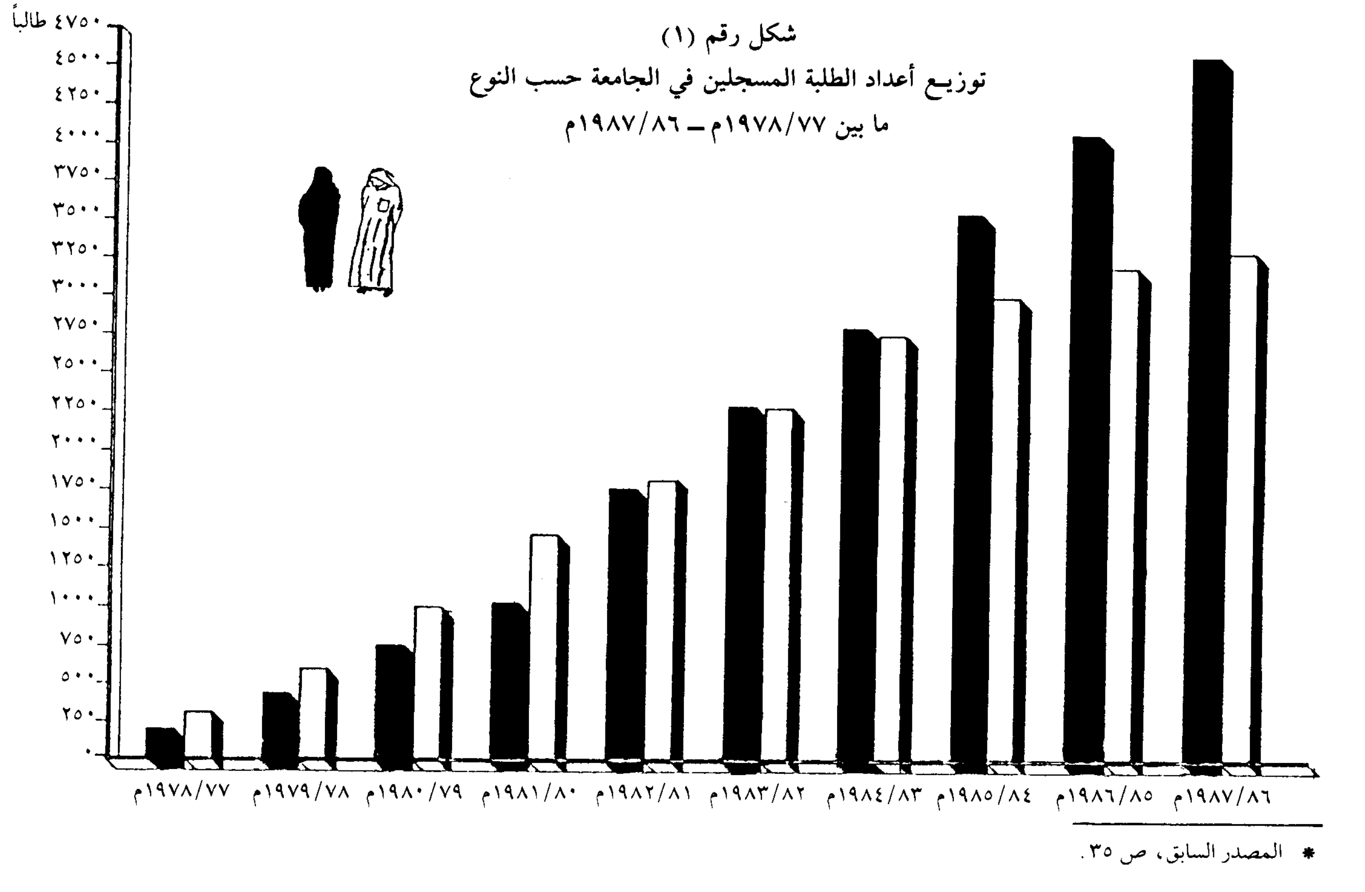
جدول رقم (٣)

بيان بتطور أعداد الطالبات المقبولات في الجامعة بحسب الكلية

خلال الأعوام الجامعية ١٩٧٨/٧٧م ـ ١٩٨٧/٨٦م

التخصص / العام الجامعي	الآداب	العلوم	التربية	العلوم الإدارية والسياسية	الشريعة والقانون	الهندسة	الانتساب الموجه	البرامج الخاصة الصحية	الطب والعلوم	المجموع
١٩٧٨/٧٧	٦٧	٤٧	٧٠	٢١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٠٥
١٩٧٩/٧٨	١١٠	٥٣	٥٠	٢٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٤٢
١٩٨٠/٧٩	١٢١	٧٣	١١٢	٥٤	١٥	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٧٥
١٩٨١/٨٠	٣٢٧	١٠٩	١٠٤	٦١	١٧	ـ	ـ	ـ	ـ	٥١٨
١٩٨٢/٨١	٢٤٥	١١٣	١٠٩	٨٨	٤٦	٢٣	١٢٩	ـ	ـ	٧٥٣
١٩٨٣/٨٢	٣٤٢	١٢٤	٩٣	١٥٤	٣٤	٣٩	١٣٢	٣٣	ـ	٩٥١
١٩٨٤/٨٣	٣٦٣	١٢٦	٧٣	١٦٩	١٣	٣٣	ـ	١١٣	ـ	٨٩٠
١٩٨٥/٨٤	٤٣٨	٢٠٨	١١٤	١٥٤	٣٧	٢٥	٣٦٧	١٧٨	ـ	١٥٥١
١٩٨٦/٨٥	٤٤٤	٢٢١	١٨٥	١٨٠	٣٦	٣٥	٢٢٢	١٤٣	ـ	١٤٦٦
١٩٨٧/٨٦	١٧٠	١٥٢	٥٠٠	١٧٧	٤٤	٦٢	ـ	١٥٠	٢٤	١٢٧٩
المجموع	٢٥٢٧	١٢٢٦	١٤٤٠	١٠٨٧	٢٤٢	٢١٧	٨٥٠	٦١٧	٢٤	٨٢٣٠

* **المصدر**: جامعة الإمارات العربية المتحدة: الجامعة في عشر سنوات كتاب وثائقي إحصائي، مطابع البيان التجارية، الإمارات ١٩٨٨م، ص ٣٨.



* المصدر السابق، ص ٣٥.

(ب) **توزيـع أفراد العينة حسب محل الميلاد:**

تتكون دولة الإمارات العربيـة المتحدة من سبـع إمـارات تم تمثيلها من خلال الفئتين الثانية والثالثة أي عينة العـاملين وعينة الـطلاب. وقد خصصت فئة مستقلة لمدينة العين حيث توجد الجامعة بها مما يسهل إقبال أهلها للعمل بالجامعة أو للدراسة. أما دول مجلس التعاون فقـد تم تمثيلها من خـلال عينة الطلاب والطالبات (١٢ ٪، ٢١ ٪ على التوالي).

وفيما يتعلق بإمارة أم القيوين والفجيرة، فقد تم ضمهما لقلة عدد أفـراد العينة بكل منهما (جدول رقم ٤).

ويتضـح من الجدول تركز أفراد العينات الثلاث ذكـوراً وإناثـاً في ثلاث إمارات هي: أبو ظبـي ودبـي والشارقة. أمـا مدينـة العين فتنفرد بنصيب أكبـر من العاملين والعامـلات (٢٢ ٪، ٦٢ ٪ على التوالي)، لأن العمـل بالجـامعـة يعني التواجد المستمر بالمدينة، ولذلك أقبـل أهل المـدينة للعمـل بها وهـذا على عكس الطلاب الذين يرتبط وجودهم بمـدينة العين بسنـوات الدراسـة ثم ينتقلون بعد ذلك لـلإمارات التي ينتمـون إليها والتي سـوف يعملون بها أو في أي إمارة أخرى غير مدينة العين، وفيما يتعلق بـأعضاء هيئـة التدريس يـلاحظ تركزهم في كل من إمارة دبـي والشارقة.

(ج) **توزيـع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة:**

تتكون الأسرة في حالة أفراد العينة غير المتزوجين من الوالدين والأخـوة والأخـوات وغيرهم من أقـرباء الـدرجـة الأولى والثـانيـة المقيمين بـالمنـزل، ويـلاحظ أن متوسط عـدد أفراد الأسـرة على مستوى العينـة ككـل يتـراوح بين ٤ و ٨ أفراد في الأسرة الواحدة (جدول رقم ٥). أما في حـالة الـزواج فتتكون الأسـرة من الـزوج والـزوجـة والأبنـاء بـالإضـافـة إلى الأقـارب المُقيمين مـع

جدول رقم (٤)

توزيـع أفراد العينة بناء على الفئات الثلاثة ومحل الميلاد والنوع

فئات العينة	أعضاء هيئة التدريس				العاملون				الطلاب			
الإمارة / النوع	ذ	(٪)	أ	(٪)	ذ	(٪)	أ	(٪)	ذ	(٪)	أ	(٪)
عجمان	–	–	–	–	٢	٩	–	–	٨	٦	١٢	٩
أبو ظبي	١	٩	–	–	٤	١٨	٢	١٣	٢٢	١٦	٥	٤
أم القيوين والفجيرة	–	–	–	–	١	٥	–	–	٥	٤	٣	٢
دبي	٣	٢٨	٢	٦٧	٤	١٨	٢	١٣	٢٨	٢	٣٢	٢٤
الشارقة	٥	٤٥	–	–	٥	٢٢	١	٦	٣٧	٢	٢٩	٢٢
رأس الخيمة	–	–	–	–	١	٥	–	–	٧	٥	١٢	٩
العين	–	–	–	–	٥	٢٢	١٠	٦٢	١٢	٩	١٢	٩
دول مجلس التعاون					–	–	–	–	١٥	١٢	٢٦	٢١
غير مبين	٢	١٨	١	٣٣	–	–	١	٦	–	–	–	–
المجموع	١١	١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٢٢	١٠٠٪	١٦	١٠٠٪	١٣٤	١٠٠٪	١٣١	١٠٠٪

الأسرة. ويلاحظ بالطبع من الجدول رقم (٥) انخفاض عدد أفراد الأسرة بين فئة أعضاء هيئة التدريس والعاملين حيث تزداد بينهم نسبة المتزوجين.

- فيما يتعلق بالحالة الزواجية لأعضاء هيئة التدريس الذكور نلاحظ أن ٨٢ ٪ متزوجون و ١٨ ٪ غير متزوجين، أما الإناث فجميعهن غير متزوجات، وقد يرجع ذلك إلى انشغالهن بالدراسات العليا للحصول على الماجستير والدكتوراه أو لعدم إقبال الرجال على الزواج من الحاصلات على المؤهلات العليا وخاصة الماجستير والدكتوراه أو ما يعادلهما. وجدير بالذكر أنه على مستوى العاملين

بالجامعة وجدت بعض العاملات المتزوجات وحاصلات على الماجستير، ولكنهن لا يعملن في المجال الأكاديمي.

- وفيما يتعلق بالحالة الزواجية للعاملين الذكور نجد أيضاً أن ٨٢٪ متزوجون و١٢٪ غير متزوجين. أما الإناث فنجد أن ٦٢٪ منهن لم يتزوجن أبداً وأن ١٩٪ متزوجات و ٩٪ مطلقات.
- وفيما يتعلق بالحالة الزواجية للطلاب والطالبات، فنجد على مستوى الطلاب ٨٨٪ غير متزوجين و١٢٪ متزوجين، أما على مستوى الطالبات فنجد أن ٩٢٪ منهن غير متزوجات و ٦٪ منهن متزوجات بينما تبلغ نسبة المطلقات ٢٪.

وجدير بالذكر أن ارتفاع نسبة المتزوجين من الطلاب الذكور بوجه خاص يرجع إلى استراتيجية الدولة التي تشجع العاملين بها على استكمال دراستهم الجامعية.

جدول رقم (٥) يوضح متوسط عدد أفراد الأسرة موزعة حسب فئات العينة والنوع

فئات العينة	أعضاء هيئة التدريس		العاملون		الطلاب	
فئات السن / النوع	ذ (٪)	أ (٪)	ذ (٪)	أ (٪)	ذ (٪)	أ (٪)
أقل من ٤	٥	١	٢	٤	١٣	٨
٤ ـ ٨	٥	٢	١١	٨	٦٣	٤٩
٨ ـ ١٢	١	ـ	٨	٣	٥٠	٦٦
١٢ ـ ١٦	ـ	ـ	ـ	١	٣	٦
١٦ ـ ٢٠	ـ	ـ	١	ـ	٤	٢
٢٠ فأكثر	ـ	ـ	ـ	ـ	١	ـ
المجموع	١١ ١٠٠٪	٣ ١٠٠٪	٢٢ ١٠٠٪	١٦ ١٠٠٪	١٣٤ ١٠٠٪	١٣١ ١٠٠٪
متوسط عدد أفراد الأسرة	٥ $\frac{1}{2}$	٤ $\frac{2}{3}$	٦ $\frac{1}{2}$	٤	٧ $\frac{2}{3}$	٨

الخلفية الاجتماعية ــ الاقتصادية لأفراد العينة :

نقصد بالخلفية الاجتماعية ــ الاقتصادية المتغيرات التي تحدد المكانة الاجتماعية لأسر أفراد العينة، ومن أهمها المستوى التعليمي للأم والأب ومهنة الأب ومتوسط دخل الأسرة ومصادره. وجدير بالذكر أن بعض العاملين بالجامعة قد رفضوا ملء الاستمارة لوجود بعض الأسئلة المحرجة ومن أهمها مستوى تعليم الأب والأم. ونحن نعلم أن مجتمع الإمارات كان حتى وقت قريب مجتمعاً تقليدياً يعيش على أنماط إنتاج حرفية لا تحتاج للتعليم. والمقياس الآن ليس بالماضي، بل الحاضر الذي يزخر الآن بنسبب عالية من التعليم في جميع مراحله.

في هذا الجزء الذي نعرض فيه الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للعينة سوف نعرض البيانات الإحصائية على مستوى العينة الكلية حيث لم تجد الباحثة تبايناً واضحاً سواء على مستوى النوع أو على مستوى العينات الفرعية.

فيما يتعلق بمستوى تعليم الأب، يتضح أن ٣٠ ٪ من أفراد العينة الكلية ذكروا أن الأب لا يعرف القراءة والكتابة، وذلك في مقابل ٣١ ٪ من الآباء يعرفون القراءة والكتابة ولكنهم لم ينالوا أي تعليم مدرسي. أما المتعلمين من الآباء فهم موزعين كالآتي :

- ١٤ ٪ من الآباء حاصلون على الابتدائية (بعضهم لم يتمها).
- ١١ ٪ من الآباء حاصلون على الإعدادية (بعضهم لم يتمها).
- ٦ ٪ من الآباء حاصلون على الثانوية العامة، اثنان منهم حصلا على الثانوية الفنية.
- ٤ ٪ من الآباء حصلوا على تعليم جامعي من إحدى الجامعات العربية.
- أما الحاصلون على الماجستير فعددهم واحد فقط.

أما مستوى تعليم الأم على مستوى العينة الكلية فهو كالآتي:

- ٦٠ ٪من الأمهات لا تعرف القراءة والكتابة.
- ٢١ ٪ من الأمهات تعرف القراءة والكتابة.
- ١١ ٪ من الأمهات حاصلات على الابتدائية وبعضهن لم يستكملها.
- ٣ ٪ من الأمهات حاصلات على الثانوية العامة والثانوية الفنية من خارج دولة الإمارات.

وجدير بالذكر أن الباحثة لاحظت أن بعض الحالات كان الأب فيها «أمي»، بينما كانت الأم قد أتمت التعليم الابتدائي، وحالات أخرى كان الأب يعرف القراءة والكتابة بينما الأم لم تستكمل تعليمها في المرحلة الإعدادية. ويتضح من ذلك أن التعليم لم يكن من محددات المكانة الاجتماعية في مجتمع الإمارات وخاصة بالنسبة للفتاة، وهذا يختلف بالطبع عن الواقع الراهن حيث يعتبر التعليم مؤشراً للمكانة الاجتماعية خاصة بالنسبة للرجل. أما تعليم الفتاة فعلى الرغم من الوعي الاجتماعي بأهميته إلَّا أن الآباء يشعرون بأنه قد يقف عقبة أمام زواج الفتاة.

وحينما نتحدث عن تعليم الأم يجب أن ننتقل لسؤال آخر يتعلق بالحالة العملية للأم، وقد تبين من الدراسة أن ٩٥ ٪ من الأمهات لا تعملن في مقابل ٥ ٪ تعملن في مجال التدريس والتمريض خاصة في المجال الإشرافي.

وتتضمن البيانات الإحصائية عن مهنة الأب ما يأتي:

- أن ٣٧ ٪ من أفراد العينة يعمل الأب موظفاً في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وفي التربية والتعليم.

- أن ٢٥ ٪ من أفراد العينة ذكروا أن للأب تجارته ومشروعاته التجارية الخاصة.

- أن ٦ ٪ من الآباء يعملون في مجال الدفاع والداخلية.

- أن ٨ ٪ من الآبـاء يعملون في أعمـال دنيـا في السلم الـوظيفـي كحراس أو سائقين.

- ٣ ٪ يعملون بـإحـدى المهن فـي مجـال الـطب أو الـمحـامـاة أو الهندسة.

وفيما يتعلق بمتوسط دخل الأسرة، تبين أن متـوسط الدخـل الشهري يتـراوح بين ألفي درهم و ٥٠ ألف درهم، علمـاً بـأن آراء الـطلاب كـانت افتراضية وليست قاطعة بالطبـع، كما أن بعض أفراد العينة لم يذكـروا متوسط دخل الأسرة في الشهر، وذلك بنسبة ٥ ٪.

وقد تبين من البيانات الإحصائية ما يأتي:

- ١٥ ٪ من أفراد العينة يقل الدخل عن ٥ آلاف درهم.

- ٣٠ ٪ من أفراد العينة يتراوح الدخل بين خمسة وستة آلاف درهم.

- ٣٥ ٪ من أفراد العينة يتراوح الدخل بين عشرة و ١٤ ألف درهم.

- ٩ ٪ من أفـراد العينة يتـراوح متوسط دخـل الأسرة بين ١٥ و١٩ ألف درهم.

- ٦ ٪ من أفراد العينة ذكروا أن متوسط دخل الأسرة في الشهر يتراوح بين عشرين وخمسين ألف درهم.

أما عن مصادر دخل الأسرة، فهي متعددة وتتمثل في المـرتب الشهري من وظيفـة أو مهنة، أو العـائد والأربـاح من مشروعـات تجـاريـة أو إنتـاجيـة،

بـالإضافـة للعائـد من الأسهم والسندات والعقـارات وغيـرهـا. وقـد أخـذ في الاعتبـارات دخل الأسـرة من الإعانـات الاجتماعيـة في حالـة فقدان العـائـل أو مرضه وكذلك الدخل الإضافي من عمل الأبناء أو عمل الأم (أو دخل خاص بها من ممتلكاتها).

وتدل البيانات الإحصائية أن مصادر الدخل تتركز في ما يأتي:

- ٣٩ ٪ من أفراد العينة ذكروا أن المرتب الشهري هو المصدر الوحيد للدخل.
- ٨ ٪ من أفراد العينة ذكروا أن المرتب الشهري هو المصدر الأساسي للدخل بالإضافة إلى عائد بعض المشروعات التجارية الصغيرة.
- ٨ ٪ أن مصـدر الدخـل يتركـز في المـرتب والعـائـد من العقـارات المملوكة للوالدين.
- ٥ ٪ من أفراد العينة يتركز مصدر الدخل في العائد من المشروعـات التجارية.
- ٤ ٪ من أفـراد العينة يتـركز مصـدر الدخـل في العـائـد من تشغيـل السفن وصيد السمك.
- ٤ ٪ من أفراد العينة ينالون إعانة اجتماعية.
- ٣ ٪ من أفراد العينة ذكروا أن مصادر الدخل متعددة ولكنها محـدودة من حيث الكم مثـل المرتب والعـائد من العقـارات والمشـاركـة في المشروعات التجارية الصغيرة.
- ٣ ٪ من أفراد العينة ذكروا أن مصدر الـدخل يجمـع بين العـائد من مشروع تجاري وعقارات.

ـ ٢٦ ٪ من أفـراد العينـة ذكـروا مـصـادر أخـرى للدخـل مثـل المشـروعات الإنتـاجية (وهي محـدودة جداً) ودخـل خاص بـالأبناء ودخل خاص بالأم، وعائد من السندات.

* * *

نستخلص من النتائـج السابقة عن الخصائص الـديموجـرافية والخلفيـة الاجتماعية الاقتصادية لأفراد العينة موزعة حسب الفئات الثلاث ذكـوراً وإناثـاً ما يأتي:

١ ـ فيمـا يتعلق بالسن تبين أن متـوسط عمر أعضـاء هيئة التـدريس الذكـور ٣٤ سنة في مقابل ٣٢ سنة لـلإناث، أن متـوسط عمر العـاملين الذكـور ٣٤,٥ سنة في مقابـل ٢٥ بالنسبـة للإنـاث، أما الـطلاب الذكـور فكان متوسط السن بينهم ٢٢ سنة في مقابل ٢٠ سنة.

٢ ـ فيما يتعلق بمحل الميلاد تبين تركز نسبة كبيرة من أعضاء هيئـة التدريس والـطلاب ذكوراً وإنـاثاً في إمـارتي الشارقـة ودبـي، بينمـا تتـركـز عينـة العـاملين والعامـلات في إمارات أبـو ظبـي (العين بصفة خـاصة) ودبـي والشارقة.

٣ ـ بـالنسبـة للحـالات الـزواجيـة تبين أن ٨٢ ٪من أعضـاء هيئـة التـدريس والعـاملين الذكـور متزوجـون في مقابـل ١٩ ٪ من العامـلات فقط. أما المتـزوجون من الطلاب فقـد بلغت نسبة الـذكور ١٢ ٪ والإنـاث ٦ ٪. وتبيـن أيضاً أن ٩ ٪ من العاملات مطلقات وكذلك ٢ ٪ من الطالبات.

٤ ـ بـالنسبة للخلفيـة التعليمية للوالدين تبين ارتفـاع نسبة الأميـة خاصـة بين الأمهات (٦٠ ٪)، أما من يعرفون القراءة والكتابة فقد بلغت نسبتهم بين الآباء والأمهات ٣١ ٪ و ٢١ ٪ على التوالي. أما الآباء والأمهات الـذين

وصلوا لمرحلة التعليم الابتدائي، فقد بلغت نسبتهم ١٤ ٪ و ١١ ٪، وقد بلغت نسبة الآباء في مراحل التعليم التالية ٢٢ ٪ في مقابل ٣ ٪ من الأمهات فقط قد حصلن على الثانوية الفنية.

٥ ـ والنسبة للخلفية المهنية للأب فيغلب عليها طابع البورجوازية المتوسطة والصغيرة، كما تحوي نسبة محدودة من المتعلمين وغير المتعلمين الذين يشغلون وظائف في أجهزة الدولة ومؤسساتها التعليمية والصحية بالإضافة للدفاع والداخلية.

البحوث السابقة عن المرأة الخليجية ومـوقـع البحث الراهـن منـهـا:

لقد واكب إقبال الفتيات الخليجيات على التعليم ازدهاراً في البحوث التي تناولت بالدراسة المرأة الخليجية من حيث الاتجاهات المختلفة نحو تعليم المرأة وخروجها للعمل وانعكاسات ذلك على تكيفها الزواجي واستقرارها العائلي وأثر اشتغالها على عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء. وتوجد عشرات الأبحاث التي ركزت على المرأة الخليجية [1]، وسوف نحاول فيما يلي عرض نتائج هذه البحوث بإيجاز موزعة حسب المجتمع الذي أجري فيه البحث:

---

(١) توجد العديد من البحوث والدراسات عن المرأة الخليجية تضمنتها منشورات المؤتمرات الخليجية، من أهمها:
ـ منشورات المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة في الخليج العربي، الكويت ٢١ ـ ٢٤ أبريل.
ـ انظر أيضاً: الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٨١م
ـ انظر أيضاً: بهيجة شهاب: **«المرأة وقوى التغير في دول الخليج العربي»**، =

(أ) **في مجتمع الإمارات العربية المتحدة:**

أجري العديد من البحوث والدراسات التي تناولت قضية المرأة، ومن أهمها دراسة ناصر ثابت عن التغيرات الاجتماعية الاقصادية في دولة الإمارات ومشاركة المرأة في التنمية[1]، وبحث يوسف عبد الفتاح عن اتجاهات المراهقين والمراهقات نحو عمل المرأة في الإمارات (١٩٨٨م)[2]، والتحليل البنائي الذي قدمته نجاة النابه عن المرأة في دولة الإمارات (١٩٨٨م)[3].

ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسات والبحوث فيما يلي:

١ ـ أن هناك تفاوتاً كبيراً بين آراء الذكور والإناث في الاتجاه نحو عمل المرأة حيث يزداد الوعي بين الإناث بأهمية دور المرأة في التنمية.

٢ ـ أن عمل المرأة في مجتمع الإمارات ما زال موضع جدل وتختلف حوله وجهات النظر ليس فقط بين الجنسين، لكن لدى الجنس الواحد أيضاً.

٣ ـ هناك محاولات للتقليل من شأن المرأة تحت ستار الدين والأخلاق.

= المرأة والعمل بحوث ودراسات ـ المجلد الثاني ـ الكويت (لجنة تنسيق العمل النسائي) ١٩٨٥م.

ـ وأيضاً: سالم ساري: «**عمل المرأة الخليجية بين الجمود والتأثير**»، (نفس المرجع).

ـ انظر أيضاً: أحمد جمال: «**ظاهرة المرأة في دول الخليج العربي**»، دراسة ميدانية، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥م.

(١) ناصر ثابت: «**المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة**»، دراسة اجتماعية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ذات السلاسل، الكويت

(٢) يوسف عبد الفتاح: «**اتجاهات المراهقين نحو عمل المرأة في الإمارت**»، مجلة شؤون اجتماعية العدد السابع عشر، الشارقة، ربيع ١٩٨٨م

(٣) نجاة عبد الله النابه: «**المرأة في دولة الإمارات إلى أين؟**»، مجلة شؤون اجتماعية ـ مرجع سابق.

٤ ـ أن عمل المرأة يشعرها بالسعادة والإنجاز ويحررها من المقولة التي ترى المرأة كياناً مهملاً لا يستطيع أن يشارك في الإنتاج.

٥ ـ أن دخول المرأة مجال العمل إلى جانب حصولها على التعليم لا يعني مشاركتها في جميع المجالات، بل إنها يجب أن تتخصص في مجال التدريس والتمريض والخدمات الاجتماعية فقط.

٦ ـ أن المرأة في مجتمع الإمارات لا تشكل احتياطياً يمكن الاستفادة به عند توطين الوظائف.

٧ ـ تعاني المرأة من تمييز في فرص العمل المتاحة للجنسين كالتضييق على فرص الترقي في القطاع العام وإغفالها كلية في القطاع الخاص.

(ب) المرأة في مجتمع الكويت:

من الأبحاث التي أجريت في المجتمع الكويتي بحث عبد الوهاب الظفيري عن خروج المرأة للعمل ودوره في تحقيق المساواة الاجتماعية (١٩٨٧م)، وقد طبق البحث على المرأة الكويتية المثقفة[1]. والبحث التالي قام به عبد الرؤوف الجرداوي عن اتجاهات المرأة الكويتية العاملة نحو التعليم والعمل وبعض مشكلات المرأة العاملة (١٩٨٦م)[2]. والبحث الذي قام به مجلس التخطيط بالتعاون مع جامعة ستانفورد عن ظروف العمل والمعيشة في الكويت (١٩٧٦م)[3]، وأخيراً بحث سمراء عنبر وعنوانه:

---

(١) عبد الوهاب الظفيري: «**خروج المرأة للعمل ودورها في تحقيق المساواة الاجتماعية عن المرأة الكويتية المثقفة**»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، الكويت ١٩٨٨م، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٦

(٢) عبد الرؤوف الجرداوي: «**مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية**»، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦م.

(٣) منشورات مجلس التخطيط الكويتي: «**ظروف العمل والمعيشة في الكويت**»، الكويت ١٩٧٦م.

«بعض مشكلات المرأة العاملة في الكويت (١٩٨١م)»[١].

ويمكن تلخيص نتائج هذه البحوث فيما يلي:

١ ــ أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت إذا لم تضطرها الظروف للعمل، لأن الدور الاقتصادي بالنسبة للمرأة يأتي في مرتبة تالية.

٢ ــ أن دور المرأة العاملة في القطاع الخاص محدود نظراً لقوانين العمل التي تتيح للمرأة الكويتية كثيراً من التسهيلات كالإجازات قبل وبعد الوضع وغيرها.

٣ ــ تتبرم العاملات من نظرات الاستخفاف التي يوجهها الرجل نحو عمل المرأة باعتبارها مزاحمة له وغير قادرة على أداء عملها بكفاءة.

٤ ــ أن النساء العاملات في مجتمع الكويت يعترفن بأن المكانة الأولى في الأسرة هي للرجل نظراً لموارده المالية الكبيرة ولاحترام الأعراف العربية والشريعة الإسلامية.

٥ ــ أن انشغال المرأة بالمهام الأسرية يؤدي إلى انخفاض مردود عملها.

٦ ــ أن التدريس هو الوظيفة المناسبة للمرأة من حيث عدم تعارضها مع الأعراف السائدة والدين.

٧ ــ أن طموح المرأة الكويتية منخفض نسبياً.

٨ ــ أن للمرأة العاملة مكانة اجتماعية اقتصادية أعلى بكثير من مكانة المرأة غير العاملة.

---

(١) سمراء عنبر مصطفى: **«بعض مشكلات المرأة العاملة في الكويت»**، ندوة التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة ١١ ــ ١٣ ديسمبر ١٩٨٨م.

٩ ــ ارتفاع المكانة الاجتماعية الاقتصادية للمرأة التي تلتحق بمجال عمل غير تقليدي مقارنة بالمرأة التي تلتحق بأعمال تقليدية مثل التدريس والخدمة الاجتماعية وغيرهما.

١٠ ــ أن النساء في المجتمع الكويتي أكثر ميلاً للمطالبة بحقوقهن بينما لا يزال الرجل يرى المرأة في دائرة نفوذه وتابعة له.

١١ ــ أن موضوع حق المرأة في الانتخاب والتصويت أكثر أهمية لدى الكويتيات من موضوع احتلال أي مركز سياسي أو قيادي.

(ج) المرأة في المجتمع السعودي:

أجريت في المملكة العربية السعودية الكثير من البحوث التي ركزت على المرأة، ومن هذه البحوث بحث سهيلة زين العابدين وموضوعه: «المرأة بين الإفراط والتفريط (١٩٨٢م)[١]، وكل من بحث لؤي باحري (١٩٨٢م) ومدني رحمي (١٩٨٣م) اللذين يركزان على الاتجاهات نحو عمل المرأة السعودية[٢]، وبحث فاطمة نصيف عن حقوق المرأة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنَّة (١٩٨٣م)[٣]،وبحث فاطمة خفاجة عن سمة المرونة والتصلب لدى الزوجات العاملات وغير العاملات وصراع الأدوار (١٩٨٥م)[٤]، وأخيراً البحث الذي أجراه محمد بيومي حسن وموضوعه الاتجاهات النفسية للشباب

---

(١) سهيلة زين العابدين: «**المرأة بين الإفراط والتفريط**»، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة ١٩٨٢م.

(٢) محمد بيومي حسن: «**الاتجاهات النفسية للشباب السعودي**»، مرجع سابق.

(٣) فاطمة نصيف: «**حقوق المرأة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنة**»، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ ١٩٨٣م.

(٤) فاطمة خفاجي: «**سمة المرونة والتصلب لدى الزوجات العاملات وغير العاملات وصراع الأدوار**»، رسالة دكتوراه ــ كلية التربية، مكة المكرمة ١٩٨٥م.

السعودي نحو عمل المرأة في المجتمع (١٩٨٧م)[1].

وتتلخص نتائج هذه الأبحاث فيما يأتي:

١ ـ أن التقدم الاجتماعي للمرأة السعودية اعتمد بدرجة كبيرة على التسهيلات الخاصة بتعليمها وعملها والذي ينبع من التقاليد والعادات الإسلامية.

٢ ـ أن التدريس والطب النسائي والتمريض ورعاية الأطفال في دور الحضانة والتصوير للنساء من الأعمال الأكثر ملاءمة للمرأة.

٣ ـ يوافق الذكور والإناث على عمل المرأة بشرط أن تكون ملتزمة بعدم الاختلاط وعدم السفور.

٤ ـ أن بعض مجالات العمل تحظى بمكانة مرموقة لدى النساء السعوديات مثل التدريس والطب والصحافة والبنوك.

٥ ـ أن النساء السعوديات متقبلات لعملهن خارج المنزل بشكل عام كما أنهن يتفقن مع الذكور بأن الأعمال ذات الدوام الجزئي (Part - Time) أكثر ملاءمة للمرأة من الدوام الكامل.

٦ ـ أن العاملة السعودية تهتم بظروف العمل المريحة أكثر من اهتمامها بقيمة العمل نفسه.

٧ ـ أن النساء السعوديات قد اكتسبن اتجاهاً أكثر تحرراً يتضمن: أن إقبال المرأة على التعليم والعمل، الهدف منه تأكيد الذات وإثبات الشخصية والمشاركة في خدمة بنات جنسها وشغل وقت الفراغ بالإضافة إلى المشاركة في تنمية المجتمع.

---

(١) محمد بيومي: مرجع سابق.

يتضح لنا من نتائج البحوث السابقة أنه على الرغم من التحولات الاقتصادية الاجتماعية السريعة التي تمر بها المجتمعات الخليجية والإقبال المطرد على التعليم إلاَّ أن نظرة الرجل للمرأة ما زالت نظرة تقليدية ترتبط بمكانتها داخل حدود الأسرة وتبعيتها لزوجها، بينما اكتسبت النساء اتجاهاً أكثر تحرراً نحو التعليم والعمل الذي بهما تتحقق لها المكانة الاجتماعية داخل المجتمع وداخل أسرتها وتستطيع أن تعمل لصالح أسرتها ومجتمعها سواء في علاقتها بزوجها أو رعايتها لأطفالها أو إسهامها في تنمية المجتمع. كما أنه من الواضح أن المجتمعات الخليجية تقدس العلاقات الاجتماعية التقليدية التي ترسم حدوداً محددة للأدوار الاجتماعية للجنسين وفقاً للتعاليم الدينية والثقافية الاجتماعية.

أما مشاركة المرأة في التنمية فتأتي دائماً في نهاية الموضوعات التي تتعلق بتعليم المرأة وعملها، ويرجع ذلك إلى أن الحديث عن أن يكون للمرأة دور في التنمية يعد من المحرمات (Taboo) فيجب أن يكون هناك ستار يحجب المرأة عن المجتمع وعن عالم الرجال وإلاَّ كانت الخطيئة والفساد الخلقي. كما يلاحظ أن الأبحاث قد عزلت المرأة عن جذورها الاجتماعية والبنائية وكأن المرأة شيء والرجل والمجتمع شيء آخر.

لقد حاولنا في الدراسة الحالية ربط المرأة بجذورها التاريخية البنائية موضحين أن خروجها للعمل ليس بدعة، بل هو امتداد للماضي. كما حاولت الدراسة ربط المرأة بالواقع الخارجي المُعاش ومدى الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركتها في العمل والإنتاج والتنمية، وقد ركزنا على موضوعات أساسية تتعلق بتعليم المرأة وإدماجها في مجال الإنتاج بالإضافة إلى أهمية دورها في مجال الإدارة. هذا المجال ذو الحجم الكبير من المسؤولية والسلطة داخل المنظمات العامة والخاصة. لقد وضعت الباحثة نصب أعينها أن هناك شروطاً لمشاركة المرأة في التنمية من أهمها أن تكون غير أمية ومتعلمة ومدربة

وعاملة وأن تكون مؤمنة بنجاحها وأنها قادرة على تنمية مجتمعها دون أدنى تقصير في علاقتها بزوجها ورعايتها لأبنائها ونجاحها في عملها؛ عند ذلك سوف يزداد الوعي الاجتماعي بحقيقة أن يكون للمرأة في مجتمع الإمارات دور في التنمية فهي مع الرجل تعد مورداً بشرياً أساسياً لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

إن هذا البحث محاولة لإذكاء الوعي الاجتماعي للنخبة المتعلمة ذكوراً وإناثاً بأهمية إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، وبتحقيق ذلك سوف يظهر على المدى القريب كوادر نسائية قادرة على دعم عملية التنمية ومؤمنة بأن المرأة مثل الرجل لها دور في هذا المضمار.

نتائج الدراسة الميدانية عن الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية

أولاً ـ الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم المرأة:

إن التخطيط للتنمية التي تهدف لصالح الإنسان والمجتمع يجب أن تبدأ بالتفكير في كيفية إعداد ذلك الإنسان الذي سيصبح بعد تعليمه وتدريبه المخطط والمنفذ للتنمية من ناحية، والمستفيد من عوائدها الإيجابية من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق يعد التعليم والبحث العلمي استثماراً وليس استهلاكاً: فالمدارس والمعاهد والجامعات هي مصانع للرجال والنساء إذا أحسنت إدارتها وطورت مناهجها وتوفرت لها الإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة[1]. ولقد أدرك المسؤولون بدولة الإمارات العربية المتحدة العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية، وأن كل تطور تعليمي يقابله تقدم اجتماعي اقتصادي، ولذلك نص دستور الدولة على أن التعليم حق مكفول للجميع دون تفرقة بين ذكر وأنثى، وأن التعليم إلزامي في مراحله الأولى ومجانياً في جميع مراحله[2]، وإذا كانت استراتيجية الكم في التعليم هي السائدة في

---

(١) عبد الرحمن عيسوي: «**تطوير التعليم الجامعي العربي**»، دراسة حقلية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٤م.

(٢) عائشة السيار: «**دولة الإمارات العربية المتحدة: النهضة النسائية**»، الإمارت، يونيو ١٩٨٠م.

ـ انظر أيضاً عبد الرازق الفارسي: «**تخطيط القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة**»، شركة كاظمة للنشر، الإمارات ١٩٨٥م.

الماضي القريب لزيادة أعداد المتعلمين والمتعلمات في مراحل التعليم المختلفة، فإن استراتيجية الكيف في التعليم بدأت تحتل مركز الصدارة لتخريج الكوادر الوطنية للمشاركة في خطط التنمية وتدعيمها. وبناء على التقارير والإحصاءات الرسمية لوزارة التربية والتعليم تضم المدارس في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧م (٢٠٩٠٣٣) تلميذاً وتلميذة، ويصل عدد التلميذات بالابتدائي والإعدادي والثانوي ١٢١ ألفاً و٥٢٨ تلميذة[1].

ويوضح الشكل رقم (٢) تطور أعداد التلاميذ للسنوات الدراسية منذ عام ١٩٥٥/٥٤م إلى عام ١٩٨٦/٨٥م. (شكل رقم ٢)[2].

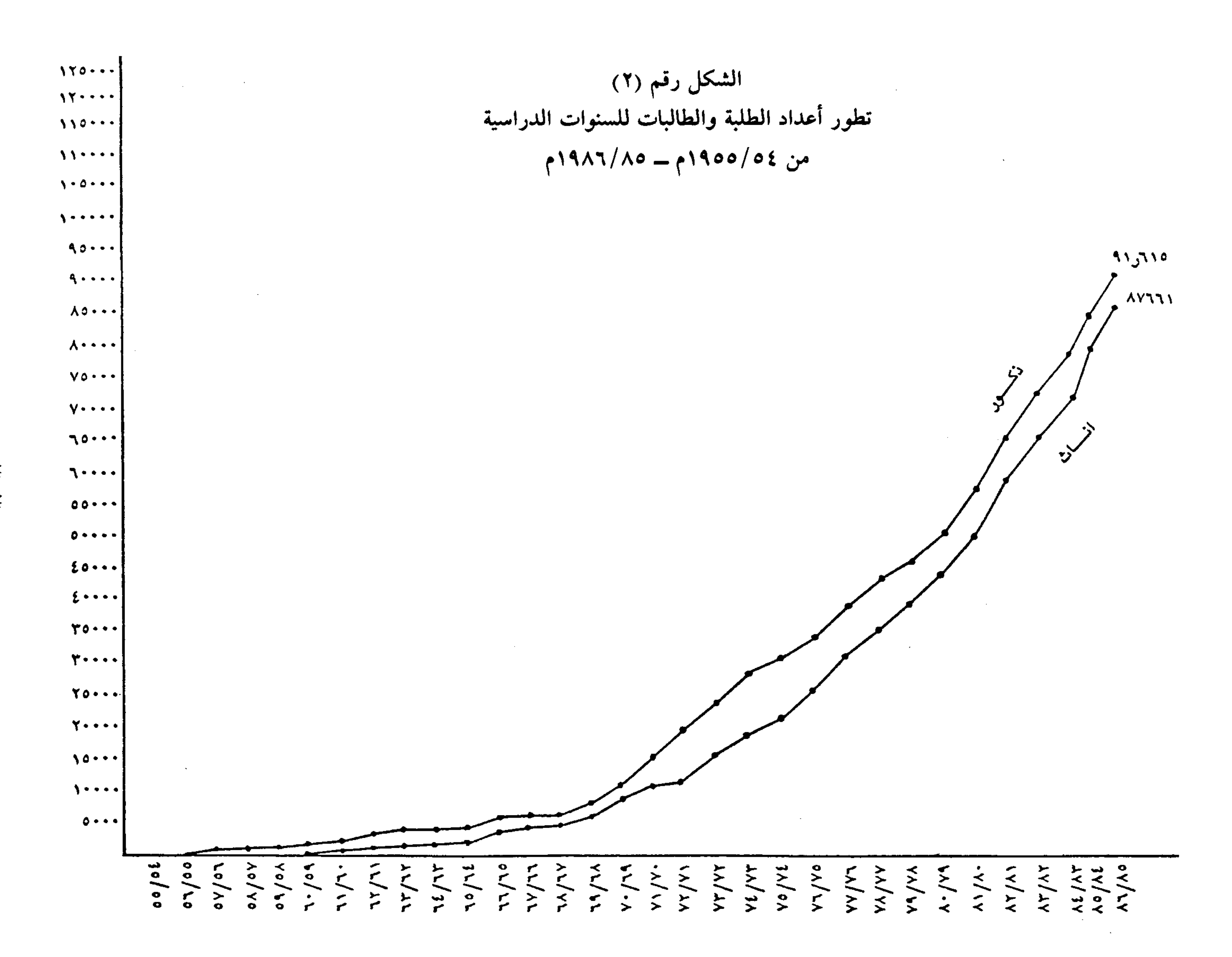
يتضح من هذا الشكل الفجوة الكبيرة بين أعداد المتعلمين في الفترة السابقة على قيام الاتحاد في عام ١٩٧١م، حيث بدأت تتزايد أعداد الطلاب بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث منذ عام ١٩٧٢م، كما يتضح أيضاً تقلص الفجوة بين الذكور والإناث في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥م.

هذا عن التعليم العام بجميع مراحله، أما التعليم الجامعي بدولة الإمارات العربية، فيرتبط بافتتاح جامعة الإمارات العربية في العاشر من نوفمبر ١٩٧٧م، ومقرها مدينة العين لكي تكون مركزاً رائداً لتنمية الثروة البشرية ونشر الثقافة والبحث العلمي وتعميق جذوره وتطوير المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية القائمة على الدراسة والبحث والتقدم التكنولوجي. وقد بلغ عدد الطلاب في سنة افتتاح الجامعة ٥٠٢ طالباً منهم ١٨٩ طالبة (بنسبة ٣٨ ٪ تقريباً). وقد ارتفع عدد الطلاب المسجلين في

---

(١) وزارة التربية والتعليم نشرة إحصائية التعليم ١٩٨٧/٨٦م. قسم المعلومات والوثائق الإمارات.

(٢) المرجع السابق.



الشكل رقم (٢)

تطور أعداد الطلبة والطالبات للسنوات الدراسية

من ٥٤/١٩٥٥م ـ ٨٥/١٩٨٦م

العـام الدراسي الحـالي ١٩٨٩/٨٨م ليصل إلى ٨١٥٩ طـالبـاً، منهم ٥١٥٧ طالبة (بنسبة ٦٣ ٪ تقريباً)[١].

أما عن عدد أعضـاء هيئة التـدريس فقد كـان ٥٤ عضواً في سنـة افتتاح الجـامعـة، وقـد بلـغ في العـام الـدراسي الحـالي ١٩٨٩/٨٨م ٥٠٧ عضـواً (منهم ٦ مواطنات و ٢١ مواطناً)، بـالإضافـة إلى ١٢٠ معيداً منهم ١٨ معيـدة (بنسبة ١٥ ٪ تقريباً)، (جدول رقم ٥ و ٦)[٢].

وعلى الصعيد الأكاديمي تضم الجامعة الآن ثمـان كليات هي: الآداب والعلوم والتربية والعلوم الإداريـة والاقتصاديـة وكلية الشـريعة والقـانون وكليـة العلوم الزراعية والهنـدسة وقـد افتتحت كلية الـطب مؤخراً. وتـدعيماً للبحث العلمي والارتقـاء بـه أنشئت بـالجـامعـة عمـادة الانتسـاب المـوجـه وعمـادة الدراسات العليا والبحوث والنشر العلمي.

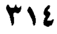
هـذا الارتقاء الكمي والكيفي للتعليم في دولـة الإمارات العـربيـة كـان لا بد وأن يتبعه تحول في الأفكار والآراء والاتجاهات الخاصة بـالتعليم بوجـه عام. كما يـزداد الوعي الاجتمـاعي بأهميـة تعليم الفتاة دون تمييـز بينها وبين الفتى في نـوعيـة التعليم أو التخصص: بمعنى أن تتعلم الفتـاة وتتخصص في المجال الذي يتناسب مـع ميولها وقدراتها وموهبتها.

وبتطبيق مقياس الـوعي الاجتماعي بـأهمية تعليم المـرأة لتحقيق التنمية الشاملة تبين ما يأتي (جدول رقم ٧):

---

(١) الجامعة في عشر سنوات، مرجـع سابق.

(٢) إحصائية غيـر منشورة وردت عن أمـانة جـامعة الإمـارات العربيـة بناء على طلب الباحثة، الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ١٩٨٩/٨٨م.





بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الإمارات العربية المتحدة

إدارة شؤون الأفراد

شؤون هيئة التدريس

جدول رقم (٥)

بيان إجمالي الجنسيات للسادة أعضاء هيئة التدريس (ذكور)

الجنسيات / الكليات	إمارات	مصر	سوريا	السودان	الأردن	الهند	تونس	لبنان	العراق	فلسطين	كندا	أمريكا	قبرص	بريطانيا	ألمانيا	ليبيا	الصومال	هولندا	إيرلندا	باكستان	فرنسا	الإجمالي
الشريعة والقانون	١	٩	٤	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٨
الأداب	٦	٣	٥	١٢	١٣	١	٢	١	٥	٤	١	٣	١	٢	—	—	—	—	—	—	—	٨٦
العلوم	٣	٣٨	٨	٤	٨	—	—	٤	٣	٥	—	٣	—	—	١	١	—	—	—	—	—	٧٨
العلوم الاقتصادية والإدارية	٢	٣١	٣	٩	٢	—	—	—	٣	١	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٢
التربية	١	١٥	٤	٣	٧	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	٣٢
العلوم الزراعية	٢	٤	٢	٣	—	—	—	٢	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٤
الهندسة	١	٣٠	١	١٢	—	—	—	—	٢	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٨
الطب والعلوم الصحـيـة	٢	—	—	١	—	—	—	—	—	—	١	١	—	٤	—	—	—	١	—	—	—	١٠
الانتساب الموجه	٢	١٥	٢	٣	٢	—	—	—	٢	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٧
الإجمالي		١٧٢	٢٩	٤٩	٣٤	١	٢	٧	١٦	١٢	٢	١٠	١	٦	١	١	١	١	—	—	—	٣٦٥

* المصدر: بيان غير منشور صدر عن أمانة الجامعة بناء على طلب البـاحثة (الفصـل الدراسي الأول للعـام الدراسي ٨٨/١٩٨٩م).

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الإمارات العربية المتحدة
إدارة شؤون الأفراد
شؤون هيئة التدريس

جدول رقم (٦)
بيان عدد الجنسيات من أعضاء هيئة التدريس (إناث)

الجنسية / الكلية	إمارات	مصر	السودان	العراق	بريطانيا	ليبيا	الأردن	كندا	لبنان	الإجمالي
الشريعة والقانون	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الآداب	٢	٥	–	–	١	–	–	١	–	٩
العلوم	–	٤	–	١	–	–	–	–	١	٦
العلوم الاقتصادية والإدارية	–	٣	١	–	–	–	–	–	–	٤
التربية	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	٤
الزراعة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الهندسة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الطب والعلوم الصحية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الانتساب الموجه	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	٦	١٢	١	١	١	–	–	١	١	٢٣

* **المصدر**: نفس المصدر السابق.

جدول رقم (٧)

توزيع فئات العينة حسب النوع على مقياس الوعي الاجتماعي بتعليم المرأة

فئات العينة / درجات المقياس / مقياس الوعي الاجتماعي بتعليم المرأة	النوع	أعضاء هيئة التدريس								العاملون								الطلاب							
		١		٢		٣		٤		١		٢		٣		٤		١		٢		٣		٤	
		ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)
يجب التوسع في مدارس التعليم الفني للإناث	ذ	—	—	—	—	٥	٤٥	٦	٥٥	—	—	٣	١٤	٧	٣٢	١٢	٥٤	٣	٢	٥	٤	٥٤	٤٠	٧٢	٥٤
	أ	—	—	—	—	—	—	٣	١٠٠	—	—	—	—	٤	٢٥	١٢	٧٥	٢	٢	٣	٣	٢٨	٢١	٩٨	٧٤
المرأة المتعلمة تستطيع أن تشارك في القرارات الأسرية	ذ	—	—	١	٩	٤	٣٦	٦	٥٥	—	—	١	٤	٧	٣٢	١٤	٦٣	٣	٢	١١	٩	٥٩	٤٤	٤٢	٤٥
	أ	—	—	—	—	—	—	٣	١٠٠	—	—	٢	١٢	٦	٣٨	٨	٥٠	٣	٣	١	١	٤١	٣١	٨٦	٦٥
الأفضل أن تتخصص المرأة في مجال السكرتارية عن التمريض	ذ	—	—	—	—	٥	٤٥	٦	٥٥	٢	٩	٢	٩	١٠	٤٥	٨	٣٧	٧	٦	٢١	١٦	٦٠	٤٤	٤٦	٣٤
	أ	—	—	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	٤	٢٥	١	٦	٤	٢٥	٧	٤٤	٩	٨	١٧	١٤	٥٩	٤٤	٤٦	٣٤
الفتيان أكثر إقبالاً على التعليم العالي من الفتيات	ذ	٣	٢٧	١	٩	٤	٣٦	٣	٢٧	١	٤	٥	٢٣	٧	٣٢	٩	٤١	١٨	١٤	٣٩	٢٩	٤٨	٣٦	٢٩	٢١
	أ	—	—	—	—	٢	٦٧	١	٣٣	—	—	١	٦	٧	٤٤	٨	٥٠	١١	٨	١٥	١١	٣٩	٣٠	٦٦	٥٠
تعليم الفتاة حدَّ من فرحتها في الزواج	ذ	١	٩	٤	٣٦	٥	٤٥	١	٩	٩	٤١	٤	١٨	٨	٣٦	١	٥	٢٨	٢١	٢٧	٢٠	٤٧	٣٥	٣٢	٢٤
	أ	—	—	—	—	٢	٦٧	١	٣٣	٣	١٩	٤	٢٥	٨	٥٠	١	٦	٢٤	١٨	٢٥	١٩	٥٣	٤٠	٢٩	٢٣
تعليم المرأة يتطلب الاستفادة منها في مجال العمل والإنتاج	ذ	—	—	٢	١٨	٤	٣٦	٥	٤٥	١	٤	٣	١٣	١١	٥٠	٧	٣٢	٨	٦	٢٠	١٥	٥٦	٤٢	٥٠	٣٧
	أ	—	—	—	—	٢	٦٧	١	٣٣	—	—	—	—	١	٦	١٥	٩٤	٣	٢	٨	٦	٦٢	٤٧	٥٨	٤٥

١ ـ فيما يتعلق بالتعليم الفني وأهميته في توفير الكوادر الفنية الوطنية في مجالي التمريض والسكرتاريا، تبين من إجابات أفراد العينة على العبارة: «أفضل أن تعمل المرأة في مجال السكرتاريا عن التمريض».

إن مجال التمريض ما زال مغلقاً أمام المواطنات بسبب عدم اقتناع المجتمع والشباب أنفسهم بأهمية معهد التمريض كمؤسسة تعليمية لا تختلف كثيراً عن باقي المؤسسات العلمية الفنية. والواقع أن التعليم الفني بالنسبة للفتاة لم ينل الاهتمام من جانب المسؤولين حتى يزداد الوعي الاجتماعي به. ويتضح من الجدول السابق رفض أعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث للدراسة في مجال التمريض، كما تزداد نسبة المؤيدين لوجهة النظر هذه من جانب العاملين والطلاب ذكوراً وإناثاً. وعلى الرغم من ذلك يلاحظ أن بعض العاملين (١٨ ٪) والعاملات (٣١ ٪) يؤيدون أن تدرس الفتاة في مجال التمريض، وينبع ذلك من الواقع الذي يعيشونه وهو أنهم في دراستهم لم يصلوا إلى مرحلة التعليم العالي واكتفوا بالثانوية العامة أو الثانوية الفنية. (كا^{٢} غير دالة).

وعلى الرغم من تأييد أن تدرس الفتاة أعمال السكرتارية وتفضيلها على التمريض، إلَّا أن هناك تحفظاً من جانب البعض ناتج عن عدم الاقتناع وعدم الوعي الاجتماعي بأهمية كل من التعليم الفني والتجاري والتمريض بالنسبة للمجتمع. ويتبيَّن مدى التحفظ في إجابات أفراد العينة الذكور حيث أن ٤٥ ٪ من أعضاء هيئة التدريس ومثلهم من العاملين والطلاب يوافقون فقط على تفضيل الدراسة في مجال السكرتارية عن التمريض، وتنخفض النسبة قليلاً بين الإناث في العينات الثلاث.

وجدير بالذكر أن ملاحظات الطالبات بالنسبة لهذا الموضوع تبيِّن مدى اقتناع الفتاة بالعمل في مجال التمريض والتدريس، لأنهما يتلاءمان مع طبيعة الفتاة بالإضافة إلى أن التمريض يُكسب الفتاة خبرة في مجال الأسرة ورعاية

الأبناء. ولكن رفض الأهل والمجتمع لعمل الابنة بالتمريض يحدُّ من تواجد المرأة في هذه المهنة التي كرَّست الدولة لها جهوداً مكثَّفة حيث ساوت خرِّيجات معهد التمريض بحملة الباكالوريوس.

* * *

٢ ـ وفيما يتعلَّق بأهمية تعليم الكبار ومحو أميَّة الإناث بوجه خاص، تبين أن معظم العينة من الذكور والإناث يوافقون على ذلك وإن اختلفت درجة الموافقة باختلاف النوع في العينات الثلاث. فبينما وافقت الإناث من أعضاء هيئة التدريس نجد أن ٤٥ ٪ من أعضاء هيئة التدريس الذكور قد وافقوا بتحفُّظ في مقابل ٣٢ ٪ من العاملين الذكور. ويتبين من الجدول أن الإناث في العينة الأولى والثانية أكثر تحمُّساً من الذكور، فيما يتعلَّق بمحو أمية الكبار وفتح المزيد من المدارس لتعليم كبار السن من الإناث.

وقد زادت أيضاً نسبة الطالبات المتحمِّسات لتعليم الكبار من الإناث فقد بلغت نسبتهنَّ ٧٥ ٪ في مقابل ٥٤ ٪ من الطلاب. (كا^{2} غير دالة إحصائية).

ومما سبق يتَّضح أنه مهما كان التباين في الوعي الاجتماعي بين الذكور والإناث في أهمية محو أمية النساء، إلَّا أننا نرى أن استراتيجية الدولة في هذا المضمار قد لاقت قبولاً من جانب المجتمع مما يوضح زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم المرأة لتحقيق التنمية.

* * *

٣ ـ وبسؤال أفراد العينة عن مدى تأييدهم أو رفضهم للمقولة القائلة بأن «تعليم المرأة يتطلَّب الاستفادة منها في مجال العمل والإنتاج»، يتَّضح من الجدول السابق [رقم (٧)]، ما يأتي:

ـ إن هنـاك **موافقة** عامـة من جانب الـذكـور والإنـاث على أن التعليم هو الطريق المؤدِّي إلى الحيـاة العامـة للمشاركـة في الحياة العمليـة سواء في قطاع الخدمات أو الإنتاج.

ـ وعلى الرغم من ذلك يلاحظ أن الذكور أكثر تحفُّظاً في تأييـدهم من النساء اللائي يؤكِّدن على أن تعليم المرأة، يعني الاستفـادة منها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ـ وإذا كان البعض من الذكور متحفِّظاً في إجـابته، فـإن البعض الآخر قـد رفض كلِّيـاً العـلاقـة بين تعليم المـرأة ومسـاهمتهـا في عمليـة التنميـة، ويتَّضـح ذلك من إجـابة ١٩ ٪ من أعضـاء هيئة التـدريس و١٧ ٪ من العــاملين و٢١ ٪ من الـطلاب (كـا^{٢} = ١١، د ح = ١ دالة عند ٠٠١,).

* * *

٤ ـ وعن التباين بين الذكور والإناث في الإقبال على التعليم العالي، نجـد موافقـة وتأكيداً من جانب كـل من أعضاء هيئـة التدريس والعـاملين بأن الفتيات أكثر إقبالاً على التعليم العالي من الذكور.

وينبـع هذا التأكيد من الواقـع المُعاش لأن أفراد العيِّنتين الأولى والثـانية أكثر إدراكاً لهذه الحقيقة من الطلاب، وذلك من خلال العملية التعليميـة ومن خلال تعاملهم مـع السجلات الرسمية.

ويلاحَظ أيضاً أن النساء أكثر تأييداً لهذه المقولة من الذكـور وذلك على مستوى العينات الثلاث وتتَّفق هذه النتيجة مـع ما ورد في كتـاب الجامعـة عن تـطور أعداد الـطلبة المسجَّلين في الجـامعة منـذ إنشائهـا فقـد تبيَّن أن نسبـة الـطلاب المسجَّلين في العام الجـامعي ١٩٧٨/٧٧م كانت ٦٢ ٪ في مقـابـل ٣٨ ٪ من الطالبات، ولكن تـزايد إقبـال الطالبـات على التعليم الجامعي أدَّى

إلى ارتفاع نسبة الطالبات (٥٨ ٪) عن الطلاب (٤٢ ٪) في العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦م. (كا^2 = ٢٤، د ح = ١ دالة عند ٠,٠٠١).

* * *

٥ ــ **وفيما يتعلَّق بالوعي الاجتماعي بأهمية تعليم المرأة في إنجاح الحياة الأسرية والمشاركة في القرارات الأسرية**، تبيَّن أن معظم أفراد العينة موافقون على هذا الرأي. ولكن من حيث درجة الموافقة، نجد أن الذكور أكثر تحفُّظاً من الإناث اللائي يرون أن لتعليم المرأة آثاراً إيجابية على كل من المرأة والرجل والأسرة والمجتمع: فالمرأة المتعلِّمة تشارك زوجها وتتعاون معه في تنظيم الإنفاق على الأسرة وفي تربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية، التي تتَّفق مع مبادىء المجتمع ومع استراتيجية الدولة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، (كا^2 غير دالة).

ومما سبق يتَّضح رفض ما يُقال عن عزلة المرأة المتعلِّمة عن المجتمع، لأنه بعدم مشاركة المرأة المتعلمة في التنمية يخسر المجتمع وتخسر المرأة نفسها في علاقتها بزوجها وفي تربيتها لأبنائها.

* * *

٦ ــ **وعن الآثار السلبية لتعليم المرأة**، تمَّ التركيز على قضية الزواج، وهل يحدُّ التعليم من فرص الزواج بالنسبة للفتاة، لأن الرجل يخشى المرأة المتعلمة. ويتَّضح من الجدول رقم (٧)، أن معظم أفراد العينة ذكوراً وإناثاً يرفضون ما يُقال عن أن تعليم الفتاة يحدُّ من فرصتها في الزواج (كا^2 غير دالة).

وهذه المقولة لا تتفق مع إجابات الطالبات وملاحظاتهنَّ التي أمكن، بناء عليها، تقسيم طالبات الجامعة إلى فئات ثلاث من حيث درجة إقبالهنَّ على التعليم وأسبابه:

الفئـة الأولى: تقبل على التعليم بـالجامعـة هربـاً من البقاء في المنـزل انتظاراً للعريس، وهؤلاء مستعدّات لترك الدراسة بناء على رغبة العريس.

الفئة الثانية: تـرى أن التعليم ضـروري للمشاركـة في الحياة العمليـة، وكلاهما يفيد الفتاة في حالة فقدان العائل سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً.

وهؤلاء يتمسّكن بـالتعليم ويُقبلنَ على الجمـع بين الزواج والـدراسة إذا لزم الأمر، ولكن غير مستعدّات للتضحية بالتعليم.

الفئة الثالثة: تـرى في التعليم تحقيقاً للذات وتحقيقاً للطموح والارتقاء بالمهارات التي تؤهلهنّ للتخصُّص في مجالات معينة مثـل الطب أو الهنـدسة أو العلوم وغيرها.

ثانياً ــ الوعي الاجتماعي ودور المرأة في مجـال العمـل والإنتاج:

يـرى علماء الاجتمـاع أن المجتمعات النـامية تمـر في تغيُّرهـا بـأربـع مـراحـل هي: المجتمـع التقليـدي (Traditional Society)، ثم المـجتـمـع الانـتـقـالـي (Transitional Society)، ثـم الـمـجـتـمـع الـصـنـاعـي (Industrial Society)، وعنـدمـا يحقّق هـذا المجتمـع التفـوُّق التكنـولـوجي والعلمي يطلق عليه مجتمـع ما بعد التصنيـع (Post – Industrial Society)[1].

وإذا حـاولنا تـطبيق هـذا التصنيف على المجتمعـات الخليجيـة سـوف نواجَه بواقـع اجتماعي ــ اقتصـادي. يرتبط بنمط الإنتـاج وعلاقـاته بـاكتشاف النفط الـذي يُعتبر أسـاس الحياة الاقتصـاديـة ومـا يتبعهـا من تحـوُّل في البنيّ الاجتماعية والسياسية والثقافية. وبناء على ذلك نجـد أن المجتمـع الخليجي في تحـوُّله قـد مر بمـرحلتين أساسيتين: المـرحلة الأولى وتمتـد إلى مـا قبـل

(١) Goldethorp. The Sociology of Third World.

الخمسينـات أو الستينات (أي مـا قبل النفط)، حيث كـان يسـود نمط الإنتـاج التقليدي، أما المرحلة الثانية أي الانتقالية فترتبط بالتوسُّـع في استخراج النفط وتصديره والاستفادة من عوائده في التوسُّـع في المشروعات الصنـاعية وتـطوير بـرامـج التنمية الاقتصـادية والاجتمـاعية[1]، ولكن المجتمـع الخليجي بـوجه عـام ومجتمـع الإمـارات بـوجـه خـاص لم يصـل بعـد إلى مـرحلة المجتمـع الصناعي.

والـذي يهمُّنا في هـذا المجال أن نـوضـح درجة المشـاركة الاقتصـادية للمرأة في مجتمـع الإمارات العربية سواء قبل النفط أو بعده.

إن المتتبِّع لتاريخ مجتمع الإمـارات يجد أن للمـرأة دوراً فعّالاً في مجـال الإنتاج لرفـع مستوى معيشة أسرتها. فقبل ظهور النفط كان مجتمـع الإمارات مجتمعـاً تقليديـاً تسود فيـه أنماط الإنتـاج التي ترتبط بـالخصائص الجغـرافيـة لمنطقة الخليـج العربـي، فهي دولة ساحلية صحـراوية قليلة الميـاه، ولذلـك فإن نمط الإنتاج السائد كان يرتبط بالبحر كالصيد والغـوص واستخراج اللؤلؤ، كما يرتبط بالصحراء التي يقوم نمط الإنتاج فيها على الأعمال اليدوية كـالرعي والصناعات اليدوية التي تعتمد على الصوف وغيره من المواد الخـام التقليديـة المتوفِّرة، وبالطبـع لا يخلو أي مجتمـع من الزراعة حتى ولـو قامت على ميـاه

---

(1) رفعت إبـراهيم بشر: «**التغيـر الاجتماعي والتنميـة في دول الخليـج العربـي**»، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٧م.

ــ انـظر أيضاً مـوزه عبيد غبـاش: «**دولة الإمـارات العربيـة: المهاجـرون والتنميـة ــ رؤية اجتماعية ــ**»، مطبعة الوفاء، القاهرة ١٩٨٦م.

ــ انظر أيضاً موزه غباش: «**الجمـاعات الـطبقية قـديماً وحـديثاً لمجتمـع الإمـارات العربية المتحدة**»، رسالة دكتوراه غير منشورة ــ جامعة القاهرة ١٩٨٧م.

الأمطار أو الآبار[1]. هذه الأنماط المختلفة من الإنتاج كان للمرأة فيها دور فعّال، وإن كان بدون مقابل، وإذا كانت البادية كفاح بين الإنسان والبيئة، فإن المناطق الساحلية كانت قصة كفاح بين الإنسان والبحر وكان صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ والتجارة البحرية يتطلَّب غيبة الزوج لمدة طويلة، ولذلك كان يطلق على هذه المجتمعات مجتمعات النساء (Women's Community). وفي ظل هذا النمط من الإنتاج تحمَّلت زوجة الغوّاص الكثير من أجل رعاية أسرتها وتربية أبنائها، حتى يعود الزوج بالخير الوفير.

أما في حالة وفاة الزوج وعليه دين لصاحب السفينة فقد كان يحكم بنزع ملكية المنزل وفاءً للدين، أو أن يعمل الأبناء عند صاحب السفينة وأسرته. وفي أبو ظبي كانت المرأة في الماضي تضطر للغوص وفاء لدين زوجها، وإذا كان للمرأة نشاط اقتصادي في البحر والصحراء، ففي المدينة لم يكن للمرأة دور على الإطلاق. فنمط الإنتاج في المدينة كان يرتبط بالصناعات البدائية والتجارة وغيرها من الوظائف الإدارية وكانت المرأة في الطبقة الميسرة (أي فئة التجّار والحكّام والملّاك) لا تشارك في الإنتاج ولا في الخدمة العامة، ولم تكن المرأة الحضرية تعمل إلَّا مضطرة في حالة الفقر والعوز[2].

هذا عن دور المرأة في النشاط الاقتصادي التقليدي، ولكن بعد اكتشاف النفط الخام وإنتاجه بكميّات تجارية في أبو ظبي عام ١٩٦٢م، وفي دبي عام ١٩٧٠م تحوَّل مجتمع الإمارات إلى المرحلة الانتقالية التي ترتبط

---

(١) ميثاء سالم الشامسي: «**أثر تدفق الثروة النفطية على تغير نسق القيم في مجتمع الإمارات العربية المتحدة**»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨م.

ـ انظر أيضاً الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

بالتوسُّع في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبطت فترة الرخاء الاقتصادي بقيام الاتحاد بين الإمارات السبع عام ١٩٧١م حيث تمَّ إرساء البنية الأساسية بهدف التوسُّع في التنمية الإنتاجية من ناحية، وتوفير وتطوير جميع أنواع الخدمات من ناحية أخرى، خاصة في مجال التعليم والصحة والإسكان والمرافق والرعاية الاجتماعية ومحو الأمية. وقد أدَّى هذا التحوُّل في نمط الإنتاج إلى اختفاء أنماط الإنتاج التقليدية وقلَّت فرص العمل أمام أبناء الوطن نتيجة للحاجة إلى الأيدي العاملة المتعلِّمة والمدرَّبة، كما قضت المشروعات الاستثمارية التي جاءت لتدعيم برامج التنمية الشاملة على النشاطات النسائية التقليدية دون أن تقدِّم أعمالاً بديلة، مما أصاب النساء بالخمول والكسل والعزوف عن العمل، بل والاعتماد على العمالة الوافدة في شؤون الأسرة أيضاً. أما الرجال فقد ركَّزوا على أعمال التجارة وإقامة المشروعات الاستثمارية معتمدين أيضاً على العمالة الوافدة. أما غير القادرين من المواطنين والمواطنات فقد اعتمدوا على ما تقدِّمه الدولة من معونات للضمان الاجتماعي.

ولقد أدرك المسؤولون بدولة الإمارات العربية أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية دون أن يكون للمرأة دور في برامج التنمية بعد أن بقيت المرأة الحضرية ـ بوجه خاص ـ على هامش التنمية زمناً طويلاً. كما أدرك المسؤولون أيضاً أهمية صيانة القيم والنُظم التقليدية والعمل على ضمان تفتُّحها وتكيُّفها مع أنماط الإنتاج الحديثة التي تعتمد على التقدُّم التكنولوجي والبحث العلمي. إن أساس نجاح المجتمع انطلاقه نحو الجديد مستفيداً من المكتسبات القديمة المألوفة والمتطورة[1]. من هذا المنطلق عملت الدولة على النهوض بالمرأة والرجل روحياً وثقافياً واجتماعياً حتى

(١) عبد الباسط عبد المعطي: «**الوعي التنموي العربي**»، مرجع سابق.

يتحقَّق الاستقلال الاقتصادي كما حقَّقت الاستقلال السياسي، ولذلك تضمَّن الدستور بنوداً تتعلَّق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، كالحق في العمل والتأمين المهني والضمان ضد الأخطار الاجتماعية كالمرض والحوادث والشيخوخة والحق في مسكن ملائم والحق في العطلة الدورية بأجر كامل والحق في التعلُّم والتثقُّف.

وقد انعكست جهود الدولة على زيادة معدلات الطلبة والطالبات بالمدارس والجامعة وزيادة معدلات العمالة النسائية المشاركة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث وصلت نسبة المواطنات في الكوادر الوظيفية المختلفة بالوزارات الاتحادية ٣٢ ٪ من إجمالي عدد الموظَّفات البالغ ١٤ ألفاً و ٩٠٧ موظفة. وتوجد أكبر نسبة من العاملات المواطنات في وزارة التربية والتعليم، حيث يصل عدد المواطنات بها ١٩٧٩ في الكادر الإداري العام، و ١٧٥٨ في هيئة التدريس. ومن الطبيعي أن تزداد نسبة العمالة النسائية في مجال الصحة، حيث يصل عدد المواطنات العاملات فيها إلى ٣٣٤ مواطنة، ثم تلي ذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حيث يوجد فيها ١٢٤ مواطنة[1].

وترى الباحثة أن مشاركة المرأة في مجال العمل ضئيلة جداً[2] إذا ما قورنت بالتطور الهائل في أعداد الخرّيجات من المدارس الثانوية والكليات من جهة، وبالزيادة في الطلب على الأيدي العاملة المدرَّبة من ناحية أخرى (جدول رقم ٨). وقد يرجع ذلك إلى تأثير القيم التي ترفض تطوير المرأة والنهوض بها للمشاركة في عملية التنمية من ناحية، وكذلك عدم حاجة المرأة

---

(١) تقرير عن النهضة النسائية في مجتمع الإمارات العربية (غير منشور) ١٩٨٨م.

(٢) إحصاءات متفرقة وردت في بعض الأبحاث عن المرأة في دولة الإمارات العربية:
انظر يوسف عبد الفتاح (مرجع سابق) ونجاة عبد الله النابه، مرجع سابق.
ــ انظر أيضاً: وزارة التخطيط المجموعة الإحصائية السنوية، الإمارات ١٩٨٤م.

المتعلِّمة إلى الكسب المادي واكتفائها بالتعليم كرمز للمكانة الاجتماعية أو كمبرِّر لعدم الزواج. ومن الواضح أنه لكي يكون للمرأة دور إيجابي في عملية التنمية يجب أن تحرِّر نفسها أولاً من الأفكار البالية وأن تعي جيداً الدور الفعّال الذي يمكن أن تقوم به في تنمية المجتمع والنهضة الوطنية، فتشارك في الإنتاج وتُحسِن في أدائها، وهنا سوف تجد كل التأييد من المجتمع، رجاله ونسائه، ويتحقَّق الوعي الاجتماعي بفعالية مشاركة المرأة في التنمية.

جدول رقم (٨) توزيع العاملين بالوزارات والمؤسسات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى ١٩٨٤/١٢/٣١

مواطنون			وافدون			المجموع الكلي		
ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
٩٣٩٠	٢٨٢٤	١٢٢١٤	١٧٥٠٧	٩٦٥٩	٢٧١٦٦	٢٦٨٩٧	١٢٤٨٣	٣٩٣٨٠

* المصدر: ديوان شؤون الموظفين ـ دولة الإمارات العربية المتحدة ـ أبو ظبي ـ نشرة خاصة.

يتَّضح مما سبق أن المطالبة بخروج المرأة من عزلتها الاجتماعية والاقتصادية ليس مطلباً جديداً، بل إنه امتداد للماضي الذي أفسح المجال للمرأة كي تشارك في أنماط الإنتاج التي كانت سائدة فيه. كما يتَّضح دور الدولة لإدماج المرأة في برامج التنمية وذلك بإعدادها ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً حتى تستطيع القيام بمسؤوليات الدور الجديد المتوقَّع منها بكل ما يتضمَّنه من نتائج يكون لها مردود ملموس في مجال الإنتاج لتدعيم حركة التنمية. ولن يتحقَّق مطلب الدولة هذا إلَّا بأن يكون هناك وعي اجتماعي بين فئات المجتمع، بأن المرأة في مرحلة انتقال الآن من فترة كانت هامشية في المجتمع إلى دور جديد لها فيه نصيب وافر، كما يجب أن يزداد الوعي الاجتماعي بأهمية «العمل» للإنسان سواء كان رجلاً أو امرأة، لأن العمل أحد المقوِّمات الرئيسية في تطوير شخصية الفرد واكتشاف هويته وارتباطه بالمجتمع وانتمائه له.

ويهيِّىء العمل للإنسان الاستقلال المادي والمعنوي ويُشعره بالفخر والفائدة ويؤهِّله لبناء أسرة وتربية أبنائه وللمشاركة في معترك الحياة.

إلى أي حد تحقَّق لدى النخبة المتعلِّمة بدولة الإمارات العربية الوعي الاجتماعي بدور المرأة في الإنتاج والتنمية؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال عرضنا لنتائج الدراسة الميدانية والتي نركِّز فيها على بعض القضايا التي ترتبط بعمل المرأة والتمييز النوعي بين الرجل والمرأة في مجالات معيَّنة دون غيرها، وعزل المرأة عن الأعمال الأنثوية ذات المكانة الاجتماعية المنخفضة، مثل التمريض وأعمال السكرتارية وغيرها، هذا بالإضافة إلى موضوع تحقيق الذات (Self – Identity) عند المرأة من خلال الوسط الاجتماعي الذي تعيش وتعمل وتدرس في نطاقه.

ويتَّضح من الدراسة الميدانية ما يأتي:

١ ــ فيما يقال عن أن المرأة تصلح للعمل في بعض الأعمال دون غيرها، حاولت الباحثة التعرُّف على رأي النخبة المتعلِّمة في العبارة القائلة «إن العمل في التدريس والخدمة الاجتماعية أفضل للمرأة»، (كا^{٢} غير دالة).

ويتَّضح من الجدول رقم (٩) أن أفراد العينة ذكوراً وإناثاً يؤيدون هذه المقولة التي تؤكِّد عدم الوعي بأن المرأة المتعلِّمة والمدرَّبة تستطيع أن تغزو مجالات العمل المختلفة في مجال العلوم والآداب، حتى الإناث في العينات الثلاث يوافقنَ على هذه المقولة باستثناء القليلات اللائي رفضنَ تخصيص أعمال للمرأة وأعمال أخرى للرجل، وقد بلغت نسبتهنَّ ٣٣ ٪ بين عضوات هيئة التدريس و ٢٥ ٪ بين العاملات و ١٢ ٪ بين الطالبات. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الإناث الرافضات للتمييز النوعي في مجال العمل، إلَّا أن البيانات توضح أن النساء أكثر من الرجال اقتناعاً بصلاحية المرأة للعمل في التخصُّصات المختلفة بما فيها الطب والزراعة والهندسة وغيرها.

ويتَّضح ذلك من استجابات أفراد العينة الإناث للعبارة القائلة: «أفضل أن تتولى طبيبة رعاية أفراد الأسرة»، حيث يتَّضح من إجابات النساء في العينات الثلاث أنهنَّ مؤيّدات لفكرة اشتغال المرأة بالطب ورعاية الأسرة. وهذا يتَّفق أيضاً مع فكرة التخصُّص والتقسيم النوعي للعمل حتى في مجال الطب، حيث تتخصَّص النساء في الطب النسائي وطب الأطفال وغيرها من التخصصات التي ترتبط برعاية الأسرة والطفولة.

وفي الواقع إن قبول تخصُّص المرأة في مجالات معينة ونجاحها فيه، سوف يعني قبولها في تخصصات أخرى في نطاق الرعاية الصحية المتعددة المجالات والتخصصات.

وفيما يتعلق برأي الذكور في هذا الموضوع، نجد أنَّ استجاباتهم موزعة على مقياس الوعي الاجتماعي، فمنهم الرافض كلياً لهذه المقولة ومنهم المؤيد بتحفظ ومنهم الموافق عليها والمقتنع بأن تتولى رعاية زوجته وأبنائه طبيبة متخصصة (كا^2 غير دالة).

* * *

٢ ــ وعندما نتعرض للأعمال التي تصلح للمرأة والأعمال التي تصلح للرجل، لا بدّ أيضاً أن ننتقل لقضية أخرى ترتبط بالمكانة الاجتماعية والقبول الاجتماعي لمهنة دون أخرى. ومن أشهر المهن التي يُثار حولها الجدل: مهنة أعمال السكرتارية والتمريض التي تعدّ من الأعمال المساعِدة الضرورية للنجاح في مجال الإدارة وفي مجال الطب والرعاية الصحية.

ويتضح من الإجابات المختلفة أنَّ المعارضين لعمل المرأة يركزون على هذين العملين، لأن أعمال السكرتارية تفرض الخلوة مع الرئيس، وأعمال التمريض لا تليق إلَّا بالفقيرات، وهذه الأعمال لا تحتاج لمهارة عالية.

جدول رقم (٩)

توزيـع فئات العينة حسب النوع

على مقياس الوعي الاجتماعي بدور المرأة في التنمية

مقياس الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية	فئات العينة / درجات المقياس / النوع	أعضاء هيئة التدريس								العاملون								الطلاب							
		١		٢		٣		٤		١		٢		٣		٤		١		٢		٣		٤	
		ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)
العمل في التدريس والخدمة الاجتماعية أفضل للمرأة من الطب والهندسة	ذ	٥	٤٥	٤	٣٦	٢	١٩	—	—	١٦	٧٣	٦	٢٧	—	—	—	—	٨٠	٥٩	٤١	٣١	١١	٨	٢	٢
	أ	٢	٦٧	—	—	١	٣٣	—	—	٧	٤٤	٥	٣١	٣	١٩	١	٦	٦٠	٤٥	٥٦	٤٢	١٢	٩	٣	٣
الأفضل أن تتخصص المرأة في أعمال السكرتارية عن التمريض	ذ	—	—	—	—	٥	٤٥	٦	٥٥	٢	٩	٢	٩	١٠	٤٥	٨	٣٧	٧	٥	٢١	١٦	٦٠	٤٥	٤٦	٣٤
	أ	—	—	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	٤	٢٥	١	٦	٤	٢٥	٧	٤٤	٩	٧	١٧	١٣	٥٩	٤٥	٤٦	٣٥
الأفضل أن تتولى طبيبة الرعاية الصحية للأسرة	ذ	٢	١٩	٣	٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٥	٢٣	٤	١٨	٧	٣٢	٦	٢٧	٢٢	١٦	٣١	٢٣	٤١	٣١	٤٠	٣٠
	أ	١	٣٣	١	٣٣	١	٣٣	—	—	—	—	٢	١٣	١٠	٦٢	٤	٢٥	١٠	٨	٤٠	٣٠	٥١	٣٩	٣٠	٢٣
إن المشاكل الخاصة بالمرأة يجب ألا تقف عقبة أمام تشغيلها	ذ	٢	١٩	٤	٣٦	٤	٣٦	١	٩	٤	١٨	٢	٩	١٠	٤٥	٦	٢٧	١١	١٦	٣٤	٢٥	٦٣	٤٧	١٦	١٢
	أ	١	٣٣	—	—	—	—	٢	٦٧	٢	١٣	١	٦	٧	٤٤	٦	٣٧	٢	١	١٩	١٥	٧٢	٥٥	٣٨	٢٩
وظيفة الرجل العمل ووظيفة المرأة رعاية الزوج والأبناء	ذ	٢	١٩	٣	٢٧	٥	٤٥	١	٩	١٠	٤٥	٣	١٤	٧	٣٢	٢	٩	٦٠	٤٥	٤٢	٣١	٢٤	١٨	٨	٦
	أ	—	—	—	—	—	—	٣	١٠٠	٣	٢٠	٢	١٢	٩	٥٦	٢	١٢	٣٠	٢٣	٣٧	٢٨	٤٦	٣٥	١٨	١٤

لكي تعمل المرأة يجب أن تلتزم بالزي الإسلامي	ذ	٨	٦٣	٢	١٨	١	٩	—	—	١٤	٦٣	٦	٢٧	٢	١٠	—	—	١١٠	٨٢	١٦	١٢	٤	٣	٤	٣
	أ	١	٣٣	١	٣٣	١	٣٣	—	—	١١	٦٩	٤	٢٥	—	—	١	٦	١١٠	٨٤	١٦	١٢	—	—	٥	٤
بالعمل يزداد احترام المجتمع للمرأة	ذ	١	٩	١	٩	٦	٥٥	٣	١٧	٢	٩	٦	٢٧	٨	٣٦	٦	٢٧	٢٢	١٦	٢٢	١٦	٦٧	٥١	٢٣	١٧
	أ	—	—	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	—	—	—	—	—	—	١٦	١٠٠	٦	٥	١٧	١٣	٤٣	٣٣	٦٥	٤٩
المرأة نفسها لا تدرك أهمية دورها في التنمية	ذ	٢	١٩	١	٩	٨	٧٢	—	—	٦	٢٧	٩	٤١	٤	١٨	٣	١٤	١٩	١٤	٦١	٤٥	٣٨	٢٩	١٦	١٢
	أ	١	٣٣	٢	٦٧	—	—	—	—	٦	٢٧	٥	٣١	٣	١٩	٢	١٣	٣٠	٢٣	٦٥	٤٩	٢٣	١٨	١	١٠
بالعمل تحقق المرأة ذاتها	ذ	٣	٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٢	١٩	٧	٣٢	٧	٣٢	٧	٣٢	١	٤	٢٢	١٦	٦١	٤٥	٣٣	٢٥	١٨	١٤
	أ	—	—	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	—	—	١	٦	١	٦	١٤	٨٨	١١	٩	١٧	١٣	٤٥	٣٤	٥٨	٤٤
من الأفضل تدعيم النشاط النسائي في مجال الخدمة العامة	ذ	٢	١٨	٢	١٨	٤	٣٧	٣	٢٧	١	٥	٤	١٨	١٠	٤٥	٧	٣٢	١٤	١١	٢٨	٢١	٦٢	٤٦	٣٠	٢٢
	أ	—	—	١	٣٣	١	٣٣	١	٣٣	—	—	٣	١٩	٣	١٩	١٠	٦٢	٥	٤	٨	٦	٦٦	٥٠	٥٢	٤٠
النساء أقل قدرة من الرجال في مجال الإنتاج	ذ	١	٩	٦	٥٥	٤	٣٦	—	—	١١	٥٠	٧	٣٢	٣	١٤	١	٤	٤٧	٣٥	٤٧	٣٥	٢٨	٢١	١٢	٩
	أ	١	٣٣	—	—	١	٣٣	١	٣٣	—	—	—	—	٩	٥٦	٧	٤٤	٢٤	١٨	٢٨	٢٢	٥٠	٣٨	٢٩	٢٢

ويمكن الرد على ذلك بأن أعمال السكرتارية والتمريض أصبحت تعتمد على تكنولوجيا متقدِّمة تفرض على القائم بها التخصُّص وسنوات من التدريب والخبرة، وأنَّ المرأة المتعلِّمة بخروجها للعمل يجب أن تكون مؤهَّلة لمجابهة جوانب الحياة المتعددة التي تتصف بالتعقيد والصعوبة، والتي من أهمها رفض المجتمع لمهنة دون أخرى، وينعكس ذلك في استجابات أفراد العينة للعبارة التالية: «**أفضِّل أن تتخصص المرأة في أعمال السكرتارية عن الطب**» (كا^{٢} غير دالة).

فيما يتعلق بالمقارنة بين مهنة الطب ذات المكانة الاجتماعية المرتفعة وأعمال السكرتارية الأدنى في المكانة الاجتماعية، نجد رفض أفراد العينة لاشتغال المرأة بالطب في الفقرة السابقة (لأنهم يفضِّلون اشتغالها بالتدريس والخدمة الاجتماعية)، قد تحوَّل إلى قبول وموافقة من جانب العينة موضوع الدراسة. لكن من الواضح أنَّ أعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث يرفضون كلية اشتغال المرأة بأعمال السكرتاريا، بينما يوافق البعض من العاملين والعاملات (١٨ ٪، ٣١ ٪) والطلاب والطالبات (٢١ ٪، ٢٠ ٪).

ويمكن تفسير ذلك بأن بعض العاملين يشتغلون بأعمال السكرتاريا ويجدون أنها من الأعمال التي تصلح لها المرأة. أما الطلاب والطالبات فتستمد آراؤهم أيضاً من الواقع المعاش المألوف الذي نجد فيه المرأة تشغل الأعمال الإدارية المساعدة في المؤسسات والهيئات والمستشفيات وغيرها من التنظيمات الحكومية والأهلية.

* * *

٣ ــ وفيما يتعلق بالمقولة التي تتضمن: «**إن وظيفة الرجل العمل ووظيفة المرأة رعاية الزوج والأبناء**» (كا^{٢} = ٢٦ د ح ١ دالة عند ٠٠١,).

نجد تبايناً بين إجابات الذكور والإناث، حيث يميل الذكور إلى تأكيد

مبدأ تقسيم العمل بين الزوج والزوجة، فنجد أنَّ ٤٦ ٪ من أعضاء هيئة التدريس و ٥٩ ٪ من العاملين و ٧٦ ٪ من الطلاب يوافقون على هذه العبارة، أما الإناث في العينة المدروسة فتختلف استجاباتهن إيماناً منهنَّ بأن المرأة في الوقت الحالي تصلح للعمل الخارجي وأنها تستطيع أن تجمع بين مسؤوليات الأسرة ومسؤوليات العمل لأن الدولة تعمل للتخفيف من حدة المشاكل التي قد تتعرَّض لها الأسرة نتيجة لعملية توطين الوظائف وإشراك المرأة في التنمية.

وعلى الرغم من ذلك، يتضح من الجدول أنَّ العاملات أكثر تحفظاً في موافقتهن على هذه المقولة. وعلى أية حال فإن التمييز النوعي بين الذكور والإناث أمر مسلَّم به في المجتمعات النامية وحتى المجتمعات المتقدمة.

وفي مجتمع الإمارات، كما في أي مجتمع عربي إسلامي آخر، تفرض الهوية من المجتمع على الأفراد: فالهوية الذكرية (Male Identity) غير الهوية الأنثوية (Female Identity). ويتعلَّم الذكور والإناث منذ الصغر تحقيق هوياتهم كل نوع على حدة: كأن يتعلَّم الذكور أنَّ دورهم المستقبلي هو العمل وبناء الأسرة والاستقلال المادي، بينما تتعلم الإناث كيف يربطن بين هوياتهن ومستقبلهن كأمهات وزوجات أكثر من كونهنَّ عاملات وموظفات.

* * *

٤ ــ وللتأكُّد من حقيقة الوعي الاجتماعي بدور المرأة في القوى العاملة وفي التنمية تمَّ صياغة بعض العبارات العامة التي تحتوي على موافقة ضمنية على عمل المرأة وأن يكون لها دور في التنمية الوطنية، ومن هذه العبارات ما يلي:

(أ) «لكي تعمل المرأة يجب أن تلتزم بالزي الإسلامي»، ومن

الواضح من البيانات الأمبيريقية أنَّ الذكور والإناث في العينة موافقون على هذا الرأي، بل إن الذكور أكثر إصراراً من الإناث على أهمية الالتزام بالزي الإسلامي. ونحن نرى أن المرأة في مجتمع الإمارات ملتزمة بالفعل بالزي الإسلامي، فلا يضير إذن أن تغزو مجالات العمل المختلفة ما دامت متسلحة بالدين والمعايير والتعليم والتأهيل (كا^{2} غير دالة).

(ب) والعبارة الثانية تتضمن: «**إن المشاكل الخاصة بالمرأة يجب ألَّا تقف عقبة أمام تشغيلها**». (كا^{2} = ٢١ دح = ١ دالة عند ٠٠١,).

لا أحد ينكر الخصائص البيولوجية للمرأة وأدوارها المتعددة كأُم وزوجة مما يعرضها لأن تتغيَّب عن العمل تحت وطأة هذه الظروف. ولكن قانون العمل في دولة الإمارات راعى هذه الظروف وسَمَح للمرأة العاملة بإجازات محددة مدفوعة الأجر، كي تقوم المرأة بأهم أدوارها كأُم، ولكن هذا يجب ألَّا يقف عقبة أمام تشغيل النساء، خاصة وأنه من الملاحظ أن الوزارات والهيئات الحكومية تشجِّع عمل المرأة وتسمح لها بالإجازات، أما الهيئات والمؤسسات الخاصة فغير ملزمة بتوطين الوظائف بها أو حتى تشغيل الخريجات. ويتضح من البيانات في الجدول رقم (١٠) أنَّ الإناث من أفراد العينة أكثر تأييداً لهذه المقولة من الرجال الذين يُبدون التحفظ سواء في حالة الموافقة أو المخالفة.

(ج) وفيما يتعلق بالمقولة التي تتضمن: «**إنه من الأفضل تدعيم النشاط النسائي في مجال الخدمة العامة**» (كا^{2} = ٣١ دح = ١ دالة عند ٠٠١,).

ترى الباحثة أنَّ الموافقة على هذه العبارة تعني انخفاض الوعي الاجتماعي بدور المرأة في التنمية عند البعض، بينما يرى البعض الآخر أنَّ عمل المرأة يجب أن ينحصر في الخدمة العامة فحسب في مجال الرعاية

جدول رقم (١٠) توزيع فئات العينة حسب النوع بناء
على مقياس الوعي الاجتماعي بدور المرأة في الإدارة

مقياس الوعي الاجتماعي بدور المرأة في الإدارة / فئات العينة درجات المقياس	النوع	أعضاء هيئة التدريس								العاملون								الطلاب							
		١		٢		٣		٤		١		٢		٣		٤		١		٢		٣		٤	
		ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)
تصلح المرأة لشغل المراكز القيادية	ذ	٥	٤٦	—	—	٢	١٨	٤	٣٦	١١	٥٠	٦	٢٧	٥	٢٣	—	—	٧١	٥٣	٢٧	٢٠	١٧	١٣	١٩	١٤
	أ	—	—	١	٣٣	—	—	٢	٦٧	١	٦	٣	١٩	٥	٣١	٧	٤٤	٣٦	٢٧	٣٩	٣٠	٤٥	٣٤	١١	٩
تستطيع المرأة في الإدارة العليا اتخاذ قرارات حازمة	ذ	—	—	١	٩	٨	٧٣	٢	١٨	٣	١٤	٧	٣٢	١٠	٤٥	٢	٩	١٩	١٤	٣٢	٢٤	٦٢	٤٦	٢١	١٦
	أ	—	—	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	—	—	١	٦	٤	٢٥	١١	٦٩	١	١	١٧	١٣	٦١	٤٦	٥٢	٤٠
تستطيع المرأة أن تشغل وظائف الإدارة العليا مثل الرجل	ذ	٢	١٨	٤	٣٦	٣	٢٧	٢	١٨	٤	١٨	٤	١٨	٦	٢٨	٨	٣٦	٥٣	٤٠	٣٨	٢٨	٢٧	٢٠	١٦	١٢
	أ	—	—	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	١	٦	١	٦	٦	٣٨	٨	٥٠	٢٨	٢١	٢٥	١٩	٤٤	٣٤	٣٤	٢٦
«مجتمع العمل سوف يقبل يوماً ما المرأة المديرة»	ذ	٢	١٨	٢	١٨	٦	٥٥	١	٩	٤	١٨	٣	١٤	١٨	٣٦	٧	٣٢	٣١	٢٣	٣٠	٢٢	٥٧	٤٣	١٦	١٢
	أ	—	—	—	—	٢	٦٧	١	٣٣	—	—	—	—	٦	٣٧	١٠	٦٣	١٤	١١	١٢	١٠	٤٢	٤٩	٣٧	
الواضح أن المرأة أقل طموحاً من الرجل في مجالات العمل	ذ	٢	١٨	٢	١٨	٦	٥٥	١	٩	٩	٤١	٥	٢٣	٤	١٨	٤	١٨	٢٣	١٧	٤٤	٣٣	٤١	٣١	٢٦	١٩
	أ	—	—	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	—	—	—	—	٧	٤٤	٩	٥٦	٨	٦	٣٥	٢٧	٤٦	٣٥	٤٢	٣٢
ينبغي أن يحصل الرجل على أجر أعلى من المرأة في نفس العمل	ذ	١	٩	١	٩	٧	٦٤	٢	١٨	٧	٣٢	٦	٢٧	٢	٩	٧	٣٢	٣٧	٢٨	٢٦	١٩	٤٥	٣٤	٢٦	١٩
	أ	—	—	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	١	٦	٣	١٩	٤	٢٥	٨	٥٠	١٣	١٠	١٥	١٢	٣٢	٢٤	٧١	٥٤
النساء أقل قدرة من الرجال في مجال الإنتاج	ذ	١	٩	٦	٥٥	٤	٣٦	—	—	١١	٥٠	٧	٣٢	٣	١٤	١	٤	٤٧	٣٥	٤٧	٣٥	٢٨	٢١	١٢	٩
	أ	١	٣٣	—	—	١	٣٣	١	٣٣	—	—	—	—	٩	٥٦	٧	٤٤	٢٤	١٨	٢٨	٢٢	٥٠	٣٨	٢٩	٢٢

الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والاتحادات النسائية، بالإضافة إلى المشاركة في محو الأمية وتعليم الكبار من الرجال والنساء. ويتضح من البيانات المتاحة في الجدول أنَّ النساء أكثر رفضاً من الرجال لهذه المقولة، لأن الرجال يرون أن الخدمة العامة أصلح للمرأة وتستطيع أن تثبت نجاحها فيها لأنها أقرب إلى وظائفها الأساسية في رعاية الأسرة والأمومة والإدارة المنزلية.

أما الإناث، وخاصة أعضاء هيئة التدريس والطالبات، فيرفضن أن يقتصر نشاط المرأة على الخدمة العامة. فالتنمية لا تعني الخدمة العامة، بل المقصود بها المجتمع كله بما فيه من مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بعضها يرتبط بالموارد الطبيعية والبعض الآخر يرتبط بالموارد البشرية التي تحتاج لصقل وتهذيب كي يستفيد المجتمع وتتحقق النهضة الشاملة.

* * *

٥ ــ وكما سبق أن أشرنا للمكانة الاجتماعية للمهن المختلفة، وكما أشرنا لقضية الهوية (Identity) نشير إلى مقولة أخرى تربط عمل المرأة بمكانتها في المجتمع وبإثباتها لذاتها من خلال خوضها في الحياة العملية، ويتضح ذلك مما يأتي:

(أ) فيما يتعلق بالعبارة: «**بالعمل تحقق المرأة ذاتها**»، نجد من البيانات الأمبيريقية أنَّ النساء أكثر تأييداً واقتناعاً بأن عمل المرأة يفيد في إظهار الهوية الشخصية وفهم الذات والخروج من العزلة الاجتماعية للمشاركة في تنمية المجتمع، ويتضح ذلك من ملاحظات أفراد العينة من الإناث، خاصة وأنَّ ٦٧ ٪ من عضوات هيئة التدريس و ٨٨ ٪ من العاملات و ٤٤ ٪ من الطالبات يوافقن بشدة على هذه المقولة، بينما يتحفظ الرجال في العينات الثلاث، سواء في حالة الموافقة أو المخالفة (كا^{٢} = ٥٧ دح = ١ دالة عند ٠٠١,).

(ب) وعن العبارة القائلة: **«إنه بالعمل يزداد احترام المجتمع للمرأة»**، نجد في إجابات الإناث تأكيداً على هذه المقولة التي تشتمل على جانبين الأول يتمثل في الدوافع الإيجابية لعمل المرأة، والثاني يرتبط بحاجة المجتمع لعمل المرأة (كا^{٢} = ١٤ دح = ١ دالة عند ٠٠١,).

من الواضح أنَّ مجتمع الإمارات في حاجة للمرأة مثل حاجته للرجل إذا ما أُريد لهما النجاح ولا بدَّ من أن يتوفر لكل منهما معطيات أساسية تمكنهما من المساهمة الفعلية في حركة التنمية. ومن أهم هذه المعطيات التعليم والمكانة الاجتماعية المهنية وثقة المجتمع بموارده البشرية الأصلية وتوطين الوظائف في المؤسسات والهيئات الخاصة أسوة بالهيئات الحكومية، كل ذلك سوف يدعم الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية وأنَّ عزلها عن سوق العمل يدل على الضعف وتأخر التطور الاجتماعي، وعلى الدولة أن تحثَّ الهيئات الخاصة والعامة على تشغيل المرأة والإكثار من مراكز التدريب والتأهيل الخاصة بعمل المرأة.

* * *

استخلصنا مما سبق بعض المواقف والاتجاهات والتصورات الاجتماعية عن دور المرأة في التنمية سواء لدى النساء أنفسهن أو الذكور في العينات الفرعية الثلاث من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب بجامعة الإمارات العربية المتحدة وهم يمثلون النخبة المتعلمة التي تتدرَّج من التعليم الثانوي بين الأقلية من العاملين والعاملات إلى مرحلة التعليم الجامعي من الطَلَبَة والطالبات إلى مرحلة الماجستير والدكتوراه من أعضاء هيئة التدريس ذكوراً وإناثاً.

وفي أغلب الحالات تبيَّن لنا أنَّ المرأة قد تمثَّلت مفهوم دور المرأة في التنمية وتبنَّته وروَّجت له، وأنَّ نجاح المرأة في التخصصات المختلفة سوف

يدفع المجتمع للاعتراف بها، خاصة وأنَّ المرأة في مجتمع الإمارات قد وصلت إلى أعلى المراكز القيادية مما سوف يزيد من الوعي الكافي بالدور الذي يمكن أن تضطلع به لتحقيق النهضة الوطنية.

ثالثاً ـ الوعي الاجتماعي ودور المرأة في العمل الإداري:

يرى علماء الاقتصاد أنَّ الإدارة (Management) عنصر من عناصر الإنتاج مثلها مثل الموارد البشرية والطبيعية والعمل ورأس المال. والإدارة هي مجموعة المهارات والقدرات الشخصية التي يتمتَّع بها المديرون لتحقيق أهداف العملية الإدارية التي تتمّ من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. ومن أهم مهام المدير أيضاً تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات التي تجعل الأفراد يبذلون أقصى جهد لتحقيق أهداف المشروع. ويختلف نطاق الأعباء والمسؤوليات والسلطات المخولة[1].

وتنقسم الإدارة إلى ثلاث مستويات[2]:

١ ـ **مستوى الإدارة العليا**: وتختص بوضع الأهداف والاستراتيجيات الشاملة للمشروع، وتحدِّد وسيلة الحصول على موارد المشروع، بالإضافة إلى تحقيق الاتصال المتبادل والمستمر بين المشروع والبيئة الخارجية ومتابعة وتقييم أداء العناصر المختلفة بالمشروع.

٢ ـ **مستوى الإدارة الوسطى**: وتتمثَّل في مديري الإدارات والأقسام الذين يمثلون حلقة الوصل بين الإدارة العليا والإدارة المباشرة.

---

(١) سمير أحمد عسكر: «**أصول الإدارة**»، دار القلم دبي ١٩٨٧م.
ـ انظر أيضاً: اعتماد محمد علام: «**علم الاجتماع الصناعي**»، مطبعة أخوان رزيق، القاهرة ١٩٨٨م.

(٢) سمير عسكر: مرجع سابق.

وتختص الإدارة الوسطى بوضع الخطط والأهداف والسياسات لتنفيذ استراتيجيات الإدارة العليا، كما تقوم بتحليل المعلومات والبيانات عن أنشطة المشروع وتغذية الإدارة العليا بها.

٣ ـ **مستوى الإدارة المباشرة**: وتتمثَّل في طبقة المشرفين الذين يعهد إليهم بعملية إدارة العمليات التنفيذية المباشرة اليومية للمشروع للتعرف على المشاكل في مواقع العمل ومدّ الإدارة الوسطى بالمعلومات بصفة مستمرة. وتعتبر الإدارة المباشرة حلقة الوصل بين العمال والإدارة.

*** ما موقف المجتمع والنخبة المتعلمة بوجه خاص من قضية شغل المرأة للمراكز الإدارية بأنواعها الثلاثة، وهل يمكن أن يكون للمرأة دور فعال في مجال الإدارة العليا تصدر القرارات والأوامر للمرؤوسين وتتمتَّع بالسلطة الرسمية التي تتفق مع موقعها على الهيكل التنظيمي وتتمتع بالمهارات والقدرات الشخصية التي تمكنها من مباشرة مهام عملها ومواجهة المشاكل التي تقابلها بنجاح.** (جدول رقم ١٠).

لقد حاولَت الباحثة استطلاع وعي أفراد العينة في أن يكون للمرأة دور في العملية الإدارية دون التعمق في مجالات الإدارة بمستوياتها الثلاث، ولذلك بدأت بالعبارة التالية: «**تصلح المرأة لشغل المراكز القيادية**»، وقد تبيَّن من استجابات أفراد العينة الذكور رفضهم لهذه الفكرة، بينما أيَّدت نسبة كبيرة من الإناث شغل المرأة للمراكز القيادية، سواء في مجال التعليم أو الشؤون الاجتماعية أو المؤسسات التجارية وغيرها (كا^{٢} = ٢٢ دح = ١ دالة عند ٠٠١,).

ولمزيد من الإيضاح، نقارن فيما يلي بين فئات العينة الثلاث، ذكوراً وإناثاً، نحو المقولة السابقة:

فيما يتعلق برأي الذكور في الفئات الثلاث، نلاحظ أن نسبة أعضاء هيئة التدريس المعارضين تقلّ عن مثيلتها بين العاملين والطلاب (٤٦ ٪، ٧٧ ٪ و ٧٣ ٪ على التوالي). أما النساء المؤيدات لعمل المرأة في المراكز القيادية فتبلغ نسبتهن ٦٧ ٪ بين أعضاء هيئة التدريس و ٧٥ ٪ بين العاملات، بينما تقلّ النسبة بين الطالبات لتصل إلى ٤٣ ٪.

أما العبارة الثانية فقد تضمنت: **«تستطيع المرأة أن تشارك في الإدارة العليا مثل الرجل»** ويلاحظ ارتفاع نسبة الذكور المعارضين لشغل المرأة لوظائف الإدارة العليا بينما تؤيد الإناث ذلك. وعلى مستوى الفئات الثلاث من الرجال نلاحظ أن الطلاب (٦٨ ٪) وأعضاء هيئة التدريس (٥٤ ٪) يرفضون إشراك المرأة في الإدارة العليا، بينما تقل النسبة بين العاملين لتصل إلى ٣٦ ٪. (كا^{٢} = ٣٢ دح = ١ دالة عند ٠٠١,).

أما أفراد العينة من الإناث فيلاحظ أن ١٠٠ ٪ من أعضاء هيئة التدريس يوافقن على مقولة المرأة في الإدارة العليا تليها العاملات ثم الطالبات (٨٨ ٪ و ٥٤ ٪ على التوالي).

أما العبارة الثالثة، فقد تضمنت: **«إن مجتمع العمل سوف يقبل يوماً ما: المرأة المديرة». ويلاحظ من استجابات أفراد العينة الذكور والإناث على حد سواء اقتناعاً بأن الخطوة التالية لتعليم المرأة وخروجها للعمل هي أن تتدرج في السلم الوظيفي لتشغل المراكز الإدارية: العليا والمتوسطة والإشرافية. وحينما نقارن بين آراء الذكور في الفئات الثلاث، نجد ارتفاع نسبة المؤيدين لهذه المقولة من أعضاء هيئة التدريس (٦٤ ٪) والعاملين (٦٨ ٪) عنها بين الطلاب (٥٥ ٪) الذين يستقون آراءهم غالباً من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتضمن قيماً تفرق بين الرجل والمرأة في مجالات العمل المختلفة وترفض فكرة اشتغال المرأة.**

أما الإناث على مستوى الفئات الثلاث، فنجد منهن تأييداً واقتناعاً بأن المرأة لكي تشارك في التنمية يجب أن تكون لديها المهارات والقدرات التي تؤهلها لشغل جميع المراكز المهنية الدنيا والمتوسطة والعليا. (كا٢ = ٢٤ دح ١ دالة عند ٠٠١,).

ولأن مسؤولية اتخاذ القرارات من العناصر الأساسية في الإدارة، فقد تضمنت العبارة الرابعة ما يأتي: «تستطيع المرأة في الإدارة العليا اتخاذ قرارات حازمة». وتدل البيانات الإحصائية على اتفاق الذكور والإناث على قدرة المرأة على اتخاذ القرارات عندما تشغل مركزاً في الإدارة العليا. وجدير بالذكر أنه بالنسبة لعينة الذكور نلاحظ أيضاً أنَّ أعضاء هيئة التدريس (٩١ ٪) أكثر اقتناعاً بقدرة المرأة على إصدار القرارات والأوامر، بينما تبلغ نسبة العاملين المؤيدين ٥٤ ٪ والطلاب ٦٢ ٪ وتزداد نسبة الوعي الاجتماعي بدور المرأة في الإدارة بين النساء في الفئات الثلاث، حيث بلغت النسبة ١٠٠ ٪ بين أعضاء هيئة التدريس و٩٤ ٪ بين العاملات و ٨٦ ٪ بين الطالبات. وإذا افترضنا أنَّ النساء أكثر تحيزاً نحو دور المرأة في الإدارة، فقد يصح ذلك بالنسبة للطالبات، أما الفئتين الأخرتين فمفرداتها أكثر إدراكاً وخبرة للأدوار المتوقعة من الشخص الذي يعمل في الإدارة العليا. (كا٢ = ٢٥ دح = ١ دالة عند ٠٠١,).

ــ ومما لا شك فيه أنَّ «التمييز بين الرجل والمرأة» في مجالات العمل المختلفة وفي شغل المراكز القيادية والإدارية لا يرتبط فقط بالمجتمعات النامية، بل إنه ما زال يسود المجتمعات الصناعية المتقدمة التي ما زالت تؤكد أن للمرأة مجالات عمل تختلف عن الرجل، وهذا يتنافى بالطبع مع الشعارات التي تعلنها هذه المجتمعات عن المساواة وحقوق الإنسان وخلافه. أما نحن في المجتمعات العربية فنؤمن بالتدرُّج، فليس من المعقول في فترة وجيزة قوامها عشرين عاماً أن يكون جميع أفراد المجتمع متعلِّماً وأن يشغل

الجميع المراكز القيادية أو الإدارية العليا والمتوسطة. فلكي يشغل الفرد مركزاً في الإدارة المتوسطة والعليا يجب أن يتدرَّج في الوظيفة حتى يصل إلى هذا المركز، كما يجب أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً ومتدرباً لاكتساب الخبرة التي تؤهله لإنجاز العملية الإدارية على أكمل وجه.

فالتمييز في العمل يجب أن يقوم على أساس التعليم والتدريب والخبرة وليس على أساس النوع أو اللون أو الجنس.

وقد حاولنا في هذا البحث استطلاع الوعي الاجتماعي لأفراد العينة عما إذا كان هناك فروق بين الرجل والمرأة في مستويات العمل المختلفة من حيث درجة الطموح والقدرات الشخصية على الإنماء واتخاذ القرار، ومن حيث الأجر الشهري.

وتدل البيانات الإحصائية على العبارة: «**من الواضح أن المرأة أقل طموحاً من الرجل في مجال العمل**». (كا^{٢} = ٥٢ دح = ١ دالة عند ١, ٠٠).

إن غالبية الإناث ونسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس الذكور يرفضون ما يقال عن انخفاض مستوى طموح المرأة العاملة بالمقارنة إلى الرجل. أما إذا قارنّا بين الذكور في الفئات الثلاث، نجد أنَّ ٣٦ ٪ فقط من العاملين رفضوا هذه المقولة في مقابل ٦٤ ٪ من أعضاء هيئة التدريس و ٥٠ ٪ من الطلاب. أما عينة الإناث فقد رفضت مقولة انخفاض طموح المرأة عن الرجل، وذلك بنسبة ١٠٠ ٪ بين أعضاء هيئة التدريس والعاملات، أما الطالبات فقد بلغت نسبتهنَّ ٦٧ ٪.

وفيما يتعلَّق بالعبارة: «**ينبغي أن يحصل الرجل على أجر أعلى من المرأة في نفس العمل**» نلاحظ أنه على مستوى العينة كلها يرفض الذكور والإناث التفرقة بين الرجل والمرأة في الأجر طالما أنهما يقومان بنفس العمل

الذي يتطلّب توفر قدرات ومهارات وكفاءات محددة.

وجدير بالذكر أنه على مستوى الذكور في الفئات الثلاث نجد أن ٨٢ ٪ من أعضاء هيئة التدريس و ٤١ ٪ من العاملين و ٥٣ ٪ من الطلاب رفضوا التفرقة بين المرأة والرجل في الأجر. أما عينة الإناث فقد بلغت نسبة الرافضات لهذه المقولة ١٠٠ ٪ بين أعضاء هيئة التدريس و ٧٥ ٪ بين العاملات و ٧٨ ٪ بين الطالبات. (كا٢ = ٢٣ دح = ١ دالة عند ٠٠١,).

ومن أجل نجاح العملية الإدارية (Management Press)، لا بدّ من توافر بعض المقومات والسمات في الشخص القائم بها، سواء كان رجلًا أم امرأة. ومن أهم هذه السمات الاستقلال والثقة بالذات وتحمّل المسؤولية والقدرة على اتخاذ القرارات وممارسة السلطة وغيرها من المعرفة الإدارية والقدرات الفكرية والفنية التي ترتبط بالذكاء والطموح والقدرة التحليلية والموضوعية والمرونة والنزاهة والكفاءات والتحكُّم في العواطف وغيرها من الصفات التي يجب أن يتحلى بها الشخص في مستويات الإدارة الثلاث: العليا والوسطى والإشرافية(١).

والدراسة الراهنة تأخذ على عاتقها محاولة التعرف على رأي أفراد العينة فيما إذا كانت هذه الصفات تنطبق على الرجال فقط، أم النساء فقط، أم كلاهما، دون تفرقة (جدول رقم ١١). وفيما يلي يتضح لنا مدى التباين أو التجانس في إجابات أفراد العينة موزعة حسب النوع وفئات العينة الثلاث:

— فيما يتعلق بصفة «**الاستقلال** (**Independence**)»، يتضح من الدراسة مدى التجانس في إجابات الذكور والإناث الذين يرون أن هذه الصفة يتحلى بها الرجل والمرأة على حد سواء. وجدير بالذكر أنَّ أعضاء هيئة

(١) موزه غباش: «**المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات**»، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩م.

جدول رقم (١١)
توزيـع فئات العينة حسب النوع
على مقياس الوعي تقييم الآراء بناء على صفات الفرد

فئات العينة		أعضاء هيئة التدريس						العاملون						الطـلاب					
الصفات / النوع		المـرأة		الرجل		الاثنين معاً		المرأة		الرجل		الاثنين معاً		المرأة		الرجل		الاثنين معاً	
		ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)	ك	(٪)
الاستقلال	ذ	—	—	٣	٢٧	٨	٧٣	—	—	١٢	٥٥	١٠	٤٥	١	١	٧٣	٥٤	٦٠	٤٥
	أ	—	—	—	—	٣	١٠٠	—	—	٨	٥٠	٨	٥٠	٥	٤	٦٣	٤	٦٣	٤٨
تحمل المسؤولية	ذ	—	—	٥	٤٥	٦	٥٥	٤	١٨	٥	٢٣	١٣	٥٩	١٣	١٠	٣٠	٢٢	٩١	٦٨
	أ	—	—	—	—	٣	١٠٠	—	—	—	—	١٦	١٠٠	٢١	١٦	٢٣	١٨	٨٧	٦٦
الثقة بالذات	ذ	٢	١٨	—	—	٩	٨٢	٦	٢٧	٥	٢٣	١١	٥٠	١٨	١٣	٢	١٩	٩١	٦٨
	أ	١	٣٣	—	—	٢	٦٧	٢	١٣	—	—	١٤	٨٧	٢١	١٦	١٥	١١	٩٥	٧٣
الموضوعية	ذ	—	—	٤	٣٦	٧	٦٤	—	—	٨	٣٦	١٤	٦٤	١٠	٧	٤٨	٣٦	٧٦	٥٧
	أ	١	٣٣	—	—	٣	٦٧	٤	٢٥	٢	١٢	١٠	٦٣	١٠	٨	٤٦	٣٥	٧٥	٥٧
التحكم في العواطف	ذ	٢	١٨	٦	٥٥	٣	٢٧	٧	٣٢	١٠	٤٥	٥	٢٣	١٦	١٢	٩٨	٧٣	٢٠	١٥
	أ	٢	٦٧	١	٣٣	—	—	٢	١٣	٩	٥٦	٥	٣١	١٥	١٢	٩١	٦٩	٢٥	١٩
القدرة التحليلية	ذ	—	—	٦	٥٥	٥	٤٥	١	٥	٩	٤١	١٢	٥٤	١١	٨	٥٩	٤٤	٦٤	٦٨
	أ	—	—	٢	٦٧	١	٣٣	٥	٣	٦	٣٨	٥	٣١	٢٢	١٧	٢٧	٢٠	٨٢	٦٣
الطموح	ذ	—	—	٤	٣٦	٧	٦٤	—	—	٥	٢٣	١٧	٧٧	١	١	٢٨	٢١	١٠٥	٧٨
	أ	—	—	١	٣٣	٢	٦٧	١	٦	—	—	١٥	٩٧	١١	٨	٩	٧	١١١	٨٥
اتخاذ القرارات	ذ	—	—	٦	٥٥	٥	٤٥	—	—	١٢	٥٥	١٠	٤٥	—	—	٧٥	٥٦	٥٩	٤٤
	أ	—	—	—	—	٣	١٠٠	—	—	٧	٤٤	٩	٥٦	٢	٢	٤٣	٣٣	٨٦	٦٥
القيادة	ذ	—	—	٨	٧٣	٣	٢٧	—	—	٢٠	٩١	٢	٩	٣	٢	١٢٤	٩٣	٧	٥
	أ	١	٣٣	١	٣٣	١	٣٣	—	—	٧	٤٤	٩	٥٦	—	—	٩٩	٧٥	٣٢	٢٥

التـدريس الـذكـور (٧٢ ٪) والإناث (١٠٠ ٪) أكثـر تأكيـداً لهـذا الـرأي من العاملين والعاملات والطلاب والطالبات حيث تتراوح نسبة الإجـابة بين ٤٥ ٪ و ٥٠ ٪.

ـ أما صفة «**تحمّـل المسؤولية**» (**Responsibility**)، فقـد اعتبرهـا أفراد العينـة من الإناث أنهـا من الصفات التي يتصف بهـا الرجـل والمرأة، وذلـك بنسبة ١٠٠ ٪ لكل من أعضاء هيئة التدريس الإناث والعاملات، أمّا الطالبات فتبلـغ نسبتهن ٦٦ ٪. أما أفراد العينة من الذكور فيرى الربـع تقريباً أنها من الصفات التي يختص بهـا الرجـل، بينما يرى نصف العينـة تقـريبـاً تحمُّـل المسؤوليـة خاصية يتصف بها الرجل والمرأة.

ـ وعن صفة «**الثقة بالذات**»، يتضـح من البيانات الإحصـائية أنهـا من السمات التي يتسم بها كل من الرجل والمرأة، حيث تتراوح إجابـات الذكـور بين ٥٠ ٪ و ٨٢ ٪، وإجابات الإناث بين ٧٦ ٪ و ٨٧ ٪.

ـ وعن صفة «**الموضوعية**» (**Objectivity**)، فيتجه الذكـور إلى أنها من صفات الرجل، وذلك بنسبة ٣٦ ٪ لكل من الفئات الثلاث، بينمـا تبلـغ نسبة القـائلين بأنهـا من صفات الـرجل والمـرأة معـاً ٦٤ ٪ لكـل من أعضـاء هيئـة التـدريس والعاملين و ٥٧ ٪ للطلاب. أمـا عيِّنـة الإنـاث فتنحـو منحىً آخـر، حيث يرى ثلث الإناث تقـريباً أنَّهـا من الصفات التي تتحلَّى بهـا المرأة فقط، بينما تراوحت نسبة القائلات بأن المـوضوعيـة من صفات الـرجل والمـرأة معاً بين ٥٧ ٪ و ٦٧ ٪.

ـ وعن القـــدرة على «**التحكم في العــواطف**» (**Emotional Control**)، نرى أنَّ إجابات الإناث والذكور تتفق مـع ما يقال عن أن المـرأة عـاطفية أكثر من الرجل الذي يفكر بعقله وليس بقلبه. وتتراوح نسبة إجابـات الذكـور على أنَّ التحكُّم في العواطف من صفات الـرجل والمـرأة معاً بين ١٥ ٪ و ٢٧ ٪،

بينما تتراوح إجابات عينة الإناث بين ١٩ ٪ و ٣١ ٪ لكل من الطالبات والعاملات فقط.

ـ وفيما يتعلق «**بالقدرة التحليلية**» (**Analysis ability**)، تتفق إجابات الذكور والإناث على أنها من الصفات التي يتحلى بها الرجل فقط أو يتحلى بها كل من الرجل والمرأة، باستثناء عينة العاملات التي تتوزَّع إجاباتهنَّ كالآتي: المرأة فقط (٣١ ٪)، أو الرجل فقط (٣٨ ٪)، أو الاثنان معاً (٣١ ٪).

ـ أما صفة «**الطموح**» (Ambition)، فنرى عينة الذكور إما تقتصرها على الرجل أو تعتبرها صفة يتحلى بها كل من الرجل والمرأة. وجدير بالذكر أنَّ أعضاء هيئة التدريس من الإناث يتفقن مع الرأي السابق. أما العاملات والطالبات فيرون أنَّ الطموح من صفات الرجل والمرأة ولا فرق بينهما (٩٧ ٪ و ٨٥ ٪ على التوالي).

ـ وعن القدرة على «**اتخاذ القرارات**» (**Decision Making**)، نرى تجانساً في إجابات الذكور والإناث في العينة الكلية، حيث تتحيَّز الإجابات نحو الرجل فقط أو المرأة والرجل معاً. أما الإناث من أعضاء هيئة التدريس فيرون أنَّ كل من الرجل والمرأة قادر على اتخاذ القرارات في مجال عمله (١٠٠ ٪).

ـ أما صفة «**القيادة**» (**Leadership**)، فنرى أنها من الصفات التي أجمع أفراد العينة، الذكور والإناث، على أنها من الصفات الخاصة بالرجل، باستثناء الإناث من أعضاء هيئة التدريس والعاملات اللائي يرون أنَّ النساء قادرات على شغل المراكز القيادية مثلهنَّ مثل الرجل.

مناقشة نتائـج البحث

يتناول البحث الراهن ثلاثة موضـوعات رئيسيـة في الوعي الاجتمـاعي بين عيِّنة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطَلَبَة بجامعة الإمارات العـربية المتحـدة. يتنـاول المـوضـوع الأول أهميــة تعليم المـرأة للتنميــة؛ ويتنـاول المـوضوع الثـاني فعاليـة المرأة في الإنتـاج والتنمية؛ بينمـا يتناول المـوضوع الأخير فعالية المرأة في الإدارة والسمات التي تعينها على ذلك.

وقد حاولنا في هذا البحث التحقق من بعض الفروض، ولكننا نخصِّص هذه الورقة للتحقـق من الفرضين الأول والثاني.

أولاً ــ مناقشة نتائـج الفرض الأول:

يفيـد الفرض الأول أن هنـاك فروقـاً ذات دلالة إحصـائيـة بين الـذكـور والإنــاث على المقـاييس الثــلاثـة للوعي الاجتمــاعي. ويتضـح من نتـائـج التحليل الإحصائي باستخدام كـا[2] لقياس دلالـة الفروق بين الـذكور والإنـاث ما يلي:

١ ــ فيما يتعلق بمقياس الوعي الاجتماعي بـأهمية تعليم المـرأة: وهو يتكوَّن من ست فقرات تبين أنه توجد فروق معنوية على فقرتين فقط، تتضمن الأولى «أن تعليم المـرأة يتطلب الاستفـادة منها في مجـال العمل والإنتـاج»، حيث كانت الإناث أكثر تحمُّساً نحو أهمية التعليم للتنميـة. أما الفقـرة الثانيـة فهي تتضمن «أن الفتيات أكثر إقبالاً على التعليم العالي من الفتيان».

فقد كانت الإناث أكثر تأييداً لهذه المقولة من الذكور. والحقيقة أن هذه المقولة تجد تأييداً من الواقع الخارجي، حيث تدل إحصاءات الجامعة على زيادة عدد الإناث على الذكور.

أما الفقرات الأربع التي لم توجد بها فروق معنوية على أساس النوع فهي:

(أ) أهمية التعليم الفني في مجالي التمريض والسكرتاريا لتوفير الكوادر الوطنية.

(ب) أهمية تعليم الكبار ومحو أُمية الإناث بوجه خاص.

(ج) أهمية تعليم المرأة للمشاركة في القرارات الأسرية.

(د) إن التعليم يقف عقبة أمام زواج الفتيات.

٢ ـ أما مقياس الوعي الاجتماعي ودور المرأة في مجال العمل والإنتاج، فيتكوَّن من إحدى عشر فقرة، سبع منها ذات دلالة إحصائية من حيث الفروق في إجابات الذكور والإناث، وأربع غير ذات دلالة، حيث إنه يتبين زيادة الوعي الاجتماعي بين الإناث عن الذكور فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية والمردود الاقتصادي والاجتماعي لعمل المرأة.

أمَّا الفقرات ذات الدلالة الإحصائية فهي:

(أ) **«وظيفة الرجل العمل ووظيفة المرأة رعاية الزوج والأبناء»**. ترى النساء أنَّ دور المرأة في التنمية لا يعني إلغاء وظيفتها الأساسية التي حباها الله بها، وهي الإنجاب، فهي تستطيع أن تشارك في الإنتاج البيولوجي كما تشارك في الإنتاج الاقتصادي.

(ب) **«المشاكل الخاصة بالمرأة (كامرأة وأم) يجب ألَّا تقف عقبة أمام تشغيلها»**. فمنذ الأزل لم تقف الخصائص البيولوجية للمرأة دون مشاركتها في الجهاد مع المسلمين ولا مشاركتها لزوجها في صراعه مع الطبيعة القاسية.

(ج) «**المرأة نفسها لا تدرك أهمية دورها في التنمية**». هناك وعي بين الإناث أكثر من الذكور بأهمية المرأة للتنمية، لأن المرأة التي تعمل رغم عدم حاجتها الاقتصادية ستكون أكثر عطاء وفعالية في المجتمع؛ فهي تعمل لشغل وقت فراغها وتعمل لتحقيق ذاتها وتحقيق طموحاتها، وهذه كلها من مقومات النجاح وأنَّ حرمان أي شخص، سواء كان رجلاً أو امرأة، من إثبات ذاته وتحقيق طموحاته خطيئة.. ليس فقط في حق هذا الإنسان، بل في حق المجتمع نفسه.

(د) «**بالعمل تحقِّق المرأة ذاتها**». ترى الإناث أنَّ إتاحة الفرص المتكافئة للعمل والترقية والتدريب سوف يساعدها على تحقيق ذاتها وطموحاتها.

(هـ) **أما العبارة: «إن النساء أقلّ قدرة من الرجال في مجال الإنتاج»**. فقد عارضتها الإناث مؤكدات أنَّ فرص العمل المتكافئة بين الرجل والمرأة أساس النجاح المتكافىء في العمل والمجتمع والأسرة.

(و) وينعكس ما سبق على استجابات الذكور والإناث نحو العبارة: «**بالعمل يزداد احترام المجتمع للمرأة**».

(ز) وقد رفضت الإناث أن يقتصر دورهن في التنمية على الخدمة العامة، بينما يرى الذكور غير ذلك، ويتضح ذلك من استجابات أفراد العينة على العبارة: «**من الأفضل تدعيم النشاط النسائي في مجال الخدمة العامة**».

أما الفقرات التي لم تتوفَّر فيها الفروق المعنوية بين الذكور والإناث، فهي:

(أ) العمل في التدريس والخدمة الاجتماعية أفضل للمرأة من الطب والهندسة.

(ب) من الأفضل أن تتخصص المرأة في أعمال السكرتاريا عن التمريض.
(ج) أفضل أن تتولى طبيبة الرعاية الصحية للأسرة.
(د) لكي تعمل المرأة يجب أن تلتزم بالزي الإسلامي.

٣ ـ ويتكون مقياس الوعي الاجتماعي ودور المرأة في الإدارة من خمس فقرات، ثبت أنها دالَّة إحصائياً من حيث الفرق في درجة الوعي الاجتماعي بين الذكور والإناث؛ إذ ترى عيِّنة الإناث أنَّ المرأة لا تقلّ عن الرجل في السمات والخصائص التي تؤهِّلها للعمل الإداري بمستوياته الثلاث. وتجد هذه المقولة تأييداً في الواقع الاجتماعي، حيث تدلّ الإحصاءات أنَّ فرص العمل في الإدارة العليا والمتوسطة مفتوح بصورة متكافئة بين المواطنين المتعلمين في أجهزة الدولة، وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة العمالة النسائية المواطنة في المراكز القيادية والإدارة العليا، فقد بلغ عدد المواطنات في مثل هذه الوظائف (٢٧٣) من مجموع (٧١٠) وظيفة قيادية خاصة في وزارات التعليم والصحة والإعلام والعمل والشؤون الاجتماعية.

والفقرات التي تضمنها مقياس الوعي الاجتماعي بدور المرأة في الإدارة، هي:

(أ) تصلح المرأة لشغل المراكز القيادية.
(ب) تستطيع المرأة في الإدارة العليا اتخاذ قرارات حازمة.
(ج) تستطيع المرأة أن تشغل مراكز الإدارة العليا مثل الرجل.
(د) مجتمع العمل سوف يقبل يوماً ما «المرأة المديرة».
(هـ) من الواضح أنَّ المرأة أقلّ طموحاً من الرجل في مجال العمل الإداري.

ثانياً ـ مناقشة نتائج الفرض الثاني :

يفيد الفرض الثاني من البحث أنَّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متغير المهنة (أعضاء هيئة تدريس، عاملين، طلاب) وبين الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم المرأة، ودورها في التنمية، وشغلها للمراكز الإدارية. ولكن صغر حجم عينة أعضاء هيئة التدريس كان عقبة أمام الدلالة الإحصائية باستخدام كا[2]. وعلى الرغم من ذلك كان من الواضح أنَّ أعضاء هيئة التدريس (ذكوراً وإناثاً) كانوا أكثر في درجة الوعي الاجتماعي من فئة العاملين والطلاب على المقاييس الثلاث، كما سيتضح مما يلي :

١ ـ **فيما يتعلق بمقياس الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم المرأة،** تبين أنه لا توجد فروق معنوية بين الفئات الثلاث بالنسبة لفقرات المقياس، هي :

(أ) أهمية التعليم الفني للفتاة في مجال التمريض والسكرتاريا. لم توجد فروق ذات دلالة بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب، حيث تنخفض درجة الوعي الاجتماعي بينهم نتيجة للرفض العام لهذه الفكرة.

(ب) أهمية تعلم الكبار ومحو أُمية النساء بوجه خاص. ترتفع درجة الوعي الاجتماعي بشكل محدود بين الفئات الثلاث، وقد يرجع ذلك إلى ضرورة التركيز على تعليم الصغار والشباب بدلاً من كبار السن. وننوِّه هنا أنَّ كبار السنّ شريحة لها كثافتها في أي مجتمع، وأنَّ محو أمّيتها الأبجدية والحضارية سوف ينعكس على من يرعوهم من الصغار خلال التنشئة الاجتماعية.

(ج) بالنسبة لعلاقة تعليم المرأة بمشاركتها في الإنتاج والتنمية. لم توجد فروق معنوية بين الفئات الثلاث، كما أنَّ درجة الوعي الاجتماعي متوسطة؛ إذ أنهم غير مقتنعين بأن تعليم المرأة له

مردود اقتصادي ـ اجتماعي يتمثَّل في الإنتاج التعليمي والإنتاج الصحي والإنتاج الاجتماعي وغيرها.

(د) لم توجد فروق معنوية بين الفئات الثلاث بالنسبة لما يقال عن أثر التعليم على فرص الزواج بالنسبة للفتاة، حيث يرى أفراد العينة أن تعليم الفتاة لا يحول دون الزواج.

(هـ) أما عن أثر التعليم على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية، فقد تبيَّن أنَّ الفئات الثلاث تؤيد هذه المقولة.

ويتَّضح مما سبق أن المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة هو للفرص المتكافئة في التعليم والتدريب بين الذكور والإناث، وسوف ينعكس ذلك بالطبع على زيادة القوى العاملة المواطنة من الجنسين. فالبنية الثقافية التي تحترم تعليم الإنسان بها وتحترم محاولاته لتحقيق طموحاته، تستطيع أن تحقِّق النموّ والتطوُّر الذي سوف يعتمد في المستقبل على البحث العلمي والتكنولوجيا المتقدمة.

٢ ـ مقياس الوعي الاجتماعي ودور المرأة في مجال العمل والإنتاج: إلى أي حد تحقق لدى النخبة المتعلمة الوعي الاجتماعي بفعالية مشاركة المرأة في الإنتاج والتنمية؟ وهل هناك تبايُن بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب في درجة الوعي الاجتماعي؟

على الرغم من أنَّ صغر حجم عينة أعضاء هيئة التدريس كانت عقبة أمام الدلالة الإحصائية للفرق بين الفئات الثلاث على هذا المقياس، إلَّا أنه من الواضح أنَّ هناك تجانساً بين الفئات الثلاث بالنسبة لبعض فقرات المقياس، مثل:

(أ) **«العمل في التدريس والخدمة الاجتماعية أفضل للمرأة»**، حيث تنال هذه الفقرة تأييداً كبيراً من جانب الفئات الثلاث.

(ب) ترفض الفئات الثلاث العبارة «**من الأفضل أن تتخصَّص المرأة في أعمال السكرتاريا عن الطب**»، ولو أنَّ العاملين تأييدهم نسبي لهذه المقولة لأن بعضهم يشتغل بأعمال السكرتاريا والأعمال المساعدة في مجال الإدارة.

(ج) يتفق الفئات الثلاث على أن «**وظيفة الرجل العمل ووظيفة المرأة رعاية الزوج والأبناء**».

(د) ومن البديهات التي نالت تأييد الأغلبية أن تعمل المرأة بشرط التزامها بالزي الإسلامي. فالسفور والاختلاط هما أساس الاعتراض على عمل المرأة، على الرغم من أنَّ البلاد الإسلامية يغلب عليها الاحتشام في المَلبس والالتزام بالزي الإسلامي، بل والحجاب في بعض الأحيان، ولا يحول ذلك دون مشاركة المرأة في القوى العاملة أو الخدمة العامة وغيرها.

(هـ) فيما يتعلق بأنَّ المشاكل الخاصة بالمرأة يجب ألَّا تقف عقبة أمام تشغيلها، يتضح أنَّ العاملين والطلاب أكثر تأييداً لهذه المقولة من أعضاء هيئة التدريس.

(و) يتفق أفراد العينات الثلاث على أنَّ تدعيم النشاط النسائي في الخدمة العامة ليس هو كل شيء بالنسبة للمرأة، لأنَّ هناك مجالات متعددة يمكن أن يكون للمرأة فيها دور فعّال.

(ز) يتفق أعضاء هيئة التدريس والعاملون والطلاب على أنَّ المرأة، في الوقت الراهن، واعية بأهمية دورها في مجال التنمية.

(ح) أما ما يقال عن أنَّ النساء أقلّ قدرة من الرجال في مجال الإنتاج، فقد تبيَّن أنَّ أعضاء هيئة التدريس أكثر رفضاً لهذه المقولة من العاملين والطلاب.

وجدير بالذكر أنَّه على الرغم من أنَّ الفروق بين الفئات الثلاث غير معنوية، إلَّا أنَّ أعضاء هيئة التدريس أكثر اقتناعاً بأن المرأة المتعلِّمة المدرَّبة تصلح لأن تشارك في التنمية؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن عدم التباين بين الفئات الثلاث ليس في الجانب السلبي حيث تنخفض درجة الوعي الاجتماعي، بل إنهم يتَّسمون بوعي نسبي أو وعي مشروط بالنسبة لعمل المرأة ولكنهم لا ينكرون أنَّه عمل ينال كل تأييد من الدولة والمجتمع بدليل وجودها في أجهزة الإعلام وفي الإدارات المختلفة بالمؤسسات الحكومية والأهلية، ولكن لا نستطيع أن ننكر أن وجود المرأة المواطنة معدوم في المجالات الإنتاجية، وهذا هو المشكل في الموضوع ويقف عقبة أمام توطين الوظائف.

٣ ــ مقياس الوعي الاجتماعي ودور المرأة في الإدارة: ما موقف النخبة المتعلمة من قضية شغل المرأة للمراكز القيادية ومراكز الإدارة العليا والمتوسطة، خاصة وأن المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة قد وصلت إلى أعلى المناصب في وزارات التعليم والصحة والإعلام والشؤون الاجتماعية؟.

هذه الحقيقة الاجتماعية انعكست على درجة الوعي الاجتماعي بين فئات العينة الثلاث. وعلى الرغم من أنَّ الفرق غير معنوي بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب إلَّا أن درجة الوعي الاجتماعي مرتفعة لأنها مستمدة من الواقع الخارجي. فالعاملة المواطنة، من خلال شغلها لمراكز الإدارة العليا والمتوسطة والمراكز الإشرافية، أصبحت تشارك في أحداث مجتمعها وتشارك في تغييره وتطوره، وقد لمس أفراد المجتمع بوجه عام، وأفراد عينة الدراسة بوجه خاص، هذه الحقيقة.. ولذلك كانت استجاباتهم متجانسة إلى حد كبير وفي الاتجاه الإيجابي.

ولكن القضية التي نالت الاعتراض هي مقولة شغل المرأة للمراكز القيادية وقدرتها على القيادة. وهذه الفكرة مستمدة مما هو شائع عن عدم قدرة المرأة على التحكُّم في عواطفها، وأنها قد تمر ببعض الظروف البيولوجية المؤقتة التي تحول دون اتخاذ القرارات المناسبة أو عدم المرونة في التعامل مع بعض الأحداث وغيرها من الآراء التي تكرس التميز النوعي والنظرة اللاموضوعية للأمور.

ترى الباحثة أنَّ انخفاض الوعي الاجتماعي بين النخبة المتعلمة يرجع إلى مقولة التمييز النوعي (Sex differentiation)، التي تسود المجتمعات الحضرية والصناعية بوجه خاص. فالمجتمعات في الأزمنة القديمة والمجتمعات البدوية والريفية لا تعرف مثل هذا التمييز الذي يراه علماء الاجتماع المحافظين أمراً طبيعياً. إن الناس لا يولدون متساوين بيولوجياً، ولكن الله خَلَق جميع الناس، ذكوراً وإناثاً، متساوين في الحقوق والواجبات ومتساوين في تنمية إنسانيتهم من خلال تحقيق حاجاتهم المتعددة من بيولوجية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وغيرها.

إن التمييز النوعي بين الذكور والإناث غطاء لبعض الظروف الاجتماعية الاقتصادية للدول الخليجية التي كانت تخضع للاستعمار، وقد استقلت، ولكن ترك الاستعمار بصماته ممثلاً في الأمية المتفشية والدونية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وخضوع البلاد للتكنولوجيا الرأسمالية لهذه البلاد، حتى تدور في فلك التبعية وفي فلك تقسيم العمل الذي لا ينطبق فقط على اقتصاد الدول النامية في علاقتها بالخارج، بل وأيضاً تقسيم العمل النوعي الذي يسود الداخل ويعوق مشاركة كل من الرجل والمرأة في تحقيق هدف الدولة نحو توطين الوظائف بعد أن أتاحت فرص التعليم المتكافئة.

إن التمييز النوعي، كظاهرة اجتماعية، يجب أن يكون محوراً للعديد

من البحوث لأنه يكرس الفوارق بين الرجل والمرأة وبين فئات المجتمع المختلفة ويحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ فرص العمل.

وأخيراً قبل أن نبحث في دور المرأة في التنمية المحلية، يجب أولاً أن يعمل الباحثون وتعمل أجهزة الإعلام والدولة على نشر وترشيد الوعي الاجتماعي بدور المرأة في التنمية. كما يجب تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية واحترام إنسانية الإنسان حتى تتغلب المجتمعات الخليجية والعربية على مشكلتي التمييز النوعي في الداخل وتقسيم العمل في الخارج.

□ □ □

المـراجـع

أولاً ــ المراجـع العربية:

(١) القرآن الكريم.

(٢) الحديث الشريف.

(٣) أبشتـاين، سكارليت: **«الاتجـاه الأنثـربـولـوجي الاجتمـاعي في دراسـة أدوار المـرأة ومكانتهـا في الدول النـامية: الـدورة المنزليـة»**. في. ريتشـارد أنكـر وزملاه: المرأة والمشكلة في العالم الثالث. ترجمة عليـاء شكري وآخـرون: دار الثقافة للنشر والتوزيـع، القاهرة ١٩٨٥م، ص ص ٢٣٣ ــ ٢٦٣.

(٤) أبـو زهرة، محمـد: **تنظيم الإسـلام للمجتمـع**، دار الفكر العـربـي، القاهـرة ١٩٦٥م.

(٥) أبـو زيـد، أحمـد: **البنـاء الاجتمـاعي، مـدخـل لـدراسـة المجتمـع**، ج ١، المفهومات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.

(٦) أبـو علي، محمد عبـد الله: **الصنـاعـة والمجتمـع**، دار المعـارف، القـاهـرة ١٩٧١م.

(٧) أنجلز، فـردريك: **أصـل العائلة والملكيـة الخاصـة والدولـة**، ترجمـة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو ١٩٦٨م.

(٨) أنكر، ريتشارد وزملاؤه: **المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث**، تـرجمة علياء شكري وآخرون، دار الثقافة للنشر والتوزيـع، القاهرة ١٩٨٥م.

(٩) بركات، حليم: **النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت ١٩٨١م.

(١٠) برهوم، محمد: **مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، السنة الخامسة، جامعة الكويت، أبريل ١٩٧٧م، ص ص ٧ ــ ٣٦.

(١١) البسيوني، أميرة: **الأسرة المصرية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤م.

(١٢) بوتومور، توماس: **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية ١٩٧٢م.

(١٣) بيلز، رالف وهويجر، هاري: **مقدمة في الأنثربولوجيا العامة**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، مؤسسة فرانلكن للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٦م.

(١٤) الترمانيني، عبد السلام: **الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام**، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٤م.

(١٥) الجوهري، محمد: **بعض مظاهر التغيير في مجتمع غرب أسوان**، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٥م.

(١٦) ـــــــ وآخرون: **الأسرة بين علم الاجتماع والأنثربولوجيا**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٤م.

(١٧) ـــــــ وآخرون: **دراسة علم الاجتماع**، ط ٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩م.

(١٨) حجازي، محمد: **الأسرة والتصنيع**، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٢م.

(١٩) حسن، عبد الباسط: **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٧٨م.

(٢٠) حسين، ميرزا محمد: **الإسلام والاشتراكية**، ترجمة عبد الرحمن أيوب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.

(٢١) الحسيني، السيد: **نحو نظرية اجتماعية نقدية**، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٨٢م.

(٢٢) ــــــ: **التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي**، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٨٣م.

(٢٣) حطب، زهير: **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، معهد الإنماء العربي، ط ٢، بيروت ١٩٨٠م.

(٢٤) الحوري، نورية: **التحولات الاجتماعية الاقتصادية والبناء الأسري في الريف والحضر اليمني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥م.

(٢٥) الخزرجي، محمد أحمد: **العادات والتقاليد في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ط ٢، المطبعة العصرية، دبي، ١٣٩٩هـ.

(٢٦) الخشاب، سامية: **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢م.

(٢٧) الخشاب، مصطفى: **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، مطبعة لجنة البيان العربي، ط ٢، القاهرة ١٩٥٨م.

(٢٨) خلف، محمد: **العلاقات الاجتماعية في الإمارات**، بيروت، ١٩٨٦م.

(٢٩) الخولي، سناء: **التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره في الأسرة المصرية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٧٢م.

(٣٠) ــــــ: **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٧٩م.

(٣١) خيري، مجد الدين: **المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، السنة الحادية عشر، جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٣م.

(٣٢) دسوقي، انشراح: **دور المرأة الاجتماعي وعلاقته بمفهومها عن ذاتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٨٠م.

(٣٣) رضوان، زينب: «**مكانة المرأة في التشريع الإسلامي**»، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ١ ـ ٣، المجلد ١٤، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧٧م، ص ص ٢٦٧ ـ ٢٨١.

(٣٤) ـــــــ: **النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامي**، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢م.

(٣٥) الزرَّاد، فيصل وعطوف ياسين: **دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة**، دار القلم، دبي، ١٩٨٧م.

(٣٦) الساعاتي، سامية: **الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٧٢م.

(٣٧) ـــــــ: «**اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر**»، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ١ ـ ٣، المجلد ١٤، مرجع سابق، ص ص ١٨٥ ـ ٢٠٨.

(٣٨) ـــــــ: «**الأسرة في تغيير**»، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المجلد الثاني: الأسرة ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٨٥م.

(٣٩) سركيس، عادل: **الزواج في المجتمع المصري الحديث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م.

(٤٠) سليم، فايزة: **الوضع الاجتماعي للمرأة الريفية في مستويات اجتماعية مغايرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥م.

(٤١) السيوطي، جلال الدين: **تفسير الجلالين**، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧١م.

(٤٢) سابران، جاك: «**علم الاجتماع العائلي**»، ترجمة علياء شكري، في دراسة علم الاجتماع. ، مرجع سابق، ص ص ٢٣٢ ـ ٢٥٤.

(٤٣) شكري، علياء وآخرون: **قراءات في الأسرة ومشكلاتها في المجتمع المعاصر**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٤م.

(٤٤) ـــــــ: **بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي**، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة ١٩٧٩م.

(٤٥) ـــــــ: **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩م.

(٤٦) الصابوني، عبد الرحمن: **نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام**، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨م.

(٤٧) صبح، صلاح: **العادات الاجتماعية لدورة الحياة في المجتمع الكويتي**، مؤسسة الصباح، الكويت ١٩٨٠م.

(٤٨) صدقي، عبد الرحيم: **تعدد الزوجات جريمة جنائية أم ظاهرة اجتماعية دراسة تاريخية في الفكر الفرنسي والمصري والإسلامي**، المؤتمر الدولي الأول للمرأة العربية الأفريقية ٢٥ ــ ٢٨ فبراير، القاهرة ١٩٨٥م.

(٤٩) طرابيشي، جورج: «**المرأة في التراث الاشتراكي**»، دار الشرارة، بيروت، بدون تاريخ.

(٥٠) طولان، أماني: **الإنتاج المعيشي ونمط التحول الاجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥م.

(٥١) عبد الباقي، زيدان: **المرأة بين الدين والمجتمع**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٧م.

(٥٢) عبد الجبار، أحمد: **عادات وتقاليد الزواج بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية**، مكتبة تهامة، جدة ١٩٨٣م.

(٥٣) عبد الفتاح، يوسف: **الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج**، دار الفكر العربي.

(٥٤) عبد المتعال، صلاح: **أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة**

المصـرية، رسـالة دكتـوراة غير منشـورة، كلية الآداب، جـامعـة القـاهـرة، القاهرة ١٩٧٥م.

(٥٥) عبد المعطي، عبد الباسط: **صـراع القيم وأثره في بنـاء الأسرة ووظـائفها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهـرة ١٩٦٩م.

(٥٦) عـزام، إدريس: **التحضر وأثـره في الأسرة الأردنيـة من وجهـة نـظر بنـائيـة وظيفية**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب جامعـة القاهـرة، القاهـرة ١٩٧٥م.

(٥٧) عفيفي، إلهام: «**ظاهرة الطلاق**»، المجلة الاجتماعية القـومية، العـدد ١ ــ ٣، المجلد ١٤، مرجـع سابق، ص ص ١١٣ ــ ١٤٤.

(٥٨) عمران، انشا: **ظاهرة تعدد الزوجـات في مصر: دوافعهـا وآثارهـا**، رسالـة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٦م.

(٥٩) العناني، حنان: **التحضر والتماسك الأسري (في الضفـة العربيـة)**، رسالـة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٦م.

(٦٠) عودة، محمود: **دراسـات في علم الاجتماع الـريفي**، دار النهضة العـربية، بيروت ١٩٨٣م.

(٦١) العيسى، جهينة: **الالتقاء الحضاري وأثره في تغير البناء الاجتماعي للأسـرة في قطر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهـرة ١٩٧٥م.

(٦٢) غنام، مها: **العمالة الآسيوية المنزلية وانعكـاساتهـا على الأسرة السعـودية**، رسـالة مـاجستير غيـر منشورة، كليـة الآداب جـامعـة عين شمس، القـاهـرة ١٩٨٦م.

(٦٣) غيث، محمد عاطف: **القرية المتغيرة في القيطون**، دار المعارف، القاهـرة ١٩٦٢م.

(٦٤) فايد، حسن: **بادية الإمارات ــ تقاليـد وعادات**، مؤسسـة الاتحاد للصحـافة والنشر والتوزيـع، أبو ظبـي.

(٦٥) فروخ، عمر: **الأسرة في الشرع الإسلامي**، بيروت ١٩٥١م.

(٦٦) قطب، سيد: **في ظلال القرآن**، ط ٧، ج٢، دار المعرفة والنشر، بيروت ١٩٧١م.

(٦٧) قنديل، بثينة: **الأسرة والطفل**، مؤتمر الأسرة وزارة الشؤون الاجتماعية، القاهرة ١٩/٢٢ ديسمبر ١٩٧٤م.

(٦٨) كريستنسن، هارولد: **تطور ميدان دراسة الأسرة**، ترجمة محمد الجوهري، في دراسة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص ٢٥٥ ــ ٢٨٤.

(٦٩) لويد، ب. س: **أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٠م.

(٧٠) لنستون، رالف: **دراسة الإنسان**، ترجمة عبد الملك الناشف، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٤م.

(٧١) مجاهد، هدى: **سوسيولوجية التماسك الأسري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٢م.

(٧٢) المسلماني، مصطفى: «**المشكلات الأسرية**»، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، مرجع سابق ص ص ٣٩١ ــ ٤٠٥.

(٧٣) معروف، ليلى: **المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية العربية**، المؤتمر الدولي للمرأة، مرجع سابق.

(٧٤) مكيفر، روبرت وبيج، شارلز: **المجتمع**، ترجمة السيد محمد العزاوي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك ١٩٧١م.

(٧٥) المليجي، عصام: «**المرأة وقوانين الأحوال الشخصية**»، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢ ــ ٣، المجلد ١٢، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٧٥م، ص ص ٢٠١ ــ ٢٢٤.

(٧٦) منصور، محمد: **الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية: دراسة لقرية مصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٥م.

(٧٧) المهيني، غنيمة: **الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٧٣م.
(٧٨) وافي، علي عبد الواحد: **الأسرة والمجتمع**، مؤلفات الجمعية الفلسفية المصرية، ط ٤، القاهرة ١٩٥٨م.
(٧٩) وسترمارك، إدوارد: **قصة الزواج**، ترجمة عبد المنعم الزيادي، مكتبة نهضة مصر القاهرة، ١٩٦٨م.
(٨٠) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: **المتزوجون من أجنبيات**، دراسة اجتماعية إحصائية عن أوضاع المتزوجين من أجنبيات بدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ١٩٨٨م.
(٨١) وصفي، عاطف وآخرون: **المجتمع العربي**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض ١٩٧٠م.
(٨٢) وول ديورنت: **قصة الحضارة**، ترجمة محمد بدران، ج ٢، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦١م.
(٨٣) نعيم، سمير: **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩م.
(٨٤) نوار، سامية: «**دورة الحياة الأسرية**»، المسح الاجتماعي الشامل،١٩٨٦م ص ص ١٩ ــ ٢٧.
(٨٥) هريدي، عادل: **الاتجاه العام نحو المرأة المطلقة: أسبابه ودوافعه**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٠م.
(٨٦) الهيلة، عصمة الدين: **المرأة من خلال الآيات القرآنية**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس ١٩٧٩م.

ثانياً ــ المراجع الأجنبية:

(1) Anderson, C.h. (1971) Toward a New Sociology, Illinois, The Dorsey Press.

(2) Angell, RC. (1936) The Family Encounters, the Depression, New York, Scribner.

(3) Archer, J. and Lioyed, B (1982) Sex and Gender, Harmond – sworth, Penguin.

(4) Baber, RE. (1953) Marriage and the Family, second edition, New York McGraw - Hill, Book Comp. Inc.

(5) Ball, D.W. (1974) "The Family as a Sociological Problem", in Skolnick, A. and Skolnick, JH. (eds) Intimacy, Family and Society, Boston, Little Brown.

(6) Barrett, M. and Mcintosh, M (1982) The Antisocial Family, London, Verso.

(7) Bell, NW. and Vogel, EF. (1968) eds, A modern Introduction to the Family, revised ed., New York, Free Press.

(8) Berger, B and Berger, P (1983) The War over the Family, London, Hutchinson.

(9) Blood, RO. and Wolfe, DM. (1960) Husbands and Wives: the Dynamics of Married Living, Glencoe, Ill, Free Press.

(10) Burchinal, LG (1957) "Marital Satisfaction and Religious Behaviour", American Sociological Review, 22: 306 - 310.

(11) Burgess, EW. and Cottrell, LS. (1936) "The Prediction of Adjustment in Marriage", American Sociological Review, 1: 737 - 751.

(12) ———, (1939) Predicting Success or Failure in Marriage, New York, Englewood Cliffs, Prentice Hall.

(13) Burgess, EW., Locke, H. and Thomes, M. (1963) The Family, 3rd ed., Cincinnati, American Book Co.

(14) Burr, WR. (1973) Theory Construction and the Sociology of the Family, New York, John Wiley and Sons.

(15) Cherlin, A. (1981) Marriage, Divorce, Remarriage, Cambridge, Mass., Harvard University Press.

(16) Chester, R. (ed.) (1977) Divorce in Europe, Leiden, Mastinus Nijhoff.

(17) Christensen, H. (1964) eds., Handbook of Marriage and the Family, Chicago, Rand McNally and Comp.

(18) Cooper, D. (1970) The Death of The Family, New York.

(19) Corin, J. (1976) Mating Marriage and the Status of Woman, New York.

(20) Coser, L. (1965) The Function of Social Conflict, New York, Free Press.

Durkhein (1921), La Famille Conjugal in Revenue Philosophic, Vol, 20.

(21) Durkhein, E. (1912) Les Formes Elementaires de la vie Religieuse, Paris.

(22) Duvall, E. (1967) Family Development, Philadelphia, Lippincott.

(23) Elliot, FR. (1986) The Family: Change or Continuity? London, MaCmillan Education LTD.

(24) Farber, B. (1957) "An Index of Marital Integration", Sociometry 20 (June): 117 - 134.

(25) Firestone, 5 (1970) The Dialictic of Sex, New York, Bantam Books.

(26) Fitzsimmons, T., Malof, P. and Fishe, J. (nodate) Some Aspects of Contemporary Russian Society, New Haven, Conn. H. RAF Prees.

(27) Freedman, R. and Coombs, L. (1966) "Child - spacing and Family Economic Position", American Sociological Review 31 (October): 631 - 648.

(28) Gardiner, J. (1976) "Political Economy of Domestic Labour in Capitalist Society", in Barker, DL. and Allen, S. (eds), Dependence and Exploitation in Work and Marriage, London, Longman.

(29) Geiger, HK. (1968) The Family in Soviet Russia, Cambridge, Harvad Univ. Press.

(30) Gibson, Q. (1960) The Logic of Social Inquiry, New York, Humanities, Press.

(31) Geismer, L.L. and Ayres, B (1959) Patterns of Change in Problem Families, St. Paul, Family Centered Project.

(32) Glasser, P. and Glasser, L. (1970) eds. Families in Crisis, New York, Harper and Row.

(33) Goldthorphe, JE. (1979) The Sociology of the Third World, London, Cambridge Univ. Press.

(34) Goode, W. (1963) World Revolution and Family Patterns, New York, Free Press.

(35) ———, (1966) "Family Disorganization", in Merton, R. and Nisbet, R (eds) Contemporary Social Problems, New York, Harcourt, Brace and World.

(36) ——— and Hopkins, E. and McClure, H. (1971) Social Systems and Family Patterns, New York, Bobbs. Merril.

(37) Habenstein, R.W. and Queen, S.A. (1974) The Family in Various Cultures, 4th. ed., New York, J.B. Lippincott Comp.

(38) Henry, J. (1963) Culture Against Man, New York, Random House.

(39) Harris, CC. (1969) The Family, London, Allen and Unwin.

(40) ———, (1983) The Family and Industrial Society, London, Allen and Unwin.

(41) Harrison, R. and Mort, F. (1980) "Patriarchal Aspects of Ninteenth Century State Formation: Property Relations, Marriage and Divorce, and sexuality", in Corrigon, P. (ed), Capitalism, State Formation and Marxist Theory, London, Quarter Books.

(42) Hart, N. (1976) When Marriage Ends, London, Tavistock.

(43) Hill, R. (1949) Families Under Stress, New York, Harper and Brothers.

(44) Hill, R. (1965) "Decision - Making and Family Life Cycle", in Shanas, E. and Streibs, G. Social structure and the Family, Englewood Cliffs, Prentice Hall, Inc.: 113 - 139.

(45) Hill, R. and Hansen, D.A. (1960) "The Family in Disaster", in Baker, G. and Chapman (eds), Man and Society in Disaster, New York, Basic Books.

(46) Homano (1956).

(47) Le Play, F. (1935) La Reforme Sociale, Tours, 1887, 7th. ed., Vol. 1: 380 - 519, as interpreted and summarized by Zimmerman, C.C. and Frampton, M.E. Family and Society, New York, Princeton.

(48) Kirkpatrick, E.L. et al., (1934), The Life Cycle of the Farm Family in Relation to its Standard of Living, Univ. Of Wisconson.

(49) Litwak, E. (1960) "Geographic Mobility and Extended Family Cohesion" American Sociological Review, 25: 385 - 394.

(50) Locke, H. and Wallace, K. (1959) "Short Marital Adjustment and Prediction Test", Marriage and Family Living, 21, (August): 250 - 255.

(51) MacIver & Page, 1952: 238.

(52) Millett, K. (1970) Sexual Politics, New York, Double day.

(53) Mowrer, E.R. (1939) Family Disorganization: An Introduction to Sociological Analysis, The Univ. of Chicago Press.

(54) ———, (1942) "Disorganization: Personal and Social, New York, Lippincott Comp.

(55) Murdock, G.L. (1949) Social Structure, New York, MaCmillan.

(56) Ogburn, W.F. and Nimkoff, M.F. (1955) Technology and the Changing Family, Cambridge, Mass.

(57) O'Neill, N. and O'Neill, G. (1973) Open Marriage, London, Owen.

(58) Parsons, T. (1949) "The Social Structure of the Family" in Anshen, RN. (eds) The Family: Its Function and Density, New York, Harper and Row.

(59) ——— and Bales, R.F. (1955) Family, Socialization and Interaction Process, New York, Free Press.

(60) Rigby, A (1974) Alternative Reallities, London, Routledge and Kegan Paul.

(61) Rodgers, R.H. (1964) "Toward a Theory of Family Development", Journal of Marriage and the Family, 26: 263 – 270.

(62) Sussman, M.B. and Burchinal, B. (1962) "Kin Family Network: Unheralded Structure in Current conceptualization of Family Functioning", in Edwards, J.N. (ed). The Family and Change, New York, Knopf.

(63) Turner (1970).

(64) Thorne, B. (1982) "Feminist Rethinking of the Family", in Thorne, B. and Yalom, M. (eds) Rethinking the Family, New York, Longman.

(65) Thornes, B. and Collard, J. (1979) Who Divorces? London, Routledge and Kegan Paul.

(66) Waller, W. (1939) The Family a Dynamic Interpretation, New York, Dryden.

(67) ———, (1969) The Family, New York, Dryden Press.

(68) Westermarck, E. (1922) The History of Human Marriage, 5th. ed., 3 Vol., London 1921.

(69) Winch, R.F. (1963) The Modern Family, Revised Edition, New York, Holt, Rinchart and Winston.

(70) Worsley, P. (1977) Introducing Sociology, 2nd. ed. Harmondsworth, Penguin.

(71) Zimmerman, C.E. and Cevantes, L.F. (1960) Successful American Families, New York, Pageant.

• • •